

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه العلوم

التخصص: تعليمية اللغة العربية

إعداد الطالبة: سهام ضامن

عنوان الأطروحة

مصطلحات علم التركيب عند تمام حسان
دراسة وصفية

المشرف: الأستاذ الدكتور صلاح الدين زرال

جامعة سطيف 2

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|--------------------|---------------|---------------|--------------|
| أ.دمحمد بوادي | أستاذ | جامعة سطيف 2 | رئيسا |
| أ.دصلاح الدين زرال | أستاذ | جامعة سطيف 2 | مشرفا ومقررا |
| أ.دمحمد زهار | أستاذ | جامعة المسيلة | ممتحنا |
| د خالد هدنة | أستاذ محاضر أ | جامعة سطيف 2 | ممتحنا |
| د أحمد مرغم | أستاذ محاضر أ | جامعة سطيف 2 | ممتحنا |
| د صورية جغبوب | أستاذ محاضر أ | جامعة خنشلة | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2018 - 2019

إهداء

إلى والدي الكريمين أطل الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية

إلى زوجي الفاضل وعائلته الكريمة

إلى أخوتي وأخواتي

إلى أبنائي الأحباء، سلسيل، محمد إسلام، أحمد ياسين

شكر وتقدير

قال الله تعالى: "لَمِنَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" سورة إبراهيم الآية 7، وورد في رواية الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

أشكر الله العلي العظيم وأحمده حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه على توفيقه لي لإتمام هذا العمل.

ولا يسعني في هذا المقام إلا ان أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف "صلاح الدين زرال" على توجيهاته القيمة ومتابعته المتواصلة لحثيات هذا البحث، فله مني فائق الاحترام والتقدير وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما اتقدم بالشكر لكل من تفضل علي بنصيحة أو مرجع مما يخدم البحث وأخص بالذكر الأستاذ "محمد بوادي" والأستاذ "جمال كويحل"، إلى جانب عمال المكتبة.

ولا يفوتني في الاخير أن أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى اعضاء لجنة المناقشة كل باسمه.

مقدمة

شهدت اللغة العربية تطورات كبيرة في مستوياتها المختلفة الصوتية والصرفية والتركييبية والدلالية، وذلك تماشياً مع التطور الحاصل في مختلف الأصعدة العلمية والفكرية والحضارية... ومن البديهي أن أبرز مجال يُظهر تطور اللغة هو مجال المفردات، حيث تشغل هذه المفردات حقولاً معرفية جديدة فتصير مصطلحات تعبر عن العناصر والمفاهيم التي تستجد باستمرار، وهذا ما يشكل تحدياً للغة العربية في مجال علم المصطلح، فعلى الرغم من مرونتها وخصائصها التي تسمح لها بتوليد ما لا حصر له من الكلمات، إلا أن المصطلح العلمي العربي لا زال يتخبط في جملة من الإشكالات المنهجية والتقنية، التي جعلته مصدر قلق بالنسبة لباحثيها.

ولقد رأيت بعد النظر في البحوث الأكاديمية في هذا المجال أن أقف عند المصطلحات في مستوى واحد من مستويات اللغة العربية، فاخترت أن يكون المستوى التركيبي، وأن أتخذ من بحوث "تمام حسان" نموذجاً للدراسة، وعليه كان موضوع البحث هو: "مصطلحات علم التركيب عند تمام حسان دراسة وصفية".

وقد انطلقت من احتوائها لفكرة ضرورة ضبط المصطلحات المتداولة بين الباحثين والطلبة، والتي أصبحت تشكل حاجساً وعاملاً سلبياً، يؤثر على الكثير من محاولات فهم مختلف العلوم، فإذا كان المصطلح (مفتاح العلم) غير دقيق، فكيف يمكن أن تتضح المفاهيم التي حوله؟

وعليه فقد شكلت ظاهرة تنوع وتعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، أهم عامل من عوامل اختياري للموضوع بصفة عامة، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بتخصيصه في مستوى التركيب، عند لغوي واحد هو تمام حسان والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اختيار المستوى التركيبي دون سواه، كان لرغبة مني في ضبطه بداية (أي المستوى التركيبي)، ثم ضبط مصطلحاته في مرحلة ثانية، ذلك أن عدداً من الدراسات حول المصطلح قد تناولت المستويات اللغوية الأخرى، في جانب من جوانبها، بينما لم أصادف - فيما قرأت وبحثت - دراسة مخصصة لمصطلحات المستوى التركيبي (بلفظه هذا).

- ما تميز به تمام حسان من جمعه بين التراث والحداثة، ولهذا جاءت أفكاره وآراؤه مزيجاً بين هذين المصدرين الثريين فكانت تستلهم أصالتها من جذور التراث العربي العريق وتستمد معاصرتها من أحدث الاتجاهات في دراسة اللغة وتحليلها، وهذا ما سهل مهمته في تضييق الهوة القائمة بين الدرس اللغوي العربي والدرس اللغوي الحديث الغربي.

- هذا وقد اخترت مؤلفات تمام حسان رغم أنها ليست خاصة بعلم التركيب، بقدر ما هي موجهة لإعادة النظر في قراءة التراث العربي بكل مستوياته، مع التركيز على المستوى النحوي، هذا المستوى الذي يحتوي ضمناً على ما اصطلاحاً عليه (مصطلحات علم التركيب)، أي ما يتعلق بعلاقات الكلمات فيما بينها داخل السياق، حيث لم يتناول تمام حسان الأبواب النحوية كما تناولتها معظم الدراسات الحديثة عدا ما ورد في كتابه (الخلاصة النحوية)،

أما دون ذلك فقد ركز على العلاقات المختلفة التي تكون الكلمات بإزائها، وعلى ما يخدم المعنى من تضايف القرائن وغيره.

ويقوم البحث على إشكالية عامة تتمثل في مدى مراعاة تمام حسان منهجية وأدوات تحليل المصطلح العربي، وذلك بالنظر إلى مدى إفادته من الدراسات اللغوية الحديثة من جهة وتمسكه بمعطيات الدرس اللغوي التراثي من جهة ثانية.

وهذا ما أفضى إلى طرح التساؤلات التالية:

- ما هي المنهجيات التي اتبعتها تمام في وضع مصطلحاته؟
 - هل وافقت هذه المنهجيات مبادئ وقوانين وضع المصطلح في الوطن العربي؟
 - هل هناك اهتمام بضبط المصطلحات من قبل تمام حسان؟
 - بما تميزت مصطلحات علم التركيب عنده؟
- ويتمثل الهدف الأساسي من الدراسة في حصر مصطلحات علم التركيب الموظفة من قبل تمام حسان في قائمة محددة وواضحة، والوقوف عند الخصائص والسمات التي تتميز بها كجزء من منظومة مصطلحية اعتمدها تمام في مختلف البحوث والمقالات التي عالجها.

وتطلبت الإجابة عن الإشكالية المطروحة الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على التحليل، حيث تم وصف المصطلحات المقصودة بالدراسة انطلاقاً من مكوناتها المادية، ومدى ملاءمتها للمفاهيم المقصودة بها.

كما تمت الإشارة إلى المصطلحات التراثية المقابلة لبعض ما استخدمه تمام حسان من مصطلحات من جهة، ومقارنة ترجماته لبعض المصطلحات بترجمات باحثين محدثين آخرين، في محاولة لوصف الآلية التي اعتمدها في اختيار ووضع مصطلحاته.

وقبل الحديث عن فصول الدراسة ومباحثها، ينبغي أن أشير إلى الخطوات الإجرائية التي اتبعتها لإخراج البحث بالصورة التي اكتمل عليها.

والبداية من مؤلفات تمام حسان، التي وعلى الرغم من تعددها إلا أن البحث لم يفد منها جميعاً، فكان أكثرها اعتماداً: (البيان في روائع القرآن واجتهادات لغوية ومقالات في اللغة والأدب إلى جانب اللغة العربية معناها ومبناها)، بينما أفاد البحث من الطائفة الثانية بدرجة أقل، وتحتوي هذه الطائفة العناوين التالية: (النص والخطاب والإجراء، الأصول، الخلاصة النحوية، خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، مناهج البحث في اللغة)، هذا ولم تعتمد مؤلفاته الأخرى في البحث، لأن مواضيعها لا تخدم هدف البحث، وتلخصت هذه المؤلفات في كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية، إلى جانب الكتب المترجمة

التالية: (اللغة في المجتمع، الفكر العربي ومكانه في التاريخ، مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب، أثر العلم في المجتمع).

أما فيما يخص التقسيم المعتمد في فصول البحث فقد اعتمد على الترابط الدلالي بين المصطلحات، ولذلك جاءت بحسب ما تنتمي إليه من مجموعات لا بحسب تقسيمها الشكلي¹ إلى مصطلحات بسيطة وأخرى مركبة، والغرض من هذا التقسيم هو وضع القارئ أمام المصطلح كجزء من منظومة مصطلحية شاملة، ومنه يمكن تحديد دلالاته بدقة مقارنة بالمصطلحات التي تشاركه الانتماء نفسه، كما يساهم هذا التقسيم في فهم معاني المصطلحات والعلاقات بين مفاهيمها.

ووجب أن أشير في هذا المقام إلى نقطتين تتعلقان بالخطوات الإجرائية المتبعة في دراسة مصطلحات البحث:

تتعلق الأولى بتصنيف المصطلحات المركبة، حيث صُنِّفت بحسب صدرها لا بحسب الإضافة أو الوصف الذي خصصت به، وتتعلق الثانية بالمعنى الاصطلاحي لبعض المصطلحات، والتي نُظِر إليها بحسب معناها لا بلفظها، وذلك بسبب عدم العثور على من استعملها بذلك اللفظ دون تمام حسان، ومن أخذ عنه.

واستنادا إلى ما سبق اقتضت طبيعة البحث أن تستقر منهجيته على مدخل وخمسة فصول، فصل نظري وأربعة فصول تطبيقية.

تناولت في **المدخل** الإطار النظري لعلم التركيب من خلال عده مستوى من مستويات اللغة، مع محاولة ضبط مفهومه الاصطلاحي على وجه التحديد ومجاله، إضافة إلى نشأته كعلم قائم بحد ذاته، كما أشار البحث إلى التناول الغربي لعلم التركيب، من منظور المدارس اللسانية المختلفة، وصولا إلى الإجابة عن السؤال الجوهرى الذي تمحور حول العلاقة بين النحو والتركيب، وقد قادت النصوص العلمية وأراء مختلف الباحثين إلى استنتاج أن المقصود بعلم التركيب هو النحو، مع اختلاف في منهجيات الدراسة والطرح العلمى لكل منهما، والدليل على ذلك أنهما يشيران إلى المستوى ذاته من مستويات اللغة.

وجاء **الفصل الأول** تحت عنوان **(توطئة في علم المصطلح)**، وقد ضمَّ أربعة مباحث، خُصِّص المبحث الأول لتأطير علم المصطلح من حيث تعريف المصطلح وعلمه، مع إشارة إلى المصطلحات الدالة على علم المصطلح، ثم تطرقت إلى نشأته وتطوره عند علماء العربية والغريين، إضافة إلى الوقوف عند مجاله ووظائفه وأهميته.

¹ - ورد التقسيم الشكلي في بعض البحوث والمؤلفات التي تناولت المصطلحات، و التي من بينها: المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث لإيناس كمال الحديدي، والمصطلح النحوي في كتاب الخصائص لابن جني، دراسة من منظور معجم اللسانيات الحديث لنسيمة حمار.

وتناولت في المبحث الثاني المصطلح العلمي العربي ومنهجيّات وضعه، من خلال النظر في المقصود بالمصطلح العلمي، ومنهجيّات وضعه، وسماته، والشروط الواجب توفرها في الكلمة لتصبح مصطلحا علميا، إضافة إلى منهج الدراسة المصطلحية ومراحلها.

واختص المبحث الثالث ببيان العلاقات بين المصطلحات والمفاهيم، حيث تعرض للمفهوم وخصائصه، والتعريف وأنواعه، وصولا إلى تحديد أنواع العلاقات بين المصطلحات والمفاهيم.

في حين تطرق المبحث الرابع إلى طرق وضع المصطلح العربي، والتي تمثلت في التراث، الاشتقاق، المجاز، التعريب، الترجمة، النحت، التركيب.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان (المصطلحات الدالة على علم التركيب وأجزائه)، الذي اشتمل على ثلاثة مباحث، أولها الدراسة اللغوية للمصطلحات، وفيها تم التطرق إلى تعريف المصطلحات المقصودة تعريفا اصطلاحيا، مع إشارة إلى تعريفها اللغوي في الهامش للإفادة منه في دراسة العلاقة بين تسمية المصطلح ودلالته المعجمية، وصولا إلى تعريفها عند تمام حسان، بالاعتماد على مؤلفاته المختلفة.

في حين تناول المبحث الثاني معطيات المبحث الأول وذلك بتحليلها والتعليق عليها من جوانب مختلفة، مسّت جانب البساطة والتركيب وطريقة التعريف، والفصائل المعجمية التي انتمت إليها المصطلحات، والأوزان التي وردت عليها.

كما تطرق في نقطة موالية إلى أنواع التعاريف المستخدمة من طرف تمام حسان لضبط تلك المصطلحات، وخصّص المبحث إلى تحديد أنواع العلاقات بين تسميات مصطلحات هذا الفصل ودلالاتها المعجمية.

وجاءت الفصول الثلاثة الموالية على النمط نفسه لهذا الفصل، فقد احتوت على المباحث والخطوات نفسها، مع اختلاف في المصطلحات المدروسة في كل فصل، فقد جاء الفصل الثالث بعنوان (المصطلحات الدالة على العلاقات التركيبية الداخلية)، وتدخل هذه المصطلحات ضمن ما أشار إليه تمام حسان بالقرائن المقالية والتي تنقسم بدورها إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية، وتحت كل منهما فروع.

واختص الفصل الرابع بالمصطلحات الدالة على الظواهر التركيبية، والتي تعود في معظمها إلى ما اصطلح عليه تمام حسان بالأساليب العدولية.

أما الفصل الخامس فقد خصّص لمصطلحات الدراسات التركيبية الغربية، والتي ورد معظمها في ترجماته، كما تناثرت في مقالاته المختلفة التي كان يهدف من ورائها إلى تعريف القارئ العربي بأبرز النظريات اللغوية الحديثة.

واختتم البحث **بخاتمة** تضمنت أهم النتائج المستخلصة والتي نَحَتْ في مجملها إلى التأكيد على الاهتمام الملحوظ الذي حظي به الجانب المصطلحي لدى تمام حسان، والذي تأتّى من خلال البحث والتنقيب في التراث عمّا يمكن أن يكون مقابلاً لمصطلحات تركيبية حديثة، والدقّة والعناية في ترجمة المصطلحات الأجنبية بما يقابلها من المصطلحات العربية، وهو ما أفضى إلى خلق جهاز مصطلحي متفرّد من حيث الصيغ والدلالات المعجمية. كما ضم البحث **ملحقاً** للتعريف بتمام حسان ومسيرته العلمية.

وجدير بالذكر أن هذه الدراسة لم تنشأ من العدم، حيث سبقتها دراسات متعددة ذات صلة، تناولت المصطلحات بطرق ومنهجيات مختلفة في مختلف العلوم والميادين، منها على سبيل الذكر لا الحصر: المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث لإيناس كمال الحديدي، والمصطلح النحوي في كتاب الخصائص لابن جني، دراسة من منظور معجم اللسانيات الحديث، إضافة إلى المصطلح النحوي وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري لعوض حمد القوزي.

واقترضت طبيعة البحث الاعتماد على المصادر الأساسية وهي النموذج الذي اخترته للدراسة والمتمثل في مؤلفات تمام حسان بنسب متفاوتة - حسب ما تمت الإشارة إليه سابقاً- إضافة إلى بعض المصادر القديمة كالكتاب لسيوييه، والخصائص لابن جني، أما المراجع الحديثة فقد انقسمت إلى الكتب والمعاجم والمقالات والرسائل الجامعية، فمن أهم الكتب المعتمدة في الدراسة: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية لعلي القاسمي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ليوسف وغليسي، القرينة في اللغة العربية لكوليزاركاكل عزيز، وغيرها.

كما اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على عدد كبير من المعاجم كان أهمها: لسان العرب لابن منظور، كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية لإميل بديع يعقوب، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير نجيب اللبدي.

وإلى جانب هذا اعتمد البحث على مجموعة من المقالات نُشر أغلبها في مجلة (اللغة العربية) الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، و(مجلة اللسان العربي) الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط.

ولا يسعني في الختام أن إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف "صلاح الدين زرال" لما تفضّله به علي من دعم وتوجيه، فلم يخل علي بعلمه ونصحه، فأشكر له تعاونه معي، وله فائق الشكر والتقدير والجزاء.

والله الموفق

مدخل: علم التركيب، مفهومه، موضوعه وميدانه

- 1- تمهيد
- 2- مستويات اللغة
- 3- مفهوم التركيب لغة واصطلاحا
- 4- مفهوم الجملة
- 5- نشأة علم التركيب
- 6- علم التركيب عند الغربيين

تمهيد:

خصت اللسانيات الحديثة الدرس اللغوي بالدقة والشمول، وأبرز ما وصلت إليه، وصف اللغة بالنظام (systeme)، ومعنى ذلك أن استعمالنا للغة تحكمه عدة قواعد وآليات نفتقر إلى إدراكها، لكننا لا نعيد عنها في ممارساتنا المختلفة لها، حتى تؤدي الوظيفة المنوطة بها وهي التبليغ. وانطلاقاً من كون اللغة أصواتاً يعبر بها كل قوم عن أغراضهم¹ - على حد تعبير ابن جني - فإنه يتعين علينا إيجاد الصلة بين هذه الأصوات، والتي تسمح بوصف اللغة بالنظام، ف"من الواضح أننا لا نستطيع أن ندرك من اللغة غرضاً، ولا أن نعيد منها معنى، إلا إذا ارتبطت أصواتها في نسق معين لتكوّن الكلمات، ثم تدخل هذه الكلمات في علاقات سياقية مع كلمات أخرى، لبناء التركيب الذي يؤول إلى المعنى"².

فاللغة إذن شبكة من العلاقات، وهي "ذلك النظام أو الوحدة التي لا وجود لها إلا بعلاقتها مع الوحدات الأخرى للنظام"³، ما يعني أن الوحدات التي تستخدمها أية لغة، لا تستند على شيء إلا على استخدامها اللغوي، فيها تتحدد قيمتها الدلالية التي هي هدف كل استعمال للغة. "وغدت اللسانيات الحديثة تنظر إلى العناصر اللغوية التي تستعمل في أي تواصل أو خطاب، لا تركب فيها من قبيل الصدفة أو الحرية، أو الحظوة، مبينة أن كل عنصر فيها لا يفهم منعزلاً عما يتقدمه أو يلحقه من عناصر مصاحبة له، لتؤلف كلها بنية لسانية واحدة، فضلاً عن كون أي عنصر لا يكسب قيمته إلا بالنسبة لسائر العناصر كلها"⁴.

وما دامت اللغة بنية فهذا يعني أنها تركيب عنا صر فيما بينها على هيئة مخصوصة بطريقة مخصوصة، تختلف من لغة إلى أخرى، "ومعنى أنها بنية أنها نظام تتكامل عناصر تكوينه تكاملاً يجعل البنية جامعة مانعة"⁵، أي أنها قادرة بذاتها على أداء وظيفتها الكبرى وهي الاتصال.

"إن المقوم الأول من مقومات البنية اللغوية، و من ثمّ اللغة، هو الأصوات، فاللغات الإنسانية تتكون من وحدات خلاياها الأولى هي الأصوات"⁶، غير أن هذه الأصوات لا تعدو أن تشكل اللبنة الأولى في النظام اللغوي، إذ "لا دلالة لها قبل تأزرها وانتظامها في مبان صرفية، ثم ترتبط هذه الفونيمات و الحروف بوسائل معينة

¹ - ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص87.

² - سوزان الكردي، المستوى التركيبي عند السيوطي في كتابه الإتقان، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص17.

³ - كريستيان بيلون وبول فايز، توطئة في علم اللغة، ترجمة توفيق عزيز عبد الله، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص47.

⁴ - عبد الحليل مراتض، البنية اللغوية في ضوء المناهج اللسانية، مجلة اللغة العربية، العدد 31، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2014، ص19.

⁵ - تمام حسان، مقالات في اللغة و الأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، ج1، ص345.

⁶ - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص24.

على وفق مجموعة من القوانين الصرفية (...) لتشكيل الكلمة المفردة"¹، التي تعدّ المقوم الثاني من مقومات اللغة. أما المقوم الثالث من مقومات اللغة، فهو التركيب الذي يتجاوز الكلمات المفردة إلى نطاق أوسع يتمثل في تأليفها وتجاورها وفق قواعد معينة في نطاق ما يصطلح عليه بالجملة، التي تعدّ أرقى مستويات اللغة، إذ هي اللغة في صورتها الدنيا.

وخلاصة القول إن الكلام البشري "هو مركب لغوي يحتوي على دوايب متعددة ومتناسقة ومتعاضة، تؤدي وظيفة تبليغية، ومتجسمة في تركيب نحوي (...)", فكل لغة تختص بنظام صوتي وإفرادي وتركيبى تتميز به اللغات"².

ولما كانت اللغة بهذا التكامل والتماسك والانسجام من جهة، "وكان موضوع الدراسة اللسانية بتوجيهاتها المعرفية و المنهجية هو اللسان بوصفه نظاما من العلامات الدالة"³، فإن هذا الوصف أو التحليل، يتم على عدة مستويات، يتفاوت علماء اللغة فيما بينهم في تحديدها، حسب خصائص اللغة من جهة، وحسب التوجه اللساني من جهة أخرى، فهي في اللسانيات الغربية ثلاثة مستويات، وفي اللسانيات العربية خمسة مستويات، وعند اللغويين العرب المحدثين أربعة مستويات⁴.

ولعل المعيار الذي أحدث هذا التفاوت في عدّ مستويات اللغة يكمن أساسا في اختلاف النظر إلى اللغة باعتبارها شكلا يحمل مضمونا، وهذا ما جعل اللسانيين الغربيين يحصرونها في ثلاثة مستويات باعتبار الألفاظ الدالة بعيدا عن المعنى، لأن المعنى في نظرهم موجود ضمنا في كل مستوى، إضافة إلى كونه شيئا معنويا غير محسوس، وبالتالي لا يمكن أن تبنى على أساسه التحليلات اللغوية، التي تقوم بوصف العلاقات بين البنى اللغوية في مختلف مراحلها التكوينية، انطلاقا من الأصوات مرورا بالكلمات ووصولاً إلى التراكيب التي تعد هدف التحليل اللساني باعتبارها اللغة في وحدتها الدنيا.

2- مستويات اللغة: بناء على ما سبق يمكن أن نستنتج أن مستويات التحليل اللساني البنوي هي المستوى الصوتي و المستوى الصرفي و المستوى التركيبي.

¹ - سوزان الكردي، المستوى التركيبي عند السيوطي في كتابه الإتقان، ص 17.

² - سالم العلوي، وقائع لغوية وأنظار نحوية، دار هومة، الجزائر، د.ط، 2000، ص 236.

³ - أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية، حقل تعليمية اللغات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 2000، ص 11.

⁴ - ينظر حولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة للنشر، ط 2، 2006، ص 100، وسوزان الكردي، المستوى التركيبي عند السيوطي في كتابه الإتقان، ص 18.

2- أ- المستوى الصوتي: هو المستوى الذي يهتم " بدراسة الوحدات الصوتية (phonèmes) التي تتكون منها الكلمة طبقا لمعايير محددة، (...) و العلم الذي يتكفل بدراسة هذا المستوى هو علم الصوت (phonétics)¹ .

إن دراسة الصوت في الحقيقة ليست هدفا في حد ذاتها، بل هي معبر أو وسيلة للوصول إلى غاية أخرى، هي كيفية تأليف هذه الأصوات لتشكيل الكلمات، وتدرس هذه الأخيرة ضمن المستوى الثاني وهو المستوى الصرفي.

2- ب- المستوى الصرفي: و هو الذي يدرس بنية الكلمة من خلال علم الصرف الذي يتناول "أبنية الكلمة فيبين ما لأحرفها من أصالة و زيادة، وما يطرأ عليها من تغيير من حالة إلى أخرى"² وفق قوانين ومبادئ خاصة بكل لغة على حدة، ويطلق المحدثون على هذا الدرس مصطلح المورفولوجيا (morphologie)، وهو يشير عادة إلى دراسة الوحدات الصرفية أي المورفيمات دون أن يتطرق إلى مسائل التركيب النحوي.

2- ج- المستوى التركيبي: يتحدد هذا المستوى بكونه "دراسة نظام بناء الجملة، ودور كل جزء في هذا البناء، وعلاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض، وأثر كل جزء في الآخر"³، فهو المستوى الذي نبحت فيه عن اللفظة المركبة مع غيرها في نطاق الجملة، وما ينتج عن هذا التركيب من علاقات.

هذه المستويات الثلاثة للنشاط اللغوي هي "مبنى اللغة أي الجسم الخارجي لها، المحسوس منها، الملموس فيها، بيد أن وراء هذا الجسم روحا، شأن جسم اللغة في هذا الشأن كافة الأجسام الحية، وروح اللغة . مع تبسيط شديد هي المعنى"⁴.

وقد أدرك معظم اللغويين العرب أهمية المعنى في التحليل اللساني، ما جعلهم يتبنون التقسيم الرباعي لمستويات اللغة، بإضافة المستوى الدلالي للمستويات السابقة، كما نلمس هذا الاهتمام في النحو التوليدي التحويلي من خلال نظرية تشومسكي (Chomsky) اللغوية، التي تعد أقرب المناهج اللغوية من حيث المفاهيم الأساسية إلى النحو العربي⁵، فقد أدرك تشومسكي أنه لا مناص من الاهتمام بالمعنى في التحليل اللغوي وتجاوز الوصف البنوي الشكلي، وذلك بابتكاره نظرية لغوية جديدة تسمى النظرية التوليدية التحويلية، أعادت الاعتبار

¹ - سوزان الكردي، المستوى التركيبي عند السيوطي في كتابه الإتقان، ص 18.

² - نايف سليمان وآخرون، مستويات اللغة العربية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2000، ص12.

³ - محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2001، ص106.

⁴ - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 29.

⁵ - ينظر أمين لقمان الحبار، التوليدية و التحويلية رؤية اشتقاقية في الجملة العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015،

ص18، نقلا عن محمد المدلاوي، اللسانيات العربية المعاصرة بين منطق البحث العلمي وتحافت التهافت، مجلة دراسات أدبية ولسانية، العدد3، السنة الأولى، ربيع 1986، ص93.

للمعنى من خلال التركيز على آلية إنتاج الكلام ، ولاشك أن ذلك له علاقة وثيقة بالهدف منه، ولا يمكن أن يكون الكلام كلاما إلا إذا كان يحمل معنى، الأمر الذي جعل تشومسكي (Chomsky) يفرق بين الجمل التي لها معنى والتي لا معنى لها، مما أدى إلى تحول الاهتمام من الناحية الشكلية للتركيب، إلى علاقتها بالفكر الإنساني.

وفي ظل هذا التوجه أصبحت اللسانيات الحديثة لا تقتصر في درسها لتراكيب الجمل وأنماطها على العلاقات الشكلية، وإنما تتجاوز ذلك إلى البحث عن المعاني التي تعبر عنها تلك التراكيب¹.

والعلم الذي يهتم بدراسة المعنى هو علم الدلالة (sémantique) الذي يعرف بأنه "دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى"²، ومنه نشأ المستوى الدلالي، الذي يتجاوز مستويات البنى اللغوية إلى البحث عن المعاني التي تحملها.

وفي ظل اهتمام اللسانيين البنويين بالبنى اللغوية من حيث الشكل والدلالة، وتقسيمهم اللغة إلى لسان *langue* وكلام *parole*، مع الاهتمام باللسان وإقصاء الكلام لأنه ذاتي ويصعب التحكم في آلياته توخيا للموضوعية والعلمية، ظهر اتجاه جديد يعيد إلى الكلام مصداقيته، من خلال الاهتمام بأقطاب العملية التواصلية، أي الاستعمال وظروفه المختلفة، وهذا الاتجاه هو التداولية *pragmatique*، التي تعرف بأنها دراسة الاستعمال اللغوي (البواعث النفسية للمتكلمين، حال المخاطبين، الهدف من الخطاب...) في مقابل الدراسة التركيبية والدلالية³.

وبناء عليه تصبح التداولية مستوى ضروريا في التحليل اللغوي، باعتداده على حال المتكلمين والمخاطبين ومحيط التواصل بشكل عام، ما يجعل الخطاب يحمل دلالة واضحة ودقيقة لا تحمل أي تأويل، وبهذا تكون التداولية قد تجاوزت مسألة البنية و الدلالة، لتهتم بالوظيفة والدور والسياق.

إن تحليل أي ظاهرة من ظواهر اللغة، يستلزم بالضرورة تفاعل وتكامل مستويات اللغة اللسانية، وبمعنى آخر إن تحليل ظاهرة من ظواهر اللغة العربية أو تفسيرها يستلزم الوقوف بالضرورة عند مستويات الدرس اللساني من صرف ونحو وتركيب ودلالة وتداوليات.

¹ - ينظر أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر ، دمشق، ط3، 2008، ص271.

² - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1997، ص11.

³ Jean Dubois et autres. Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage. Larousse. Paris.

375.P 2012 مع ملاحظة أن ترجمة هذا النص والنصوص الموالية التي أسندت إلى هذا القاموس، هي اجتهاد شخصي دعمته بعض المعارف

السابقة بمضامينها.

وعليه فإن الفصل بين هذه المستويات هو في الحقيقة فصل إجرائي حتمي تفرضه الغاية من الدرس اللساني في مرحلة معينة من مراحلها.

ومهما يكن من أمر اختلاف النظر إلى مستويات اللغة وتكاملها - حسب ما بيناه - فإن الذي يعيننا من كل هذا أن المستوى التركيبي، مستوى قار وثابت عند جل الدارسين، مع اختلاف في المصطلحات في بعض الأحيان، ومدار الأمر في هذا كله، هو أنه لا يمكن أن نتحدث عن اللغة (شكلا ومعنى) دون أن نحتاج إلى التركيب، إذ لا يستغنى عنه فهو المقصود باللغة، لأن اللغة "تراكيب ومكونات التراكيب الكلمة والجملة والجملة والأسلوب"¹.

فالمستوى التركيبي، هو المستوى الذي نبحث فيه في اللفظة المركبة مع غيرها في مدرج الكلام، إذ "يدرس التراكيب وطريقة بنائها، وصلتها بعضها مع بعض، وعلاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض، وأثر كل جزء في الآخر، وطريقة الربط داخل الجملة، وبين الجمل وأجزاء الجملة وترتيب الجمل وصلتها بعضها ببعض، وطريقة فصلها ووصلها، وإمكانية تغيير أجزائها"².

والعلم الذي يهتم بهذا المستوى هو علم التركيب³ (syntaxe)⁴، وهو فرع من اللغويات الوصفية يهتم بدراسة تركيب صور الكلام، و يعرف بأنه فرع من النحو يصف القواعد التي تتألف بموجبها الوحدات الدلالية في جمل⁵، أي التركيز على وصف العلاقات بين الكلمات وهو المفهوم التقليدي للتركيب، الذي يعرف بأنه "دراسة العلاقات بين الوحدات"⁶، إذ يدرس العلاقات الناشئة بين كلمات الجمل ذات التراكيب المختلفة، حيث يتكفل هذا العلم بالأدوات و الإجراءات التطبيقية التي تكفل الكشف عن أسرار نظام التركيب الخاص بلغة من اللغات.

3- مفهوم التركيب لغة واصطلاحاً:

للإحاطة بالدور الذي يقوم به علم التركيب، ينبغي الوقوف عند مصطلح (التركيب) syntagme وبيان دلالاته اللغوية والاصطلاحية للوصول إلى خصائصه ومميزاته، ومنها إلى علاقته بهذا العلم بشكل خاص.

¹ - مسعود عبد العزيز الأنصاري، بديع التراكيب في شعر عمر بن أبي ربيعة، العلم والملايين للنشر والتوزيع، دسوق، د.ط، د.ت، ص32.

² - البدر اوي زهران، مقدمة في علوم اللغة، دار العلم للملايين، القاهرة، ط1، 2009، ص232.

³ - يشار إلى هذا العلم أيضا بلفظة الجمع أي (علم التراكيب).

⁴ - يرجع مصطلح syntaxe إلى اللفظ اليوناني syntaxis الذي يعني الترتيب، ينظر، كريم زكي حسام الدين، د. م.ط، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، ط3، 2011، ص205.

⁵ - jean Dubois et autres. Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage. p467

⁶ - ibid. p 468

فقد أخذت لفظة التركيب من "رُكِبَ الشيء وضع بعضه على بعض، وقد تركب وتراكب (...)", والركيب يكون اسما للمركب في الشيء، كالفص يركب في كفة الخاتم، (...) ونقول في تركيب الفص في الخاتم، والنصل في السهم، ركبته فتركب، فهو مركب و ركب¹.

فالمعنى اللغوي للتركيب لا يخرج عن معاني التعلق و الربط بين اثنين فأكثر، ما يعني أن التركيب لا يكون في المفرد المنعزل.

أما من حيث الاصطلاح فقد تعددت دلالاته ومقاصده، فعرف بأنه: "تلاصق متتابع لوحدين دالتين أو أكثر، سواء دل على فائدة تامة أم ناقصة"²، ويعرفه دي سوسير De Saussure بأنه كل تنظيم للعناصر في السلسلة الكلامية³، وقد أشار إليه سيبويه بقوله: "هو اجتماع كلمتين أو أكثر لعلاقة معنوية"⁴. ويسميه الحاج صالح عبد الرحمان مستوى أبنية الكلام، وهو مستوى أعلى من مستوى اللفظة⁵.

إن المتأمل لهذه التعاريف يلاحظ اتفاقا في جزئها الأول، من حيث إن التركيب لا يعدو أن يكون اثتلافاوتعالقا بين الكلمات، أما في الجزء الثاني فهناك تعارض واختلاف حول اعتبار المعنى أو الفائدة ضمن التركيب، أو عدم الاعتداد بالمعنى أي بالتسوية بين التراكيب التي تؤدي فائدة والتي لا تؤدي فائدة.

وما يجب الإشارة إليه في هذا المقام أن مصطلح التركيب قد يستعمل بالمفهوم السابق، ولكنه في الواقع أوسع مجالا منه، إذ هناك أنواع عديدة من التراكيب مثل التركيب المزجي والتركيب العددي و التركيب البياني والتركيب الإضافي والتركيب الإسنادي...

غير أن ما يعيننا من جملة هذه التراكيب هو التركيب الإسنادي "الذي يتكون من عنصرين هما المسند وهو نواة الخطاب (الحكم) والمسند إليه الذي تكتمل به الجملة (المحكوم عليه)"⁶، ويعتبر هذا النوع أهم أنواع التراكيب بسبب قيامه على علاقة الإسناد التي تعد عمدة العلاقات.

فمدلول التركيب الذي يهدف إليه البحث يقصد به "الأشكال التي يدل فيها اللفظ على معنى غير مفرد سواء كان هذا المعنى تاما يحسن السكوت عليه، أم كان ناقصا فيه حاجة إلى ما يضاف إليه، وبذا يشمل

1- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد الأول، ط1، 1955-1992، مادة (ركب)، ص1214.

2- عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2009، ص190.

3- Jean Dubois et autres. Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage. p467

4- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، بيروت، ج1، ص134.

5- حاج عبد الرحمان صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، 2007، ج1، ص327.

6- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص10.

(التركيب) الجملة بكل صورها، بسيطة كانت أم مركبة، أو معقدة، صغرى كانت أم كبرى¹، إذ لا مفر من الاهتمام بالجملة على أنها وحدة الوصف اللغوي في المستوى التركيبي، وهذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل حول ماهية الجملة.

4- مفهوم الجملة:

تعدّ الجملة من المباحث التي لاقت عناية واهتمام اللغويين في القديم والحديث، وبشكل خاص ما يتعلق بتعريفها، إذ "يوجد نحو مائتي تعريف مختلف للجملة"²، والسبب في ذلك اختلاف المعايير والمقاييس التي بنى عليها هؤلاء اللغويون تعريفاتهم³.

على أنه ينبغي الاختصار في تعريفها في هذا المقام، مع الإشارة إلى أهم الاختلافات حول مفهومها.

4-أ- الجملة عند القدماء:

إن أول ما يصادف الباحث في مجال الجملة هو تأخر ظهور الجملة مصطلحا، بينما كانت موجودة مفهوما منذ سيبويه، بينما تشير أغلب الدراسات⁴ إلى أن مصطلح الجملة قد ظهر لأول مرة عند المبرد (ت 285هـ) في كتابه المقتضب، حيث يقول: " هذا باب الفاعل وهو رفع، وذلك قولك، قام عبد الله، وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفاعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة المبتدأ والخبر، إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك، القائم زيد"⁵.

و الذي يعنينا في هذا المقام، أن الجملة كانت موجودة قبل المبرد مفهوما، فكثيرا ما صادفتنا تلك التعاريف للجملة باسم الكلام في الدرس العربي، وأختلف حول ما إذا كانت الجملة مرادفة للكلام أم غير مرادفة له، وانقسم علماء العربية في هذا الشأن إلى فريقين:

¹ - عبد العباس عبد الجاسم، التحول في التركيب وعلاقته بالقراءات السبع، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، د.ط، 2001 ص15.
² - عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص 190.
³ - لم يقتصر تعريف الجملة عند اللغويين فقط بل اجتهد " الباحثون منذ أفلاطون (ت 347ق.م) حتى عصرنا الحالي على اختلاف منازعهم ومناهجهم في تحديد مفهوم الجملة بما هي مصطلح، فقدموا لنا عددا ضخما من التعريفات أرى على ثلاثمائة تعريف " أحمد محمود نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية/ دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1988، ص11.
⁴ - ينظر مثلا: محمود أحمد نخلة، نفس المرجع، ص19، وعبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات، ص187، و يوسف يجاوي، الجوانب التركيبية للجملة العربية في ديوان محمد العيد آل خليفة وأحمد سحنون، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، 2013، ص25، وحسين علي فرحان العقيلي، الجملة العربية في دراسات المحدثين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012، ص19، ومحمد خليفاتي، الجملة العربية، دراسة تحليلية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2014، ص15.
⁵ - المبرد، المقتضب، تحقيق وشرح الشيخ عبد الخالق عظمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، 1968، ج1، ص8.

4-أ-1- فريق يرى أن الجملة والكلام مترادفان:

وأشهر من يمثل هذا الاتجاه أبو علي الفارسي (ت377) الذي أفرد بابا في كتابه المسائل العسكرية بعنوان: "مائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاما مستقلا، وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل"¹، ونجد هذا الترادف أيضا عند ابن جني في قوله: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو (زيد أخوك) و(قام محمد)"².

ومن الذين قالوا بالترادف أيضا عبد القاهر الجرجاني (ت471) حيث يقول: "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان، فأفاد نحو خرج زيد سمي كلاما ويسمى جملة"³، وقد حذا حذوه الزمخشري (ت538) في كتابه المفصل حيث يعرف الكلام بأنه "المركب من اسمين كقولك زيد أخوك، ويشتر صاحبه، أو فعل واسم نحو قولك، ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى الجملة"⁴.

ولا يقف الترادف بين الجملة والكلام عند هؤلاء العلماء فحسب، فغيرهم أكثر، لا مجال لذكرهم جميعا في هذا المقام.

أما الاتجاه الثاني فيمثله:

4-أ-2- فريق يرى أن الجملة والكلام غير مترادفين:

ومن الذين يمثلون هذا الاتجاه، رضي الدين الاسترأبادي (ت686هـ) وذلك في شرحه لكافية ابن الحاجب (ت646هـ)، حيث يقول: "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجمل التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل (...). والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس"⁵.

ومن الذين ذهبوا إلى عدم الترادف ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) إذ يقول في كتابه مغني اللبيب: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، ك (قام زيد)، والمبتدأ والخبر ك (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو ضرب اللص، و(أقائم الزيدان؟)

¹ - الفارسي، المسائل العسكرية، تحقيق إسماعيل عمارة، الجامعة الأردنية، د.ط، 1981، ص 41.

² - ابن جني، الخصائص، ج1، ص72.

³ - عبد القاهر الجرجاني، الجمل، تحقيق علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، د.ط، 1982، ص40.

⁴ - الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار عمان للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004، ص32.

⁵ - ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1979، ج1، ص8.

و(كان زيد قائما)، (ظننته قائما)، وبهذا يظهر لك أنهما ليس مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس¹، ذلك أن الجملة أعم من الكلام الذي يشترط فيه الإفادة بخلافها.

وهذا ما أكده السيوطي (ت911هـ) بقوله: "و الجملة قيل ترادف الكلام، والأصح أعم لعدم شرط الإفادة"².

ولم يقتصر القول بعدم المرادفة على هؤلاء العلماء، بل هناك غيرهم، ما يعني أن النحاة القدماء قد عكفوا على مصطلح الجملة بالدراسة وحاولوا استكناه أغواره، الأمر الذي جعلهم يقفون عند مسألة الترادف أو عدمه مع مصطلح الكلام. ومهما يكن فإن الذين رأوا بعدم الترادف أجمعوا بأن الجملة أعم من الكلام باعتبار شرط الإفادة فيه بخلافها، ولم يلتفتوا إلى مسألة الإسناد التي تعتبر دعامة الجملة بخلاف الكلام، اللهم ما ذهب إليه الأزهري حيث قال: "وبين الجملة و الكلام عموم وخصوص مطلق، وذلك أن الجملة أعم من الكلام لصدقها بدونه وعدم صدقه بدونها، فكل كلام جملة لوجود التركيب الإسنادي، ولا يعكس عكسا لغويا، أي ليس كل جملة كلاما، لأنه يعتبر فيها الإفادة بخلافها"³.

وبهذا يكون الأزهري قد نبه إلى نقطة أساسية تجاهلها أغلب من قال بعدم الترادف، إذ ركزوا على الإفادة دون الاهتمام بالإسناد.

وما نخلص إليه من هذا العرض الموجز لآراء النحويين حول الترادف وعدمه بين الجملة والكلام، هو انقسامهم إلى فريقين، فريق يرى أن الجملة مرادفة للكلام في المعنى، وفريق يرى أنهما غير مترادفين، بل إن الجملة أعم من الكلام، لاشتراط الفائدة فيه وعدم اشتراطها فيها "وهناك من يرى منهم أن كل كلام جملة، ولكنه لا ينعكس، ولعل السبب الذي دفعهم إلى عدم المرادفة بين الكلام والجملة هو وجود أساليب متعددة في اللغة تكون مركبة من جملتين مثل أسلوب الشرط والقسم، (...) فالكلام والجملة يشتركان في قضية الإسناد وفي قضية الفائدة، فإذا وجد الإسناد ولم تتم الفائدة فهذا ليس بكلام، وإنما جملة، وإذا وجد الإسناد وتمت الفائدة كان ذلك كلاما وجملة"⁴.

¹ - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت، ج2، ص419..

² - السيوطي، مع المصنف، شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص 49.

³ - الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ط، 1996، ص31.

⁴ - أحمد داود دعمس، الجملة معناها وأقسامها عند النحويين والبلاغيين، دار الجندي، للنشر والتوزيع، د.م، ن، د.ط، 2012، ص55.

ومهما يكن من اختلاف الفريقين في تحديد الدلالة الاصطلاحية لكل من الكلام والجملة، فإنهما قد اتفقا على أن المصطلحين يقومان على الإسناد الأصلي، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة دراسة الجملة من قبل بعض العلماء المحدثين لتوضيح معالمها وفق معطيات علم اللغة الحديث.

ب- مصطلح الجملة عند العلماء المحدثين:

لا شك أن دراسات المحدثين لأي موضوع من الموضوعات اللغوية تنهل مما يتاح لها من دراسات الغرب له، لذا يجدر بنا تقديم لمحة وجيزة عن مفهوم الجملة عند الدارسين الغربيين المحدثين.

ب-1- عند الغربيين:

لم يتفق الغربيون على تعريف واحد أو على الأقل تعاريف متقاربة للجملة، حيث اختلفت آراؤهم حولها وتباينت حدودها عندهم تبعا لتوجهاتهم وانتماءاتهم اللغوية، وفيما يلي أهم تعريفاتهم للجملة:

والبداية من رائد علم اللغة الحديث دي سوسير de Saussure ، الذي يربط تعريف الجملة بالكلام، حيث يقول: "إن الجملة هي النمط الأفضل للتركيب، غير أنها تنتمي إلى الكلام لا إلى اللسان"¹.

إن المتأمل في تعريف سوسير يلاحظ أنه لم يقدم تعريفا دقيقا للجملة بقدر ما ركز على انتمائها إلى الكلام لا إلى اللسان، علما أن موضوع اللسان عنده هو اللغة فقط واللغة، فلا اعتبار لما هو خارج عنها.

ويعلق محمد خليفاتي على هذا القول قائلا: "ولا عجب إن وجدنا اللسانيين يصنفون الجملة ضمن الكلام، لأن اللسان هو النموذج الأسمى المحتذى الذي لا يمكن أن يحوزه فرد من أفراد المجتمع مهما كانت بلاغته ومعرفته باللغة، ومن ثم كان على المتكلم أن ينحو نحوه، ويحتذي به"².

أما من وجهة نظر بنوية، فتعرف الجملة بأنها "وحدة كلامية مستقلة"³، أي أن الجملة تحدد باستقلالها البنوي، وهو ما عبر عنه بلومفيلد (Bloomfield) بتعريفه للجملة باعتبارها "بنية لغوية مستقلة لا تتضمنها بنية لغوية أكبر منها بموجب أي رابط أو تركيب نحوي"⁴، فشرط الاستقلال أهم ما ركز عليه البنويين، في حين لم يولوا عناية للإفادة.

¹ - فردينانديسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986، ص 151.15.

² - محمد خليفاتي، الجملة العربية دراسة تحليلية، ص 8.

³ - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ط، 1983،

ص 24.

⁴ - حسين علي فرحان العقيلي، الجملة العربية في دراسات المحدثين، ص 36.

أما فنديريس (Vendryes) فقد عرف الجملة بأنها: "الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية التي تدرك بواسطة الأصوات"¹، فركز على الإفادة لا على الإسناد، لذلك يوضح قائلاً: "بعض الجمل تتكون من كلمة واحدة: (تعال)، و(لا)، و(وا أسفاه)، و(صه)، كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه"²، أي دون الحاجة إلى إسناد واحدة إلى الأخرى.

وهو ما يتناقض مع ما ذهب إليه نحائنا القدماء، الذين جعلوا الإسناد شرط من شروط الجملة لا تقوم إلا عليه، ولذلك يعمدون إلى التقدير في حال ذكر طرف واحد من طرفي الإسناد.

وبشكل عام "فإن الجملة عند الغربيين استندت في معظمها إلى أحد معيارين: الأول، المعيار الدلالي، وبموجب هذا المعيار تعبر الجملة عن فكرة كاملة، والثاني هو المعيار الإسنادي الذي تكون الجملة بمقتضاه مجموعة من الكلمات تشتمل على مسند و مسند إليه"³.

ب-2- عند العرب:

وبالعودة إلى مفهوم الجملة عند المحدثين من العرب، تنبغي الإشارة إلى بعض أهم التعريفات التي أشارت إلى مفهومها، والتي أصبحت مرجعاً لكثير من الدراسات التي تناولت الجملة في العصر الحديث، فقد عرفها إبراهيم أنيس بأنها "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"⁴. إن ما يمكن ملاحظته على هذا التعريف أنه لم يركز على الإسناد بقدر ما ركز على الاستقلالية والإفادة.

أما مهدي المخزومي فقد رأى أن الجملة هي "الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم"⁵، فإضافة إلى الإفادة، نجد مفهوم الصورة الذهنية حاضراً في تعريف المخزومي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تأثيره بالدراسات اللسانية الحديثة.

ومن التعريفات المعاصرة للجملة تعريف إبراهيم السامرائي القائل بأن "الجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية، قضية إسنادية، والإسناد اللغوي علاقة وارتباط بين طرفين موضوع ومحمول، أو مسند ومسند إليه"⁶، فأهم مقوم من مقومات الجملة هو الإسناد بغض النظر عن نوعها.

¹ - فنديريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجان البيان العربي، مصر، د.ط، 1950، ص 432.

² - نفس المرجع والصفحة.

³ - حسين على فرحان العقيلي، الجملة العربية في دراسات المحدثين، ص 40.

⁴ - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1978، ص 276-277.

⁵ - مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد و توجيه، دار الكتاب العربي، لبنان، د.ط، د.ت، ص 32.

⁶ - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1983، ص 210.

وعرفها علي أبو المكارم بأنها "نظام من العناصر اللغوية المؤلفة لتؤدي معنى مفيدا في الموقف أو السياق"¹، فما يظهر من هذا التعريف هو استعمال مصطلح النظام للإشارة إلى الطريقة التي تتألف بها العناصر اللغوية، وهو مصطلح لساني حديث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يشير إلى المعنى الظرفي الخاص بموقف معين دون غيره.

نخلص من هذا كله إلى أن المحدثين من العرب أيضا لم يتفقوا على وضع مفهوم واحد أو على الأقل مفاهيم متقاربة فيما يتعلق بالجملة، فبالرغم من أنهم كانوا على شبه اتفاق من حيث تأثرهم بمفاهيم اللسانيات الغربية، وذلك من خلال استعمالهم لمصطلحات من قبيل: الصورة الذهنية، النظام...، إلا أن هذه الاستثمارات أخذت أبعادا مختلفة حينما تعلق الأمر بتحديد الجملة، ذلك أنهم نظروا إليها من وجهات مختلفة، فمنهم من ركز على الجانب الشكلي، ومنهم من اهتم بالدلالة، "وفي كلا الحالتين انتهوا إلى أن الجملة العربية في أقصر صورها تركيب أفاد أم لم يفد لا بد أن يتوافر فيه الركنان الأساسيان (المسند والمسند إليه) وجودا أو تقديرا"².

في حين حاول بعض الباحثين الربط بين البعدين التركيبي والدلالي للجملة على غرار مصطفى حميدة الذي توصل إلى أن الجملة "وحدة تركيبية تؤدي معنى دلاليا واحدا، واستقلالها فكرة نسبية، تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق"³، وقد توصل الباحث إلى هذا التعريف في خضم الصراع الذي احتدم حول كون الجملة مستقلة بذاتها أو تابعة لغيرها، وعليه بنى الباحث آراءه من ملاحظة أن "استقلال الجملة أمر نسبي يحكمها موقعها في السياق، فقد تكون الجملة مستقلة في سياق معين، وتكون هي نفسها غير مستقلة في سياق آخر"⁴.

فالجملة حينما تكون مستقلة تحمل معنى جزئيا معينا، وعندما تدخل في تركيب أكبر، تصبح إزاء جملة تتكون من عدة معان جزئية، تؤول كلها إلى معنى دلالي واحد، وهو غاية المتكلم، فهناك جملة وهناك نص تدرس ضمنه الجملة.

وببقى أهم ما يجب مراعاته في تحديد الجملة، هو النظر إليها ضمن سياق معين، لأن السياق قد يحل كثيرا من مسائل التقدير والتأويل و الحذف وغيرها مما ذهب الباحثون إلى الاستنجاج به لمحاولة تفسير الجملة على الوجه الذي ارتضوه.

¹ - علي أبو المكارم، مقومات الجملة الفعلية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2007، ص 105.

² - رايح بومعزة، نظرية النحو العربي ورؤيتها للبنى اللغوية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011، ص 9.

³ - مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان، الشركة العالمية للنشر، لوجمان، ط1، 1997، ص 131-132.

⁴ - نفس المرجع، ص 147.

5- نشأة علم التركيب:

عرف العرب علم التركيب بمصطلحات عديدة أهمها علم النحو والنظم ونظام تركيب الجمل، و "يعرف هذا العلم باللغة الإنجليزية ب(syntax)، وهو علم يبحث في أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب، فغاية علم النحو أن يحدد أساليب تكوين الجمل ومواقع الكلمات ووظيفتها فيها، كما يحدد الخصائص التي تكتسبها الكلمة من ذلك الموضع"¹.

ويقصد بالخصائص، الوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية... إلى جانب الأحكام النحوية كالتقديم والتأخير، والإعراب والبناء.

ومن الدارسين من يرى أن علم النحو أوسع مجالاً من علم التركيب، وذلك انطلاقاً من وجود "مستويين من الدراسة النحوية، انصب الأول على استكناه الصواب والخطأ في طريقة الأداء، ولاسيما قراءة القرآن الكريم، وكان الثاني متجاوزاً لهذا المجال، فقد انصب على دراسة النواحي الجمالية والإبداعية في اللغة"²، فعكف المستوى الأول على التنبيه إلى مواطن الخطأ و محاولة تصويبها ومن ثم صوغ القواعد انطلاقاً من السماع اللغوي، بينما اهتم المستوى الثاني بدراسة طريقة ترتيب الكلمات في الجمل، وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير "الأمر الذي دفعهم إلى دراسة التركيب، إذ الخبرة بتراكيب اللغة تعني الخبرة بالأغراض التي تعبر عنها، وما توحيه هذه الأغراض من تغير في المعنى والدلالة"³.

وقد أطلقت الدراسات الحديثة على النوع الأول من الأبحاث مصطلح النحو المعياري "الذي اهتم منذ بروزه ببيان حدود الخطأ والصواب، وفق المواضع الخاصة بهذه اللغة أو تلك، ومن الملاحظ أن النزعة التعليمية كانت سائدة في ذلك الدرس (...). وقد أفضى هذا الاتجاه في التناول العلمي والتعليمي إلى منحى معياري صارم كان يغلب القواعد على الاستعمال"⁴، أي أنه لا يهتم بوصف الواقع اللغوي كما هو، بل يهتم بما ينبغي أن تكون عليه اللغة من حسن في التركيب وذلك بمراعاة القواعد المحددة سلفاً.

أما النوع الثاني من دراسة النحو فسمي بالنحو العلمي، "وهو في أبسط صوره وصف مكونات البنية اللغوية صوتياً وصرفياً، وتحديد مختلف العلاقات القائمة بين وحدات الجملة"⁵، فهذا النوع من النحو اهتم

¹ - إدريس بن خويا، المصطلح النحوي في الموروث العربي، مجلة عود الند، مجلة ثقافية شهرية، العدد 98، 2014، www.oudnad.net/، تاريخ التنصيح 9 أبريل 2018.

² - عبد العباس عبد الجاسم أحمد، التحول في التركيب وعلاقته بالقراءات السبع، الجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، د.ط، 2001، ص 13.

³ - عبد العباس عبد الجاسم أحمد، التحول في التركيب وعلاقته بالقراءات السبع، ص 14.

⁴ - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 269.

⁵ - مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط 1، 2013، ص 150.

بالوصف لا غير "دون أن يتطرق إلى الصحة والخطأ، ونظر إلى القواعد نظرة جديدة (...). ولأن اللسانيات تنهج نهجا وصفيا ينبذ كل موقف معياري، فقد تجاوزت حدود النحو المعياري إلى الاهتمام العلمي بالقواعد والتركيب (syntaxe)، وصولا إلى الكليات اللغوية التي تشترك فيها اللغات الإنسانية"¹.

وتمييزا للدراسة اللغوية الحديثة عن الدراسة اللغوية القديمة في هذا المجال، فإن الدراسات الحديثة ارتأت استعمال مصطلح التركيب syntaxe في مقابل مصطلح النحو grammaire المثقل بالدلالات، وهذا التمييز في تغيير الاصطلاح ناتج عن تغيير أيضا في كيفية تناول الظاهرة اللغوية، حيث إن النحو المعياري القديم قد غلب عليه تناول العلاقات الشكلية لعناصر تركيب الجملة، أما المنهج اللساني الحديث فقد اهتم أكثر بالبحث عن المعاني التي تتضمنها التراكيب، وذلك من خلال النظر إلى اللغة نظرة شاملة لا تستثني أي جانب من جوانبها الصرفية والنحوية و الصوتية... وصولا إلى المعنى.

علم التركيب عند القدماء

لقد كان للقدماء اهتماماتهم بالتركيب من مثل ما نجده عند عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون وغيرهما.

وأهم ما يسترعي الانتباه في هذا الصدد أن علماء العربية الأوائل، قد استخدموا مصطلح "النظم" للدلالة على التركيب، وفي هذا الشأن يطالعنا الجاحظ بكتاب ألفه في القرن الثالث الهجري أسماء (نظم القرآن)²، الذي يقول فيه: "وفي كتابنا المنزل الذي يدلنا على أنه صدق، نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد مع ما سوى ذلك من الدلائل التي جاء بها من جاء به"³، فهو يرى أن إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه.

ولم يقتصر القول بإعجاز القرآن في نظمه على الجاحظ، وإنما تبعه في ذلك الباقلاني، الذي كان يهدف إلى دراسة قضية الإعجاز القرآني بمنهج جديد، فيه مبانة واضحة لما كان سائدا عند الدارسين في عصره وخاصة المعتزلة⁴، حيث يقول: "فليس الإعجاز في نفس الحروف، وإنما هو في نظمها، وإحكام رصفها، وكونها على وزن ما أتى به النبي، وليس نظمها أكثر من وجودها متقدمة ومتأخرة ومرتبة في الوجود، وليس لها نظم سواها، وهو كتتابع الحركات إلى السماء، ووجود بعضها قبل بعض، ووجود بعضها بعد بعض"⁵، فالنظم عنده هو المادة

¹ - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 270.

² - مليكة حفان، النظم القرآني وعلاقته باللفظ والمعنى عند الباقلاني، montadalfassih.blogspot.com تاريخ التصفح 3 ماي 2019.

³ - الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د.ط، 1992، ج 4، ص 90.

⁴ - مليكة حفان، النظم القرآني وعلاقته باللفظ والمعنى عند الباقلاني.

⁵ - الباقلاني، التمهيد، عني بتصحيحه ونشره الأب ريتشارد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت، د.ط، 1957، ص 151.

الرابطة بين الألفاظ والمعاني. غير أن ما يؤخذ على الباقلائي من خلال هذا الوصف هو أنه ربط إعجاز القرآن بنظمه، من دون أن يفسر هذا النظم¹.

ومع ذلك لا يمكن التقليل من جهود الباقلائي في هذا المجال، فمفهومه للنظم لا يبتعد كثيرا عن مفهوم عبد القاهر الجرجاني، الذي استدرك فيه الأساس اللغوي والنحوي الغائبين عن تصور الباقلائي، وأقام نظرية النظم انطلاقا من وعيه بأهمية النحو لفهم التراكيب اللغوية، وهذا ما نجده في قوله: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك"²، فالنظم عنده هو توخي معاني النحو وترتيب الكلام وفق قواعد تراعي الصواب النحوي والمعنوي، والنظم يعني التأليف، وبذلك يكون عبد القاهر "قد سبق الفكر الغربي في معرفة التركيب، وهو بنظرية النظم يكون قد طابق ما يطلق عليه الغربيون اسم *syntaxe*، أو علم التركيب، الذي يختص بدراسة العلاقات داخل نظام الجملة، وحركة العناصر"³.

وقد أشاد معظم الدارسين العرب المحدثين بهذه النظرية، من ذلك ما اعترف به الدكتور تمام حسان "بتأكيد أن دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب، وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي"⁴، من خلال ربطها بالمعاني التي تظهر في العلاقات المختلفة التي تتبدى فيها التراكيب اللغوية.

أما اهتمام سيبويه بالتركيب فيظهر من خلال أنه "لا يعلم قواعد العربية فحسب، بل أساليبها وطرقها في التعبير ويحرص على الخصائص اللغوية والنحوية والبيانية معا، كما يدرس الأساليب دون الوقوف عند موطن الصحة والخطأ"⁵، وفي هذا إشارة إلى تجاوز النظرة المعيارية التي كانت سائدة آنذاك في الدرس اللغوي القديم إلى وصف طرق التركيب، وما يتعلق به من وصف للعلاقات الناشئة بين أجزائه المختلفة. وهذا ما يمكن رده إلى علم البلاغة، فمن الواضح أن سيبويه لم يفصل بين النحو والبلاغة، كما لم يكن النحو مستقلا عن علوم العربية.

ولعل أهم ما يشير إلى الترابط الوثيق بين النحو والبلاغة، هو ما أورده سيبويه في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)، حين قسم الكلام إلى:

- "المستقيم الحسن: أتيتك أمس

¹ - مليكة حفان، النظم القرآني وعلاقته باللفظ والمعنى عند الباقلائي.

² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت، ص 55.

³ - المنصف عاشور، التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كلية ودمنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 15.

⁴ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998، ص 18.

⁵ - صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1994، ص 2.

- الحال: أتيتك غدا
- المستقيم الكذب: قد زيد رأيت
- الحال الكذب: سوف أشرب ماء البحر¹

فالكلام من خلال ما تقدم قائم على أساس من التركيب ومراعاة المعنى، ومعنى آخر ارتباط الكلام بالسياق الذي يقال فيه، وهذا معنى قولنا أنه ربط النحو بالبلاغة.

بينما يقول ابن خلدون بخصوص دراسة التركيب: "اعلم أن اللغات ملكات شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها، وليس ذلك بالنظر إلى المفردات، وإنما بالنظر إلى التراكيب"²، إذ العبرة بالملكة اللغوية من خلال ربط معاني اللغة بتراكيبها لذلك يردف قائلاً: "فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصودة للسامع، وهذا هو معنى البلاغة"³.

لقد تفتن ابن خلدون إلى أن الملكة اللغوية لا تحصل في الحقيقة إلا إذا حصلت في تركيب الألفاظ، فالتركيب هو القادر على حمل المعاني المقصودة إلى السامع، و عنه تنتج البلاغة.

ويظهر الاعتناء بالتركيب في البلاغة في قسم المعاني، "فقد كان التركيب هو موضوع الدراسة، فتناول البلاغيون أنواع التراكيب من إثبات إلى نفي إلى استفهام وهلم جرا، لاعلى طريقة النحاة من التركيز على الأدوات والمكونات الأخرى، ونسبة المعنى إليها وإنما على طريقة النظر في التركيب نفسه من جهة أسلوب وصفه و طرق التعبير فيه وما فيه من إيجاز وإطناب ومساواة، وما فيه من فصل و وصل وقصر وتقدم وتأخير، مما اعتبره النحاة. وما أصابوا خارج مجال اهتمامهم"⁴.

ومن البلاغيين الذين يعتبرون التركيب أساس تأدية المعنى، السكاكي، حيث "عرف النحو بأنه كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها"⁵، فلب المعنى مرتبط بجودة وحسن التركيب بين الكلم، وهو أمر خاضع لقوانين مستنبطة من كلام العرب الذين تكلموا بالفطرة والسجية والسليقة، وعنهم وضع النحاة "أول سيميائية لغوية وصفية عربية قديمة أطلق عليها النحاة

¹- سيبويه، الكتاب، ج1، ص52.

²- ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، مكتبة الهداية، دمشق، ط1، 2004، ج1، ص378.

³- المرجع نفسه، ص378.

⁴- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص18.

⁵- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، المجالات والاتجاهات، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط4، د.ت،

بصفة عامة مصطلح "النحو"، وأطلق عليها السكاكي بصفة خاصة مفهوم "كيفية التركيب"، وقد عرفت هذه السيميائية حديثا بالتركيبة (la syntaxe)¹

وهكذا نرى أن علم التركيب في العربية نشأ جنبا إلى جنب مع غيره من العلوم التي انبثقت عن علم النحو، ورغم اختلاف التسميات والمصطلحات، إلا أن هذا لا ينفي الاعتناء بطرق تأليف الكلمات أو تركيبها في الجملة حتى تؤدي المراد وفقا لنظام اللغة.

6- علم التركيب عند الغربيين

ذكرنا آنفا أن علم التركيب قديم النشأة، غير أنه لم يلق العناية اللازمة في ظل المعيارية التي طغت على الدرس اللغوي القديم، ومع ظهور سوسير de Saussure (ت1913) وكتابه "محاضرات في اللسانيات" الصادر سنة 1916م، أُعيد الاعتبار إلى علم التركيب بشكل خاص وارتبط باللسانيات الحديثة ومؤسسها سوسير الذي كان له أثر بالغ في الانتقال بالتفكير اللساني من المعيارية إلى الوصفية التي تعتمد العلمية والوضوح في المنهجية.

وبفضله بدأ التنبه إلى قضايا منهجية جوهرية تتعلق بدراسة التركيب، وإثراءً لفكره تضاعفت الجهود وتلاحقت الأفكار، فتحت اتجاهات لسانية عديدة، سميت مدارس لسانية، اختلفت بعض مبادئها ومفاهيمها، لكنها تعود كلها إلى مبادئ سوسير.

وما يعيننا في هذه المدارس هو تناولها للتركيب بشكل خاص، بداية بتلك المحاولة الجادة التي قام بها سوسير في حقل الدراسة التركيبية.

أ- التركيب عند سوسير de Saussure : لقد توصل سوسير إلى أن العناصر اللسانية في أي لغة ترتبط فيما بينها وفق علاقات معينة، حيث ميز بين نوعين من العلاقات:

أ-1- العلاقات الاستبدالية **rappports paradigmatique**: "وتتمثل هذه العلاقات في تصنيف الصيغ الصرفية في خصائل وأبواب نحوية (...). مثل الأفعال والمفعولات وأسماء الإشارة والموصول والضمائر...، وهذه الفصائل والأبواب النحوية هي العناصر التي تؤدي دورا هاما في تشكيل التراكيب وبنائها"²، أي أن الكلمات موجودة في الذهن ضمن مجموعات تشترك فيما بينها بعلاقة أو علاقات نحوية، أو معنوية، وهي جاهزة لاستعمالها في التراكيب المختلفة، ما يعني أنها تتشكل ضمن محور عمودي، و"المفردات التي تتعاقب في محور

¹ - محمد سويبي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، تقريب توليدي وأسلوب وتداولي، أفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، 2007، ص 8.

² - كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، ص 218.

عمودي، يتكفل بها علم الصرف¹، من حيث اهتمامه بالصيغ والأبنية التي توجد عليها الكلمات، وهو وجه من أوجه تواجدها في الذهن.

أ-2-العلاقات التركيبية **rappports syntagmatiques**: وتقع هذه العلاقات ضمن محور أفقي، ويسميه عبد الرحمان الحاج صالح "محور الإدراج أي إدراج الكلم ووصلها أو تركيبها"²، ففي هذا المحور تتوالى العناصر اللغوية نطقيا في السلسلة الكلامية، مما يستدعي ترتيب هذه العناصر ويأخذ كل عنصر من العناصر المتجاورة في الخط التركيبي قيمته بالمقابلة بينه وبين العناصر التي تسبقه أو التي تلحقه³، وهذه إنما إشارة واضحة إلى الطبيعة الخطية والتسلسلية للغة، بحيث لا يمكن التلطف بكلمتين في آن واحد، "فالتركيب إذن إنما يتشكل دائما من وحدتين متعاقبتين أو أكثر"⁴، وبهذا يكون سوسير قد أسس لعلم التركيب بعده قطبا ومحورا هاما من محوري اللغة اللذان لا تكون إلا بهما، فقيمة الكل تكمن في أجزائه.

ب- التركيب عند أندريه مارتيني **André Martinet**: يعد مارتيني زعيم المدرسة الوظيفية الأوربية التي سعت منذ ظهورها إلى ربط العناصر اللغوية في التركيب بوظائفها فيه، انطلاقا من أصغر عنصر في التركيب وهو الصوت، وصولا إلى مستوى الوحدات الدالة أو المونيمات **monèmes** حسب اصطلاح مارتيني، "الذي جعل الدراسة التركيبية تبلغ مرحلة متميزة من مراحل تطورها، حيث كان جادا في استثمار النتائج العلمية المحققة في مجال الدراسة الفنونولوجية استثمارا واعيا، وكان ذلك إدراكا منه لأهمية الدراسة التركيبية في ضوء النزعة الوظيفية"⁵، والمقصود بالوظيفة هنا هو وظيفة التبليغ التي تعتبر - حسب مارتيني - أرقى وظائف اللغة.

وبهذا تلفت المدرسة الوظيفية العناية إلى المعنى، وتتخذ مقياسا هاما في تحليلها للنصوص اللغوية، وعلى هذا الأساس يتحدد مفهوم علم التركيب عند مارتيني بأنه "مجموع العلاقات بين الوحدات الدالة والمتماشية مع التجربة الإنسانية، بإعطاء أهمية كبيرة إلى اللغة كوظيفة تبليغ، وإلى وظيفة عناصر القول في عملية التبليغ"⁶، وقد درس الوحدات التركيبية التي يسميها المونيمات، والتي تنتج عن المستوى الأول من مستويات التقطيع المزدوج للغة (**double articulation**)، والتي وعن طريق تركيبها يمكن لنا التعبير عن التجربة الإنسانية.

وقد صنف مارتيني المونيمات إلى أصناف يمكن اتخاذها كوسيلة لتحديد العلاقات التركيبية والتعرف على وظيفتها، وهذه الأصناف هي:

- 1- سالم العلوي، وقائع لغوية وأنظار نحوية، ص236.
- 2- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، د.ط، 2007، ص 219.
- 3- ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1999، ص 132.
- 4- فردينان ديسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص149.
- 5- أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص16.
- 6- محمد العيد رتيمة، دراسة لغوية لمفهوم الآية في القرآن الكريم، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 1993، ص 55.

ب-1-الوحدات المستقلة (**les monèmes autonomes**): وهي وحدات مكتفية بذاتها، غير تابعة لكلمات أو تراكيب أخرى، وسميت مستقلة لأنها "مستقلة الرتبة لا تحتاج إلى وحدات أخرى لتحديد وظيفتها"¹، أي أنها تقوم بنفس الوظيفة مهما كان موقعها لأنها قائمة على أساس دلالتها الذاتية، فهي وحدات متقلة، ومن أمثلة ذلك الكلمات (البارحة، أمس غدا...)، فلو قلنا مثلا: أمس أقيم حفل في القرية (hier il y'avait fête au village)، نجد وحدة (أمس) "hier"، وحدة مستقلة لأنها متغيرة الرتبة يمكن أن تقع في مواقع مختلفة من الجملة ولا تغير وظيفتها اللهم إلا من حيث دلالاتها الأسلوبية والبلاغية²، فيمكن أن نقول أقيم حفل في القرية أمس، وأقيم أمس حفل في القرية، دون أن يتغير المعنى، ولكن القول بعدم ارتباط الوحدات المكتفية بموضعها، لا ينفي دائما أنه غير ذي أثر في المعنى، فقولنا "سريعا ينبغي أن تمشي، يختلف عن ينبغي أن تمشي سريعا"³.

ب-2-الوحدات الوظيفية (**les monèmes fonctionnelles**): هي وحدات تساعد على تحديد وظيفة عناصر أخرى لا يمكن لها أن تستقل بنفسها، فيكون دورها هو ضبط العلاقة التركيبية لهذه العناصر غير المستقلة⁴، وأبرز مثال على ذلك وظيفة حروف الجر في اللغة العربية، حيث ترتبط بالاسم الذي تدخل عليه ارتباطا وظيفيا في سياقات معينة، فيكون الاسم تابعا لها.

ب-3-الوحدات المقيدة بالموقع (التابعة): وهي عكس الوحدات المستقلة، بحيث لا تدل بنفسها على وظيفة معينة من جهة، ولا تشير إلى علاقتها مع بقية العناصر الأخرى في التركيب، وإنما "تحدد وظيفتها عن طريق موقعها في التركيب"⁵، فهي متعددة الوظائف حسب موقعها في الجملة، ومثال ذلك الفاعل في اللغة العربية الذي يتبع دائما الفعل، أو النعت الذي يتبع المنعوت... فموقع الوحدة هو الذي يجعلها تحمل وظيفة معينة.

ب-4-الوحدات الاسنادية (**les monèmes prédictifs**): هي وحدات مستقلة أو مكتفية بذاتها وهي نواة القول أو العنصر الذي تتشكل حوله التجربة لارتباط عناصر القول به في نظام سلمي، وهي ما يعبر عنه بالمسند⁶، أي أنه الوحدة التي تحدد علاقة الوحدات اللسانية في التركيب، ومثال ذلك قوله تعالى " **الْجَمَلُ لَكُمْ دِينَكُمُ** " المائدة، الآية 3، فهذه الجملة تحتوي على وحدة مكتفية بذاتها، وهي (اليوم)، ووحدة

¹ - حولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص102.

² - حولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص 102.

³ - أندرية مارتينييه، مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة سعدي الزبير، دار الآفاق، الجزائر، د.ط، د.ت، ص101.

⁴ - ينظر أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص 18.

⁵ - محمد العيد رتيمه، دراسة لغوية لمفهوم الآية في القرآن الكريم، ص 55.

⁶ - نفس المرجع والصفحة.

أخرى مكثفية بذاتها، وهي (لكم دينكم)، وبعد عزل هاتين الوحدتين عن (أكملت)، نلاحظ أن هذه الأخيرة قادرة بذاتها على إنشاء الرسالة، وبذلك تعتبر وحدة إسنادية.

من هذا التحليل لوظائف الوحدات التركيبية (المونيمات) عند مارتيني، نلاحظ أنه يميز بين نوعين من المونيمات حسب وظيفتها في التركيب، وهي:

- وحدة النواة (المسند): الذي لا تقوم الجملة بدونه، فهو عمدة التركيب ومحوره.

- الفضلات: وهي المتعلقة التي تضاف لتحديد الزمان والمكان والتي صنفها في المجموعات الثلاث الأولى.

ج- التركيب عند التوزيعيين: ظهرت المدرسة التوزيعية بزعماء ليونارد بلومفيلد (l. Bloomfield) في الثقافة اللسانية الأمريكية منذ أن ظهر كتابه اللغة (le langage) إلى الوجود عام 1933، وهو الكتاب الذي هيا الدراسة اللسانية الأمريكية منهجيا لقبول مبدأ التوأمة بين علم النفس السلوكي واللسانيات (...). فبعد أن استلهم المعطيات النظرية لعلم النفس السلوكي أسقطها على المنهج الوصفي اللساني¹، أي أنه يعتبر الأحداث اللسانية ظواهر سلوكية، وبالتالي يجب في دراستها التركيز على الاستجابات الملحوظة.

ومع ذلك فإن هذه النظرية تعتمد على مبدأ التحليل انطلاقا من مدونة معينة، من خلال اتخاذها "طريقة صورية في تقطيع النصوص اللغوية إلى وحدات متباينة تحدد بواسطة العلاقات الشكلية التي تربطها بالوحدات الأخرى في مدرج الكلام، يعني أنها تحدد سياقها اللفظي فقط"²، أي المواقع التي يمكن أن تظهر فيها هذه الوحدات في السلسلة الكلامية.

وهنا يظهر ارتباط مفهوم التوزيع بالتركيب ارتباطا وثيقا، إذ يعني أن لكل عنصر لغوي توزيعا يتمثل في مجموع القرائن والسياقات التي يمكن أن يظهر فيها ذلك العنصر في مدرج الكلام، "والقرائن جمع قرينة، وهي ما يحيط بالعنصر المعني يمينا وشمالا (أي قبله وبعده) في مدرج الكلام"³.

والمنهج الأساس المعتمد في تحليل البنية التركيبية لدى التوزيعيين ينعت بالتحليل إلى مكونات، وهو التحليل عن طريق تفكيك بنية الجملة ليس على أساس أنها مؤلفة من طبقات مرصوفة بعضها بجانب بعض، بل على أساس أنها مؤلفة من مكونات الجملة بعضها أكبر من بعض⁴، والمكونات تعني المورفيمات، التي يمكن أن تكون

¹ - ينظر أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص 20.

² - خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص 89.

³ - خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص 89.

⁴ - ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 106.

مباشرة فتحلل إلى مكونات أصغر، كما يمكن أن تكون نهائية، أي غير قابلة للتحليل إلى مكونات أصغر، وفي المثال التالي توضيح لهذه العملية:

حرر أجدادنا الوطن

تتكون هذه الجملة من ثلاثة مكونات مباشرة هي:

/حرر/ /أجدادنا/ /الوطن/

1 2 3

والمكونان 2 و3 يمكن تحليل كل منهما إلى مكونين أيضا:

/أجداد/ /نا/ /ال/ /وطن/

4 5 6 7

من هذا التحليل يمكن أن نلاحظ أن هذه الجملة تتكون من سبعة مكونات، يمكن تصنيفها كالتالي:

المكونات: 2، 3 هي مكونات مباشرة أي أنها قابلة للتحليل إلى مكونات أصغر.

المكونات: 1، 4، 5، 6، 7، هي مكونات نهائية، أي أنها غير قابلة للتحليل إلى مكونات أصغر منها لها دلالة.

لكن التوزيعيين لا يتوقفون عند هذا المستوى من التحليل بل يتجاوزونه إلى الدراسة النحوية للوحدات في الجملة، في ظل ما يمكنهم من وصف وإحصاء جميع السياقات الممكنة لوحدة ما، ومن اكتشاف جميع البنى النحوية التي تنتظم في نحو لغة ما ويتوخون في ذلك طريقة صورية باعتمادهم على مبدأ الاستبدال بين وحدات الجملة وبين ما يمكن أن يقوم مقامها من الوحدات في مدونة اللغة المدروسة¹.

والاستبدال مصطلح مهم في الإجراء التوزيعي، حيث يبين أن القطعة لا تستبدل إلا بقطعة من جنسها، فدليل التقطيع إذ ذاك هو الاستبدال، وبهذا تكون نهاية التحليل هي التصنيف القائم على أساس التقابل.

فالجملة " زرع وعيكم الأمل" مثلا تتكافأ مع جملة المثال السابق كالتالي:

| | | | | |
|-----|-------|----|----|-----|
| حرر | أجداد | نا | ال | وطن |
|-----|-------|----|----|-----|

¹ - ينظر الطيب دبة، مبادئ في اللسانيات البنوية، دار القصة للنشر، الجزائر، د.ط، 2001، ص 151 و ص 195.

| | | | | |
|-----|-----|----|----|-----|
| زرع | وعى | كم | ال | أمل |
|-----|-----|----|----|-----|

وبهذه الطريقة يمكن حصر الوحدات التركيبية الخاصة بكل لغة من اللغات على شكل مصفوفات، ويمكن لهذه الوحدات أن تندرج ضمن بناء أكبر.

د- التركيب في المدرسة التوليدية التحويلية:

ظهرت التوليدية التحويلية على يد عالم اللغة الأمريكي "نعموشومسكي" N. Chomsky في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك بعد صدور كتابه "البنى التركيبية" سنة 1957، وهو الكتاب الذي أحدث ثورة في الدراسات اللغوية التي كانت سائدة آنذاك، وقد بنى شومسكي نظريته على أساس نقدي، حيث تعرض لثغرات سابقه من البنيويين والسلوكيين وخاصة بلومفيلد الذي ينتهي تحليله للنصوص عند الوصف والتصنيف، لذلك عمد شومسكي إلى إيجاد نظرية تسمح بتفسير الظاهرة اللغوية باعتبارها نتاج عقلي وليست سلوكا ملحوظا.

يهدف البحث اللساني في ضوء النظرية التوليدية والتحويلية إلى "استكشاف البنى التركيبية وتعليل الآلية الضمنية الكامنه وراء بناء الجمل"¹.

ولما كانت الجملة أحد أهم اهتمامات التوليديين عمد شومسكي إلى إيجاد طريقة تسمح بتوليد عدد لا نهائي من الجمل انطلاقا من عدد محدود من القواعد، وبما أن هذه الطريقة لا تستطيع تفسير بعض الظواهر المتشابهة والمتداخلة، قام شومسكي بتطوير هذه الطريقة وذلك بالتصرف في العناصر اللغوية من تأخير وحذف وزيادة²، وهذا ما يسمى بالقواعد التحويلية، فجملة "جلس عمر" تعتبر جملة بسيطة يمكن تحويلها إلى جمل أخرى فنقول "عمر جلس" و"عمر لم يجلس" و"ما جلس عمر"....

وقد أعطى أهمية كبيرة للتركيب في ظل هذه النظرية، وذلك بعد أن أغفلت النظريات السابقة النظر إلى اللغة كعلاقات بين وحدات معينة، حيث فشلت في نظر شومسكي "وخاصة عند تحليلها للمستوى التركيبي إذ أنها اهتمت بالجزئيات، وأهملت العلاقات التي تربط هذه الجزئيات بعضها ببعض"³، وهو ما جعل شومسكي يركز على الجانب التركيبي إذ تعطي نظريته "الألوية للتركيب وتقر بوجود مستوى لغوي عميق مستقل عن المستوى الصرفي للفتولوجية وحتى الدلالة"⁴.

¹ - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 119.

² - المرجع نفسه، ص 124.

³ - خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص 103.

⁴ - صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2001، ص 77.

وقد توصل شومسكي إلى الكشف عن المستويات التي تظهر بها الجملة وهي - حسب رأيه - مستويان، المستوى الأول وهو المستوى الظاهري للجملة الذي يرتبط بمفهوم البنية السطحية، والذي يعرف بأنه " الشكل الصوتي النهائي للتتابع الكلامي المنطوق فعلا"¹، أي الجملة كما هي مستعملة في عملية التواصل، والمستوى الثاني وهو المستوى العميق الذي يرتبط بمفهوم البنية العميقة، وهي "شكل تجريدي (abstract) داخلي يعكس العمليات الفكرية، ويمثل التفسير الدلالي الذي تشتق منه البنية السطحية من خلال سلسلة من الإجراءات التحويلية"²، فهذا المستوى يظهر العلاقات بين الوحدات المكونة للجملة قبل أن تطرأ عليه التحويلات.

ووفقا لهذين المستويين يظهر مفهوم التحويل في كونه تلك العمليات التي تحول الجملة من بنيتها العميقة إلى بنيتها السطحية، فلو تصورنا على المستوى السطحي جملة مثل (افتتح القاضي الجلسة ودافع عن المتهم) فإننا نفهم أن الدافع قام به القاضي، وفي البنية العميقة نجد جملتين هما (افتتح القاضي الجلسة) و (دافع القاضي عن المتهم)، وقد حذف الفاعل المشترك في الجملة الثانية، وتم الربط بين الجملتين بالواو، أما الجملة (افتتح القاضي الجلسة ودافع المحامي عن المتهم) فتقوم في البنية العميقة على جملتين (افتتح القاضي الجلسة) و(دافع المحامي عن المتهم)، وهنا الفاعل غير مشترك، ومن ثم لا مجال لحذف الفاعل الثاني.

إن النحو التحويلي يقوم على فكرة محاولة تجاوز البنية السطحية الظاهرة إلى البنية العميقة وكشف العلاقات التي تربط بينهما، وبهذا تمكن شومسكي من إعادة الاعتبار إلى المعنى من خلال الاهتمام بالبنية العميقة للتركيب. ورغم اختلاف مناهج وطرق التحليل التركيبي من مدرسة إلى أخرى، إلا أن الهدف واحد، وهو البحث عن الآليات التي بها تتركب مفردات اللغة لتؤدي وظيفتها الأساسية وهي التبليغ.

وعود على بدء فإن الذي كان يعيننا من خلال هذا العرض المختصر حول التركيب، هو وضع الحدود الفاصلة بين مصطلحي "نحو" و"تركيب"، بمعنى آخر الإجابة عن التساؤل التالي: هل التركيب هو النحو؟ أم أن هناك فروقا بين العلمين؟

إن هذا التساؤل ما كان ليكون لولا الاضطراب الكبير الذي رافق استخدام المصطلحين في الدراسات اللغوية الحديثة، فمن الباحثين من يفرق بين المصطلحين ومنهم من يستخدمهما بنفس المعنى، وهناك صنف ثالث لا يشير إلى مصطلح التركيب مطلقا، بل يستخدم مصطلح النحو فقط على شاكلة علماء اللغة المتقدمين.

ولن نزعم في هذا المقام بأننا أول من طرح هذا التساؤل، لأننا وقفنا عليه شكلا ومضمونا عند صالح بلعيد، الذي أقر بأن النحو هو التركيب، غير أن الذي جعلنا لا نكتفي بهذه الإجابة هو ما نستشعره من فرق بين

¹ - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 128.

² - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2002، ص 212.

دلالاتي المصطلحين على نحو ما خرجت به بعض الدراسات الحديثة التي تفرق بين المصطلحين وذلك من خلال النظر إلى علم النحو نظرة شمولية لقواعد اللغة، ثم إن أهم ما يميز النحو هو المعيارية في تعامله مع الظاهرة اللغوية، بينما يخصص علم التركيب للنظر في أحوال الوحدات التي تؤلف الجملة، ومختلف الأنماط التي تكون عليها، بطريقة وصفية موضوعية.

وإذا حاولنا تطبيق هذه النظرة إلى العلمين على مستويات اللغة، فإننا سنجد أن المصطلح المناسب للمستوى الثالث من مستويات اللغة هو مصطلح "المستوى التركيبي"، على اعتبار أنه المستوى الذي ننظر فيه إلى اللفظة المركبة مع غيرها في مدرج الكلام، وليس معنى هذا أن مصطلح (المستوى النحوي) لا يصلح لذلك، وإنما معنى ذلك أن المصطلح الأول أدق منه، ذلك أن مصطلح النحو - كما أسلفنا - مثقل بالدلالات، إذ يشير إلى قواعد اللغة برمتها الصوتية والصرفية والتركيبية، ولذلك لا جدوى - في نظرنا - من استخدام مصطلح النحو وتخصيصه في مستوى واحد.

وما كان لأمر البحث عن المصطلح الأنسب لهذا المستوى أن يكون إلا بسبب إهمال القدماء النظر إلى اللغة العربية وفق مستوياتها، رغم اتضاح معالم هذه المستويات فيما بعد، حيث تأخر النظر إلى اللغة بمستوياتها، وذلك مع تأثر الدراسات اللغوية العربية بالنظريات الغربية الحديثة، مما أدى إلى خلط في وضع المصطلح المناسب لمستوى أبنية الكلم، فذهب معظم الدارسين إلى استعمال مصطلح النحو كمقابل للمصطلح الأجنبي *syntaxe*، بينما فضل آخرون استعمال مصطلح (التركيب) كمقابل لنفس اللفظ، هذا فيما ذهب آخرون إلى توظيف مصطلح (النظم) كمقابل لمصطلح *syntaxe*.

ولن نقف كثيرا عند أسباب اختلاف ترجمة هذا المصطلح، فهذا موضوع له موضعه من البحث لاحقا، لأن جوهر الموضوع هو المقصود من هذا العلم (التركيب)، وليست تسميته في حد ذاتها، وقد توصل أحد الباحثين المحدثين إلى نتيجة مفادها بأن "النحو العربي أساسا علم التراكيب، قائم على العلاقات بين الكلمات في التركيب، وليس صيغا وألغازا ومقولات إعرابية محفوظة، وإنما هو نوع من التصور العقلي، وتوضح أهميته في نمو الدلالات اللغوية وتناميها"¹.

ومن هنا يمكن القول بأن تحديد المصطلح الأنسب من بين مصطلحي (النحو والتركيب)، يخضع إلى الهدف من الدراسة أو البحث بالدرجة الأولى، فإذا كان هدف الباحث هو دراسة الكلمات المفردة في تركيب لغوي معين من حيث وظائفها النحوية وعلامات إعرابها والعامل فيها.. كان ذلك موضوع علم النحو، أما إذا كان الهدف هو النظر في التركيب أو الجملة ككل متكامل في محاولة لاكتشاف طريقة تركيبها والعلاقة بين كلماتها

¹ - مصطفى النحاس، التعليق النحوي والفكر التوليدي التحولي، بحث في كتاب تمام حسان رائدا لغويا، إعداد وإشراف عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2002، ص368.

وبعض الظواهر التركيبية التي تعترضها... فإن ذلك سيكون موضوع علم التركيب، وفي هذه الحالة يمكن القول بأن علم التركيب أشمل من علم النحو إذ يشمل المباحث النحوية المعروفة، إضافة إلى بعض المباحث البلاغية، من قبيل الأساليب وغيرها...

الفصل الأول: توطئة في علم المصطلح

أولاً: ماهية المصطلح

- 1- تعريف المصطلح
- 2- علم المصطلح
- 3- المصطلحات الدالة على علم المصطلح
- 4- نشأة علم المصطلح وتطوره
- 5- مجال علم المصطلح
- 6- وظائف علم المصطلح
- 1- أهمية علم المصطلح

ثانياً: المصطلح العلمي العربي ومنهج الدراسة المصطلحية

- 1- المصطلح العلمي
- 2- المصطلح العلمي العربي
- 3- منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي
- 4- سمات المصطلح العلمي
- 5- شروط المصطلح
- 6- الوحدة المصطلحية
- 7- صور المصطلح

ثالثاً: العلاقات بين المصطلحات والمفاهيم

- 1- المفهوم
- 2- التعريف
- 3- أنواع التعريف
- 4- العلاقات بين المصطلحات والمفاهيم

رابعاً: طرق وضع المصطلح العربي

- 1- التراث
- 2- الاشتقاق
- 3- المجاز
- 4- التعريب
- 5- الترجمة
- 6- النحت
- 7- التركيب

أولاً: ماهية المصطلح

لقد كان لظهور اللسانيات العامة في القرن الماضي أثره على جميع الظواهر اللسانية من حيث الاعتناء بوصفها وصفاً دقيقاً، اعتماداً على مصطلحات دقيقة ومتخيرة، ولاشك أن ذلك كان له أثره في توجيه البحث اللساني النظري، الذي انصب أساساً على اختيار المنهج و الموضوع الملائمين لكل ميدان على حدة.

وكان من نتائج ذلك أن انبثق فرع لساني جديد عن علم اللسان العام، وهو اللسانيات التطبيقية *linguistique appliquée*، التي تسعى منذ ظهورها إلى استثمار نتائج أنظمة علمية متعددة في معالجة المشكلات اللغوية في مختلف الميادين، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة فروع، أو أوجه نشاط لعلم اللسان التطبيقي، كعلم اللسان الاجتماعي، علم اللسان النفسي، تعليمية اللغة، جغرافية اللهجات، الترجمة... إلى جانب علم المصطلح، الذي يعد أحد أهم هذه الفروع، باعتباره علماً تلتقي عنده جميع العلوم، إذ لا بد لكل علم من مصطلحات تميزه وتختص به، فهو "دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية"¹.

1- تعريف المصطلح:

لقد حظي المصطلح² باهتمام العلماء على اختلاف تخصصاتهم، وذلك لأهميته البالغة في ولوج المعرفة بشتى أنواعها على اعتبار المصطلحات مفاتيح العلوم، فتناوله كل من زاوية اختصاصه، ومن هؤلاء المناطقة و الفلاسفة و اللغويين، وما يعيننا في هذا الإطار هو تناوله من الناحية اللغوية أي المكونات المادية التي تصدق للدلالة على المفهوم المعين.

وبناء عليه يمكن تعريف المصطلح بأنه "عبارة عن كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية، والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية، وتسميتها في إطار معين، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة، والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم،

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة، العناصر المنطقية و الوجودية في علم المصطلح، وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، صوارة، تركيب، دلالة، تعريف، مصطلح، منشورات عكاظ، الرباط، 1988، ص 183. نقلاً عن ISO,R, 1987, p 16 .

² - يعود لفظ المصطلح في اللغة إلى الجذر (صلح)، واجتماع هذه الحروف الثلاثة، كما في معجم "مقاييس اللغة" لابن فارس (ت395) "أصل واحد يدل على خلاف الفساد"، معجم مقاييس اللغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، مادة "صلح"، ج2، ص17.

والتمكن من انتظامها في قالب لفظي...¹، فالمصطلح بهذا المعنى يحتوي على شحنة هائلة من الدلالات، تقرر وصفها بهذا الوصف الدقيق.

وبعبارة موجزة يمكن تعريف المصطلح بأنه " مفردة صيغت وفق خصائص اللغة للدلالة على ماهية شيء محدد، وحصلت على اتفاق المختصين"²، في إشارة إلى ضرورة الاتفاق على وضع تسمية محددة للمفهوم الواحد، وهو الشرط الذي أكد جل اللغويين القدامى على ضرورة توفره في المصطلح.

فهذا الجرجاني (740هـ - 816هـ) يقول في كتابه "التعريفات" "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأول"³، و ذلك بإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما.

وهو ما ذهب إليه أبو البقاء الكفوي (1034هـ . 1683م) بتعريف الاصطلاح بأنه "اتفاق قوم على وضع الشيء، وقيل هو إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المعنى المراد"⁴.

إن المتأمل لهذين التعريفين الأخيرين، يلاحظ أن المصطلحات ليست ألفاظا جديدة، بل هي ألفاظ لها استعمالات لغوية معينة، ثم يتقرر وضعها للتعبير عن معنى اصطلاحى يخرجها عن معناها اللغوي، وهو الأصل والمرجع الأول لوضع المصطلحات.

ولكن وضع المصطلحات لا يكون فقط ودائما بنقل المفاهيم والمعاني بين الألفاظ، وإنما هو عملية إبداعية أيضا، يقول قدامة: (260 هـ . 337 هـ) "...مع ما قدمته لما كنت آخذا في معنى لم يسبق إليه من يضع لمعانيه، وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليها احتجت أن أضع بما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها"⁵، فالاختراع هو وليد من نسج فكره الخاص، وليس له نظير قبله.

وهو ما ذهب إليه التهانوي، الذي يقول في مقدمة كتابه "الكشاف": "ولقد جعلت مصطلحات الكشاف، القارئ أمام ألفاظ وأسماء، لم تقتصر على الوصف، وإنما اصطنعت ألفاظا جديدة بألعاب من اللغة، عن طريق التفعيلات تارة وعن طريق الخروج عن العادة طورا"⁶، فالمعروف أن عدد المفاهيم أكبر بكثير من عدد

¹ - أحمد أبو حسن، مدخل إلى علم المصطلح، المصطلح ونقد النقد العربي الحديث، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 60، 61، 1989، ص 84.

² - عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي، من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، جدارا للكتاب العالمي، عمان الأردن، عالم الكتب الحديث، إريد، الأردن، ط1، 2009، ص 94.

³ - الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، د.ط، 2000، ص 28.

⁴ - الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق الفردية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص 129.

⁵ - قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تح، عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص 68.

⁶ - التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح علي دحروج، مكتبة ناشرون، لبنان، ط1، 1966، ج1، ص 30.

الجدور اللغوية في كل اللغات، ولذلك لا بد من إيجاد وسائل وطرق تسمح لنا بالتعبير عن هذه المفاهيم وذلك بالتصرف في الجدور، وفق ما تسمح به القواعد اللغوية.

فالمصطلح إذن هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية، والمصطلحات لا توجد ارتجالاً، إذ لا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أم صغيرة بين مدلوله اللغوي، ومدلوله الاصطلاحي، ومن الواضح أن اتفاق العلماء على المصطلح شرط لا غنى عنه، ولا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة.

2- علم المصطلح:

علم المصطلح (terminologie) هو علم يهتم بدراسة المصطلح دراسة علمية، فهو "يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"¹، وهو فرع من فروع علم اللسان الحديث "يهتم بدراسة مصطلح علمي تقني ما من المدلول إلى الدال"²، أي أنه يحدد المفهوم أولاً ثم يحاول إيجاد المصطلح الدال عليه في مرحلة ثانية.

وبهذا فإن موضوع علم المصطلح هو دراسة الأسس العلمية لوضع المصطلحات، وتوحيدها، وهو كما حددها فوستر E/ wuster يدرس طبيعة المفاهيم وخصائصها، وعلاقات بعضها ببعض، ونظمها ووصفها، وطبيعة المصطلحات، ومكوناتها وعلاقاتها الممكنة، واختصاصاتها، والعلامات و الرموز الدالة عليها (...). وتوحيد المفاهيم والمصطلحات، ومفاتيح المصطلحات الدولية، وتدوين المصطلحات، ووضع معجماتها، ومدخلها الفكرية من حيث تتابعها وتوسيعها³.

إذن يدرس هذا العلم كل ما يتعلق بالمصطلحات من طرق وضعها وتوحيدها، وعلاقتها بالمفاهيم التي تعبر عنها... وغيرها من القضايا المنهجية التي ترتبط باللغة بشكل عام.

ومن ثم تغدو مهمة علم المصطلح "تنظيم التنمية اللسانية التي تعكس التنمية العقلية و الفكرية في مختلف الدوائر التي تمثل حركة الإنسان المادية والمعنوية"⁴، مما يجعل هذا الميدان من أنشط الميادين اللغوية حركية وتطوراً.

¹ - علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، د.ط، 1985، ص 17. 18.

² - عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي، ص 95.

³ - ينظر محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، د.م.ن، د.ط، د.ت، ص 19. 20.

⁴ - حميد عبد العزيز، وظيفة علم المصطلح في الثقافة المعاصرة، سلسلة ندوات، أبحاث في المنهج واللسانيات والأدب، مختبر البحث في العلاقات الثقافية المغربية الأيبيرية، الإصدار الثاني، ص 139.

3- المصطلحات الدالة على علم المصطلح:

تستخدم الدراسات العربية للدلالة على العلم الذي يهتم بدراسة المصطلحات وتوثيقها ومصطلحات أخرى، مثل المصطلحية وعلم الاصطلاح والمصطلحاتية، واختلف الباحثون حول ترادف هذه المصطلحات، فمنهم من عدها مترادفة، ومنهم من فرق بينها، ومن الباحثين من لم يشير أصلاً إلى وجود هذه المصطلحات وذلك بتبنيه مصطلحاً معيناً متجاوزاً مسألة الضبط الاصطلاحي لمفهوم العلم المدروس.

والحقيقة أن مشكل تسمية مصطلح هذا العلم لم تظهر إلا في العصر الحديث، مع تبلوره عند الغرب، ومن ثم نشأت عدة مصطلحات للتعبير عن العلم الذي يضبط المصطلحات وفق أسس علمية، و قد حاول الباحثون العرب إيجاد مقابلات لهذه المصطلحات كل حسب طريقته، فمنهم من أعاد إحياء اللفظ العربي القديم "علم المصطلح" للدلالة على مصطلح "terminologie" أو "terminology"، ومنهم من ابتكر مصطلحات جديدة وفق مجموعة من المعطيات النظرية التي على أساسها يمكن ترجمة مصطلحات العلوم، وعلى هذا الأساس ترجم هذا العلم بمصطلحات من قبيل المصطلحاتية و المصطلحية.

ولقد ساوت بعض الدراسات الحديثة بين مصطلحي "علم المصطلح" و"المصطلحية"، من ذلك مثلاً المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات¹، ومعجم مفردات علم المصطلح²، بينما اكتفى آخرون باستعمال مصطلح واحد من المصطلحين "علم المصطلح" أو "المصطلحية" دون الإشارة إلى المصطلح الرديف³.

بينما فرق بعض الباحثين بين مصطلحي "علم المصطلح" و "المصطلحية"، ومن هؤلاء عبد السلام المسدي، الذي يعدّ المصطلحية علماً يعنى بمحصّر كشف المصطلحات بحسب كل فرع معرفي، فهو علم تصنيفي تقريري يعتمد الوصف والإحصاء مع السعي إلى التحليل التاريخي، أما علم المصطلح فهو نظيري في الأساس، تطبيقي في الاستثمار، لا يمكن الذهاب فيه إلا بحسب تصور مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية في الظاهرة اللغوية (...). فبين علم المصطلح ومصطلحية العلم فرق ما بين المعجمية والقاموسية⁴.

¹ - عبد الرحمان الحاج صالح وآخرون، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي . فرنسي . عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1989، ص 144.

² - اللسان العربي، معجم مفردات علم المصطلح، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع 22، 1983، ص 208.

³ - من الذين استخدموا مصطلح "المصطلحية" للدلالة على علم المصطلح، عبد القادر الفاسي الفهري قائلاً: "... إلا أن التجربة أثبتت أن الممارسة العفوية لا تكفي، وأن توليد وتوالد المفردات يخضع لمبادئ وقواعد نظرية ومنهجية، من شأنها أن تكون علماً مستقلاً هو المصطلحية"، المصطلح اللساني، معجم إنجليزي . فرنسي . عربي، اللسان العربي، ع 23، 1983، ص 140، كما استخدمها خالد اليعودي حيث يقول: "لعله بات من المقرر لدينا فضل اللسانيات الحديثة في تبلور المصطلحية terminologie، ووصولها إلى حد العلم المتكامل بالدراسات الغربية" إدريس البقالي، إطلالة على كتاب "المصطلحية" للدكتور خالد اليعودي، atida.org، تاريخ التصفح 13 فيفري 2017.

⁴ - ينظر عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، عربي . فرنسي، فرنسي . عربي، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص 22.

على الرغم من أن الباحث تراجع عن هذه التفرقة وهذا التمييز بين المصطلحين ضمن مقالاته المتأخرة، حيث سعى ضمناً إلى اعتبار المصطلحين مرادفين لمعنى واحد، قائلاً: "... إن ما يعكف عليه اللغويون عادة ضمن واحد من أفنان شجرة المعجمية يُعرف بعلم المصطلح أو المصطلحية..."¹.

كما فرقت صفاء زفندي بين التسميتين في معرض حديثها عن الخلط و التداخل الحاصل بينهما في قولها "... فمع أن علوم اللغة قادت إلى نشوء علمين هما علم المصطلح terminology الذي يعني الجانب النظري، ووضع المصطلحات أو المصطلحية terminography الذي يمثل الجانب التطبيقي غير أن هناك التباساً و خلطاً بين هذين العلمين"²، مفسرة سبب ذلك بحدائثة المصطلحية باعتبارها فرعاً من فروع علم اللغة التطبيقي الذي بدأ يتبلور منتصف القرن العشرين³.

ومن فرقوا بين المصطلحين أيضاً، علي القاسمي حيث يقول: "... وعند العودة إلى الدراسات الغربية التي تتناول علم المصطلح الحديث، نجد أنها تفرق بين فرعين من هذه الدراسة، الأول (terminologie/ terminologie) والثاني (terminographie/ terminography)، فالأول هو العلم الذي يبحث في العلاقات بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية، والثاني هو العمل الذي ينصب على توثيق المصطلحات وتوثيق مصادرها و المعلومات المتعلقة بها ونشرها في شكل معاجم متخصصة إلكترونية أو ورقية"⁴، مشيراً إلى أن أول من أدرك الفرق بين هذين المصطلحين هو المعجمي والمصطلحي آلان راي (Alain Rey)، على الرغم من أنه لا يذكر صراحة المصطلحين العربيين المقابلين للمصطلحين الغربيين.

وقد حذا حذوه لعبيدي بوعبد الله، قائلاً: "يرجع الفضل في بلورة الفرق بين "علم المصطلح" terminologie" والمصطلحية terminographie" إلى آلان راي (Alain Rey)⁵، فهو من خلال الترجمة يشير إلى اختلاف المصطلحين، رغم أنه في سياق آخر يخلط بين ترجمة المصطلحين، وإن كان يدافع عن رأيه السابق في التفرقة بينهما، حيث يقول: "إن كانت المصطلحية terminologie هي الجانب التطبيقي المعني بقوائم المصطلحات ومعاجمها المتخصصة ووحداتها المصطلحية وضعاً واستقراءً ووصفاً، فإن علم المصطلح terminologie" هو الأساس المنظر للمصطلحية ومؤسس قوانينها"⁶، فعلى الرغم من أن الباحث بصدد

1- عبد السلام المسدي، الأزواج والمائلة في المصطلح النقدي، المجلة العربية للثقافة، تونس، ع 24، مارس 1993، ص 34.

2- صافية زفندي، المناهج المصطلحية مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1، 2010، ص 16.

3- نفس المرجع والصفحة.

4- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 263 264.

5- لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، د.ط، 2012، ص 80.

6- لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 81.

تأكيد الفرق بين المصطلحين إلا أنه وضع لهما نفس المقابل الأجنبي، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن حقيقة هذه التفرقة من عدمها.

إذن فقد استعمل مصطلح "المصطلحية" كمقابل للفظ الأجنبي "terminologie"، كما استعمل كمقابل للفظ الأجنبي "terminographie" أو "terminography"، على الرغم من الفرق الواضح بين ماهيتي العلمين على نحو ما تم توضيحه.

وقد اختار باحثون آخرون مصطلحات مغايرة كمقابل للفظ "terminographie" على غرار "المصطلحاتية"¹ و"فقه المصطلح" و"صناعة المصطلح"².

كما استعمل مصطلح "المصطلحاتية" للتعبير عن "علم المصطلح"، وذلك على نحو ما ذكره الجيلالي حلام في تعريفه الاصطلاحي للمصطلحاتية: "هي عبارة عن اتفاق قوم (مختصين) على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول"³، فقد استعمل التعريف الاصطلاحي الذي استعمله العرب القدامى لما يعرف عندهم بـ"علم المصطلح".

بينما وظف يوسف مقران مصطلح "المصطلحيات" للدلالة على "علم المصطلح" موردا الأسباب التي جعلته يفضل هذه التسمية دون غيرها، معتمدا على رأي عبد الرحمان الحاج صالح في قوله: "أما تسمية المصطلحيات فهي مبنية قياسا على اللسانيات والرياضيات والصوتيات، هذا وفق القاعدة القياسية التي شدّ ما ألح عليها عبد الرحمان الحاج صالح"⁴، وقد فرق بين المصطلحيات والمصطلحية، قائلا: "... فهكذا يمكن إطلاق تسمية (المصطلحيات) على العلم وتسمية (المصطلحية) على الكشوف المصطلحية الخاصة بكل علم، أي قائمة من كلمات تابعة له"⁵.

¹ - ينظر الجيلالي حلام، المصطلحاتية، دراسة في المفهوم والتعريف، مجلة الحضارة الإسلامية، ع2 (خاص بالملتقى الدولي حول المصطلح العلمي في التراث الإسلامي، العلوم الشرعية والإنسانية)، المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، نوفمبر 1997، ص 223، و إدريس البقالي، إطلالة على كتاب "المصطلحية" للدكتور خالد العبودي.

² - ينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص 39.

³ - الجيلالي حلام، المصطلحاتية دراسة في المفهوم والتعريف، ص 222.

⁴ - يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم "مدخل نظري إلى المصطلحيات"، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط 1، 2007، ص 22.

⁵ - المرجع نفسه، ص 23.

أما استعمال مصطلح "علم الاصطلاح" للتعبير عن "علم المصطلح" فهو راجع أصلاً إلى الخلاف الموجود بين مصطلحي (مصطلح) و(اصطلاح)، حيث ذهب أغلب الباحثين في مقدمات بحوثهم الخاصة بالمصطلح¹، إلى إلقاء الضوء على المصطلحين، مستنتجين في النهاية أن المصطلحين يشيران إلى نفس المفهوم مع اختلاف في الصيغة الصرفية للكلمتين، حيث تعتبر كلمة (اصطلاح) مصدراً للفعل (اصطلاح)، بينما تشير كلمة (مصطلح) إلى صيغة اسم المفعول من الفعل ذاته. وهذا ما جعل يوسف وغليسي يسعى إلى المزاوجة بين الاستعمالين مع اقتراح تمييز خفي بين الاصطلاح والمصطلح يعادل ما يُستشعر من فرق بين البناء والبنية، فكأن الأول يتمحرف لفعل البناء الاصطلاحي، بينما يقتصر الثاني على بنية مصطلحية منجزة².

ومهما كان من أمر اختلاف الباحثين في استعمال المصطلحات الدالة على ما يشاع باسم "علم المصطلح"، ومحاولة البعض منهم إيجاد الفروق الدقيقة بين هذه التسميات، معتمدين على الخصائص اللغوية للكلمة تارة، وشيوعها في الاستعمال تارة أخرى، إلا أن هذا لا ينفى محاولاتهم الجادة لتحديد المصطلح الأنسب لهذا العلم.

4- نشأة علم المصطلح وتطوره:

4-أ- علم المصطلح عند علماء العربية:

نشأ الاعتناء بعلم المصطلح عند العرب ضمن اهتمامهم بالدرس اللغوي عامة بهدف الحفاظ على اللغة التي بها نزل القرآن الكريم، من جهة ومحاولة تفسيره وضبط علومه من جهة أخرى، ومن ثم نشأ "علم الحديث"، حيث اعتمد مؤسسوه على وضع المصطلحات الضرورية لنشأته في القرن الثاني الهجري، فظهرت كلمة "مصطلح" لأول مرة مع علماء الحديث³، فكان الاهتمام بالمصطلح من زاوية كونه وسيلة لضبط مفاهيم مختلف العلوم آنذاك، ولم ينظر إليه كعلم له نظرياته ومناهجه ووسائله، إلا في فترات متأخرة، أي بعد أن ظهر وازدهر عند الغرب.

¹ - ينظر مثلاً، علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 261، ويوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 26، ولعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 10. 11.

² - ينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 26.

³ - ينظر شرف الدين الراجحي، مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1983، ص 6.

وجدير بالذكر أن العرب قد بحثوا في المصطلح باسم آخر وهو "الحد"، وكثرت مؤلفاتهم فيه، منها: الحدود لجابر بن حيان (ت198هـ)، والحدود والرسوم للكندي (ت256هـ)، والحدود في النحو للرماني (ت384هـ)، والحدود الفقهية لابن عرفة (ت803هـ)...¹

والدليل على أنهم يقصدون بالحد ما يصطلح عليه في أيامنا هذه بالمصطلح، تعريف جابر بن حيان للحد بقوله: "هو الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة حتى لا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه، لذلك صار لا يحتمل زيادة ولا نقصانا، إذ كان مأخوذا من الجنس والفصول المحدثه للنوع، إلا ما كان من الزيادات من آثار فصوله المحدثه لنوعه بالكل لا بالجزء"².

إن المتأمل في هذا التعريف للحد يجد أنه مماثل لتعريف المصطلح الحديث مع اختلاف في المصطلحات، حيث استعمل مصطلح "المحدود" للإشارة إلى المفهوم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على معرفة العرب للمصطلح منذ القديم.

وقد عبّرت اللغة العربية قديما عن مفهوم المصطلح، زيادة على الكلمات السابقة، بكلمات أخرى تفصح عنها عناوين كثير من التصانيف التراثية التي أفردت لهذا الغرض، ومنها مفاتيح العلوم للخوارزمي، ومفتاح العلوم للسكاكي، والتعريفات للجرجاني، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي...³

وقد عرف العرب المصطلح في وقت مبكر وذلك ضمن النشأة العلمية التي رافقت نزول القرآن الكريم، والتي أدت إلى ظهور عدة علوم "ساهمت بشكل مفيد في بلورة رؤية صطلحية عربية أصيلة، أثرت التراث العربي في عدة مجالات معرفية مازالت فاعلة إلى حد الآن (...)", غير أن هذه الرؤية لم ترق إلى مستوى النظرية المصطلحية بالمعنى العلمي الحديث⁴، ومن هنا يمكن القول بأن العرب قد عرفوا تفكيراً في المصطلح، إلا أن معرفتهم به لم تتبلور بشكل منهجي يسمح بتأسيس نظرية مصطلحية، وهو ما ذهب إليه خليفة الميساوي، حينما قال: "ويمكن أن نقول أن العرب قديما لم يؤسسوا فكرا مصطلحيا يقوم على التنظير وضبط الأسس المعرفية والفلسفية لعلم المصطلح، بل عرفوا تفكيراً في المصطلح بسبب الحاجة الملحة في عصرهم الذي نشأت فيه عدة علوم استدعت وضع مصطلحات مناسبة لها في التصنيف والاستعمال"⁵.

¹ - جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ط1، ص16.

² - عبد الأمير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1989، ص165.

³ - ينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص24.

⁴ - خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، ط1، 2013، ص36.

⁵ - المرجع نفسه، ص37.

ولم يقتصر دور علماء العربية قديماً على وضع المصطلحات، بل تعدى ذلك إلى الترجمة من اللغات الأخرى كاللاتينية واليونانية والفارسية...، وليس أدل على ذلك من قول الجاحظ: "وقد نقلت كتب الهند، وترجمت حكم اليونان، وحولت آداب الفرس، فبعضها ازداد حسناً، وبعضها ما انتقص شيئاً"¹.

إذن احتاج العرب إلى مصطلحات تقابل ما ترجموه من مختلف العلوم والفنون الأعجمية، ولا شك أن ذلك كان وفق منهجيات معينة ساهمت في إرساء هذه المصطلحات لتصبح فيما بعد، جزءاً لا يتجزأ من اللغة العربية، وما هذا إلا دليل على الوعي المصطلحي الذي وصل إليه الفكر العربي سابقاً، فبفضل العرب تم إنقاذ الحضارة الإغريقية من الضياع والنسيان، حيث توصلوا إلى استخلاص العلم وامتلاك مفاتيحه، فأغرقوا العالم من الصين إلى بلاد الأندلس بعلومهم المختلفة، حيث أصبحت اللغة العربية لغة العلم والأدب"².

وقد تطور علم المصطلح القديم مع مرور الزمن وازدياد الحاجة إليه، وساهمت نشأة المعاجم العامة والمعاجم الموضوعية المختصة بشكل مفيد في بلورة رؤية مصطلحية عربية أصيلة أثرت التراث العربي في عدة مجالات معرفية مازالت فاعلة إلى حد الآن في علوم العربية وآدابها³، ذلك أن "المصطلح جزء من المعجم العام، ويتكون كما تتكون بقية مفردات المعجم العام"⁴، وهذا يعني ضمناً أن أي تطور يمس المعجم يمس بالضرورة المصطلح، إلا أن الواقع ينفي ذلك، فقد استمر التأليف المعجمي إلى اليوم، لكن الاهتمام بعلم المصطلح لم يواكبه، فظل حبيس اجتهادات فردية لم ترق به إلى المستوى المطلوب، خصوصاً في ظل سرعة وتيرة التقدم العلمي والتكنولوجي عند الغرب، وما يستدعيه من إلمام بالمخترعات الحديثة، لذلك اضطلعت مجامع اللغة العربية بتطوير علم المصطلح في الوطن العربي، ومن هذه الجامعات: مجمع دمشق 1919م، ومجمع القاهرة 1932م، ومجمع بغداد 1947م، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط 1969م، وما لمجلته الرائدة (اللسان العربي) من دور ريادي في هذا الشأن، واتحاد الجامعات العربية 1970م، ومجمع عمان 1976م، والمجمع السعودي 1983م، والجمعية المعجمية التونسية ومجلتها (المعجمية) 1985م، ومجمع الجزائر 1986م⁵.

ورغم الدور الكبير الذي تؤديه هذه الجامعات في تزويد وإثراء اللغة العربية بما أمكن من مصطلحات للمخترعات الجديدة، إلا أن المصطلح العربي مازال بعيداً عن المستوى المطلوب من عدة نواحي منهجية على وجه الخصوص، فكثيراً ما صادفتنا دراسات وبحوث تحمل عناوين توحى بعمق أزمة المصطلح العربي، كإشكالية المصطلح... وأزمة المصطلح... وفوضى المصطلحات...

¹ - الجاحظ، الحيوان، ج1، ص 75.

² - لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 29.

³ - ينظر خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 36.

⁴ - علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة، ص 181.

⁵ - ينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 30.

والحق أن التقصير لا يعود إلى أي مجمع من مجامع اللغة العربية، وإنما يعود إلى عدم الاتفاق بينها، لأنها تعمل متفردة وفق منهجيات مختلفة، الأمر الذي خلق ما يعرف بفوضى المصطلحات.

وهكذا نشأ علم المصطلح عند العرب بتضافر جهود علمائنا القدامى الذين وقوا بمتطلبات الحياة العلمية والحضارية في عصرهم، فلم تكن مصطلحات العوم يوماً حكرًا على غيرهم، بل انكبوا على التأليف والترجمة معتمدين في ذلك على مصطلحات مبتكرة، وأخرى مترجمة، ولكن الأهم من ذلك كله هو "اتفاق العلماء العرب آنذاك على الحد الأدنى من مبادئ المصطلحية، فقد جاءت مصطلحاتهم - حسب شوقي ضيف - موحدة في إطارها العام بين مستعملها"¹. وما دام الأمر كذلك فيمكن القول إذن بأن العرب قد عرفوا علم المصطلح على أصوله في زمن مبكر، وأن علم المصطلح الحديث في أوروبا لم ينشأ من العدم، بل كانت له جذوره الضاربة في عمق التاريخ.

4-ب- علم المصطلح الحديث عند الغربيين:

رغم الأهمية البالغة التي يكتسبها علم المصطلح في تأطير وتنظيم المصطلحات والمفاهيم، إلا أنه حديث النشأة كعلم له مناهجه ووسائله ونظرياته، فهو كما أسلفنا فرع من فروع علم اللسان التطبيقي، مما يعني أن وجوده المنهجي لم يكن إلا بعد أن ظهر هذا العلم كعلم مستقل عن علم اللسان العام، حيث اهتم منذ نشأته بدراسة ومعالجة كل ما يتعلق بالاستخدام الفعلي للغة في الحياة اليومية.

فليس من الغريب إذن أن يطور هذا العلم مجالاً يعالج فيه قضايا المصطلح، سيما بعد الانفجار المفهومي الذي حدث على إثر الثورات العلمية والتقنية في الحضارة الغربية، والنمو السريع في التعاون الدولي في الصناعة والتجارة، الأمر الذي دعا إلى ضرورة تطوير علم يهتم بضبط وتنظيم المفاهيم المتدفقة، وإيجاد مصطلحات تدل عليها ومحاولة ترسيخها لدى مستعملها.

والحق يقال إن علم المصطلح قديم في غايته وموضوعه، غير أن ظهوره كمصطلح، قد تأخر إلى نهايات القرن الثامن عشر وذلك في ألمانيا على يد المفكر الألماني كريستيان غوتفريدشوتز (Christian Gottfried Shutz) (1747. 1832)²، ومن ثم تطور مدلول كلمة "مصطلح" عند الغرب ليصبح دالاً على مفاهيم نظرية تؤول إلى علم المصطلح الحديث. "بيد أن الأبحاث المصطلحية لم تأخذ طابعاً نسقياً حقيقياً على المستويين النظري والتطبيقي إلا في بداية العقد الثالث من القرن العشرين تحت تأثير أفكار المهندس النمساوي أوغينفوستر (Eugen

¹ - لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 29.

² - ينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 28.

(Wuster) (1898.1977م)¹، ثم تطورت أفكاره من قبل باحثين آخرين منهم لوط (lotte) (1892.1950م) وشابلجين (caplygin) (1869.1942م)، وكان لوط وراء تأسيس (لجنة المصطلحات العلمية والتقنية) في الاتحاد السوفيتي عام 1933م²، كما تأسست في الفترة الموالية عديد المنظمات واللجان المهتمة بحقل المصطلح تقضي في مجملها بضرورة تطوير البحث المصطلحي وتوحيد الجهود فيه.

"ولم يحدث تقدم ملموس في هذا المجال إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا بعد سنة 1951م، حيث أدت الجهود التي قام بها فوستر إلى قيام اللجنة التقنية الخاصة بالمصطلحات في "المنظمة الدولية للمواصفات القياسية" (ISO) (The international standards organisation)، حيث قامت اللجنة بمتابعة العمل في وضع الأسس والتنسيق بين الجهود"³.

وقد شهدت سبعينيات القرن العشرين عقد مؤتمرات متلاحقة بمشاركة مصطلحيين عالميين في كل من النمسا وروسيا وإنجلترا وكندا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، ساهمت في إرساء أسس علم المصطلح المعاصر.

وبهذا تحدد المجال العلمي لعلم المصطلح الحديث، وذلك "نتيجة التحول المنهجي الذي طرأ على طرح المسألة المصطلحية، انطلاقًا من تعويض المفهوم القديم "قائمة المصطلحات" بمفهوم "نظام المصطلحات"⁴، ويظهر الارتباط الوثيق لهذا الطرح بمبادئ اللسانيات الحديثة، التي جاءت بمبادئ ومفاهيم خاصة، على غرار مفهوم "النظام"، فينظر إلى المصطلحات في هذا الإطار على أنها نظام من القيم الدلالية، كغيرها من أنظمة العلوم.

5- مجال علم المصطلح:

لقد غدا موضوع علم المصطلح واضحًا منذ أن عكفت مختلف الجهات والهيئات الوصية على وضع الأسس المعرفية والمنهجية لهذا العلم الجديد، وحاولت حصر نشاطاته، بعيدًا عن التداخل الحاصل بينه وبين علوم أخرى متاخمة، كعلم الدلالة، وعلم المعاجم... وكان من نتائج ذلك أن "أوكلت لعلم المصطلح المهمة الأولى في

¹ - كريمة نعلوف، إشكالية المصطلح في لغات التخصص. المصطلحات القانونية أمودجا، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية 2 3 ديسمبر 2014، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ج2، ص436، نقلا عن Rondeau.G, Introduction de la terminologie, ed, Geatanmorin, paris, 1984, p6.

² - ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص268.

³ - لعبيدي بوعبد الله، المدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص52.

⁴ - عثمان بنطال، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، الإشكاليات النظرية والمنهجية، وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، صواتة، تركيب، دلالة، تعريب، مصطلح، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1988، ص149.

تقنين الاستعمال الاصطلاحي، حسب الميادين والاختصاصات بتحديد القوالب والأشكال والقواعد التي تسهل عملية تعميم المصطلح وفرضه (وهو ما يسمى "التقييس" أو "التنميط")¹.

إذن اضطلع علم المصطلح في المقام الأول بتوحيد المصطلحات الموجودة وتقييسها، للحد من الفوضى المصطلحية، ومن ثم انفتح على مجالات أخرى تعد ضرورية في العمل المصطلحي، منها: صياغة المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات ثم توثيق المصطلحات ونشرها في شكل معاجم متخصصة².

ولاشك أن تحديد هذه الأهداف منوط بجملة من الشروط الواجب توفرها "فالمصطلح إذن ليس مجرد ألفاظ توكل إليها مهمة حمل معان معينة، بل معمار قائم بذاته، وتخضع عملية إنتاجه وترويجه إلى شروط، منها ما يتعلق باللغة كظاهرة اجتماعية، ومنها ما يرتبط بمسئول اللغة نفسه، ونعني به المشتغل على حقل من حقول المعرفة والمنتج للمصطلحات والمفاهيم"³، ومما يصعب مهمة المصطلحي، تداخل وتشابك مختلف العلوم مع علم المصطلح، فلا يوجد علم بمنأى عنه، ذلك أن لكل علم مصطلحاته، وأن هذه المصطلحات تشترك في طريقة وضعها وتنميطها، فعلم المصطلح "علم مشترك بين اللسانيات والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، والتوثيق، وحقول التخصص العلمي، ولهذا ينعته الباحثون الروس بأنه "علم العلوم"⁴، ذلك أن كل علم من هذه العلوم له فروع متعددة وكثيرة، وبهذا تتعدى علاقة علم المصطلح بهذه العلوم إلى علاقته بفروعها المختلفة، وما يعيننا في هذا المقام، توضيح ارتباط علم المصطلح بالعلوم السابقة باختصار حسب ما حدده علي القاسمي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: بما أن المصطلح عبارة عن لفظ يوضع للتعبير عن مفهوم دقيق ومحدد، وبما أن المفاهيم كثيرة ومتنوعة بل ومتداخلة من عدة نواحي فهذا يعني أن علم المصطلح يبحث "في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة مثل (علاقات الجنس . النوع والكل . الجزء) التي تتبلور في منظومات مفهومية تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنفة التي تعبر عن تلك المفاهيم، وبهذا المعنى يكون علم المصطلح فرعاً خاصاً من علم المنطق وعلم الوجود"⁵، فالمصطلحات شأنها شأن الكلمات التي تكون المعجم والتي تحتكم في نشأتها إلى جملة من المعطيات المنطقية والعلاقات الوجودية التي لا يمكن أن يكون أي علم بمنأى عنها.

¹ - عثمان بنطال، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، الإشكاليات النظرية والمنهجية، ص 152.

² - ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 325.

³ - يوسف منصر، آليات إنتاج المصطلح وصناعته، كتاب ملخصات الملتقى الدولي الأول، المصطلح والمصطلحية في العلوم الانسانية بين التراث

والحدائث يومي 15 و 16 مارس 2004 كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 57.

⁴ - علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 270.

⁵ - نفس المرجع والصفحة.

ثانياً: يعتبر علم المصطلح فرعاً لغوياً بامتياز، حيث ينشأ المصطلح وفق مواضع لغوية معينة تؤول في مجملها إلى توليد الألفاظ بعضها من بعض، وهذا يعني ضمناً اهتمام علم المصطلح بالعلاقات القائمة بين المصطلحات اللغوية " ووسائل وضعها وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم، وبهذا المعنى يكون علم المصطلح فرعاً خاصاً من فروع علم المعجم (lexicology)، وعلم تطور دلالات الألفاظ (sémasiology)"¹، فهذه الفروع من العلوم والتي تعد في الحقيقة فروعاً للسانيات ترتبط أشد الارتباط بعلم المصطلح لدرجة أن الفصل بينها وبين علم المصطلح كان متأخراً، بسبب التشابه الكبير في الموضوعات والمبادئ، فكل هذه الفروع اللغوية تتخذ الكلمات أو المفردات أو الوحدات اللغوية أو المصطلحات... أو غيرها من الكلمات التي تطلق على تلك اللفظة التي تدل على مفهوم معين، وفق مواضع معينة، تتخذها مجالاً للدراسة، مركزة على علاقتها بمدلولاتها، رغم اختلاف الأهداف والوسائل والمناهج في ذلك، غير أن بين هذه العلوم وعلم المصطلح فروقاً يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- علم المصطلح يتناول المفردات الخاصة في ميادين محددة، بينما يتناول علم المفردات الألفاظ اللغوية بصفة عامة.

2- ينطلق علم المصطلح في منهجه لدراسة المصطلحات من المفاهيم المحددة تحديداً دقيقاً، لبحثها عن تسميات مناسبة، أي يتجه من المدلول نحو الدال، بينما تنطلق اللسانيات في دراستها لأبنية اللغة من الألفاظ لتبحث بعد ذلك في دلالاتها المختلفة، مما يعني أنها تتجه من الدال نحو المدلول، وهو عكس منهج علم المصطلح.

3- تسعى اللسانيات إلى الابتعاد عن المعيارية باعتمادها الوصفية والموضوعية، "بينما يمكن أن يتجاوز علم المصطلح في دراسته للمصطلحات ومفاهيمها المنهج الوظيفي ليعتمد أحياناً على المنهج المعياري خاصة في قضايا التقييس الاصطلاحي وتوحيد المصطلحات"².

4- يقتصر علم المصطلح على البحث في المفردات على خلاف اللسانيات التي تبحث بالإضافة إلى ذلك في مجالات بناء الجمل والأصوات.

5- علم المصطلح منطلقه تزامني synchronique، أي أنه لا يهتم بتاريخ المصطلح والمفهوم، بل يبحث في الحالة المعاصرة للمصطلحات، أما اللسانيات فتعتمد على مناهج متعددة، كالمنهج الوصفي والتاريخي والمقارن والتقابلي.

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 270.

² - عبد المجيد سامي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 35.

6- يعتمد علم المصطلح على الكلمة المكتوبة، في حين أن البحث اللغوي ينطلق أساسا من الصيغة المنطوقة، باعتبار اللغة في المقام الأول ظاهرة منطوقة مسموعة.

7- للسانيات علاقات بالعلوم الإنسانية المختلفة نحو علم الاجتماع وعلم النفس... أما علم المصطلح فتتعدى علاقاته هذه العلوم لتشمل علوما أخرى على غرار المنطق وعلم الوجود، وعلم المعلومات...¹ فهذه الفروق ما هي إلا محاولة لتأكيد استقلالية علم المصطلح عن غيره من الفروع اللغوية القريبة منه.

ثالثا: يتم وضع المصطلحات بطرق علمية غالبا وبمشاركة المتخصصين في فروع المعرفة المختلفة واللغويين والإعلام الآلي... "وبذلك يصبح علم المصطلح علما مشتركا بين علوم اللغة والمنطق والوجود والمعرفة والتصنيف والإعلاميات والموضوعات المتخصصة، فكل هذه العلوم تتناول في جانب من جوانبها التنظيم الشكلي للعلاقة المعقدة بين المفهوم والمصطلح"²، كما ارتبط علم المصطلح بجملة من الميادين الأخرى كالترجمة والتوثيق وغيرها.

فعلم المصطلح وإن بدا مستقلا نظريا من ناحية الموضوع والمنهج إلا أن ارتباطه بكل هذه العلوم اللغوية منها وغير اللغوية ضرورة حتمية يفرضها ميدانه الواسع والمتشعب، وبهذا تغدو مهمة وضع المصطلحات من أشق المهام وأدقها، ذلك أنها تستدعي توفر علماء من مختلف التوجهات العلمية إضافة إلى محاولة ربط المصطلحات بالجانب الاجتماعي لها لضمان رواج المصطلح وترسيخه لدى مستعمليه.

وقد حدد علماء اللسان المجال النظري لعلم المصطلح في علاقتهين أساسيتين:

أولا: المصطلح كعلامة وظيفية (signe fonctionnel)³: أي ربط المصطلح بوظيفته الاجتماعية، فلا يمكن أن يكتب النجاح لمصطلح ما إذا لم يتم ربط العناصر الأساسية المكونة لبنيته المفهومية باستعماله ضمن سياق تداولي محدد.

ثانيا: المصطلح كقيمة دلالية في إطار نظام مفهومي، حيث يؤدي تحول اللفظ من وحدة معجمية إلى وحدة مصطلحية، حتى وإن بقي الدال واحدا، إلى تغير قيمته الدلالية بتغير موقعه في نظام العلامات الدالة⁴، وهذا ما يعطي المصطلح قيمة جديدة تتحدد استنادا إلى المرجعية الجديدة التي ارتكز عليها أثناء نشأته، مما يصعب مهمة المصطلحي، إذ عليه أن يراعي في وضع المصطلحات مرجعياتها وإحالاتها الاجتماعية، حتى لا تبدو طفرة من الألفاظ التي لا تنسجم مع الواقع.

¹ - ينظر محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 25-27.

² - علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 270.

³ - عثمان بنطال، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، ص 153.

⁴ - ينظر المرجع نفسه، ص 154.

6- وظائف المصطلح:

ينهض الفعل الاصطلاحي بجملة من الوظائف اختلف الباحثون في عددها وماهيتها، بالنظر إلى تعدد مجالات علم المصطلح واختلاف وجهات النظر بين الباحثين حول أولوية مجال أو مجالات معينة على غيرها، ويمكن أن نقف في هذا السياق على أهم هذه الوظائف، وهي:

6-أ- الوظيفة المعرفية: وتتجلى في تنظيم المعرفة من خلال وصف الظواهر التي تعالجها، وتصنيفها ثم وضع القواعد العامة التي من خلالها تضمن استمرارية العلم وحفظه، فالمصطلح "نواة مركزية يمتد بها مجال الإشعاع المعرفي و يترسخ بها الاستقطاب الفكري، وأداة لإبلاغ العلم، وأداة تجميع لطائفة من المعلومات، وأداة ضبط المعرفة، وتوحيد للفكر، والقاعدة الموحدة للفكر في المجالات المختلفة، والمرآة الكاشفة لأبنيتها المجردة"¹، فلا يكون العلم علما، إلا بنسق من المفاهيم والمصطلحات لذا تعتبر المصطلحات مفاتيح العلوم.

6-ب- الوظيفة اللسانية: وهي الوظيفة التي من خلالها يمكن للغة أن تحيا وتتطور وتواكب التغيرات الحاصلة في كل مجالات الحياة، وذلك من خلال القدرة على إيجاد ووضع المصطلحات للمفاهيم الجديدة، بما تملكه من وسائل فعالة تمنحها المرونة والخصوبة اللازمتين لاستمراريتها.

6-ج- الوظيفة التواصلية: إن امتياز المصطلح بشحنات كبيرة من الدلالات وتوحيدها يجعلها جسرا واصلا بين اللغات الإنسانية، فكثيرا من المصطلحات (وخصوصا مصطلحات العلوم) تكون موحدة في جل مناطق العالم، ما يجعل المشتغلين في نفس الحقل العلمي يتمكنون من التواصل فيما بينهم، حتى وإن كانت لغاتهم مختلفة "لذلك عدت المصطلحات العلمية سفراء الألسنة بعضها إلى بعض"².

6-د- الوظيفة الاقتصادية: وتتجلى من خلال كون المصطلحات كلمات شحنت بمجموعة من الدلالات في مجال معين، إذ يتطلب الاقتصاد أن يكون المصطلح قصيرا ومعبرا، وبهذا توفر المصطلحات الكثير من الجهد والوقت، حيث يعبر المصطلح عن مجموعة من المفاهيم في كلمة واحدة.

7- أهمية المصطلح:

إن اضطلاع المصطلحات بوظائف متعددة تمس مختلف الجوانب المعرفية واللغوية والاجتماعية، يجعلها ذات أهمية كبرى في حياة الفرد والمجتمع، ذلك أن المصطلحات تعبر عن المفاهيم، وبالمفاهيم تتكون المعرفة، والمعرفة شغف المجتمع وشريانه الذي لا ينضب، وبالتالي لا يمكن تصور مجتمع دون معرفة، ولا دون مصطلحات "فلا

¹ - محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث، الدكتور نجيب الكيلاني نموذجاً، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، جداراً للكتاب، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص66.

² - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص28.

سبيل إلى استيعاب أي علم دون فهم المصطلحات، ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات، ولا سبيل إلى تجديد أي علم دون تجديد المصطلحات أو مفاهيم المصطلحات"¹.

ويمكن إيجاز أهمية المصطلح في النقاط التالية²:

- يشكل المصطلح عنصرا مهما من عناصر التواصل بين العلماء والدارسين، كما يمثل الأداة التي يجسد بها العلماء حصيلة أبحاثهم وتجاربهم.
- يعد المصطلح ركيزة أساسية من الركائز التي تستند إليها العلوم في تقديم ما تتضمنه من المفاهيم العامة، حيث لا تدرك للمدلول دلالة إلا من خلال علامته الدالة، ولا نتصور وجود دال ما لم تحمل مظانه معقوله المدلول عليه.
- يعد المصطلح حجر الزاوية في تعريف الفنون والعلوم، وعليه يقع الحمل في نقل العلوم من حضارة لأخرى.
- تساعد المصطلحات على تخزين المعارف والمعلومات في موضوع معين تحت هذا المصطلح في دوائر المعارف، واسترجاعها بكل سهولة ويسر.
- للمصطلح قيمة من الناحية التعليمية، فهو يجمع المتعلمين على دلالات واضحة، ويسر لهم استساغة الحقائق العلمية في قوالبها اللفظية الثابتة.

وتزداد أهمية المصطلح يوما بعد يوم بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي والحاجة إلى التعبير عن المسميات الجديدة، وكذا التقارب والاتصال بين المجتمعات الذي يفرض تداول مصطلحات موحدة تمكن من التفاهم والتواصل بين مختلف الشعوب وفي مختلف أقطار العالم.

¹ - الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة، ط2، 2012، ص44.

² - ينظر عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص12.

ثانيا: المصطلح العلمي ومنهج الدراسة المصطلحية

1- المصطلح العلمي

لقد عرفنا أن المصطلح بشكل عام هو لفظ اتخذه العلماء للتعبير الدقيق عن معنى من المعاني بحيث يكون هذا اللفظ واضحا ومفهوما لدى جميع مستعمليه.

كما رأينا أن المصطلح لا يوجد ارتجالا، بل لابد من مناسبة أو مشاركة بين معناه اللغوي ومعناه الاصطلاحي، هذا من جهة معناه، أما من ناحية وضعه فهو يخضع أيضا لضوابط ومقاييس يعتمدها واضعوه، الذين لهم خبرة ودراية كبيرة بما يتعلق بالمصطلح من الناحيتين اللغوية والمعرفية على الأقل.

ورغم أن طريقة وضع المصطلحات تتسم بالعلمية، إلا أنها قد تحتكم إلى المعيارية عندما يتعلق الأمر بالتقييس الاصطلاحي¹، مما يدعو إلى التساؤل حول حقيقة ما يعرف بالمصطلح العلمي.

إن وصف بعض المصطلحات بالعلمية يثير التساؤل عن ماهية المصطلحات الأخرى، فهل معنى هذا أن جزءا من المصطلحات علمي وجزءها الآخر غير علمي وما هي الخاصيات التي يتميز بها المصطلح العلمي عن غيره؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تفرض علينا التعرف على مفهوم كلمة "علم" التي تفرق بين التسميتين.

إن أبرز ما يطالع الباحث عند تصديه لكلمة "علم" هو اقتتان هذه المفردة بـ "الأسلوب"، بمعنى آخر يمكن القول بأن الحكم على ظاهرة ما أو اتجاه ما بالعلمية، يعود إلى الأسلوب المعتمد في التعامل مع هذه الظاهرة، أو في وصف هذا الاتجاه، وعلى ضوء هذا التصور يمكن تعريف العلم بأنه الرصيد المعرفي الذي توصل إليه الإنسان باستعماله المتواصل للمنهجية العلمية، ويسمى العلم علما، لأن الرصيد المعرفي الذي يتكون منه ناتج عن أسلوب في التفكير يعتمد أساسا على الملاحظة والتجريب، ومن هنا وضع تمييز بين المعرفة المنعوتة بالعلمية، والمعرفة غير العلمية²، وهكذا يظهر ارتباط علمية أي علم بالأسلوب المتبع للحصول على المعرفة المتاحة منه، وذلك من خلال منهجية قائمة على الملاحظة والتجريب، ومنهما يمكن الحصول على نتائج دقيقة وواقعية بل وموضوعية، بعيدا عن التأمل الفلسفي والذاتية وإطلاق الأحكام المطلقة التي تجنح بالحقيقة العلمية.

¹ - "يعني التقييس بإرساء واعتماد المعايير أو المقاييس أو الأنماط أو المبادئ أو المواصفات التي ينبغي أن تصنع بموجبها الأشياء، أو تضبط بحسبها الأحجام، أو توضع على غرارها الأشكال، أو تصاغ وفقها المصطلحات". علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 305.

² - ينظر أحمد الخطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في الترجمة العلوم الطبيعية نموذجاً، مجلة دراسات مصطلحية، مجلة حولية يصدرها معهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، ع3، 2003. ص 141. 142.

وقد أكد الباحث بلقاسم منصوري، أن علمية أي علم مرهونة بثلاثة أسس أكدها الدارسون في أبحاثهم وهي "الموضوع المحدد الذي يبحث فيه، والمنهج المتبع للوصول إلى الحقيقة العلمية، والمصطلحات الخاصة به التي تميزه عن غيره من العلوم، وتوضح مفاهيمه"¹، ولاشك أن هذه الأسس تذوب أو تصهر في أساس واحد يمكن به البرهنة على علمية المعرفة من عدمها، إذ لا منهج دون موضوع محدد، و لا حاجة لمصطلحات لا يتم توظيفها في منهج البحث العلمي، ثم إن غاية البحث . أي بحث كان . هو الحصول على المعرفة الجديدة، أو تأكيد فرضيات مسبقة، ولذلك فإن البحث العلمي ترافقه بالضرورة مصطلحات جديدة تعبر عن المفاهيم الجديدة المستنتجة أو المكتكرة ضمن المنهجية العلمية المشار إليها آنفا.

ويبقى أن نشير إلى أن ما أشرنا إليه بمصطلح الأسلوب لا يعدو إلا أن يكون تلك المنهجية المتبعة في تقصي الحقائق واكتشافها، ولذلك فإن ما يستعمله باحث معين باسم "الأسلوب"، هو ما يقصد به آخر " المنهجية".

وبناءً على ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن المصطلحات العلمية "عبارة عن مجموعة من الكلمات التي تم الاتفاق على استعمالها من طرف جميع الباحثين، لتقوم بوظيفة تتمثل في تجسيد نتائج البحث، ووضعها في قالب لغوي يضمن تواصلًا فعالًا ومفيدًا بين مختلف فئات المستعملين"²، أي أن "المصطلح العلمي هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية"³، فالمصطلح العلمي إذن تفرضه العلوم والأبحاث الجارية بصفة مستمرة، وبه فقط يمكن التعبير عن الأشياء الحضارية الجديدة.

وما دام المصطلح في حركية دائمة ومستمرة تبعا لحركة النشاط والبحث العلميين، "فهني تطلق إما على الظواهر الطبيعية، وإما على مكونات الطبيعة أو العناصر التي تتألف منها هذه المكونات، وإما على الوسائل التي يستعملها الباحث للقيام بنشاطه العلمي"⁴، ما دامت هذه المجالات هي الأكثر قابلية للتطور والحركة.

ومهما يكن من أمر المصطلح العلمي فإن الذي لا شك في أمره أنه يتعلق بذلك الكم من المصطلحات التي يتفق الباحثون في تخصص علمي معين على اتخاذاها للتعبير عن المعاني المتصلة بذلك العلم، سواء تعلق الأمر بالعلوم الأساسية أو العلوم التطبيقية أو العلوم الاجتماعية والإنسانية، على أن يكون للمفهوم الواحد لفظة

¹ - بلقاسم منصوري، التعامل مع المصطلح التراثي بين المنهجية والاعتباطية، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية 2 3 ديسمبر 2014، مخبر

الممارسات اللغوية في الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ج2، ص459.

² - أحمد الخطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في الترجمة، ص142.

³ - صافية زفندي، المناهج المصطلحية مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، ص14، نقلا عن مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية

(في التقديم والحديث) معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1955.

⁴ - أحمد الخطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في الترجمة، ص142.

اصطلاحية واحدة¹، إضافة إلى وجود مشاركة أو مشابهة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، وبذلك يكون للمصطلح العلمي أدواته ودلالته الموضوعية التي تحدد مفهومه بدقة ووضوح، وهذا التحديد الذي يتم بعناية قصوى لا يعني استقصاء المصطلح العلمي لكل دقائق المفهوم العلمي الذي يعبر عنه، أو إحاطته إحاطة جامعة بدقائق المفهوم المسمى به، بل يكفي الاتفاق بين المختصين على ذلك².

ولما كان توليد المصطلح العلمي بهذه العناية والأهمية ترتب عن ذلك الدور الحضاري الكبير الذي تؤديه هذه المصطلحات في تقدم وتطور الأمم، فلا شك أن ظهور المصطلح العلمي في أي حضارة يمثل مرحلة متقدمة من النضج والوعي الذي وصلت إليه.

وقد تزايدت أهمية المصطلح العلمي في العصر الحديث، حيث يشكل جزءا هاما من الواقع المعاصر، فأينما وليت وجهك تصادفك العلوم بمصطلحاتها التي تعبر عن تطورها وراقيها.

ووجود المصطلحات العلمية في لغة ما، يصفها بالعلمية، حيث "تتميز اللغة العلمية بضبط المصطلحات، وتنظيم المفاهيم، وحياد الشعور، والاقتصاد في الألفاظ ودلالاتها، ومراقبة المشترك والمجانسة، وحذف المترادفات، وتوخي التبسيط، والابتعاد عن العاطفة والاعتبارات الشخصية"³، إلى جانب الدقة والوضوح والموضوعية، والمباشرة...

واللغة العربية من اللغات التي تتوفر فيها الشروط الأساسية للعلمية، وقد لخص محمد العربي ولد خليفة هذه الشروط في ثلاث نقاط هي⁴:

أ- العمق التاريخي الجغرافي: فهي من أقدم اللغات المكتوبة والمنطوقة منذ مئات السنين في قسم كبير من آسيا وإفريقيا.

ب- استقلالية اللغة العربية من ناحية اللسان (langue)، والكلام (parole)، سواء نظرنا إليها على ضوء علم النص، أم علم اللغة الاجتماعي، أم قارناها بلغات أخرى من شجرتها اللغوية، أم خارج تلك الشجرة (علم اللغة التقابلي أو المقارن).

¹ - ينظر سعاد عباسي، واقع المصطلح العلمي وأثره في تعليمية اللغة العربية، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية 2-3 ديسمبر 2014، ج2، 611.

² - إبراهيم الخطابي، المصطلح العربي بين العامي والفصحى في العلوم المادية، مجلة دراسات مصطلحية، العدد الثالث، 2003، ص138.

³ - أحمد الأخضر غزال، مشاكل الترجمة العلمية والتقنية إلى اللغة العربية واقتراحات لحلها، ندوة الترجمة العلمية، مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية، 11.12 نوفمبر 1995، الرباط، ص115.

⁴ - محمد العربي ولد خليفة، من المفهوم إلى المصطلح "نحو قواعد للمعطيات المفهومية"، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 14، 2005، ص121.122.

ج - الترميز أو القابلية للتعبير (normalisation): أي اختيار مفردات معينة بسبب تواترها وملاءمتها للمفهوم المراد تعريفه، لما فيه من خصائص تقرب الدال من المدلول.

2- المصطلح العلمي العربي:

إن وجود هذه الخصائص والصفات في اللغة العربية يجعلها لغة علمية بامتياز، وما دامت كذلك، فهذا يعني أنها تمتلك جهازا مصطلحيا خاصا، يمكن مستعمليها من تلقي العلوم والاستفادة منها.

إن نظرة خاطفة على تاريخ المصطلح العلمي العربي لقادرة على إثبات أصالة المصطلح العلمي العربي، فقد "أسهم العرب بدور عظيم في بناء العلم ونشره، وتطوره، ونقلوا علوم اليونان والفرس والهند، وأضافوا إليها علما واسعا، وأهدوا إلى الإنسانية جمعا ثماره الطيبة، ولهم إسهام في إنشاء جهاز مصطلحي واكب نشاطهم العلمي اتساعا وتنوعا"¹.

فلم تواجه العربية قصورا في التعبير عن علم من العلوم، بسبب قدرتها على "التعبير عن قضايا كل علم من العلوم في عبارات تحمل دلالات محددة، وتفهم منها معاني دقيقة في إيجاز وبيان"²، وهذه العبارات التي تتصف بهذه الصفات ليست إلا مصطلحاتها العلمية.

وقد تتبع الشاهد البوشيخي المصطلح العلمي في التراث العربي من حيث المفهوم، ووقف على تطوره، فخلص إلى أن مفهوم المصطلح العلمي في التراث هو: "اللفظ الذي يعبر عن مفهوم معين في علم من العلوم المادية التي عرفها تراثنا كالرياضيات والصيدلة والفلاحة وغيرها"³، ثم تطور هذا المفهوم ليشمل بالإضافة إلى مصطلحات العلوم المادية، مصطلحات العلوم الإنسانية، وبهذا "صار المصطلح العلمي في التراث هو اللفظ الذي يعبر عن مفهوم معين في علم من العلوم المادية والإنسانية التي عرفها تراثنا كالتربية وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها"⁴، وبعد الجمع بين العلوم المادية والإنسانية خلص في النهاية إلى أن مفهوم المصطلح العلمي في التراث (جمعا) هو "مجموع الألفاظ الاصطلاحية التي عُبر بها عن مفاهيم أي علم من العلوم التي عرفها تراثنا عبر التاريخ"⁵.

وبهذا يمكن أن نستنتج بأن العرب قد عرفوا المصطلح العلمي على أصوله، ويعود سبب إقصاء العلوم الإنسانية من حقل العلمية في البداية، إلى أن "علوم الإنسان والمجتمع لا ترقى من ناحية ثبات ظواهرها وبقينيتها

¹ - صلاح كزازة، المصطلح العلمي عند العرب، تاريخه ومصادره ونظريته، دار الهادي للطباعة، د.م.ن، د.ط، 2000، ص 7.

² - يوسف منصر، آليات إنتاج المصطلح وصناعته، ص 57.

³ - الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، ص 159.

⁴ - نفس المرجع والصفحة.

⁵ - المرجع نفسه، ص 160.

نتائجها إلى مرتبة علوم الدقة والعلوم الطبيعية¹، ورغم أن كل هذه العلوم تشترك في أصول معرفية واحدة، إلا أن ما يميز العلوم الإنسانية هو صعوبة التحكم في مصطلحاتها، بسبب التطور السريع فيها وعدم القدرة على مسايرة هذا التطور بإيجاد مصطلحات كافية شافية، إذ لا يوجد تطابق و تناسب بين عدد المفاهيم العلمية المتنامية، وعدد المصطلحات التي تعبر عنها².

وإذا كان هذا حال معظم اللغات، فإن اللغة العربية اليوم تعاني أزمة ومشاكل جمة في مسايرة المصطلحات العلمية الوافدة إليها، لأسباب عديدة، تعود أساساً إلى تعدد جهات وضع المصطلحات، والمنهجيات المختلفة التي ترافق تعدد هذه الجهات، بالإضافة إلى اختلاف اللغات التي منها يستمد الفكر العربي رصيده من المصطلحات، بمعنى اختلاف مصادر المصطلحات بحد ذاتها، والأدهى من ذلك كله، تعصب كل جهة إلى وجهتها ومنهجيتها في وضع المصطلحات، وذلك على الرغم من المساعي الحثيثة التي بذلتها وتبذلها بعض الجهات الوصية من أجل توحيد المصطلحات العربية، إضافة إلى العدد الهائل من الندوات والمؤتمرات التي عقدت وتعقد دورياً، لمعالجة مشاكل المصطلح العربي، وما تخرج به من توصيات وقرارات تنادي جملها بضرورة تكثيف الجهود من أجل توحيد المصطلح العربي وضعاً واستعمالاً.

وقد حاولنا تلخيص أهم المبادئ والتوصيات التي خلصت إليها دراسات المهتمين بعلم المصطلح من باحثين ومؤسسات علمية ومجامع لغوية، والمتعلقة بتوحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، فما وجدنا أفضل و أشمل مما أقرته (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي)، التي نظمها مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في فيفري 1981 بالرباط.

3- منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي:

تقوم منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي على ثمانية عشر مبدأ هي³:

- 1- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.
- 2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.
- 3- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

¹ - محمد العربي ولد خليفة، من المفهوم إلى المصطلح، نحو قواعد للمعطيات المفهومية، ص 110.

² - ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 261.

³ - مجلة اللسان العربي، الرباط، المجلد 18، الجزء 1، 1981، ص 175. 176.

- 4- استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.
- 5- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية.
- 6- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقاً للترتيب التالي: التراث فالتوليد (لما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).
- 7- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعرّبة.
- 8- تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلاً.
- 9- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنب النافر والمحذور من الألفاظ.
- 10- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.
- 11- تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.
- 12- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقييد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.
- 13- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.
- 14- تفضل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.
- 15- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها. ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة الدلالة وتعالج كلها في مجموعة واحدة.
- 16- مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معرّبة كانت أو مترجمة.
- 17- التعريب عند الحاجة، وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمركبات الكيميائية.

18- عند تعريب الألفاظ الأجنبية يُراعى ما يلي:

- أ - ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعرّبة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.
 - ب - التغيير في شكله، حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.
 - ج - اعتبار المصطلح المعرب عربيا، يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء، والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.
 - د - تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.
 - هـ - ضبط المصطلحات عامة والمعرب منها خاصة بالشكل، حرصا على صحة نطقها ودقة أدائها.
- إن تمثل هذه المبادئ في وضع المصطلح العلمي العربي، يؤدي حتما إلى تفادي الكثير من المشاكل التي تواجه المشتغل في حقل المصطلحات سواء تعلق الأمر بوضعيه أو بمستعمليه.

4- سمات المصطلح العلمي:

استنادا إلى المعايير السابقة في وضع المصطلحات، يمكن أن نستنتج أن للمصطلح العلمي سمات وخصائص تميزه عن غيره من المصطلحات، وقد لخص محمود فهمي حجازي سمات المصطلح العلمي فيما يلي:¹

أ- وضوح المفهوم:

إن وضوح المصطلح المفرد يرتبط في المقام الأول بوضوح المفهوم الذي يدل عليه المصطلح، ويتحدد في إطار نظام المفاهيم في داخل التخصص الواحد.

ب- مكانة المصطلحات داخل السجل الاصطلاحي:

إن المصطلح الواحد تتحدد دلالاته بين مصطلحات التخصص الدقيق نفسه، أي عن طريق مكانته بين المصطلحات الأخرى، وهذا ما يتضح عن طريق تعريف المصطلح.

أما الوسائل الصرفية المختلفة لتكوين المصطلحات، فيمكن أن تعين بشكل ما على تحديد معنى المصطلح، ولكنها ليست المنطلق الأول لتحديد الدلالة.

¹ - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 14.16.

ج - المصطلحات جزء من لغة التخصص: وهي جزء أساسي في كل لغات التخصص المختلفة، سواء كانت في المجال العلمي أم في المجال المهني.

د - توحي الدقة والدلالة المباشرة:

إن لغات التخصص تتوحي الدقة والدلالة المباشرة، وكتاهما سمة جوهرية في المصطلحات العلمية والتقنية، وهذه السمة تجعل لغات التخصص تختلف عن اللغة العامة وعن اللغة الأدبية وكذلك عن اللغات الفئوية، مثل لغات جماعات الشباب، وبعض أصحاب الحرف... إلخ، ووجه الخلاف أن لغات التخصص تتجنب الإيحاء والعموم وعدم الدقة، ولهذا فإن المصطلحات ينبغي أن تكون دالة على نحو مباشر ودقيق وبعيد عن اللغز والغموض.

هـ. الوضوح: تتسم لغات التخصص بصفة عامة بمصطلحاتها المحددة وتراكيبها الواضحة البسيطة.

و. المصطلح ذو بنية خاصة:

ينبغي أن يكون المصطلح لفظاً أو تركيباً وأن لا يكون عبارة طويلة تصف الشيء وتوحي به، وليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه، فالمصطلح يحمل صفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم ... وليس من الممكن أن يحمل المصطلح من البداية كل الصفات.

وبمضي الوقت يتضاءل الأصل اللغوي لتصبح الدلالة العرفية الاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم كله.

وبعد الوقوف عند سمات المصطلح العلمي يمكن أن نشير إلى أن ما يفرق بين المصطلحين العام والعلمي هو ما يفرق بين العلم وغيره من أوجه النشاط، بمعنى آخر يمكن القول إن كل ما يوصف بالعلمية يتوجب عليه أن يتصف بصفاته المميزة التي تتراوح بين الدقة والموضوعية والوضوح والمباشرة... مع اختلاف في الطرح والتمثل لهذه الظواهر.

ولاشك أن أبلغ تعبير لتمييز المصطلح العلمي عن غيره، ما أورده المسدي في قوله: "إذا كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضع الجماعية، فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضع مضاعفة إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب اصطلاح"¹، وهذا دلالة على الأهمية الكبرى التي يتميز بها المصطلح العلمي في حقل الاصطلاح.

¹ - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 13.

إن الحديث عن وجود سمات وخصائص للمصطلح العلمي، قد توهم القارئ بأن قسيمه أي المصطلح العادي (غير العلمي) ليست له شروط وضوابط، لكن الحقيقة غير ذلك إذ يمكن في السياق ذاته أن نقف عند خصائص وشروط المصطلح العادي.

5- شروط المصطلح:

تعدّ المصطلحات كلمات شحنت بشحنات دلالية أكسبتها صفة المصطلح، وللتمييز بين المصطلحات والكلمات اللغوية العادية، فُيد المصطلح بشروط "كأن يكون قصيرا لا يتجاوز الكلمة الواحدة، ... وأن يكون ذلقا خفيفا على لسان المتلفظ، واضح المفهوم، أحادي الدلالة، دقيقها، موصول الدلالة الاصطلاحية بالدلالة اللغوية، وأن يراعي خصائص البنية الصوتية للغة، مع إمكانية إخضاعه . قدر الإمكان . للصيغ والموازن الصرفية المجردة، وأن يوضع بحسب طرائق الوضع الاصطلاحي وآلياته تبعا لأولوياتها في النسيج الأصيل لروح اللغة"¹، فبهذه الخصائص يمكن تمييز المصطلح عن الكلمة العادية.

وهناك دراسات أخرى حاولت استخراج خصائص المصطلح انطلاقا من الفرق بينه وبين الكلمة العادية، ومن هذه الخصائص نذكر²:

- 1- المصطلحات ليست ألفاظا فقط، وإنما هي ما بين رموز، كالتى يستعملها المحققين وأهل الحديث إلى عبارات (جملة)، وضابطها أنها لا تدل على المفهوم كله، وإنما على خاصية من خصائص هذا المفهوم.
- 2- ليس كل المصطلحات أصلها ألفاظ (كلمات) لمعاني، وإنما منها ما يولد مصطلحات كتسميات الأجهزة، ثم تسير سير الألفاظ إذا شاعت بين الناس.
- 3- الكلمة تعرف بانتشارها بين المتكلمين عامة، وليست لفئة خاصة، والمصطلح ينحصر في تداوله وفي مفهومه لفئة معينة.
- 4- المصطلحات لها مفهوم ثابت لا يتغير ولكن قد ينشأ وتنشأ معه اللفظة، أي أنها تسائر الزمن والواقع والعلم الذي نشأت منه.
- 5- المصطلحات يبحث عنها في المعاجم الخاصة بأهل الاختصاص بخلاف الألفاظ، التي يبحث عنها في المعاجم العامة.

¹ - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ص 69. 70.

² - ينظر بشير إبرير، علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، ع 25، مارس 2010، ص 8.

6- المصطلحات لها حقل مفهومي، والكلمات لها حقل دلالي.

ويمكن أن نشير في هذا المقام في إلى نقاط التشابه بين الكلمة والمصطلح، باعتبارهما يشتركان في عدة خصائص بديهية، كتشاكلهما من بنية صرفية، مكونة من التابع الخطي لأصوات اللغة، وانتمائهما النحوي إلى فصيلة معينة، إضافة إلى دلالتها على معنى من المعاني المتواضع عليها... غير أن هذه الخصائص التي يشترك فيها المصطلح والكلمة ليست ذات أهمية كبيرة في عرضنا هذا، إذ الذي يعيننا أكثر نقاط التمييز بينهما، وفي هذا الإطار أشار يوسف مقران إلى خصائص أخرى ينفرد بها المصطلح دون الكلمة، أبرزها¹:

1- انتماء المصطلحات إلى صنف الأسماء غالبا، بينما تنتمي الكلمات إلى كل الفصائل النحوية من أسماء وأفعال وحروف...

2- ترتبط معاني الكلمات بشخصية المتحدث وبظروف أخرى محيطة به، بينما في المصطلحات كثيرا ما تنصهر هذه المعطيات، ولا نمسك إلا بالدلالة التي تشير إلى الشيء الذي هو موضوع الخطاب، فبالكلمات العادية يمكن أن نتعرف على شخصية المتحدث، أما المصطلحات فلا مجال لها لأداء هذه الوظيفة.

ومن خلال هذه الخصائص يمكن أن نخلص إلى أن المصطلح هو كلمة من صنف الأسماء غالبا، طرأت عليها تحولات وتغيرات في المفهوم، جعلتها تكتسب صفة المصطلح، مما أكسبها خصائص جديدة تبعا لوظيفتها الجديدة ضمن المجال الذي تنتمي إليه.

6- الوحدة المصطلحية:

كثيرا ما صادفنا مصطلح "الوحدة المصطلحية"، وتساءلنا ما إذا كانت الوحدة المصطلحية ذات بنية خاصة، أم أنها المصطلح في حد ذاته، وللإجابة عن هذا التساؤل، حاولنا تتبع مفهوم الوحدة المصطلحية وخصائصها في بعض البحوث التي احتفت بهذا المصطلح.

ترى إيناس كمال الحديدي أن "الوحدة المصطلحية هي العنصر الأساسي من المصطلح، ولا بد أن تكون على الأقل مورفيما"²، أي وحدة قابلة للدراسة الصرفية، وهذا لا يكون إلا في الأسماء والأفعال، بينما يرى عثمان بنطالب أن الأسماء وحدها هي ما يكون الوحدة المصطلحية، وذلك حينما قال: "الوحدات المصطلحية لعلم ما

¹ - ينظر يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم، ص 114-115.

² - إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2006، الهامش، ص 26.

هي نظام الأسماء (البسيطة أو المركبة) التي تعبر عن نظام الأشياء المعينة للاصطلاح¹، مما يعني أن الاسم (البسيط أو المركب) هو الوحدة اللسانية المفضلة للنظام المصطلحي، على غيره من الوحدات اللسانية كالأفعال والحروف... وليس معنى هذا أن الوحدات المصطلحية ترد مفردة فقط، وإنما يمكن أن تكون مركبة، تركيباً مزجياً أو تركيباً إضافياً أو تركيباً وصفيًا...

ولهذا فإن "الوحدة المصطلحية الأساسية ليست الكلمة، بل المركب، وبالتحديد المركب الاسمي"²، لأن طبيعة هذا التركيب تعتبر ضماناً لعدم حصول الاشتراك اللفظي أو اللبس في استعمال المصطلح، وعندما تكون الوحدة المصطلحية مجرد اسم بدون صفة أو تميم (أي بدون تحديد دلالي)، فمعنى ذلك أنها نتيجة اشتقاق دلالي... وهذه الوسيلة معروفة ومستعملة بكثرة، ولكنها تقود إلى الاشتراك، فيصبح السياق وحده هو الكفيل بضبط المفهوم³.

وبهذا نخلص إلى أن الوحدة المصطلحية هي مصطلح يكون غالباً ذا بنية مركبة توخياً للدقة المطلوبة فيه.

وهذا لا يعني أن المصطلحات غير المركبة تكون دوماً عرضة للتشويش وعدم الفهم، ولهذا نجد أن المصطلح له عدة صور يتمظهر فيها، وكل صورة تؤدي وظيفتها الاصطلاحية كاملة غير منقوصة، ثم إن صورة المصطلح تفرضها عدة عوامل خارجية تتعلق بالسياق، وداخلية تتعلق بالصيغ اللغوية المتوافرة والتي تسمح بالتعبير عن المفهوم المعين بدقة وأمانة ووضوح.

7- صور المصطلح⁴:

يمكن أن نميز نوعين من المصطلحات بحسب نظامها التركيبي، وهذين النوعين هما: المصطلحات البسيطة، والمصطلحات المركبة، هذه الأخيرة التي تضم عدة أنواع بالنظر إلى نظاميها الصوتي والصرفي، وذلك على النحو الآتي:

¹ - عثمان بنطال، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، الإشكاليات النظرية والمنهجية، ص 159.

² - المرجع نفسه، ص 160.

³ - نفس المرجع، ص 161.

⁴ - تجدر الإشارة في هذا المقام إلى نوع من المصاحبة اللفظية بين الألفاظ يسمى "التعابير الاصطلاحية"، و"التعبير الاصطلاحية" هو اجتماع كلمتين أو أكثر، بحيث تعلمان كوحدة دلالية واحدة، ومن شروطه أنه لا يمكن استبدال كلمة منه بأخرى، ولا يمكن إضافة كلمات أخرى إلى التصاحب، كما لا يمكن ترجمته ترجمة حرفية، ويوظف في اللغة كما توظف الوحدة المعجمية الواحدة، كقولنا: يد من حديد، بشق الأنف... ينظر فريد عوض حيدر، فصول في علم اللغة التطبيقي (علم المصطلح وعلم الأسلوب)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2008، ص 140-141.

أ- **المصطلح البسيط**: ويعتبر أكثر الأنواع انتشاراً، وهو المكون من كلمة واحدة مفردة، و"يغلب أن تكون الكلمة المفردة المستعملة مصطلحاً في العربية اسماً أو مصدرًا"¹، كما في المصطلحات التالية: بنية، نحو، صرف، صوت، دلالة...

ب- **المصطلح المركب**: يستخدم هذا المصطلح "للدلالة على المصطلحات المؤلفة من كيانات كتابية تفصل بينها فراغات أو علامات مميزة، كعلامة الوصل أو علامة الحذف"²، ويضم هذا النوع المركبات التالية:

ب-1- المصطلح المركب تركيباً إضافياً: وهو الذي يتكون من مضاف ومضاف إليه، نحو: علم المصطلح، لغات التخصص...

ب-2- المصطلح المركب تركيباً وصفياً: وهو الذي يتركب من الصفة والموصوف، نحو: الوحدة المصطلحية، النظرية المعرفية...

ب-3- المصطلح المركب بهما معاً: وهو ما يتركب من مضاف ومضاف إليه وصفة، ومن أمثلته: علم اللغة التقابلي، علم النفس اللغوي...، ويسمى هذا النوع أيضاً "المصطلح المعقد" لتركبه من ثلاث كلمات.

ب-4- المصطلح المركب من جار ومجرور: وهو الذي يتألف من اسم مقيد بحرف جر، وأمثلة هذا النوع كثيرة في النحو العربي، منها: المفعول به، المفعول له، المفعول فيه...

8- منهج الدراسة المصطلحية:

تتخذ دراسة علم من العلوم عدة أشكال، ومن الضروري تحديد المنهج المناسب لدراسة كل شكل من هذه الأشكال، إذ تختلف المناهج حسب الهدف من الدراسة، ويعرف هذا الضرب من تناول المصطلحات بـ "الدراسة المصطلحية"، وهي: "...ضرب من الدرس العلمي لمصطلحات مختلف العلوم، وفق منهج خاص، بهدف تبين وبيان المفاهيم التي عبرت أو تعبر عنها تلك المصطلحات في كل علم في الواقع والتاريخ معاً"³.

فدراسة المصطلحات ينبغي أن تكون أولاً وقبل كل شيء دراسة مصطلحية تهدف إلى تحديد المصطلح المدروس بدقة وعناية، وذلك بمراعاة علاقاته بغيره من المصطلحات، والفروق التي تفصله عنها للوصول إلى وضع الإطار العام الذي يندرج ضمنه هذا المصطلح دون غيره من المصطلحات المشابهة والقريبة منه من ناحية الاشتقاق أو المعنى.

¹ - سمير شريف استستية، اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2005، ص362.

² - ماري كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، المنظمة العربية للترجمة، ترجمة ريم بركة، ط1، 2012، ص94.

³ - الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، ص44.

وتأخذ دراسة المصطلح أشكالاً مختلفة، يمكن تلخيصها على النحو التالي¹:

- وحدة في المصطلح وتعدد في المتن، بمعنى دراسة مصطلح واحد في متون مختلفة.
- وحدة في المصطلح ووحدة في المتن، أي دراسة مصطلح واحد في متن واحد.
- تعدد في المصطلح وتعدد في المتن، والمقصود منه دراسة مصطلحات علم معين في مؤلفات معينة.
- تعدد في المصطلح ووحدة في المتن، أي دراسة مصطلحات متعددة في متن واحد.

وتبعاً لهذا التعدد فإن مناهج الدراسة تختلف حسب ما تقتضيه طبيعة الموضوع، فدراسة مصطلح واحد تتطلب التوسع والاستقراء، بتتبع المصطلح المعني في كل مواضعه، وبكل الصيغ التي ورد فيها سواء كان ذلك في متن واحد أو في متون متعددة، بينما تقتضي الدراسة المصطلحية لمصطلحات متعددة، التركيز والاختصار في المتن الواحد أو في المتون المتعددة.

وما دامت الدراسة المصطلحية ضرب من الدراسة العلمية للغة في ناحية من نواحيها، وهي المصطلحات التي تعتبر أولاً وقبل كل شيء ألفاظاً تعبر عن معانٍ، فإن الاستعانة بمناهج دراسة اللغة (الوصفي والتاريخي والمقارن)، أمر وارد لا محالة، حيث يستمد منهج الدراسة المصطلحية معالمة من هذه المناهج متكاملة، "فهو الذي به يتم الكشف عن الواقع الدلالي لمصطلح ما في متن ما ووصفه وهو الذي به يتم رصد التطور الدلالي لمصطلح ما وتاريخه، وهو الذي به - أثناء ذلك - يتم التبيين والبيان للمفاهيم، إذ بدراسة النصوص التي ورد بها المصطلح دراسة معينة يحصل التبيين، وبعرض نتائج تلك الدراسة على نمط معين يحصل البيان"².

فمنهج الدراسة المصطلحية - حسب ما تقدم - يعتمد على منهجين أساسيين هما المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، إذ لا يمكن رصد التطور الدلالي لمصطلح من المصطلحات، ما لم يتم وصفه في المتن المدروس أو في مجموعة من المتون.

أ- مناهج دراسة المصطلح:

المقصود بمناهج دراسة المصطلح هو الطرق التي يتبعها الباحثون في دراستهم لمصطلحات معينة، وغني عن الذكر أن مناهج الباحثين تختلف باختلاف وجهات النظر من جهة وباختلاف الهدف من دراساتهم من جهة ثانية، وفيما يلي أهم المناهج التي يعتمد عليها الباحثون في دراساتهم المصطلحية:

أ-1- المنهج الوصفي: يتجلى هذا المنهج في البحث المصطلحي، في كونه يهدف إلى تعريف الواقع الدلالي للمصطلحات، ويشترط فيه إحصاء النصوص التي وردت فيها المصطلحات، ودراسة المواد الاصطلاحية بالمعاجم

¹ - ينظر فريدة زمر، كيف ندرس المصطلح، الدراسة المفهومية للمصطلح، taseel.com/articles تاريخ التصفح 18 أكتوبر 2017.

² - الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، ص45.

اللغوية فالاصطلاحية، مع مراعاة ذكر العلاقات التي تربط المصطلح أو تفصله عن سواه وعرض الضمائم التي قد تكون لها صفات وعلاقات¹.

فالمنهج الوصفي هو قوام الدراسة المصطلحية، إذ لا يمكن رصد التطور الدلالي لمصطلح من المصطلحات ما لم يتم وصفه في المتن أو المتون المدروسة، فيتمكن بذلك من تقديم خدمات جلييلة للدراسة المصطلحية تتمثل أهمها في الكشف عن المعاني والمفاهيم عموماً بصورة دقيقة حتى لا يُهمل جانب من الجوانب المهمة في بناء المصطلح ودلالاته، ويشترط أن لا تكون الفترة المخصصة للدراسة والتحليل ذات امتداد تاريخي، وإنما ينبغي أن تكون فترة وجيزة ومحددة.

أ-2- المنهج التاريخي: يعرف هذا المنهج في الدراسة المصطلحية بأنه: "محاولة دراسة المصطلح بوصفه في حركته التاريخية، وصورته التطورية، أي دراسة نموه الدلالي من خلال مسيرته التاريخية"².

وعليه فإن المنهج التاريخي يهدف إلى تتبع التطورات التي تعرفها دلالات بعض المصطلحات خلال فترات زمنية معينة، ويحسن أن يكون ذلك وفق ترتيب زمني يراعي التسلسل التاريخي لمعاني المصطلح بداية بالأقدم وصولاً عند الأحدث منها.

أ-3- المنهج المقارن: ويراد به "مقارنة الدلالة المصطلحية التي تتعلق بالمصطلح المدروس في حقل معرفي معين لأجل الكشف عن واقعه الدلالي"³، وذلك من خلال مقارنة المصطلحات المتقاربة من حيث المفهوم، أو من حيث المصطلح (الشكل) بهدف تمحيص المصطلح المدروس من كل الشوائب التي قد تتعلق به بسبب مشابهته لغيره من المصطلحات، كما قد تتوسع دائرة المقارنة لتشمل المصطلحات ضمن لغتين أو أكثر، وفي هذه الحالة يستند البحث إلى ما يعرف بالمنهج التقابلي.

وبناء عليه فإن الدراسة المصطلحية تتخذ المنهج التكاملي منهجاً لها، لتصل بذلك إلى أقصى درجات الدقة والوضوح، فمنهج الدراسة المصطلحية "منهج قائم بذاته في الدرس، يعتمد "العلمية" بشروطها في الوسائل، من الاستيعاب إلى التحليل فالتعليل فالتركيب، ويعتمد "التكاملية" حسب أولويتها في المراحل من الوصفية إلى التاريخية الموازنة بالمقارنة"⁴.

¹ - ينظر علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، مداخلات في نقد النقد web.facebook.com/MudakhlatFyNqdAlnqdd بتاريخ 18 سبتمبر 2017.

² - رشدي فكار، في المنهجية والحوار، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، د.ت، ص23-24.

³ - نجوى مغاوي، الدراسة المصطلحية (مناهجها وخطواتها)، دراسة المصطلحات القرآنية نموذجاً، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية 2 3 ديسمبر 2014، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ج2، ص629.

⁴ - الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، ص45.

وبهذا تغدو مناهج الدراسة المصطلحية على اختلافها ضرورة في كل دراسة تسعى إلى الإحاطة بالمصطلح موضوع البحث من كل جوانبه، مع ملاحظة أن الدراسة المصطلحية قد تقتصر على منهج واحد فقط من المناهج المذكورة، أو منهجين معا ، وذلك حسب الهدف من الدراسة والغاية منها.

ب- مراحل الدراسة المصطلحية:

تمر الدراسة المصطلحية بشكل عام بمراحل أساسية تتلخص فيما يلي:

ب-1- الدراسة الإحصائية:

ويقصد بها "الاستقراء التام لكل النصوص التي ورد بها المصطلح المدروس، وما يتصل به لفظا ومفهوما، وقضية في المتن المدروس"¹، حيث تمكن هذه الدراسة من فحص جميع النصوص التي ورد بها المصطلح المدروس، قصد الوقوف عند استعمالاته المختلفة سواء من حيث اللفظ أو المفهوم، مما يؤدي إلى "التعرف على الكيفية أو الصورة التي ورد بها من حيث الصيغ والعلاقات التي تربطه بما قبله وما بعده، أو بتعبير أدق الضمائم، والصورة التي ورد بها هذا المصطلح من حيث صيغة المفرد أو الجمع، المذكر أو المؤنث... أو من حيث الاشتقاق، فقد يرد بصيغة المصدر أو اسم الفاعل أو المفعول..."²، فلا تشمل هذه المرحلة استعمالا من استعمالات المادة الاصطلاحية مهما كان نوعها.

ب-2- الدراسة المعجمية:

وفيها يتم "دراسة معنى المصطلح في المعاجم اللغوية فالاصطلاحية، دراسة تبتدئ من أقدمها مسجلة أهم ما فيه، وتنتهي بأحدثها مسجلة أهم ما أضاف، دراسة تضع نصب عينها علام مدار المادة اللغوية للمصطلح، ومن أي المعاني اللغوية أخذ المصطلح، وبأي الشروح شرح المصطلح"³، ويطلق على دراسة معنى المصطلح في المعاجم اللغوية مصطلح "التعريف اللغوي"، والذي يوصف بأنه "تعريف لفظي بسيط يُهتم فيه باللفظ من حيث هو حامل لدلالة معجمية عامة، إما أن تكون حقيقية تستند إليه وهو خارج السياق، وإما أن تكون مجازية تستند إليه وهو في السياق"⁴.

فالدراسة المعجمية ضرورية لمعرفة الأصل اللغوي للمصطلح ومحاولة ربط ذلك بالمفهوم الذي اكتسبته هذه الكلمة لتصبح هذا المصطلح، إذ "لكل مصطلح معنى حقيقيا أو أصليا primary meaning، وهو المعنى

¹ - الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، ص47.

² - نسيمه حمار، المصطلح النحوي في كتاب الخصائص لابن جني، دراسة نقدية من منظور معجم اللسانيات الحديث، جامعة محمد لين دباغين، سطيف، 2، 1015/2014، ص48.

³ - الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، ص48-49.

⁴ - إبراهيم بن مراد من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس ط1، 2010، ص160.

الأساسي للوحدة اللغوية قبل استخدامها مصطلحا، فإذا تحولت الألفاظ اللغوية العامة أو الوحدات المعجمية من التعميم إلى التخصيص لتصبح وحدات مخصصة هي المصطلحات، حينئذ تصبح ذات معنى منقول transferred meaning¹، وهذا المعنى الجديد يعتبر بمثابة المفهوم بالنسبة للمصطلح، وحينذاك يكون من ضمن أهداف الدراسة المعجمية، بيان العلاقة بين المعنيين الأصلي (المعجمي)، والجديد (الاصطلاحي).

ب-3- الدراسة النصية:

وهي دراسة مصطلحات تلك المواد بالنصوص المختصة، أي "دراسة المصطلح وما يتصل به، في جميع النصوص التي أحصيت قبل بهدف تعريفه، واستخلاص كل ما يسهم في تجلية مفهومه من صفات وعلاقات وضمايم"²، فهذه المرحلة هي لبّ وجوهر الدراسة المصطلحية، إذ من خلالها نقف على الفهم الصحيح والدقيق للمصطلح، وذلك من خلال تتبع الحازم لكل النصوص التي ورد فيها المصطلح، وبذلك يمكن حصر ما يتعلق به من معطيات في حدود واضحة المعالم تكون خلاصة وزبدة التحريات السابقة.

ب-4- الدراسة المفهومية:

تتعلق الدراسة المفهومية بالجانب المفهومي للمصطلح، وفيها يتم عرض "خلاصة التصور المستفاد لمفهوم المصطلح المدروس في المتن المدروس"³، فالدراسة المفهومية بمعناها العام هي "مجموع المعاني المفهومية من الألفاظ مصنفة وموضوعة في نسق مفهومي معين، ولذلك شكلت الدراسة المفهومية أحد أركان الدراسة المصطلحية، بل وخلصتها وزيدتها، ففيها تدرس النتائج المفهومية والمستخلصة من دراسة نصوص المصطلح وما يتصل به"⁴، وتصنيفها تصنيفا مفهوميا يتضمن تعريفه تعريفا دقيقا يتضمن كل العناصر والسمات الدلالية المكونة للمفهوم وذكر أحواله ونوعته، وعيوبه ومقابلاته وأجزائه وإضافاته، والعلاقات التي تربطه بغيره، كالمترادفات والأضداد، واشتقاقاته... وغير ذلك مما تكشف عنه دراسة المصطلح في علاقاته الأفقية والعمودية"⁵، فالدراسة المفهومية بهذا المعنى هي التي تكشف عن جميع جوانب المصطلح وما يتعلق به من قريب أو من بعيد، مما يؤدي إلى فهمه وتصنيفه تصنيفا دقيقا ضمن الإطار المخصص له.

1- إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص 51.

2- الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، ص 49.

3- نفس المرجع والصفحة.

4- فريدة زمرد، كيف ندرس المصطلح، الدراسة المفهومية للمصطلح.

5- محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث الدكتور نجيب الكيلاني نموذجاً، ص 7.

ثالثا: العلاقات بين المصطلحات والمفاهيم

1- المفهوم:

إن ارتباط المصطلحات بالمفاهيم التي تدل عليها يجعل الفصل بينهما غاية في التعقيد، فهما وجهان لعملة واحدة، بحيث يعتبر المصطلح بمثابة الدال والمفهوم بمثابة المدلول، ويمكن بلورة العلاقات بين المصطلح والمفهوم في النقاط التالية:

أ- المصطلح وسيلة لتعريف المفهوم، أي أنه يساهم في شرح وتوضيح معنى المفاهيم بشكل دقيق وصحيح، لتكون متناسبة مع الموضوعات المرتبطة بها، أي أن المصطلحات تعمل على شرح المعاني المرتبطة بها¹.

ب- "لمصطلح الواحد مفهوم واحد في التخصص (العلم) الواحد، ولا يصح تعدد المفاهيم في نفس العلم لهذا المصطلح.

ج- المصطلحات يختلف مفهومها باختلاف المجال المستعمل فيه، فمثلا مصطلح (الحديث) عند المحدثين له مفهوم، وعند أهل اللغة له مفهوم...².

د- "يختلف المفهوم عن المصطلح في أن المفهوم يركز على الصورة الذهنية، أما المصطلح فإنه يركز على الدلالة اللفظية للمفهوم، كما أن المفهوم أسبق من المصطلح، فكل مفهوم مصطلح وليس العكس"³.

وعلى الرغم من وجود خصائص ومميزات تميز المفهوم عن المصطلح إلا أن ذلك لا ينفي الارتباط والترابط الوثيق بينهما، فلا مصطلح دون مفهوم، وكثيرا ما يعرف المصطلح بأنه اللفظ الدال على مفهوم معين عن طريق الاتفاق والمواضعة، ولكن السؤال المطروح، ما هو المفهوم؟

يحمل مصطلح "المفهوم" الكثير من المعاني التي تختلف باختلاف العلوم التي تتصدى له، من فلسفة و منطق، ولسانيات... ولذلك سنحاول التركيز على معنى هذه الكلمة في علم المصطلح.

يعرف المفهوم باللغة الأجنبية باسم (concept)، وهو عبارة عن "عنصر من التفكير وبناء ذهني يمثل شيئا فرديا ماديا أو غير مادي"⁴، وهو معنى عام مجرد يتعلق بالأفكار والآراء المرتبطة بشيء معين، لذلك رأى عثمان بنطال أن نفرق بين المفهوم العام (concept)، والمفهوم الخاص (notion) الذي يعبر "عادة عن

¹ - ينظر مجد خضر، الفرق بين المفهوم والمصطلح، mawdoo3.com، آخر تحديث 9 مايو 2016.

² - بشير إبرير، علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب، ص8.

³ - أحمد إبراهيم خضر، شبكة الألوكة، www. Alukah.Net/ web/ khedr/ o/ 51050.

⁴ - ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ترجمة محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2012، ص66.

أشياء المعرفة وميادینها وخصائصها انطلاقاً من عمليات الوصف والتصنيف والتخصيص"¹، وهو بذلك يلخص قيمة المفهوم بشكل دقيق، فالمفهوم الخاص هو إذن "تصور وظيفي للخصائص المعرفية للمصطلح، وهذه الوظيفة تتمثل أولاً في إبراز خصائص موضوع الاصطلاح من خلال تعريفه بدقة وشمول، وثانياً في الدلالة على موقع المصطلح في النظام المصطلحي أي بالنسبة لهيكل الجدول المصطلحية، وهذه الوظيفة الداخلية مرتبطة بالتنسيق الدلالي بين الوحدات المصطلحية"². وبذلك يكون المفهوم الخاص شاملاً لجوانب المصطلح من النواحي المعرفية والوظيفية، وحتى المنهجية.

هذا من جهة، من جهة أخرى يرتبط المفهوم بالعمليات العقلية ارتباطاً وثيقاً، فهو صورة ذهنية متمثلة في عقل الإنسان، وتعمل التجارب والخبرات العقلية على بلورة هذه الصورة أو الفكرة في شكل أوضح وأقدر على حمل المعاني.

إن "المفهوم تكوين تصوري يتشكل في نسق ذهني تربطه علاقة قصدية مع مصطلح يتشكل في نسق لساني خاص به، ولذلك ارتبط المفهوم بالميدان العلمي، وارتبط المصطلح باللغة الخاصة بهذا الميدان في علاقة تكاملية، هدفها التواصل والتفاهم بين المختصين"³، إذ الهدف الأول والأخير لربط المفاهيم بالمصطلحات التي تعبر عنها هو التواصل والتفاهم بين مستعملي هذه المصطلحات.

بين المفهوم والمعنى:

إن المتمعن في تعريف المفهوم ليجد أنه يتقاطع مع مفهوم "المعنى" باعتبار كل منهما يشير إلى الصورة الحاصلة في الذهن، وكلاهما له تمثيل خطي أو صورة سمعية يتجسد من خلالها.

وقد فرق علي القاسمي بين المصطلحين مشيراً إلى مجال كل منهما قائلاً: "إن المعنى . عند اللغويين . صورة ذهنية وُضع بإزائها لفظ، والمفهوم . عند المناطق . ما يمكن حصوله في الذهن"⁴. فاللغويون يهتمون بالألفاظ، أي بالصورة المادية للمعنى، بينما يرتبط مصطلح "المفهوم" بالمنطق، رغم أن كلاهما يحيل إلى شيء واحد، وهو تلك الوحدة المعرفية الكامنة في الذهن.

كما فرق التهانوي بين مصطلحي المعنى والمفهوم من حيث القصد، في قوله: "فمن حيث أن الصورة مقصودة باللفظ سميت معنى، ومن حيث أنها حاصلة في العقل سميت بالمفهوم"⁵.

¹ - عثمان بنطال، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، ص 167.

² - نفس المرجع والصفحة.

³ - خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 15.

⁴ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 321.

⁵ - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص 1617.

ورغم هذه المحاولات للتفريق بين المفهوم والمعنى، إلا أن الحدود بينهما غير واضحة تماما، وهذا ما يستدعي التزام الحذر والدقة في التعامل مع المصطلحين، كل حسب خصوصياته، ومقاماته.

خصائص المفهوم:

- كما أن للمصطلح خصائص، فكذاك نُحَصِّ المفهوم بـمميزات وخصائص، يمكن تلخيصها فيما يلي:¹
- أ- تعتبر المفاهيم قليلة العدد، أي أنها ترتبط بمواضيع معينة ضمن مجال دراسي محدد، لذلك لكل موضوع ما مجموعة من المفاهيم الخاصة به.
- ب- تعتمد على الاستنتاجات، أي أنه من الممكن استنتاج المفهوم بالاعتماد على دراسات حالية، أو سابقة، أو من خلال الخبرة، والمعلومات التي تتوافر عند الباحث بعد دراسته للمفاهيم دراسة كافية.
- ج- لا يمكن تغييرها بسهولة، أي أن المفهوم يظل ثابتا لفترة زمنية طويلة، ولا يمكن تعديله، أو تحديثه إلا في حال ظهور استنتاجات ونظريات جديدة، لم تكن معروفة في السابق.
- إن هذه الخصائص تتعلق بالمفهوم في حد ذاته بعيدا عن المصطلح، وهذه إنما دلالة على تفرد عالم المفاهيم من حيث هو مجال يمكن دراسته دراسة مستقلة عن عالم المصطلحات.

2- التعريف:

إذا كان يمكن للمفهوم أن يستقل عن المصطلح، فإنه لا يمكن أن يستقل عن التعريف *définition*، الذي هو جوهر منهجية البحث في علم المصطلح، فبه يرتبط المفهوم بالمصطلح، ذلك أن لكل مصطلح جانين، الأول لفظي (شكلي)، ويتعلق بطريقة كتابته ونطقه وبنيته الصرفية، بينما يتعلق الجانب الثاني بالمعنى الذي يحمله المصطلح، أي دلالاته الاصطلاحية. وهذه الدلالة هي التي يحملها التعريف بطريقة من الطرق لإزالة الشوائب عن المصطلح المقصود، ذلك أن بعض المصطلحات قد تتشابه بل قد تتطابق من الناحية الشكلية، فيكون إذ ذاك دور التعريف هو إزالة الغموض واللبس عن المصطلح المقصود.

ولما كان التعريف بهذه الأهمية، فإن عددا من العلوم والحقول المعرفية تعوّل عليه لتحقيق أهدافها وأغراضها من شروح وتوضيحات... متخذة بذلك شكلا أو عدة أشكال من التعاريف بحسب الهدف من جهة وبحسب طبيعة العلم نفسه من جهة ثانية، وهذا يقودنا إلى استنتاج أن التعريف يختلف من حقل معرفي إلى آخر، فهو عند المناطقة شيء، وعند الأصوليين والنحاة شيء آخر...

¹ - ينظر مجد خضر، الفرق بين المفهوم والمصطلح.

وأكثر ما يظهر دور التعريف في العمل المعجمي أو المعجمية، ذلك أن "بيان دلالات الألفاظ هي الغاية الرئيسة التي قصدت من وراء تأليف المعاجم"¹، وذلك بعد جمع الوحدات المعجمية واختيار المداخل وترتيبها.

والتعريف لغة مشتق من الجذر (عرف)، وفي معجم اللغة العربية، "عرّف الشيء: حدد معناه، بتعيين جنسه ونوعه وصفاته (...). والتعريف بالشيء تقييم معلومات عنه (...). أو تحديد مفهومه الكلي بذكر خصائصه ومميزاته"²، فوظيفة التعريف الأساسية هي تحديد معنى ومفهوم الشيء (المعرّف)، بتقديم معلومات عنه، كتعيين الجنس والنوع والصفات والخصائص والمميزات...

أما تعريف التعريف في الاصطلاح، فهو يختلف من حقل إلى آخر، فهو عند المناطقة "الطريق الموصل إلى المطلوب، ويسمى قولاً شارحاً، ويسمى حدّاً أيضاً عند الأصوليين وأهل العربية"³، أي أن المناطقة يعتقدون بكل ما يوصل إلى معنى (المعرّف) من طرق وكيفيات تميزه عن غيره بميزة من الميزات على الأقل، "فغرض المناطقة الكشف إما عن ماهيات الشيء أو عوارضه ليحصل الاطلاع على كنه المعرّف أو امتيازه عن جميع ما عداه أو بعضه، ولنميز ما هو ذاتي داخل في حقيقة المعرّف، وما هو عرضي خارج عن حقيقته لازم له، لأنهم يبحثون عن عناصر التركيب وخصائص المكونات"⁴، وبهذا يشمل التعريف كل ما يمكنه أن يخدم معنى المعرّف، سواء بذكر صفاته وخصائصه ومكوناته، أو ذكر ما يفرق بينه وبين المصطلحات المشابهة أو القريبة.

أما أهل العربية والأصوليين فيسمون التعريف حدّاً، على سبيل الترادف، في حين يُظهر التعريف اللغوي للحدّ، اختلافه عن التعريف، ففي اللغة: "حدّ الشيء عن غيره، ميزه من غيره، ميزه منه، حدّ من الشيء ضيق مجاله، ووضعه ضمن حدود... حدّ الأرض: وضع فاصلاً بينها وبين ما يجاورها"⁵.

ومن خلال المقارنة بين المعنيين اللغويين لكل من التعريف والحدّ، نلاحظ أن التعريف أعم من الحدّ، ذلك أن التعريف يشمل كل ما من شأنه أن يقدم معلومات عن المعرّف من صفات وخصائص... في حين يختص الحدّ بذكر ما يميز المعرّف عن غيره مما يشترك معه في ميزة من المميزات، وهو ما ذهب إليه محمد ذنون يونس الفتحي حينما قال في تعليقه على ماهية التعريف عند المناطقة: "... ويفهم من كلام سائر المنطقيين أن التعريف أعم من الحد"⁶.

¹ - محمد خميس القطيطي أسس الصياغة المعجمية في كشف اصطلاحات الفنون، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2010 ص191.

² - أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج4، ص1485-1486.

³ - التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، ج1، ص482.

⁴ - محمد ذنون يونس الفتحي، تراثنا الاصطلاحي أسسه وعلاقاته وإشكالياته، بحوث في المصطلح اللغوي، ص24.

⁵ - أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص455.

⁶ - محمد ذنون يونس الفتحي، تراثنا الاصطلاحي أسسه وعلاقاته وإشكالياته، بحوث في المصطلح اللغوي، ص24.

والدليل أيضا على أن التعريف أعم من الحد هو عدّ الحدّ طريقة من طرق التعريف¹، وفي كلتا الحالتين يهدف التعريف والحدّ إلى إبراز مفهوم المعرف وتوضيحه لدى مستعمليه.

ويعرّف التعريف في المعجمية بأنه: "شرح المعنى أو توضيح دلالة الكلمات والمصطلحات التي تحتويها مداخل المعجم باستخدام إحدى طرق التعريف المعجمي"²، فالهدف من التعريف في المعجمية هو شرح وتوضيح دلالات الألفاظ التي يحتويها المعجم بغض النظر عن الطريقة المتبعة في ذلك.

ويرى إبراهيم بن مراد بأن التعريف هو "عملية لسانية تمييزية بين الأدلة اللغوية في خصيصتها الدلالية"³، ذلك أن كل وحدة معجمية تتكون من دال يتمثل في الشكل الظاهري المؤلف من الأصوات والبنية الصرفية، وهو واضح وبيّن، أما الوجه الثاني لهذا الدال فهو المدلول، وهو خفيّ، ولذلك فإن وظيفة التعريف الأساسية هي توضيح المقصود من الدال مقارنة بغيره من الأدلة اللغوية.

ويقودنا هذا إلى الحديث عن دور وأهمية التعريف في علم المصطلح، ذلك أن المصطلحات دوال لغوية تتألف من دال وهو المصطلح، ومدلول وهو المفهوم، ولتحديد العلاقة بينهما لا بد من الاعتماد على تعريف معين يسمح بالكشف عن هذه العلاقة، فيه تتحدد ملامح كل مفهوم وسماته، "فالتعريف هو وصف للمفهوم على نحو يجعله متمائزا عن غيره من مفاهيم تدخل في نظام واحد"⁴، وهو ما يؤكد على أن دور التعريف في النهاية هو توضيح دلالة اللفظ بطريقة تجعله يختلف عما سواه من الألفاظ في الحقل الواحد.

ولتحقيق ذلك لا بد أن يبنى التعريف على مجموعة من الشروط، وإلا كان مجرد وصف لا غير، "فلا بد أن يتسم التعريف المحكم الصياغة بالاختصار والوضوح والفائدة العامة، فإن انتفت إحدى هذه السمات كان أقرب إلى الوصف"⁵، وحتى يكون التعريف كذلك لا بد من صياغته صياغة دقيقة تتضمن وضوح المعنى وسهولة اللغة وتأديتها للمضمون من جهة أخرى.

¹ - ينظر إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص39.

² - محمد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ص190.

³ - إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، ص159.

⁴ - علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص314.

⁵ - إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص41.

3- أنواع التعريف:

لقد كشف البحث في التعريف المعجمي عن وجود صعوبات جمة يواجهها الدارسون اللغويون تتعلق بصعوبة شرح المعنى المعجمي لأسباب متعددة تتعلق بغموض لفظ المعنى بحد ذاته، إضافة إلى ظاهرة التغيير الدلالي، وما ينشأ عنها من ظواهر الاشتراك والترادف...¹

وظهرت نتيجة لذلك العديد من التصنيفات التي عنيت بتقسيم التعريف إلى أنواع، من أشهرها تصنيف محمد رشاد الحمزاوي في كتابه (النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي)، وتصنيف أحمد مختار عمر في كتابه (صناعة المعجم الحديث)، إضافة إلى تصنيف محمد أحمد أبو الفرج في كتابه (المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث)²...، هذا بالإضافة إلى محاولة الجيلالي حلام في كتابه تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة³.

ولن يتطرق البحث إلى هذه المحاولات، أو إلى تصنيف معين منها، وإنما سيركز على أهم الأنواع التي يرى أنها أكثر استعمالاً وشيوعاً في تعريف المصطلحات اللسانية الحديثة، والتي يمكن إجمالها في الطرق التالية:

أ- التعريف بالحد: وهو الذي يعتمد على وصف المفهوم وصفا يوضحه ويبين معناه، ويميزه عن غيره، وقد يكون هذا التعريف الأكثر شيوعاً⁴، ويعرف هذا النوع أيضاً بالتعريف بالوصف بسبب اعتماده على الوصف.

ب- التعريف المنطقي: و "يسمى أيضاً التعريف الحقيقي، وهو تعريف يسعى إلى شرح معنى المدخل اللساني بذكر مكوناته الدلالية عن طريق شروط مستمدة من المنطق الأرسطي"⁵، والمقصود بالشروط الكليات، والتي تشمل: الجنس والنوع والفصل والخاصة، فالجنس لتحديد ماهية، والفصل أو الخاصة لتميزه عن بقية الأنواع الداخلة تحت جنسه، ومثال ذلك تعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق، ويشير أحمد مختار عمر إلى هذا النوع باسم الشرح بالتعريف⁶، ويعرف هذا التعريف أيضاً ب"التعريف بالخاصية"⁷، لأنه يعتمد على ذكر خصائص المعرف لتميزه عن غيره.

¹ - ينظر محمد خميسي القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشف اصطلاحات الفنون، ومختار قادري، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف في الدرس اللساني العربي الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2017، ص191.

² - ينظر محمد خميس القطيطي، نفس المرجع، ص 192-193.

³ - ينظر مختار قادري، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف في الدرس اللساني الحديث، ص72.

⁴ - ينظر إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص39.

⁵ - مختار قادري، طرائق تعريف المصطلح وصناعة التعريف في الدرس اللساني الحديث، ص78.

⁶ - ينظر أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998، ص 121.

⁷ - ينظر نسيمة حمار، المصطلح النحوي في كتاب الخصائص لابن جني، ص85.

ج- **التعريف بالمرادف**: وهو تقنية من تقنيات التعريف الاسمي، ويقصد به المكافئ، كأن يفسر اليأس بالقنوط، والهَم بالحزن¹، وبمعنى آخر استعمال كلمة أو أكثر تؤدي معنى المصطلح المراد شرحه².

ولا يعوّل الدارسون المحدثون كثيرا على هذه الطريقة، لما فيها من قصور، ذلك أنها تعجز عن تمثيل المعنى وشرحه بصورة تفي بغرض الاستعمال، إضافة إلى قيامها على أساس الترادف الذي يقضي على الدقة المطلوبة في التعريف³.

د- **التعريف بالضد**: ويعني "شرح الألفاظ أو المصطلحات باستخدام كلمات أخرى، هي ضدها في المعنى، فيستخدم الضدّ لتوضيح الضدّ"⁴، كأن نعرف الحرارة بقولنا: (الحرارة ضد البرودة).

ولا يختلف رأي علماء المعاجم في التعريف بالضد، عن رأيهم في التعريف بالمرادف، "إذ يرون أن شرح المعنى المعجمي بالضد فيه نوع من الغموض وعدم الدقة في الشرح"⁵، إضافة إلى أنه "يفرض على القارئ الإدراك المسبق للضد"⁶، وهذا غير منطقي على اعتبار أن الهدف أمام التعريف هو التوضيح بالدرجة الأولى، وليس الإحالة إلى معنى آخر.

هـ - **التعريف بالتمثيل**: ويقصد به إعطاء أمثلة عن المعرف قصد توضيحه، ولذلك يعرف أيضا بالتعريف بالأمثلة التوضيحية، وبذكر السياق، وهو يطلق على "التعريفات التي تعطي تطبيقا أو نموذجا على مفهوم اللفظ المشروح، بقصد إيضاحه وإيصاله إلى فهم مستعمل المعجم"⁷، كتمثيل النحويين على الجملة الفعلية، بقولهم: ضرب عمرو زيدا، فهم يوضحون أركان الجملة الفعلية بواسطة ذكر المثال وشرحه وتوضيحه، ويدخل فيه أيضا ذكر أصناف المعرف، كقولنا: الكلم، اسم وفعل وحرف.

ويصعب في الحقيقة حصر جميع أنواع التعريفات بسبب تشعبها وتداخلها من جهة، وبسبب اختلاف التسميات من باحث إلى آخر من جهة أخرى، فما كانت الأنواع المذكورة أعلاه إلا خلاصة بحث ومقارنة لأهم التعاريف المعتمدة في المعاجم العربية الحديثة.

¹ - مختار قادري، طرائق تعريف المصطلح وصناعة التعريف في الدرس اللساني الحديث، ص74، نقلا عن معجم اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، د.ت.ط، ص1053.

² - ينظر محمد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشف اصطلاحات الفنون، ص216.

³ - ينظر نفس المرجع، ص216، ومختار قادري، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف، ص74.

⁴ - محمد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية، ص218.

⁵ - حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص148.

⁶ - مختار قادري، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف، ص75.

⁷ - محمد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية، ص204.

4- العلاقات بين المصطلحات والمفاهيم:

غني عن الذكر أن المفاهيم لا توجد معزولة عن المصطلحات المعبرة عنها، بل تدخل معها في علاقات مختلفة واقعية، ذلك أنها من الناحية النظرية ينبغي أن تقتصر هذه العلاقات على "الأحادية" أي كل مصطلح يدل على مفهوم واحد، وكل مفهوم يعبر عن مصطلح واحد.

غير أننا إذا حللنا العلاقة بين شكل ومفهوم مصطلح ما، نلاحظ أن التطابق بين الطرفين ليس دوماً أحادي الإتجاه، ولكنه متعدد، وبناء عليه يمكن أن نميز عدة علاقات بين المصطلحات والمفاهيم، أهمها:

أ- علاقة أحادية الدلالة **monosémie**: وهي "علاقة بين التسمية والمفهوم تمثل فيها التسمية مفهوماً واحداً"¹، وبمعنى آخر هي أن يحمل الاسم معنى واحداً، وهذا ما يهدف إليه علم المصطلح، فمن شروط صياغة المصطلح، أن لا يدل المصطلح على أكثر من مفهوم لتجنب الغموض واللبس فيه.

ب- علاقة أحادية التسمية **mononymie**: وفيها "لا يكون للمفهوم إلا تسمية واحدة"²، وما قيل عن العلاقة السابقة يقال عن هذه العلاقة، إذ تعدّ هي الأخرى مطلباً مُلخاً من مطالب صياغة المصطلحات، فبتعدد التسميات للمصطلح الواحد ينتج ما يسمى بفوضى المصطلحات، لذلك يركز علم المصطلح على ما يسمى "بالعلاقة الأحادية الإتجاه المتبادلة (bi univocité)، أي كل اسم يدل على مفهوم واحد، وأن كل مفهوم له اسم واحد"³، فهذا الذي ينبغي أن يكون فعلياً في المصطلحات.

ج- علاقة الترادف: **synonymie**: الترادف ظاهرة معروفة في اللغة، ومقتضاه "أن يدل مصطلحان أو أكثر في لغة ما على مفهوم واحد"⁴، وشرط الترادف أن يكون تعدد المصطلح في لغة واحدة، وفي مجال واحد، فهو "إطلاق عدة كلمات على مدلول واحد، كالأسد والسبع والليلث وأسامة... التي تعني مسماً واحداً"⁵، فقد تعددت الدوال والمدلول واحد، ويمكن اختبار الترادف بإمكانية إحلال كلمة من الكلمات المترادفة محل الأخرى، دون أن يتغير المقصود.

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 772.

² - إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص 52.

³ - ماري كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ص 52.

⁴ - علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص 222.

⁵ - إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص 58.

والترادف من أكثر العلاقات الدلالية وقوعا، ومع ذلك أثبتته بعض الباحثين من القدماء، وأنكره بعضهم الآخر، وساقوا لذلك حججا وبراهين تؤيد آراءهم، وألّفوا فيه الكتب، وانتقدوا بعضهم بعضا، كما ذهب فريق من العلماء إلى تصنيف الترادف إلى أقسام، تغني عن التأييد المطلق أو الإنكار المطلق له¹.

وكما كان الخلاف حول قضية الترادف قديما، لحق الخلاف آراء المحدثين حوله، فقد ميز الكثير منهم "بين أنواع كثيرة من الترادف نذكر منها على سبيل المثال (الترادف التام- وشبه التام- التقارب الدلالي- الاستلزام...)، لكن هناك من يحدده في نوعين رئيسيين هما الترادف التام، والترادف الناقص أو غير التام"².

ج-1- الترادف التام: يشير أغلب الباحثين إلى أن الترادف التام نسبي، حيث لا يوجد في الواقع تطابق تام بين مفاهيم الكلمات المترادفة، وبين ليونز J. Lyons: "أن هناك فروقا دقيقة بين الكلمات التي يعتقد أن بينها ترادفا تاما، ولكن قد يصعب ملاحظة هذه الاختلافات، إذ إن معلومات الفرد منا عن اللغة بعيدة عن مجال الفحص الدقيق"³، وهذا ما يجعلنا نستعمل كلمات معينة على أساس الترادف المطلق.

ج-2- الترادف الناقص: ويسمى أيضا شبه الترادف، ويحدث عندما يتقارب اللفظان تقريبا شديدا لدرجة يصعب معها بالنسبة لغير المتخصص التفريق بينهما، ولهذا يستعملها الكثيرون دون تحفظ مع إغفال هذا الفرق، ويمكن التمثيل لهذا النوع في العربية بكلمات مثل (عام- سنة- حول...)⁴، وشرط هذا النوع من الترادف أن تكون الكلمات المترادفة ضمن مجال دلالي واحد.

فهذا الترادف هو الذي يميل أغلب الباحثين إلى الإقرار بوجوده، بعدما أنكروا وجود الترادف التام بين الكلمات، "وبالمعنى الضيق لا تعتبر المصطلحية كترادف إلا الوحدات الشكلية المتعادلة دلاليا والتي تنتمي لنفس التنوع الشكلي. الترادف يوجد أحيانا بين وحدتين دلاليتين متعادلتين تكون واحدة منهما شكلا مطورا للأخرى"⁵.

وعلى كل فإن مسألة الخلاف حول الترادف تعود في أصلها إلى عدة أسباب تناولها الباحثون بمعايير مختلفة، وقد أوجزها محمد محمد داود فيما يلي⁶:

الأول: عدم الاتفاق بين الدارسين على المقصود بالترادف

¹ - ينظر على سبيل المثال، محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص 189-191 وعبد الغفار حامد هلال، علم اللغة في الدراسات العربية والغربية قديما وحديثا، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، 2013، ص 375-379.

² - نصر الدين بن زروق، محاضرات في اللسانيات العامة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 117.

³ - محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص 192، نقلا عن. language and linguistics , p 150/151.

⁴ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 220-221.

⁵ - ماريا تيريزا كابرّي، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ص 191.

⁶ - محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص 193.

الثاني: اختلاف المناهج بين الدارسين والباحثين في معالجة الترادف

الثالث: اختلاف المناهج في تحديد معاني المفردات وتعريفها.

فاختلاف الباحثين في مناهجهم وعدم اتفاقهم حول ماهية الترادف هي أهم أسباب الجدل القائم حول وجود الترادف من عدمه.

د- علاقة تداخل مفاهيم المصطلح: **polysémie**: وهي "علاقة بين مفهومين أو أكثر يجمع بينها عدد من الخصائص المشتركة ولها نفس التسمية"¹، حيث "تتداخل هذه المفاهيم بحيث تشترك في سمات بعينها (certain characteristics)، ومن ثم تشترك في تسميتها"²، ومثال ذلك مصطلح "الفاعل" الذي يدل على من قام بالفعل في النحو، والفاعل في الكيمياء هو المسؤول عن إحداث التفاعل الكيميائي، حيث وضع نفس المصطلح للتعبير عن مفهومين مختلفين في مجالين مختلفين، تجمع بينهما صفة من الصفات، وهي كونهما مسبب الفعل الناتج.

هـ - الاشتراك اللفظي **homonymie**: الاشتراك اللفظي ظاهرة معروفة لدى اللغويين العرب القدامى وهو "دلالة اللفظ على معنيين أو أكثر على التساوي"³، أي أن نفس الكلمة يكون لها معنيين أو أكثر، وبمعنى آخر هو أن تتطابق بعض الكلمات من الناحية الشكلية، مع أنها تدل على معان مختلفة، "حيث يكون لها الشكل الكتابي نفسه (homography) مثال (الخال أخو الأم والخال على الخد)، أو الشكل الصوتي (homophony)، مثال على (حرف الجر)، وعلا (الفعل)، أو الاثنان معا، في حين تدل على مفاهيم مختلفة"⁴.

ومن أمثلة الاشتراك اللفظي في اللغة العربية كلمة (العين) التي تدل على عدة معان، أهمها العين الباصرة، الجاسوس، والمنبع...

وبعيدا عن المؤيدين لظاهرة الاشتراك اللفظي والمعارضين له، يبقى السؤال المطروح هو: ما الذي يدعو إلى استعمال نفس اللفظ لمعنيين مختلفين في لغة واحدة؟

تشير معظم الدراسات إلى أن المقصود بالاشتراك هو معنيين أحدهما حقيقي، والآخر مجازي، وقد بحث الدارسون العرب في أسباب الاشتراك اللفظي في اللغة العربية، فوجدوا أنها تعود في أغلبها إلى اختلاف اللهجات

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص772.

² - إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص58.

³ - عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة في الدراسات العربية والغربية قديما وحديثا، ص309.

⁴ - إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص59.

العربية القديمة، وإلى التطور الصوتي الذي يطرأ على بعض أصوات اللفظ الأصلية من حذف أو زيادة أو إبدال، فيصبح هذا اللفظ متحداً مع لفظ آخر، يختلف عنه في المدلول، إضافة إلى انتقال بعض الألفاظ من معناها الأصلي إلى معانٍ مجازية أخرى مع الإكثار من استعمالها¹.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى التمييز بين ظاهري الاشتراك اللفظي والمصطلح الواحد للمفاهيم المتعددة، إذ يتبادر إلى الذهن أنهما متماثلان من حيث إن كليهما عبارة عن مصطلح واحد لعدة معانٍ، غير أننا يمكن أن نميز بينهما من خلال أن المعاني في المشترك اللفظي تكون مختلفة ومتباعدة، بينما تتداخل المفاهيم وتتقارب من حيث المعنى في علاقة تداخل المفاهيم.

و- **علاقة التعادل الدلالي بين المصطلحات *équivalence***: ويطلق عليها علي القاسمي مصطلح "التكافؤ"، وهي "علاقة تسميات تنتمي إلى لغات مختلفة وتمثل نفس المفهوم"²، أي مصطلحات تنتمي إلى لغات مختلفة لكنها تدل على مفهوم واحد.

ز- **علاقة الضدية بين المصطلحات *antonymie***: التضاد من الظواهر اللغوية المعروفة في اللغة العربية، وهو "أن يطلق اللفظ على المعنى وضده"³، أي اشتراك المعنى وضده في مصطلح واحد، وقد ذكر الثعالبي التضاد تحت مسمى "فصل في تسمية المتضادين باسم واحد"، وهو من سنن العرب المشهورة، كقولهم: الجؤن للأبيض والأسود، والقروء للأطهار والحئض (...)، والنّد: المثل والضد...⁴، و بهذا يغدو التضاد نوعاً من الاشتراك اللفظي.

وما دام التضاد نوعاً من الاشتراك اللفظي، فقد عومل معاملته من حيث انقسام الباحثين حوله بين مؤيد لوجوده ومنكر له قديماً وحديثاً، مع ملاحظة أن التضاد لم يحظ بالاهتمام ذاته، وخصوصاً من طرف المحدثين.

فالتضاد عند المحدثين يختلف عنه عند القدماء، فقد أصبح يعني عندهم، "وجود لفظين يختلفان نطقاً ويتضادان معنى"⁵، وشرط التضاد في هذه الحالة أن يشترك المتضادان في ملمح دلالي معين، نحو مذكر ومؤنث، يشتركان في الجنس ويختلفان في النوع⁶.

¹ - ينظر إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص180.

² - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص773.

³ - إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، ص181.

⁴ - الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط2، 2000، ص284.

⁵ - محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص195، نقلاً عن Victoria Fromkin, *An Introduction to Language*, Victoria Fromkin, 1978- p176.

⁶ - ينظر نفس المرجع والصفحة.

وقد ميز اللغويون المحدثون عدة أنواع من التضاد، أهمها: التضاد الحاد (حي - ميت)، التضاد المتدرج (ساخن - بارد)، التضاد العكسي (باع - اشترى)، التضاد الاتجاهي (أعلى - أسفل)، التضاد العمودي (شمال - جنوب)، التضاد التقابلي أو الامتدادي (شرق - غرب)¹.

وللتضاد أيضا أسباب تتلخص في اختلاف اللهجات، والمجاز والتطور الصوتي، إضافة إلى اتفاق بعض الأبنية اللغوية لفظا مع اختلافها تقديرا، ورجوع الكلمة إلى أصلين².

ويبقى التضاد ظاهرة معروفة في جميع اللغات، ولا يمكن الاستغناء عنه، وخصوصا بمعناه الحديث، وقديما قال العرب "الضد بالضد يعرف".

¹ - ينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 220 - 221، ومحمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص 195.

² - ينظر عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة في الدراسات العربية والغربية قديما وحديثا، ص 364 - 365.

رابعا: طرق وضع المصطلح العربي:

غني عن الذكر أن المصطلح العربي الحالي رهين المصطلح الأجنبي، فجل الاختراعات والابتكارات تتم برعاية أجنبية ما يعني أن المصطلحات المرافقة لهذه المخترعات تكون أجنبية أيضا، ولنقلها إلى العربية لابد من اعتماد إحدى طرق توليد المصطلح المتاحة في اللغة العربية، وليس الأمر على الخيار في ذلك، بل لابد من مراعاة الأفضلية في اختيار الطريقة الأنسب لوضع المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي المراد الإفادة منه، حيث أجمعت مؤتمرات التعريب في توصياتها باستخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية، طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد وفيه الاشتقاق، المجاز، التعريب، الترجمة، النحت¹.

وقد اختلف الباحثون المحدثون في بعض هذه الوسائل، فنجدهم يشيرون إلى وسائل متنوعة نحو: الإحياء، الوضع، الاقتباس، الاشتقاق، المجاز، التوليد، التعريب، الاقتراض اللغوي، النحت، الترجمة... وعند الوقوف عند هذه الآليات نجد أنها متداخلة، فالوضع هو التوليد، والمجاز شكل من أشكال التوليد المعنوي، بينما تنصهر آليات الاقتباس والاقتراض اللغوي فيما يعرف بالتعريب.

وحتى لا نقف كثيرا عند الفروق الدقيقة التي تميز كل وسيلة عن الأخرى، اخترنا أن نطرق الوسائل التالية: التراث أو الإحياء، الاشتقاق، المجاز، التعريب، الترجمة، النحت، التركيب.

1. التراث:

ويقصد به العودة إلى القديم من ألفاظ العربية وبعثه في صورة جديدة تسير تطورات العصر، لذلك يشار إلى هذه الوسيلة أيضا بـ"الإحياء"، نظرا إلى إحياء الألفاظ القديمة المهجورة، وإلباسها حلة جديدة لجعلها في متناول المستعمل العربي، بعدما كانت حبيسة المعاجم والقواميس القديمة، وهو ما يعني تحيينها، ولذلك تفضل الدراسات الحديثة استعمال مصطلح "التحيين" للدلالة على هذا المفهوم.

ويشترط في إحياء اللفظ القديم وجود قدر من الاشتراك الدلالي بينه وبين المفهوم المراد تسميته ولو على سبيل التشبيه أو المجاز، حتى يمكن الاستفادة منه، ومن الأمثلة على ذلك استعمال اللفظ العربي القديم "القطار" الذي أصل معناه "جماعة الإبل يلي بعضها بعضا في نسق واحد واصطلاح به للدلالة على السلسلة المتصلة من مركبات النقل المتحركة على سكة الحديد"²، وذلك على سبيل التشبيه.

وتعد هذه الطريقة السبيل الأول لوضع المصطلح في اللغة العربية، إذ بواسطتها تحافظ اللغة على خصائصها وتستغل تراثها أفضل استغلال، ذلك أن "المصطلحات التراثية تشكل رصيда مشتركا لابد من الإفادة منه على نحو

¹ - ينظر مثلا مجلة اللسان العربي، الرباط، المجلد 18، الجزء 1، 1981، ص 175.

² - جميل الملايكة، المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، مج 34، ج 3، 1983، ص 99.

واضح في إيجاد المصطلحات اللغوية الحديثة¹، ولاسيما الألفاظ السهلة التي يستسيغها الذوق، والتي لا تتنافى مع معايير وضع المصطلح الحديث.

وقد عرف الموقف العربي اتجاهين إزاء الإفادة من التراث، اتجاه يرى في العودة إلى العربية القديمة إعاقه للنمو اللغوي وتكريس للازدواجية اللغوية، وخير من يمثل هذا الاتجاه، عبد القادر الفاسي الفهري وحامد القنبي وإبراهيم محمود حمدان، وثمة اتجاه ثان يدعو إلى استثمار التراث، والتأصيل بالعودة إليه، ومن أنصار هذا الاتجاه، محمود فهمي حجازي، علي القاسمي، الشاهد البوشيخي...².

ولم تقتصر الدعوة إلى استثمار التراث على الباحثين العرب، فقد دعا بعض المستشرقين، وعلى رأسهم هنري فليش، وبرجستراسر G. bergstrasser، إلى الإفادة مما وضعه القدماء من مصطلحات بشرط التحري الواسع، للتأكد من مطابقة المفهوم الجديد للمفهوم التراثي.

ورغم أهمية التراث في وضع المصطلح العربي إلا أنه لم يعتمد عليه كآلية من آليات الصياغة المصطلحية إلا مؤخراً، يقول علي القاسمي: "لم يعتمد (التراث) مصدراً من مصادر المصطلحات الجديدة إلا في وقت متأخر، وظهر النص عليه في (ندوة توحيد وضع المصطلحات العربية) التي عقدت في مكتب تنسيق التعريب بالرباط عام 1981"³، ثم ما لبث أن احتل مكان الصدارة في ترتيب وسائل وضع المصطلح العربي في الندوات اللاحقة التي اهتمت بهذا الموضوع.

2- الاشتقاق:

يعدُّ الاشتقاق خاصية من خصائص اللغة العربية بوصفها لغة اشتقاقية، مما يعني أنها تركز عليه في نمائها وتطورها، وهو من أقدم وسائل تكاثر وتوالد الألفاظ فيها، و"الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها ليبدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب، وحذِرٌ من حذِرٍ"⁴. أي أن هذه الطريقة تعتمد على تكوين لفظ عربي جديد من مادة لغوية عربية أصيلة، وذلك بالتصرف فيه عن طريق وضعه ضمن وزن من الأوزان العربية الشائعة مما يكسبه معنى جديداً هو القصد من الاشتقاق.

ويتضح مما سبق أن الاشتقاق تحكمه شروط هي:

¹ - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 233.

² - ينظر مختار درقوي، طرائق تعريف المصطلح وصناعة التعريف في الدرر اللساني الحديث، ص 11-18.

³ - علي القاسمي، لماذا أهمل المصطلح التراثي، مجلة المناظرة، الرباط، س 4، ع 6، 1993، ص 37.

⁴ - السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 1998، ج 1، ص 275.

1- الاشتراك في عدد الحروف، وهي في اللغة العربية ثلاثة، وأما الاشتراك فيما دون ذلك فله بحثه.

2- أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيبا واحدا في هذه الألفاظ.

3- أن يكون بين هذه الألفاظ قدر مشترك من المعنى ولو على تقدير الأصل¹.

ولما كان الاشتقاق هو عملية توليد لفظ من آخر وفق الشروط المنصوص عليها، فإن "القياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية (...). كي يصبح المشتق مقبولا معترفا به بين علماء اللغة"²، بمجيئه على وزن من أوزان العربية المألوفة وتركيبه من بعض أصواتها المعهودة.

وقد أشار ابن فارس (ت 395) إلى اعتماد العرب على القياس في قوله: "أجمع أهل اللغة . إلا من شذ منهم. أن اللغة العربية قياسا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض"³

أما المقصود بالقياس فهو "صوغ الألفاظ الجديدة على نمط ما ورد في جنسها في كلام العرب بتواتر واطراد، بحيث أصبح قاعدة لا يجوز الاستثناء منها إلا ما سمع عن العرب مما يخالفها"⁴.

فتفعيل هذه الأداة تحافظ العربية على خصائصها و مميزاتا من أوزان وأصوات، ولذلك يعتبر الاشتقاق وسيلة نمو داخلية فهو يقوم على أصوات وأوزان عربية مألوفة، أما الجانب الإبداعي فيه فيكمن في وضع أصوات عربية معينة ضمن صيغة صرفية لم تكن قد وضعت فيها، وهذا ما يعطيها معنى جديدا، ومن المعاني التي تضيفها الصيغ الصرفية للمعنى الأصلي: المبالغة والمطاوعة والتعدية والمشاركة والطلب والصيرورة... فالفعل (فتح) يدل على (الفتح)، وعندما نشق منه الفعل (انفتح) يصبح دالا على المطاوعة، وما هذه الدلالة الجديدة إلا نتيجة الصيغة الجديدة.

"وقد ازداد الاشتقاق خصوبة و ثراءً مع انفتاح التشريع اللغوي العربي الحديث على الاشتقاق من أسماء الأعيان والمعربات والأسماء الجامدة، ووضع أوزان قياسية جديدة لكثير من المشتقات، ووضع ضوابط قياسية لتكوين أفعال جديدة لم تذكرها المعجمات القديمة"⁵، وهذا كله مع مراعاة القياس واستمراره.

1- صالح بلعيد، محاضرات في فقه اللغة، الجزائر، دار هومة، د.ط، 2004، ص14.

2- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة، ط7، 1994، ص8.

3- ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مطبعة محمدعلي بيضون، ط1، 1997، ص35.

4- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص383.

5- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص83.

ومن هنا تتضح أهمية الاشتقاق ودوره في تنمية اللغة العربية ، ذلك أنه من "أيسر وسائل الوضع اللفظي وأكثرها طواعية لتوليد الاصطلاحات العربية"¹، فهو نوع من التوسع في اللغة، ووسيلة من وسائل استمراريتها وبقيائها مع ما تملكه من خاصية المرونة التي تسمح لها بالتعبير عما استجد من مدلولات، "فمفهوم الاشتقاق الذي يتصل رأسا بقضية صوغ المصطلحات ونماء رصيد اللغة من الألفاظ إنما هو هذا التقولب الصرفي المظهري في نطاق المادة اللغوية الواحدة، والذي لولاه لتعذر على العربية أن تحيا اللهم إلا أن تستعيز عنه بطواعية أخرى"².

وقد أثبتت آلية الاشتقاق على مر الزمان أهليتها وإمكاناتها الكبيرة لاستيعاب الكم الهائل من المصطلحات الطارئة في تاريخ المعرفة البشرية، وذلك عن طريق الصيغ الصرفية المختلفة التي تتميز بها اللغة العربية، والتي تحمل كل منها معنى من المعاني في هيئتها، فضلا عن المعنى المعجمي الذي تحمله من الجذر الذي تشتق منه.

وتختص الصيغ الصرفية بالأسماء والصفات والأفعال، مما يجعلها مجال توليد الألفاظ، في حين لا تخضع الضمائر والظروف والأدوات للصياغة الاشتقاقية، لأن معانيها وظيفية، وصورها محفوظة مسموعة³، أي أن الألفاظ الجديدة لا تكون إلا أسماء أو أوصافا أو أفعالا، ولا يعقل أن نضيف إلى اللغة ضمائر أو ظروف جديدة.

وقد أدرك علماؤنا القدامى أهمية الصيغ الصرفية في حمل المعاني، وذلك عندما قسموا المشتقات وفق ما تدل عليه من معنى إلى: (اسم فاعل، اسم مفعول، صفة مشبهة، إضافة إلى صيغ المصادر المختلفة)، فقالوا أن صيغة اسم الفاعل تدل على من وقع منه الفعل، وصيغة اسم المفعول تدل على من وقع عليه فعل الفاعل... .

كما نظروا في المصادر فصنفوها بحسب ما تدل عليه من المعاني، فقالوا أن ما جاء على صيغة (فُعال) مثلا يدل غالبا على داء، نحو زكام، دُوار، سعال...، وأن ما جاء على صيغة (فِعالَة) يدل على حرفه، نحو: زراعة، تجارة، خياطة... كما استغلوا المصدر الصناعي فاشتقوا من الأسماء الجامدة وبعض الأسماء المشتقة مصطلحات جديدة للدلالة على صفة فيها، منها: الواقعية، المادية، الحرية، الفردية، الكمية... .

ومن الأمثلة التي تبرز فاعلية الاشتقاق في تعريب المصطلحات الحديثة ما يلي⁴:

| الوزن | نوع المشتق | المثال | المقابل الفرنسي |
|---------|--------------------------------|--------------------|-----------------------|
| فَعْلان | مصدر لفعل ثلاثي دال على الحركة | نَبْضان يِرْقان | Pulsation Jaunisse |

¹ - جواد حسني سماعة، المصطلحية العربية بين القديم والحديث، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع49، 2000، ص99.

² - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص32.

³ - ينظر محمد عبد الغني المصري، محمد البرازي، اللغة العربية دراسات تطبيقية، دار المستقبل، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص84.

⁴ - ينظر محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988، صص418-434، ومختار درقاوي، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف صص38-40.

| | | | |
|---------------------------|-----------------------------|---|-----------|
| Convulsion Spasme | تشنُّج تقلُّص | مصدر لفعل ثلاثي مزيد على وزن (تفَعَّلَ) | تَفَعَّلَ |
| Congestion Neurite | احتقان التهاب الأعصاب | مصدر لفعل ثلاثي مزيد بحرفين على وزن (افتعل) | افتعال |
| esthétique Stylistique | جمالية أسلوبية | مصدر صناعي | اسم + ية |
| Déclaratif mélange | كاشفة شائبة | اسم فاعل من الفعل الثلاثي | فاعل(ة) |
| destinateur | مُرْسِل | اسم فاعل من فعل غير ثلاثي على وزن (أفَعَلَ) | مُفَعِّل |
| homonyme | مُجَانِس | اسم فاعل من فعل غير ثلاثي على وزن (فاعَلَ) | مُفَاعِل |
| Allocutif | مُخَاطَب | اسم مفعول من فعل غير ثلاثي على وزن (فاعَلَ) | مُفَاعَل |
| Hélioscope Grattoir | مِرْقَب مِكشَط | اسم آلة من الفعل الثلاثي | مِفْعَل |

| | | | |
|-------------|----------|---------------------------|--------|
| Sonde | مِسْبَار | اسم آلة من الفعل الثلاثي | |
| Audromètre | مِسمَاع | | مِفعال |
| Laboratoire | مِخْبَر | اسم مكان من الفعل الثلاثي | مِفعَل |

3- المجاز:

يعدّ المجاز نوعاً من التوليد المعنوي للألفاظ فهو مرتبط باستعمال اللفظ في غير ما وضع له، بدافع الحاجة والضرورة، وقد عرفه عبد القاهر الجرجاني بقوله "كل كلمة أريد بها غيرها وضعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول، فهي مجاز"¹.

فالمجاز هو نقل دلالة اللفظ الأصلية إلى دلالة مجازية جديدة لوجود مشابهة أو مناسبة بين المعنيين، وبمرور الزمن تصبح الدلالة الجديدة أصلية وذلك بابتعادها عن أصلها عن طريق الاستعمال، وهذا ما عبر عنه ابن جني بقوله: "المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة"².

وقد اعتمدت هذه الطريقة في وضع كثير من مصطلحات العلوم الشرعية عند ظهور الإسلام، للدلالة على مفاهيم دينية جديدة، ومن المصطلحات العربية الموضوعية بهذه الآلية نذكر: الصيام، الصلاة، الإسلام...

والمجاز وسيلة من وسائل نمو اللغة دلاليا لا لفظيا، إذ لا يؤدي الاعتماد على المجاز إلى زيادة في عدد ألفاظها، بل الزيادة تكون في معاني الألفاظ الموجودة أصلا، ويترتب عن ذلك حدوث الاشتراك اللفظي، أي دلالة اللفظ الواحد على معنيين أو أكثر، وهو ما تحاول هيئات وضع المصطلح تفاديته، لأنه يؤدي إلى الخلط والتشويش في استعمال المصطلح، ومع ذلك كثيرا ما اعتمد على المجاز في وضع المصطلح العربي، رغم أنه لم يحظ بأهمية كبيرة مقارنة بالاشتقاق والتعريب، ويرجع ذلك - في نظرنا - إلى:

أولا: الفوضى التي يثيرها في الدلالة بسبب الاشتراك اللفظي.

ثانيا: طول مدة ترسيخه بمعناه الجديد لدى مستعمليه.

¹ - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، شرح وتحقيق وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، دار الجيل، بيروت، 1991، ص 438.

² - ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 212.

ولذلك لم تعتمد عليه المجامع اللغوية كثيرا في صوغ مصطلحاتها "كونه يمثل انزياحا أو انحرافا على معيار اللغة، ويتجلى ذلك في أن المجاز يرتبط بإسناد صفات غير معهودة للكلمات ترتبط أساسا بالسياق والمقام"¹، هذا من جهة، من جهة أخرى يمكن اعتبار المجاز نوعا من بعث القديم، ذلك أنه يعتمد على ألفاظ موجودة أصلا في التراث، بغض النظر عن المعنى الجديد الذي أسند إليها سواء كان حقيقيا أو مجازيا، مما يؤدي إلى تداخل المفاهيم بين الإحياء والمجاز.

وفي السياق ذاته يرى محمد رشاد الحمزاوي أن "طريقة المجاز لا تفيده إن كانت ترمي إلى إحياء القديم من اللغة وذلك أن علوم اللغة على أهميتها لا تعبر في جملها عن علوم عصرنا، فهي تمثل مرحلة مفيدة من علوم الإنسان العربي ومعرفته لكنها ليست العلم في ماضيه وحاضره ومستقبله"²، فاستعمال الألفاظ القديمة للتعبير عن العلوم الحديثة يعد ضربا من التطرف، وذلك بسبب الاختلاف الكبير بين المعاني التي كانت تحملها هذه الألفاظ وبين مصطلحات العلوم الحديثة.

وعلى كل لا يمكن إهمال دور المجاز في إثراء اللغة، فهو وسيلة من وسائل التطور الدلالي فيها، وفن من أفنان البلاغة العربية، وهو السبب الرئيس في وجود الترادف الذي يعد مؤشرا على غنى اللغة وحيويتها، فالاعتماد عليه كوسيلة من وسائل وضع المصطلحات يبقى قائما دون شك، ولكن الذي ينبغي أن يراعى في ذلك هو عدم الإفراط في اللجوء إليه حتى لا تطغى عيوبه على محاسنه.

4. التعريب:

ويسمى أيضا الاقتراض اللغوي، لدلالته على اقتراض الألفاظ من لغة إلى أخرى، واستخدامها في اللغة المنقول إليها بلفظها، مع تكييفها من الناحية الصوتية إذا اقتضى الأمر وفق خصائص اللغة الهدف.

ويعرف التعريب بأنه "نقل اللفظ من العممية إلى العربية، والمشهور فيه التعريب، وسماه سيبويه وغيره إعرابا"³، أو هو "صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية، وقد استعملت كلمة المعرب بمعنى اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب ليكون على منهاج كلامهم"⁴، كما استخدم آخرون لفظ (المعرب) للدلالة على نفس اللفظ.

¹ - لعبدي بوعبد الله، المدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 139.

² - محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1986، ص 120.

³ - شهاب الدين بن محمد بن عمر الخفاجي، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، د.ت، ص 34.

⁴ - جواد حسني سماعة، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأمناطه التطبيقية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع 50، 2000،

والاقتراض اللغوي ظاهرة موجودة في كل اللغات قديما وحديثا بسبب الاحتكاك، لضرورة التواصل بين شعوب العالم، وهو مطلب حضاري، ورغم أن اللفظ المقترض من لغة أخرى قد لا يتناسب مع خصائص اللغة المنقول إليها، إلا أنه يعد وسيلة فعالة في وضع المصطلحات حينما تستنفد آليات الإحياء والاشتقاق والمجاز، وذلك طلبا للدقة والوضوح في المصطلح، إذ يتعذر في بعض الحالات إيجاد المقابل الدقيق باعتماد الطرق السابقة، فيتحتّم إذ ذاك اللجوء إلى طريقة التعريب كحل لوضع المصطلح.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى نوعين من الألفاظ المقترضة من اللغات الأجنبية، ويتعلق الأمر بـ(المعرب) و(الدخيل)، وقد ميز القدماء بين النوعين حيث "أسموا الظاهرة العامة "دخيلا"، وخصصوا قولبة اللفظ الدخيل بمصطلح "التعريب"، فقالوا: تعريب الاسم الأعجمي أن تنفوه به العرب على مناهجها"¹، ومن هنا يتضح الفرق بين اللفظ المعرب واللفظ الدخيل، فالمعرب يخضع لتغييرات في بعض جوانبه خاصة من ناحية الأصوات والوزن ليكون متماشيا مع الذوق العربي، ومن الكلمات المعربة نذكر: تلفزة، ماكنة...

أما الدخيل فهو استعمال اللفظ الأجنبي دون إحداث تغييرات فيه، بل ينقل كما هو برسم أصواته بحروف عربية تقابل الحروف الأجنبية في اللفظ المنقول، مما يؤدي إلى عدم انسجام النصوص التي تحتوي على ألفاظ دخيلة، ويمكن تمييزها عن الألفاظ العربية بسهولة، بسبب عدم اندماجها في النص العربي، ويظهر ذلك خاصة من ناحية الأوزان، حيث تكون هذه الألفاظ غالبا على أوزان غير عربية، وهو ما يجعلها نشازا صرفيا، ومن أمثلة الكلمات الدخيلة في اللغة العربية: تلفون، فاكس، إنترنت...

ومن الباحثين من دعا إلى رفض "التعريب" لما فيه من إتاحة الفرصة لاكتساح الألفاظ الأجنبية للغة العربية، وهو ما يؤدي - على المدى البعيد - إلى تكون لغة هجينة، فاقدة لخصائصها، وهو أمر يهدد اللغة العربية، وبالتالي يجب أخذ الاحتياطات اللازمة باعتماد وسائل أخرى آمنة في التنمية اللغوية.

وهناك من يرى أنه لا ضير من الاقتراض اللغوي مادام التحكم فيه ممكنا مع إلزامه بشروط وضوابط، ومن هؤلاء أحمد مطلوب، الذي وقف موقفا وسطا بين التعريب وعدمه عندما دعا صراحة إلى عدم "الأخذ بالتعريب إلا عند الضرورة القصوى، لأن فتح الباب أمامه يعني إشاعة الدخيل والقضاء على فاعلية اللغة العربية"²، وإذا حدث وأن اعتمد على التعريب ينبغي مراعاة الشروط التالية:

"أ- الاقتصاد في التعريب

ب- أن يكون المعرب على وزن عربي من الأوزان القياسية أو السماعية

¹ - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 82.

² - أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، د.ط، 2002، ص 18.

ج- أن يلائم جرس المعرب الذوق العربي، وجرس اللفظ العربي

د- أن لا يكون نافرا عما تألفه اللغة العربية¹

إن موقف أحمد مطلوب مبني على اعتزازه بسابقه من العرب القدماء الذين اعتمدوا على المعرب، وأدخلوه في لغتهم فكان جزءاً منها لا يمكن نكرانه وقد ساعد ذلك في نمو وتوسع اللغة العربية.

ويواجه التعريب مشكلة أخرى فضلاً عن الاختلاف في الاعتداد به كوسيلة من وسائل وضع المصطلحات من عدمه، ألا وهي عدم وضع خطة موحدة لتعريب الأصوات الأعجمية²، فكل هيئة تعتمد على أصوات معينة لتعريب الأصوات الأعجمية، تختلف عما تلجأ إليه الهيئات والجامع اللغوية الأخرى، فالصوت الأعجمي "g" مثلاً قوبل بالأصوات العربية: ج، غ، ق...

ومع ذلك تزداد الحاجة إلى التعريب في أيامنا هذه، حيث يعتبر وسيلة فعالة في نقل العلوم والمعارف من اللغات الأخرى، في ظل التهاطل المتزايد للمصطلحات المعبرة عن مظاهر الثورة العلمية في مختلف المجالات، وعجز الهيئات العربية الوصية عن مواكبة هذا التراكم من المصطلحات باعتمادها على الوسائل الأخرى في وضع المصطلحات العربية المقابلة، ولهذا كثيراً ما يكون التعريب الحل الأمثل لهذه المعضلة، بسبب السهولة في وضع المصطلح بطريقة التعريب.

5. الترجمة:

تعد الترجمة شكلاً من أشكال التواصل بين الثقافات، وذلك عن طريق نقل المدلولات من لغة إلى أخرى مع التصرف في اللفظ حسب ما يقتضيه نظام اللغة المنقول إليها، ما يعني ضمناً أنه لا حدود للترجمة، وإنما المعول عليه هو المحافظة على جوهر الألفاظ المترجمة وروحها التي ينبغي أن تراعى إلى أبعد حد.

وتقتضي الترجمة "نقل المحتوى الدلالي للنص من لغة الأصل إلى لغة النقل، حيث يتغير شكل الدلالة، وينتقل معه المعنى بوصفه عاملاً سابقاً على الكتابة واللغة"³.

ولا يمكن أن تؤدي الترجمة وظيفتها بالحفاظ على معنى النص الأصلي، إلا إذا كان المترجم على دراية وإلمام بخصائص اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، لأنه لا يبقى على تراكيب اللغة الأصل، بل يعيد بناء النص حسب خصائص اللغة الهدف.

¹ - أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، ص 18.

² - ينظر محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة، ص 122، نقلاً عن مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، ط 1965، 2، د. د. ن، دمشق، ص 166.

³ - رشيد برهون، الترجمة ورهانات العولمة والمتاقفة، مجلة عالم الفكر، ع 1، مج 31، سبتمبر، 2002، ص 171.

هذا عن ترجمة النصوص بشكل عام، غير أن الذي يعيننا من الترجمة في هذا المقام هو اتخاذها كشكل من أشكال النمو اللغوي، وبشكل آخر اعتبارها طريقة من طرق وضع المصطلح.

إن المتتبع لتاريخ الترجمة يدرك حتما أن عملية ترجمة مختلف النصوص العلمية، تستدعي البحث عن مقابلات المصطلحات الحديثة التي تعج بها هذه النصوص ويعتمد في ذلك على آلية الترجمة، وهي تعني في هذا الإطار "نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه، فيتخير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي"¹.

إن الاعتماد على ترجمة المصطلح بهذا المعنى لا يخلو من تشويش، إذ المشار إليه هو قيام المترجم بنفسه باختيار اللفظ الذي يراه مناسباً للمصطلح المراد ترجمته، مما يؤدي إلى بروز المترادفات، واللغة العربية تعج بالأمثلة على ذلك، فقد ترجم لفظ "linguistique"، على سبيل المثال إلى (لسانيات، ألسنية، علم اللسان، علم اللغة...).

ومن جهة أخرى توحى كلمة "اختيار" إلى التصرف في الطريقة المعتمدة في وضع المصطلح، وهذه الطريقة لا تخرج عما ذكرنا سابقاً من اشتقاق وإحياء، وتعريب، إضافة إلى النحت، وهذا ما يعطي انطباعاً بأن الترجمة كآلية من آليات وضع المصطلح، لا تعدو أن تكون همزة وصل بين المصطلح الأصلي ونظيره في اللغة المنقول إليها.

وربما هذا ما جعل بعض المهتمين بالمصطلح يقصون الترجمة من آليات وضع المصطلح، ومن هؤلاء: علي القاسمي في كتابه "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية"، ويوسف وغيلسي في كتابه "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد"، رغم أن هذا الأخير قد أشار إليها إشارة مقتضبة.

ترجمة السوابق واللواحق:

تعد ترجمة السوابق واللواحق (suffixes et préfixes)² من بين أهم مشكلات ترجمة المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية، فكثيراً ما يحتوي هذا المصطلح على لاصقة (سابقة أو لاحقة) بسبب انتمائه إلى لغة من اللغات الأوروبية على وجه الخصوص، إذ تتميز هذه اللغات بكونها لغات مزججة أو إصاقية (langues

¹ - علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص 101.

² - السوابق جمع سابقة، وهي تعني "كل عنصر لا يتغير بأخذ مكانه في الكلمات التي يدخل عليها قبل الجذر، فيتغير معناها و تصير الكلمة مركبة"، التهامي الراجحي الهاشمي، كيفية تعريب السوابق واللواحق في اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، ع 21، 1983، ص 63. أما اللواحق فهي جمع لاحقة وهي "لاصقة تلي الجذع فتكون كلمة جديدة ذات دلالة جديدة" علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 461.

(agglutinantes)، بمعنى أنها تعبر عن المعنى الجديد بزيادة وحدة صرفية أول الكلمة أو آخرها، من ذلك مثلا تحول الفعل الإنجليزي (act) إلى الاسم (Actor) بإضافة اللاحقة "or".

غير أن المشكل الحقيقي لا يكمن في تصنيف اللغات إلى إصاقية أو اشتقاقية، لأن هذا التقسيم مبني على التغليب لا غير، بمعنى أن اللغات الإصاقية أيضا تعتمد أيضا على طريقة الاشتقاق في توليد الألفاظ الجديدة، ولكن بدرجة أقل من اللغات الاشتقاقية، كما أن اللغات الاشتقاقية وعلى رأسها العربية تستند إلى طريقة السوابق واللواحق في توليد الألفاظ، ولكن بنسبة أقل من اللغات الإصاقية¹.

كما أن اللغة العربية لا تخلو من السوابق واللواحق الأصلية، بدليل وجود بعض اللواحق كالتاء المربوطة التي تعتبر علامة التأنيث في الغالب، وألف المد والنون التي تعتبر علامة التنثية، وياء النسبة المشددة، والياء المشددة المتبوعة بالتاء المربوطة للمصدر الصناعي، ومن السوابق الأصلية الألف والسين والتاء (است) التي تضاف إلى الفعل المجرد لتحول معناه إلى معان جديدة كالطلب والتحول...

ومن هنا يمكن القول بأن ما يواجه المترجم حقا هو عدم تناظر اللغات من حيث أصواتها وصرفها وتراكيبها، تبعا لعدم تماثل المفاهيم بينها، والسوابق واللواحق جزء من بنية اللغة بشكل عام، مما يعني منطقيا عدم تناظرها بين اللغات المختلفة سواء من حيث الشكل أو الدلالة أو العدد.

أضف إلى ذلك اختلاف منهجيات الترجمة من هيئة إلى أخرى، فضلا عن عدم التقيد بمنهجية واحدة داخل نفس الهيئة، إذ نجدها تقر بترجمة سابقة أو لاحقة معينة وفق طريقة ما، ثم تحيد عن هذه الطريقة في مصطلحات أخرى تحمل نفس السابقة أو اللاحقة، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتجاوز إلى ترجمة السابقة الواحدة، أو اللاحقة الواحدة في نفس الكلمة بطرق مختلفة، ترجع إلى التقارب والترادف في أغلب الحالات، فالسابقة (anti) تترجم تارة ب مضا، وتارة أخرى ب ضد،² وقد أدت هذه الظاهرة إلى كثرة المترادفات التي تجعل الباحث العربي في حيرة من أمره حين التعامل مع هذه المصطلحات.

ومن أجل ترجمة المصطلح الأجنبي الذي يحتوي على سابقة أو لاحقة، لجأ الباحثون إلى طرق متعددة، فمنهم من دعا إلى اتخاذ صيغة صرفية معينة لكل سابقة أو لاحقة أجنبية، وهو ما ذهب إليه مجمع القاهرة حيث اقترح "إعطاء مقابلات للواحق المهمة مثل مفعال ل scope، فيقال télescope منظار، و مفعلة ل graph، فيقال télégraphe مبرقة..."³، كما نجد اعتماد صيغة اسم الفاعل لللاحقة (or) الإنجليزية، و(eur) الفرنسية، وذلك في نحو: (transformateur) المحوّل و(réacteur) المفاعل... غير أن هذا

¹ - ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص460.

² - ينظر محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحدائث، ص196.

³ - وجيه حمد عبد الرحمان، منهجية وضع المصطلحات الجديدة في الميزان، مجلة اللسان العربي، ع 24، ص 57.

الإجراء لا يصلح مع جميع الكلمات التي تنتهي بنفس اللاحقة، ونفس الأمر ينطبق على الكلمات التي لها سابقة واحدة.

وتتمثل الطريقة الثانية المعتمدة للترجمة في هذه الحالة، في وضع مقابل للسابقة أو اللاحقة الأجنبية، ثم إلحاقها باللفظ العربي، علما بأن هذه اللواحق لا تؤدي دائما نفس المعنى، ومن أمثلة ذلك السابقة demi في اللغة الفرنسية، تدل على النصف، ولا يصح استعماله في اللغة العربية في بعض الأحيان ف demi-frère الأخ غير الشقيق، لا يمكن أن يطلق عليه نصف أخ، وكذلك demi-savoir أي معرفة سطحية، لا يمكن أن نطلق عليها نصف معرفة¹.

أما الرأي الثالث فهو الذي "يدعو إلى إصاق السابقة أو اللاحقة الأجنبية (في صورتها الدخيلة) بالكلمة العربية إذ يقول الميتالغة (métalange)، والميتانص (métatexte)..."²، في حين ترجمت هذه السابقة بطرق مختلفة من قبل مجمع اللغة العربية بالقاهرة، منها: شبه مستقر (métastable)، انتقالي (métastatique)، توالي (metaza)...³

غير أن هذه الطريقة لم تلق رواجاً، بقدر ما لقيت من انتقادات بسبب تغييب المعنى المقصود من المصطلح المترجم، إذ يتعذر على القارئ وضع الإطار المناسب الذي يؤدي من خلاله المصطلح المترجم دوره الفعال في إيصال المقصود منه.

ولهذا كله يفضل ترجمة المصطلحات ذات اللواحق بحسب معانيها، وفي سياقاتها التي وردت فيها، مع الاعتناء باللواحق وما تؤديه من معنى فيها، وعدم إسقاط ترجمة لاصقة في مصطلح معين بنظيرتها في مصطلح آخر، بسبب الاختلاف الذي قد يترتب عن هذا الإسقاط.

6- النحت:

النحت جنس من الاختصار والاختزال في اللغة العربية، وهو وسيلة من وسائل نمو اللغة وتوسعها، ونوع من الاشتقاق (الاشتقاق الكبار لدى ابن جني وآخرين)، وقد ذكر الثعالبي أن "العرب تنحت من كلمتين أو ثلاث كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، كقولهم رجل عبشمي نسبة إلى عبد شمس، وأنشد الخليل:

¹ - صافية زفني، المناهج المصطلحية مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، ص 73-74.

² - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 494.

³ - ينظر محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 455.

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ الْعَيْنِ جَارٌ أَمْ يُجْزِنُكَ حَيْعَلُهُ الْمِنَادِي¹
من قولهم حيي على الصلاة².

ورغم أن الثعالبي - في قوله هذا - لم يشر إلى ضرورة وجود التناسب اللفظي والمعنوي، بقدر ما ركز على عدد الكلمات المنحوت منها، إلا أن الدراسات الحديثة تصر على وجوب وجود هذا التناسب كشرط من شروط النحت.

إن تعريف النحت بهذا الشكل لا يعطي صورة واضحة لإجرائه، خصوصا و أن النحت سماعي وليس قياسيا، وهذا يترتب عنه عدة مشاكل أهمها تحديد عدد الحروف التي تؤخذ من العبارات المنحوتة ومواقعها، ثم ترتيبها في الكلمة الجديدة، إضافة إلى عدم التعرف على ماهية الكلمات المنحوتة ببساطة بسبب جهل أصلها في الغالب، مما يصعب مهمة توليد المصطلح بهذه الطريقة.

وقد أدت هذه الصعوبات إلى رفض النحت من قبل بعض الدارسين بحجة أنه "قلما وفق اللاجئون إليه، ولو في ضرورات المصطلح العلمي، كما حصل في علم الكيمياء، عندما قيل شارجبة وشارسبة، بدل شاردة موجبة وشاردة سالبة"³، فهذه المصطلحات تبدو غامضة وغير مفهومة بسبب جهل مصدرها.

إن النحت بهذا المعنى يؤدي إلى فقدان الصلة بين الأصل والكلمة الجديدة المنحوتة، وهو أمر يُحذر منه عند وضع المصطلحات، لأنه قد يكون سببا في الحكم على عدم فاعلية ونجاعة هذه الطريقة في وضع المصطلحات، لأن "المنحوتات لا توحى بشيء من إيجاء المشتقات بمضامينها"⁴.

ومع ذلك هناك من اللغويين من أجازته بشروط، على غرار مصطفى الشهابي، الذي يقول: "نحن بحاجة إلى النحت في ترجمة بعض الأسماء العلمية، ولكن النحت يحتاج إلى ذوق سليم"⁵.

رغم أن شرط الذوق السليم (على اعتبار الانسجام والتلاؤم الصوتي والصرفي مع قواعد اللغة)، ليس هو المطلب الأساس من النحت، بقدر ما ينبغي التركيز على وضع آلية فعالة في الإفادة من التراكيب اللغوية المختلفة، ومحاولة إخضاعها لقواعد موحدة تمكن من فهم المصطلح المنحوت.

¹ - لم نختد إلى صاحب البيت، وقد أشار صاحب معجم شواهد العربية إلى أنه مذكور في لسان العرب (جعل)، وفي شرح المفصل لابن يعيش، والبيت غير منسوب، أبو منصور الثعالبي، كتاب فقه اللغة وأسرار العربية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، د.ت، ص 253.

² - نفس المرجع والصفحة.

³ - عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، د.ط، 1994، ص 25.

⁴ - جواد حسني سماعة، المصطلحية العربية بين القديم والحديث، ص 100.

⁵ - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 75.

فالنحت على أهميته في تنمية الثروة اللغوية، إلا أنه لازال يفتقر إلى آليات واضحة، أو لنقل قواعد محددة، فأقصى ما نجده في هذا الصدد، هو الحث على مراعاة شرطين أساسيين هما:

أ- مراعاة أوزان الكلمات العربية، لتيسير الاشتقاق منها.

ب- مراعاة الانسجام بين حروف الكلمة المنحوتة، لكي يقبلها الذوق العربي، ولا ينفّر منها السامع¹.

إن النحت بغير قواعد محددة قد أدى إلى ظهور كلمات هجينة مستغلقة الفهم وغريبة على أهل اللغة ذاتها، وهو ما قد يكون وراء دعوة علي القاسمي إلى "عدم التوسع باستعماله في توليد المصطلحات الجديدة لأنه يتنافى مع الذوق العربي، ولأن المنحوت يطمس معنى المنحوت منه"².

وهذا ما جعل النحت يحتل المركز الأخير من حيث الأهمية في الصياغة المصطلحية، حيث "وضعت المؤسسات المصطلحية في آخر المطاف، ويمكن اللجوء إليه بعد تعذر كل الوسائل الممكنة لصياغة المصطلح"³.

ومع ذلك يمكن اعتبار النحت ذا أهمية بالغة من حيث كونه الوسيلة الوحيدة التي اختصت "بالاقتصاد اللغوي" عن طريق الاختصارات التي تصاحبه، فإذا علمنا أن ميزة الاختصاص تعتبر مبدأ من مبادئ من وضع المصطلحات، فإن النحت يغدو بذلك أداة اصطلاحية بامتياز خصوصاً إذا اقترن بوضوح اللفظ.

7- التركيب:

لقد مرّ بنا مصطلح "التركيب" في معرض حديثنا عن "علم التركيب"، غير أن حديثنا عنه في هذا المقام سيكون له شأن آخر، حيث سنتعرض له باعتبار وسيلة من وسائل وضع المصطلحات، إذ تلجأ المجامع اللغوية إلى طريقة التركيب في وضع بعض المصطلحات، وذلك عن طريق "ضم كلمة إلى أخرى بحيث تصبحان وحدة معجمية واحدة ذات مفهوم واحد، وتحتفظ الكلمتان المكونتان للكلمة المركبة الجديدة بجميع صوامتهما وصوائتهما"⁴، وأمثلة ذلك كثيرة في اللغة العربية نحو: اسم العلم (شمس الدين) الذي يتكون من كلمتي (شمس) و(الدين)، وكذا الأسماء المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر...

¹ - ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 435.

² - علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص 103.

³ - صالح بلعيد، مشكلة المصطلح العلمي في الوضع أم في الاستعمال، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، ع8، 2003، ص84، (الهامش رقم 13).

⁴ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص449.

ويعرّف المصطلح المركب في علم المصطلح بأنه "المصطلح المكون من كلمتين أو أكثر، ويدل على معنى اصطلاحى جديد، مؤلف من مجموع معاني عناصره"¹.

ويعدّ التركيب ذا أهمية بالغة في وضع المصطلحات الحديثة، المقابلة للمصطلحات الأجنبية دون الإخلال بعنصر الفهم فيها، ورغم أن التركيب لا يحقق الاقتصاد اللغوي، إلا أن العربية تميل إلى الاعتماد عليه أكثر من النحت، لما فيه من احتفاظ كلي بصوامت الكلمات المركبة وصوائتها، وهو ما عبر عنه أحد الباحثين بقوله: "إن موضوع التركيب سيظل أقرب إلى العربية من موضوع النحت"².

وقد استخدمت طريقة التركيب في "ترجمة العناصر المكونة لمصطلح أوربي مركب إلى اللغة العربية، وتكوين تركيب عربي من أكثر من كلمة يؤدي معنى المصطلح الأوربي"³.

فالتركيب إذن يحل كثيرا من المشاكل المتصلة بوضع المصطلح، عن طريق اللجوء إلى مختلف أنواع التراكيب المتاحة في اللغة العربية، والتي بواسطتها يمكن التعبير عن كثير من المفاهيم الجديدة، وهو ما يؤدي إلى نشوء مصطلحات مركبة بطرق مختلفة.

أنواع المركبات:

إن اعتماد التركيب كوسيلة لوضع المصطلحات في اللغة العربية، أدى إلى تمييز ثلاثة أنواع من المركبات الناتجة عن هذه العملية وهي:

أ . **المركبات الدخيلة:** وهي "المركبات المنقولة بملفوظها عن لغات أجنبية"⁴، أي أن الكلمات المركبة لها كلها أجنبية النطق، ومنها: فيروس الإيدز.

ب . **المركبات الخليطة:** وتعرف عند البعض ب"المركبات المؤشبة" وهي "التي تتألف من كلمات عربية أصيلة وأخرى أجنبية دخيلة"⁵، بغض النظر عن ترتيب الكلمات فيها، فقد تكون الكلمة العربية أولا نحو: اللعب الميكانيكية، وقد ترد ثانيا نحو: سيكولوجية الطفل.

ج - **المركبات العربية الأصيلة:** وهي المكونة من كلمات عربية فقط، وهي أنواع:

¹ - جواد حسني سماعة، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية و أنماطه التطبيقية، ص 43.

² - جواد حسني سماعة، المصطلحية العربية بين القديم والحديث، ص 42.

³ - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 77.

⁴ - جواد حسني سماعة، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، ص 42.

⁵ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 455.

ج - 1- المركب الإضافي: وهو الذي يتألف من كلمتين، تضاف الأولى إلى الثانية ليصبحا وحدة معجمية واحدة، نحو: عدم التوازن . غير محدود.

ج - 2- المركب الوصفي: ويتألف من "لفظين أو أكثر، ويكون اللفظ الثاني وما بعده وصفا للأول، ويحتفظ كل لفظ في التركيب باستقلاله"¹، وله استخدامات متعددة في المجالات العلمية والتقنية الحديثة، من ذلك: آلة حاسبة، قروض بنكية ميسرة...

ج - 3- المركب الإضافي الوصفي: وهو "مزيج من التركيب الإضافي والتركيب الوصفي"²، أي أنه يتألف من ثلاثة أجزاء فيكون على شكل (اسم مضاف + مضاف إليه + صفة)، نحو: إدارة المصادر الطبيعية، أو على شكل (اسم + صفة مضافة + مضاف إليه) نحو: عين سديدة النظر.

ج - 4 - المركب الإسنادي: و هو الناتج عن وجود علاقة إسنادية بين الكلمتين المكونتين له، ومن أمثلة ذلك في العربية: تأبط شرا، وجاد الحق...

ج - 5- التركيب المزجي: وهو ضم كلمتان إلى بعضهما لتصبحا كلمة واحدة، دون أن تفقدا شيئا من صوامتهما وصوائتهما، ونجد ذلك في التراث العربي خاصة في أسماء العلم نحو: بعلبك وحضرموت... أما حديثا فقد استخدم بكثرة على هيئة (لا + اسم)، نحو: لانهاية. لا وجود...

وإضافة إلى هذه الأنواع، نجد ما يسمى ب"التركيب العددي" الذي يتعلق بالأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر، ولكننا لم نعتمده في تصنيفنا لكونه ثابتا، لا يخدم موضوع طرق صياغة المصطلح العربي، بخلاف الأنواع الأخرى التي يمكن استخدامها في الصناعة المصطلحية.

فالتركيب إذن يعتبر آلية فعالة في وضع المصطلح العربي، رغم أن الكثير من الدارسين أهملوه وأقصوه من بحوثهم دون تبرير يذكر، ودون الإشارة إليه حتى.

وخلاصة القول إن وسائل وضع وتوليد المصطلحات تنحصر في طريقتين لا غير:

تتمثل الأولى في إلباس ألفاظ قديمة معان جديدة، سواء عن طريق الإحياء أو المجاز، وتتمثل الثانية في توليد ألفاظ جديدة، منها ما يراعى فيها صيغ العربية وأوزانها، كالاشتقاق والتعريب وبعض الألفاظ المنحوتة، ومنها ما لا يوافق أوزان العربية، كالدخيل وبعض المنحوتات، وبعض المركبات. أما الترجمة فهي مجال استعمال هذه الطرق جميعا.

¹ - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 450- 451.

² - المرجع نفسه، ص 51.

الفصل الثاني: المصطلحات الدالة على التركيب وأجزائه

أولاً: الدراسة اللغوية

ثانياً: التحليل

- 1- التحليل الشكلي
- 2- من حيث أنواع التعريف
- 3- من حيث العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية

ثالثاً: الدراسة المفهومية

- 1- مصطلحات أحادية التسمية لأحادية المفهوم
- 2- علاقة الترادف

أولاً: الدراسة اللغوية:

يضم هذا المبحث المصطلحات التي استخدمها تمام حسان للإشارة إلى التركيب والجملية وأجزائها، وصولاً إلى الكلمة وأقسامها، إضافة إلى مصطلح العلم الذي يدرس هذه المصطلحات، وهذه المصطلحات هي: النحو، التركيب، الجملة، الضمائم، الاسم، الفعل، الخالفة، الأداة، الصفة، الضمير، الظرف.

1- النحو:

يعرف النحو¹ في الاصطلاح بأنه: "العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، وهو بهذا المعنى مرادف لعلم العربية، وليس قسيماً للصرف، وهذا في اصطلاح القدماء، وأما اصطلاح المتأخرين فهو تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف، ولهذا يعرفه المتأخرون بأنه علم يبحث عن أواخر الكلم إعراباً وبناءً"².

أما معجم المصطلحات اللغوية والأدبية فيرى أن "علم النحو/syntaxe/syntastics هو العلم الذي يعلم الكتابة والتكلم بلغة ما دون خطأ، أو هو دراسة قوانين تأليف الكلام"³، في إشارة إلى ترجمة علم النحو بالمصطلح الأجنبي syntaxe، بينما يساوي التهانوي بين المصطلحين الأجنبيين syntax و grammar، و syntaxe و grammaire، حين يذكرها كمقابلات لعلم النحو⁴.

فالملاحظ من هذه التعاريف هو التذبذب في إعطاء المقابل الأجنبي للنحو، حيث تراوح بين

grammar و syntax، في حين نجد ترجمة أخرى لمصطلح syntax ألا وهي علم التركيب، ويعود سبب هذا الخلط إلى التداخل الحاصل في العلمين (علم النحو وعلم التركيب)، فهما عند أغلبية الباحثين بنفس المعنى باعتبار كل منهما يدرس العلاقات بين أجزاء الجملة، والملاحظ في هذا الإطار أن الباحثين المشاركة ينحون إلى استعمال مصطلح النحو للتعبير عن العلمين (النحو والتركيب)، دون الإشارة إلى وجود فروق بينهما، بينما يستعمل أغلب الباحثين المغاربة مصطلح النحو كمقابل للمصطلح الأجنبي grammaire ومصطلح التركيب كمقابل للمصطلح الأجنبي syntax، وفي أحيان كثيرة يستعمل مصطلح التركيب لدراسة مباحث نحوية

¹ - النحو في اللغة " القصد والطريق، يكون ظرفاً ويكون اسماً، نحا ينحوه، وينحاه نحواً وانتحاء، ونحو العربية منه، وهو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره (...)، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك قصدت قصداً، ثم حُصِّ به انتحاء هذا القبيل من العلم"، ابن منظور، لسان العرب، ج15، مادة (نحا)، ص310.

² - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ط1، 1985، ص217-218.

³ - إميل يعقوب، بسام بركة، مي شيخان، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية عربي- إنجليزي- فرنسي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص280.

⁴ - ينظر محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص1679.

خالصة، وهذا أمر شائع ومتداول، غير أنه في الآونة الأخيرة اختص علم التركيب بمباحث نحوية خاصة تتعلق أساسا بالعلاقات بين الكلمات في الجملة، لذلك فهو يهتم بمباحث من قبيل الرتبة، الإسناد، التقديم والتأخير... إلى جانب اهتمامه بأنواع الأساليب التي تكون بإزائها الجمل، وبهذا يصبح علم التركيب أوسع من علم النحو من حيث تناول والطرح.

النحو عند تمام حسان:

هو "شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها في السياق مقام القرينة المعنوية التي تتأخر مع القرينة اللفظية في إيضاح المعنى"¹، وهو مفهوم جديد ينصرف إلى تأكيد تضافر عدة قرائن للوصول إلى العنى المقصود من الجملة أو النص في سياق معين، ومن جهة أخرى ينفي قيام النحو العربي على نظرية العامل.

وفي مقام آخر يعرفه بأنه "دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في النص، فنحن حين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب، ليتمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقتها النحوية"².

فتمام حسان يصوّر على وصف اهتمام النحو بالعلاقات التي تنتج من تجاوز الكلمات في السياق، والتي وعن طريق تألفها بطرق معينة تؤدي المعنى المراد منها، في ضوء شبكة من القرائن اللفظية والمعنوية.

وبهذا يخرج تعريف النحو عنده عن النمط المؤلف، والذي حصر في كون النحو علم تعرف به أحكام الكلام العربي، وما كان على شاكلته، إلى الاهتمام بالعلاقات الموصلة للمعاني، ولعل اهتمام تمام إلى هذا المفهوم الجديد للنحو كان نتيجة تأثره بالمدارس الغربية التي تشعب بمناهجها، والتي تتجه في دراستها للنحو على التركيز على العلاقات السياقية، "فالتحليل النحوي، أو كما يسميه منهج النحو، هو عنده كما عند البنيويين عبارة عن دراسة وتحليل العلاقات بين الكلمات داخل الجملة"³، ولذلك كان مفهوم النحو عنده هو "دراسة الجمل التامة من ناحية العلاقات السانتجمائية syntagmatic relations، أو السياقية، في مقابل الصرف الذي يدرس العلاقات البراديجمائية paradigmatic relations أو الجدولية، وإلى جانب ذلك يدرس النحو الأبواب العامة لمعاني الجملة كالتقرير والنفي والاستفهام والتأكيد..."⁴.

¹ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007ص90.

² - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د.ط، 1989، ص226.

³ - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط، 1996، ص205.

⁴ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 229.

والمقصود بالعلاقات السانتجمانية والعلاقات البراديجماتية، العلاقات الأفقية والعلاقات الرأسية على التوالي، وهما من مصطلحات الدراسات الغربية أيضا، وهو ما يؤكد توجه تمام حسان نحو إعادة وصف النحو العربي بتطبيق مفاهيم النظريات الغربية الحديثة على اللغة العربية.

2- التركيب:

يعرف التركيب¹ بأنه "جعل الكلمتين كلمة واحدة، وقد يقع بين فعل واسم أو بين اسمين أو حرفين أو بين حرف وفعل"².

التركيب عند تمام حسان:

هو "علاقة توارد بين عنصرين نظاميين على الأقل"³، والمقصود بالتوارد عنده هو "أن يصلح لفظ ما أن يرد في صحبة لفظ آخر لمناسبة بينهما في المعنى"⁴، ولذلك يطلق مصطلح التركيب عنده على ما يعرف بالجملة الصغرى⁵، وهو المصطلح الذي توخاه في دراساته، مشيرا إلى أن النحاة العرب لم يفهموا التركيب بهذه الطريقة، وإن كانوا قد استعملوا الكلمة في عبارات مثل التركيب المزجي والتركيب الإضافي...⁶.

وقد وضح ذلك حينما أشار إلى أن "الوحدات التركيبية للغة العربية تتمثل في الأصوات والمقاطع والألفاظ، والضمائم و التراكيب، والجمل، وأن كل وحدة من هذه الوحدات تدخل في تركيب ما يليها"⁷.

فالتركيب عند تمام حسان لا يعدو إلا أن يكون صورة نموذجية من صور التراكيب المتعددة، حيث جعله مرتبة تتوسط الضمائم والجملة.

¹- التركيب لغة: جاء في لسان العرب: "... وركب الشيء وضع بعضه على بعض، وقد تركب وتراكب (...)، والركيب يكون اسما للمركب في الشيء، كالفص يركب في كفة الخاتم، (...) ونقول في تركيب الفص في الخاتم، والنصل في السهم، ركبته فتركب، فهو مركب و ركب". ابن منظور، لسان العرب، ج 1، مادة (ركب)، ص 432.

²- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 95.

³- تمام حسان، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1998، ص 88.

⁴- تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 68.

⁵- ينظر مقالات في اللغة والأدب، ج 1، ص 224.

⁶- ينظر المرجع نفسه، ج 1، ص 223.

⁷- نفس المرجع والصفحة.

3- الجملة:

سبق وأن أشرنا في مبحث سابق إلى اختلاف الباحثين حول مفهوم الجملة، بسبب اختلاف معاييرهم في ذلك، ويمكن أن نشير في هذا المقام إلى بعض تعريفاتها، حيث تعرف الجملة¹ عند النحاة بأنها: "تركيب يضم عنصرتين أساسيتين بينهما علاقة إسنادية"²، فشرط الجملة حسب هذا التعريف وجود علاقة إسنادية بين طرفيها.

أما التهانوي فيبقي على شرط الإسناد، ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يقارن بين الجملة والكلام قائلاً: "عند بعض النحاة هي الكلام، والمشهور أنها أعم منه، فإن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أو لا ويجيء في لفظ الكلام"³، فالجملة حسب أعم من الكلام.

الجملة عند تمام حسان:

يقول تمام حسان في تعريفه للجملة: "الجملة كلام، والكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"⁴، فتمام حسان لم يتردد في إعطاء مفهوم مباشر وصريح للجملة، حيث سوى بينها وبين الكلام، دون أن يضع ضوابط لتفريق أحدهما عن الآخر، فلم يقحم نفسه في الخلافات والآراء المتضاربة التي تحيط بتعريف الجملة قديماً وحديثاً.

وذلك على الرغم من إشارته إلى اختلاف وتباين معايير جمالية الجملة في ترجمته لكتاب "النص والخطاب والإجراء" الذي جاء فيه: "لقد اعتمدت دراسات التراكيب اللغوية جميعها على وجه التقريب منذ نشأتها في العصور السحيقة على مفهوم الجملة sentence، دون غيره، ومن المقلق أن هذا التركيب الأساسي قد أحاط به الغموض، وتباين صور التعريف حتى في وقتنا الحاضر (...)", وما زالت هناك معايير مختلفة لجمالية الجملة، دون الاعتراف بصراحة، بأنها تعريفات نهائية"⁵.

¹-الجملة لغة: جاء في الصحاح: "والجملة واحدة الجمل، وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة" الجوهري، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق محمود محمد تامر وآخرون، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2009، ص201.

²- نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص تحليل الخطاب، دراسة معجمية، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط2، 2010، ص104.

³- التهانوي، الكشاف، ص577.

⁴- تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية لأصول الفكر اللغوي عند العرب، النحو، الفقه اللغة، البلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1983/1982، ص138.

⁵- تمام حسان، النص والخطاب والإجراء، ص88.

فتمام حسان لم يقف مطولا عند مصطلح الجملة باعتباره مصطلحا تراثيا نال قسطا وافرا من الدراسة والبحث، وتناوله عديد الباحثين، كل من زاويته، فقد كان منهجه الغالب هو التأكيد على المصطلحات التي انبثقت عن نظرتة التجديدية للنحو العربي.

أما عن أقسام الجملة باعتبار نواتها فيرى بأنها ثلاثة أقسام فعلية واسمية ووصفية¹، ولن نقف عند الجملتين الاسمية والفعلية لأنهما معروفتان، فالذي يعيننا من هذا التقسيم هو الجملة الوصفية التي احتفى بها تمام وجعلها قسما قائما بذاته، ويقصد بها الجملة "التي نواتها إحدى الصفات الخمس (صفة الفاعل أو المفعول أو المشبهة أو المبالغة أو التفضيل)"².

إن تخصيص تمام حسان قسما خاصا بالجملة الوصفية، يرجع في الأساس إلى إعادة تقسيم الكلم الذي تبناه، والذي يجعل الصفة قسما قائما بذاته، وهو بذلك يخرجها من الاسمية إلى تخصيصها بالوصفية.

4- الضمائم:

الضمائم³ هي: "تجمع تركيبى جاهز تلازمت مفرداته، ثم تواتر استعمالها"⁴، فإذا ذكر أحد هذه المفردات استدعى الآخر، مع إمكانية استبدال عنصر بآخر للتعبير عن المعاني المختلفة.

الضمائم عند تمام حسان:

هي: "العناصر التركيبية للجملة، الضميمة الاسمية (أو المركب الاسمي)، والضميمة الفعلية (أو المركب الفعلي)"⁵، فالضمائم بهذا المعنى عبارة عن مركبات لا ترقى إلى مستوى الجملة، وإنما يكفي فيها أن تكون مبنية على علاقة معنوية بين الكلمات داخل الجملة، ومن ذلك علاقة الظرف، والجار والمجرور بمتعلقيهما، علاقة التعديّة بين الفعل والمفعول به، العلاقة بين المبهم وتمييزه (...).، فهذه تعتبر من الضمائم⁶.

¹ - ينظر تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص224.

² - المرجع نفسه، ج1، ص225.

³ - الضمائم لغة: الضمائم جمع ضميمة وهي مأخوذة من الضم، وفي اللسان: "ضمك الشيء إلى الشيء، وقيل قبض الشيء إلى الشيء، وضمه إليه يضمه ضما فانضمّ وتضام (...)"، نقول ضممت الشيء إلى الشيء فانضمّ إليه وضامته"³، ابن منظور، لسان العرب، ج12، مادة (ضمم)، ص357. وهي "صفة ثابتة للمفعول من ضمّ، مضمومة إلى غيرها". أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008، ج2، ص1370.

⁴ - نوال بنت إبراهيم بن محمد الحلوة، المصاحبة اللفظية ودورها في تماسك النص، مقارنة نصية في مقالات د. خالد المنيف، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ع14، المجلد 14، 2012، ص69.

⁵ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص109.

⁶ - ينظر تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص224.

وقد صرح تمام حسان بأن العرب لم يضعوا مصطلحا خاصا لما يسميه الضمائم¹، وفي هذا إشارة إلى أنه صاحب هذا المصطلح، ولا شك بأنه استلهمه من الدراسات الغربية، ووضعه مقابلا لما يسمى في اللغة الإنجليزية phrases، وليس أدل على ذلك من قوله: "...وهذه العناصر المترابطة تسمى phrases في نحو اللغة الإنجليزية (دعنا نسمها مؤقتا ضمائم)"²، وهذه الضمائم التي بني عليها النحو الإنجليزي، على خلاف النحو العربي الذي بني على مستوى علاقات الكلمات.

فالضميمة بهذا المعنى هي تعالق بين كلمتين تتطلب إحداها الأخرى، ولا يشترط فيها الإفادة، وهذا ما حال دون اعتبار الضمائم جملا، أو حتى وصفها بالتركيب لأن التركيب عنده هو الجملة الصغرى.

فتقسيم تمام لعناصر الجملة قائم على مبدأ الاندراج، أي أن كل عنصر يتركب مع الآخر للحصول على عنصر أكبر، وهذا يذكرنا بالتحليل التوزيعي للجملة.

5- الاسم:

جاء في معجم المصطلحات اللغوية والأدبية أن الاسم³ "كلمة غير مقترنة بزمان تدل بذاتها على شيء محسوس نحو (بيت، طاولة، رجل)، أو غير محسوس، يعرف بالعقل نحو" (شجاعة، أمانة، عفو)..."⁴.

وهذا التعريف نفسه الذي نجده في جل الكتب النحوية، عندما تتعرض لتقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف، أما تمام حسان فقد قسم الكلم إلى سبعة أقسام، في محاولة منه إلى إعادة وصف اللغة العربية من منظور بنيوي.

وحدير بالذكر أن محاولة إعادة تقسيم الكلم في اللغة العربية قد كانت محط اهتمام عدد من الباحثين عدا تمام حسان، وهم ممن درسوا في الغرب، وعادوا إلى أوطانهم متشبعين بالنظريات اللغوية الغربية الحديثة، وقد أصبحوا يعرفون بأصحاب الاتجاه الإحيائي، ومنهم مهدي المخزومي، محمد مندور، عبد الرحمان أيوب، وإبراهيم أنيس...

فأقسام الكلام العربي عند إبراهيم أنيس أربعة، وهي: الاسم و الضمير والفعل والأداة، وهي عند المخزومي: الفعل والاسم والأداة والكناية⁵.

¹ - ينظر المرجع نفسه، ج1، ص223.

² - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص65.

³ - يعرف التهانوي الاسم بقوله: "الاسم بالكسر والضم لغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء، كما في قوله: "وعلم آدم الأسماء كلها"، وفي شرح المقاصد: هو اللفظ المفرد الموضوع للمعنى، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص181.

⁴ - إميل يعقوب وآخرون، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص43.

⁵ - ينظر رياض السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، دار الراية، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص68.

كما رفض عبد الرحمان أيوب التقسيم الثلاثي، الذي يعتمد على الدلالة، حيث قال: "حصر النحويون الكلمة في ثلاثة أنواع، مع وجود أنواع أخرى، كالنوع الذي يطلقون عليه "اسم الفعل" مثل "صه بمعنى اسكت، وهيهات بمعنى بعد، وبناءً على تعريف النحاة للفعل، كان ينبغي أن تكون كل من "صه" و"هيهات" فعلاً لأنها دلت على حدث في زمن خاص"¹.

أما سداد التقسيم السباعي للكلم، فيشرحه تمام حسان منتقداً التقسيم الثلاثي الذي شاع عند النحاة العرب، والذي كان قائماً على أساس المعنى فقط، حيث يشير إلى أن "التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني، ومعها المعاني جنباً إلى جنب، فلا تنفك"².

وعلى هذا الأساس توصل إلى التقسيم السباعي للكلم، آخذاً بعين الاعتبار معياري المبنى والمعنى في نفس الوقت، وأول أقسام الكلمة عنده هو:

الاسم: والذي يرى أنه "ما دل على مسمى معين أو جنس أو بدئ بالميم دالاً على زمان أو مكان أو آلة أو كان من المبهمات كأن يدل على عدد أو وزن أو كيل أو جهة أو وقت أو يكنى به عن شيء مما تقدم"³.

وبهذا يخصص التعريف المعهود للاسم بطوائف معينة، حيث لا يعتبر في عرفه اسماً كل ما دل على معنى في ذاته غير مقترن بزمان، وإنما بعض الطوائف الفرعية منه فقط، وبذلك يكون الاسم عنده "ما دل على طائفة من المسميات الفرعية كالأعلام والأجسام والأعراض والأحداث والأجناس، وما صيغ للدلالة على زمان أو مكان أو آلة، كما يشمل المبهمات والمصادر"⁴.

6- الفعل:

الفعل⁵ في النحو هو أحد أقسام الكلمة، وهو "لفظ يدل على معنى في نفسه مرتبط بزمان ماضٍ أو حاضر أو مستقبل، نحو كتب، يدرس، اجتهد، وهو باعتبار زمانه ثلاثة أقسام، ماضٍ ومضارع وأمر، وباعتبار حروفه قسمان: مجرد ومزید، وباعتبار تعدّيه وعدمه قسمان: لازم ومتعدّد، وباعتبار فاعله قسمان معلوم ومجهول، وباعتبار

¹ - عبد الرحمان محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، د.ط، د. ت، ص 11.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998، ص87.

³ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2000، ج1، ص52.

⁴ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص40.

⁵ - الفعل لغة: جاء في لسان العرب أن الفعل: "كتابة عن كل عمل متعدّد أو غير متعدّد، فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلاً وفِعْلاً، ابن منظور، لسان العرب، ج11، مادة (فعل)، ص528.

أحرفه قسمان، صحيح ومعتل¹، ولا اختلاف بين النحاة في تعريفهم للفعل، فهو في عرفهم ما دل على حدث مقترن بزمان.

ولم يخرج تمام حسان في تعريفه للفعل عن الإطار المحدد سلفا، مشيرا إلى أن الفعل هو "ما دل على اقتران حدث وزمن، ودل بصيغته على الماضي أو الحالية، أو الاستقبال، وذلك عندما يكون قيد الأفراد، وينقسم إلى ماض ومضارع وأمر"².

7- الخالفة:

الخالفة³ من أقسام الكلمة عند تمام حسان، والمقصود بها "أسماء الأفعال، وقد سميت بذلك لأنها تخالف الأفعال في الدلالة على مقاصدها"⁴، فهذه إشارة إلى تمييز أسماء الأفعال عن الأفعال في الدلالة على مقاصدها، ويبدو أن المقصود بالمقاصد هو الأحداث، لأن ما يميز اسم الفعل عن الفعل هو خلوه من الحدث، رغم احتوائه على الزمن، ومن هنا لا يصح اعتبارها من الأفعال كونها تخالفها في هذه الصفة.

وقد استعمل تمام حسان هذا المصطلح ليدل به زيادة على أسماء الأفعال، صيغ المدح والذم والتعجب... فالخالفة عنده هي "ما صيغ للدلالة على إفصاح إنشائي غير دال على حدث أو زمن كصيغ المدح والذم والتعجب، وما يعرف بأسماء الأفعال والأصوات"⁵.

وبهذا يُعمَّم مصطلح الخالفة على ما خالف الفعل في إحدى دلالاته (الحدث أو الزمن)، فما خالف الفعل من حيث الحدث يعتبر خالفة، كأسماء الأفعال والأصوات، وما خالفه من حيث الزمن يعتبر خالفة أيضا، وذلك كصيغ المدح والذم والتعجب.

فالخالفة عنده "تشمل صيغ التعجب والمدح والذم والتعجب وما أطلق النحاة عليه "أسماء الأفعال"، وأسماء الأصوات، وما استعمل للندبة والتحذير والإغراء والمعاني الإفصاحية الأخرى"⁶، والمقصود بالمعاني الإفصاحية التعبير عن خلجات النفس، فعندما يقول القائل صه أو يزجر الحيوان، أو يحكي الصوت، لا يقوم بصياغة جملة طلبية، وإنما يعبر عن حاجة نفسية إلى الصمت أو الزجر، أو غير ذلك، ثم هو لا يصوغ جملة ذات ركنين مطردي

¹ - إميل يعقوب وآخرون، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص 297.

² - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 40.

³ - المخالفة في اللغة من (خلف)، "والخلف العوض والبدل (...). والخلاف المضادة، وقد خالفه مخالفة، وخلافا"³، ابن منظور، لسان العرب، ج 9، مادة (خلف)، ص 88-89.

⁴ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 77.

⁵ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1، ص 53.

⁶ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 40.

الصياغة، كأن يكون الفعل فعلا، والفاعل فاعلا بلا حذف، وإنما تعد هذه الجمل من العبارات المسكوكة، التي لا تتفق في تفاصيلها مع شروط صوغ الجملة¹.

فعدم اتفاق طريقة صوغ الجمل الإفصاحية مع الجمل المعيارية، يعطيها صفة الخالفة، والإفصاحيات تشمل القسم والعقود والندبة والتعجب، وصيغ المدح والذم (نعم وبئس) والإخالة (أسماء الأفعال) وحكاية الصوت².

ومن هنا نخلص إلى أن تمام حسان لم يحصر الخالفة في أسماء الأفعال، بل عممها لتشمل كل تعبير خالف غيره في صفة من الصفات، أما أسماء الأفعال فقد جعلها قسما من أقسام الخالفة سماه "الإخالة".

وتجدر الإشارة إلى أن تمام حسان ليس هو صاحب الفضل في بعث مصطلح "الخالفة"، فقد استعمل هذه التسمية أبو جعفر صابر معتبرا أسماء الأفعال قسما رابعا من أقسام الكلمة، وقد أطلق عليها هذا اللفظ³.

8- الأداة:

الأداة⁴ قسم من أقسام الكلمة عند تمام حسان، وهي "في علم النحو كلمة تربط بين جزأي الجملة (المسند والمسند إليه)، أو بينها وبين الفضلة (التي ليست مسندا أو مسندا إليه)، أو بين جملة وجملة... كأدوات الشرط والاستفهام والتمني والترجي..."⁵.

فالأداة هي كل ما يؤدي دور الربط بين أجزاء الجملة، وهي بذلك تصطلح على ما يعرف عند النحاة بحروف المعاني.

والأداة عند تمام حسان: "ما دل على الربط بين أجزاء الجملة إلى جانب دلالات فردية لكل أداة على معنى عام حقه أن يؤدي بالحرف، وذلك كدلالة "من" على ابتداء الغاية، وإلى على انتهائها"⁶، ويقصد بها "الأدوات الداخلة على المفردات كحروف المعاني الداخلة على الجمل لتدل على نوع أسلوب الجملة كالشرط والاستفهام"⁷.

¹ - ينظر تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 148.

² - ينظر تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص ص 148-153.

³ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 77.

⁴ - الأداة في اللغة "الآلة، والجمع الأدوات، وأداء على كذا يوديه إبداءً، إذا قواه عليه وأعانته، ومن يؤدني على فلان أي من يعينني عليه"، الجوهرية، تاج اللغة وصحاح العربية، ص 30.

⁵ - إميل يعقوب وآخرون، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص 24.

⁶ - تمام حسان، البيان في ورائع القرآن، ج 1، ص 53.

⁷ - المرجع نفسه، ج 2، ص 396.

فمن خلال ما تقدم يظهر ارتباط مفهوم الأداة بالحرف، وهو ما يعني أن ما استعمله تمام حسان للدلالة على "الأداة" كمبنى تقسيمي هو ما شاع عند العرب باسم "الحرف"، وليس أدل على ذلك من تعريف التهانوي للأداة بقوله: هي "عند النحاة والمنطقيين هو الحرف المقابل للاسم والفعل"¹.

ومصطلح الأداة من المصطلحات الكوفية، حيث استعمل الكوفيون "هذا المصطلح في مؤلفاتهم، وإن لم يجعلوه قسما من أقسام الكلمة العربية"².

هذا ويعتبر بعض النحاة المحدثين أن استعمال مصطلح (أداة) في الدرس النحوي خطأ، ودليلهم على ذلك أن "الكلمة العربية - كما حددها النحاة - ليس فيها أداة، وإنما هي اسم أو فعل أو حرف ليس غير"³.

ولكن تمام حسان يشير إلى أن ما يقصده بالأداة، ليست حروف المعاني فحسب، وإنما يشمل كل ما أدى وظيفة الربط بين عنصرين أو أكثر في التركيب، وهي بذلك تشمل "الأدوات وحروف المعاني، وكلها يدل - كما قال النحاة - على معنى عام حقه أن يؤدي بالحرف، ومعنى ذلك في فهمنا الحاضر أنها تدل على علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر السياق"⁴.

ولهذا يقسم الأداة إلى قسمين:

- 1- الأدوات الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني، كحروف النسخ والجر والعطف،
- 2- الأدوات المحولة: وهي اسمية وفعلية وظرفية وضميرية⁵.

والأداة سواء كانت أصلية أو محولة تؤدي معان خاصة، هي علاقات سياقية ووظيفية لا معجمية، فالأداة ذات افتقار متأصل للسياق⁶، أي أن معناها يظهر من استعمالها في سياق معين، وهو ما أشار إليه النحاة الأولون بقولهم "الحرف ما دل على معنى في غيره"، ولذلك اعتبرها تمام حسان من قرائن المعنى، عندما قال أن "الأداة كما تكون قرينة على مدخولها المفرد، تكون قرينة على معنى الجملة"⁷، وهي من القرائن اللفظية المستخدمة

¹ - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص 127.

² - رضوان شيهان، أثر الدلالة النحوية في الدرس المصطلحي عند تمام حسان ومهدي المخزومي، مجلة جسور المعرفة، مخبر تعليمية اللغات وتحليل

الخطاب، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مجلد 3، ع 9، 2017، ص 190.

³ - عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 2، 2010، ص 16.

⁴ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 41.

⁵ - ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 123.

⁶ - ينظر المرجع نفسه، ص 127.

⁷ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 96.

في التعليق¹، ما يعني ارتباط الأداة ارتباطاً وثيقاً بالسياق الذي ترد فيه، حيث تؤدي معنى التعليق بين الأجزاء المختلفة للجملة.

ومهما يكن فالذي لا شك فيه هو أن مصطلح "الأداة" متداول عند النحاة المحدثين، ويظهر ذلك خصوصاً في مجال الأساليب "فنحن نقول (أداة نفي) في أسلوب النفي، ولا نقول (حرف نفي)، ونقول (أداة توكيد) في أسلوب التوكيد، ولا نقول (حرف توكيد)، وفي المقابل نقول (حرف جر)، ولا نقول (أداة جر)، ونقول (حرف عطف)، ولا نقول (أداة عطف)"².

9- الصفة: وتسمى أيضاً الوصف.

والوصف³ "هو ما دل على حالة علقت على ذات، وأنواعه خمسة وهي: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، أفعل التفضيل وأمثلة المبالغة"⁴.

الصفة عند تمام حسان:

المقصود بالصفة أو الوصف عند تمام حسان هو " وصف الفاعل والمفعول والتفضيل والمبالغة والصفة المشبهة"⁵.

فمن الواضح أن تمام حسان لم يخرج عن الإطار المعروف للوصف بكونه مشتقاً من المشتقات العاملة، وهو ما يؤكد بقوله "وهو ما صيغ للدلالة على موصوف بالحدث على جهة الفاعلية أو ما شبه بها أو المفعولية أو المبالغة أو التفضيل"⁶.

ورغم أن التقسيم التراثي للكلم يجعل هذه المشتقات ضمن الأسماء - مع إمكانية إعمالها بشروط معينة - ودافعهم في ذلك أنها تقبل على الأقل علامة واحدة من علامات الاسم، إلا أن تمام حسان جعلها قسماً مستقلاً قائلاً: "...وسنجد في التقسيم الجديد مكاناً مستقلاً لقسم جديد هو الصفة، يمكن له أن يقف جنباً إلى جنب

¹ - ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 224.

² - رضوان شيهان، أثر الدلالة النحوية في الدرس المصطلحي عند تمام حسان ومهدي المخزومي، ص 195.

³ - الصفة في اللغة: صفة الشيء حليته ونعتهم وصف الشيء... وصفاً وصفة: حلاه، وقيل: الوصف المصدر والصفة الحلية، ينظر ابن منظور، لسان العرب، ج 9، ص 356، (وصف).

⁴ - إميل يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص 407.

⁵ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1، ص 52.

⁶ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 40.

مع الاسم والفعل دون أن يكون جزءاً من أولهما، ولا متحداً مع ثانيهما، وسنرى أن الصفة تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء على رغم ما رآه النحاة من أنها منها كما تختلف على الأساس نفسه، عن الأفعال¹.

فهذا القول يدعم رأي تمام في جعله الصفة قسماً مستقلاً بذاته، والراجح أن تمييزه للصفة عن الاسم يرجع إلى دلالتها على موصوف بالحدث، أي أنها تأخذ من الأسماء الصفة، ومن الأفعال الأحداث، وهذا ما يجعلها تنفرد بهذه الدلالة المزدوجة، مما أدى إلى اعتبارها قسماً مستقلاً عند تمام حسان.

10- الضمير:

الضمير² أو المضمّر، "اسم كُني به عن متكلم أو مخاطب أو غائب... فبقولهم اسم خرج حرف الخطاب، وبقولهم كُني به خرج لفظ المتكلم والمخاطب اصطلاحاً، فإن الحاضر الذي يخاطب يكنى عنه بضمير الغائب"³، فهو إذن "اللفظ الموضوع للدلالة على الغائب مثل هو والمتكلم مثل أنا، والمخاطب مثل أنت، وتسمية هذا النوع من الأسماء بالضمير أو المضمّر تسمية بصرية، في حين أن الكوفيين يطلقون عليه كناية أو مكنياً. وقد سمي هذا النوع من الألفاظ بالضمير، أي هزلة وقلة حروفه، وهو أحد المعارف السبعة، بل هو أعرفها وأولها في التعريف، وله أقسام كثيرة"⁴، حيث يقسم إلى متكلم ومخاطب وغائب، كما يقسم من جهة أخرى إلى منفصل ومتصل ومستتر...

هذا في عرف النحاة المتقدمين، وأغلب النحاة المتأخرين، أما تمام حسان فله رأي آخر فيه، حيث يرى أن "الضمير هو ما دل على مطلق حاضر أو غائب، (فالدال على الحاضر ينقسم إلى ضمير المتكلم، ضمير الغائب، الإشارة)، أما الدال على الغائب فينقسم إلى ضمير الغائب والموصول"⁵.

فقد ضم تمام إلى قسم الضمائر، كل ما تضمن. في عرفه. إشارة إلى غيره مما يعرف بالمبهمات، ويقصد بها "ضمائر الأشخاص والموصولات والإشارات"⁶.

فليس المقصود بالضمائر عنده ما استقر عند النحاة، مما تمت الإشارة إليه سابقاً، ومما هو متداول بكون الضمير قسم من أقسام الاسم غير مستقل عنه، وإنما وضع تحت هذا القسم كل ما كانت فيه إشارة إلى اسم وليس باسم، وهذا يشمل ضمائر الأشخاص والموصولات والإشارات.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 88.

² - الضمير لغة: "الضمير هو السر وداخل خاطر، والجمع الضمائر (...)، وهو الشيء الذي تضمنه في قلبك (...). والاسم الضمير (...). وأضمرت الشيء أخفيتها ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 492، مادة (ضمير)."

³ - التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، ص 219.

⁴ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 134 - 135.

⁵ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 40.

⁶ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1، ص 41.

ويوضح تمام حسان موقفه من اعتبار هذه الطوائف من الكلمات ضمائر على النحو التالي:

"أما ضمير الشخص فقد يكون مجرد الكناية عن الاسم أو الوصف، وشرط الإضمار هنا أن تتحقق المطابقة لفظاً ومعنى... أما الموصول فدلالته دائماً على الغيبة سواء كان مختصاً أم مشتركاً من الناحية العددية،... أما ضمير الإشارة فمعناه الدائم هو الحضور، لكن دلالاته تختلف تذكيراً وتأنيثاً"¹.

فالجامع بين هذه الضمائر هو دلالتها على غيرها من جهة، وتضمنها معنى الحضور أو الغيبة من جهة أخرى، وهو ما قد يكون وراء وضعها في قسم واحد من أقسام الكلم عند تمام حسان.

11- الظرف:

الظرف² "عند أهل العربية يطلق على معان، منها اسم ما يصح أن يقع فيه فعل زمان كان أو مكان، والأول ظرف زمان كالיום والدهر، والثاني ظرف مكان كاليمين والشمال، وفي الهداد حاشية الكافية ظرف الزمان ما يصلح جواباً لمتى، وظرف المكان ما يصلح جواباً لأين"³، ولذلك يسميه النحويون (المفعول فيه)، وبتعبير آخر هو "اسم للوقت المتضمن معنى "في" مفيداً بما المكث"⁴.

أما الظرف عند تمام حسان فهو "قسم قائم بذاته من أقسام الكلم، ومنه ظروف أصلية نحو: إذ وإذا وإدًا ولما وأيا ومتى للزمان، وأين وأنى وحيث للمكان، وظروفاً منقولة إلى الظرفية من أقسام أخرى من الكلم"⁵.

فالظرف عنده يشمل ما هو ظرف في الأصل، إلى جانب بعض الظروف المنقولة من أقسام أخرى من أقسام أخرى من أقسام الكلم، وقد تحدث تمام عن ما يعرف بـ"النقل"^{*}، وبين كيف أن بعض الكلمات تنتقل من موضعها الأصلي (أي القسم الأصلي من أقسام الكلم) إلى قسم آخر لتؤدي معنى في ذلك القسم، مما يعني أن التقسيم الذي تبناه حسان ليس قاراً في الحقيقة، إذ يتعين على المتعاطي مع هذه اللغة أن ينظر إليها في حالتها التي هي عليها، لا إلى ما يجب أن تكون عليه، وفي ذلك دعوة صارخة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي الذي عليه أن يأخذ كل الاعتبارات المحيطة بالجملة حال التعامل معها، وهو ما يعرف بالسياق الذي أولاه تمام حسان عنايته في تحليلاته اللغوية.

¹ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص ص 40 - 44.

² - الظرف لغة: جاء في لسان العرب: "وظرف الشيء وعأوه، والجمع ظروف، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة"، ابن منظور، لسان العرب، ج9، مادة (ظرف)، ص229.

³ . التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص1146.

⁴ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 142.

⁵ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص46.

* - ينظر المباحث الموالية.

ومن أمثلة ما نقل إلى الظرفية، نقل الاسم "فيسمى متصرفاً، وخاصة ما كان من الأسماء دالا باشتقاقه على زمان أو مكان كأسماء الزمان والمكان، أو دالا من المبهمات بمعناه المفرد على وقت أو جهة، كساعة ويوم وسنة وصباح ومساء... ومن ذلك قوله تعالى: "وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّ النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً" سورة البقرة، الآية 80¹، فهذه الكلمات وغيرها أسماء في الأصل، ولكنها تصبح ظروفًا في حالات أخرى، فتبنى بعد أن كانت معربة، إذ الأصل في الظرف "ما بني لزمان أو مكان، ولم يكن مشتقًا ولا معربًا"².

وقد فرق تمام حسان بين الظروف الأصلية والمنقولة في قوله: "وهذا القسم مقصور على عدد من الألفاظ الجامدة المبنية الدالة على زمان أو مكان، فللزمان إذ وإذا وإدًا ولما وأيان ومتى، وللمكان أين وأنىّ وحيث، أما غير ذلك مما يستعمل استعمال الظروف، فهو منقول إلى الظرفية"³.

إن اعتماد تمام حسان على أساسي المعنى والمبنى في تقسيم الكلم في اللغة العربية قد أفضى به إلى التقسيم السباعي السالف ذكره، وبين مؤيد لهذا التقسيم ورافض له، يمكن القول بأن إعادة التقسيم كانت واردة قبل تمام، ومرد ذلك إلى وجود بعض الطوائف من الكلمات التي لا تقبل أي علامة من العلامات التي وضعها القدامى للتمييز بين الأقسام الثلاثة للكلم الاسم والفعل والحرف.

وأبرز ما يتجلى فيه ذلك "أسماء الأفعال"، فهي لا تقبل أي من علامات الاسم والفعل، وبالتالي كان حريًا وضعها ضمن قسم خاص يجمع صفاتها وحسب، ولذلك كانت المحاولات الأولى لإعادة تقسيم الكلم رباعية – كما سبقت الإشارة إليه- في حين وصل التقسيم إلى سبعة أقسام عند تمام حسان، علما بأنه لا يعتمد على التمييز بين هذه الأقسام على علامات معينة، وإنما يركز على الإلمام بما يضمه كل قسم من الأقسام من الكلمات ضمن شروط معينة، ولهذا حق القول أنه صاحب المبادرة في التقسيم السباعي للكلم.

¹ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص 54.

² - المرجع نفسه، ج1، ص 54.

³ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص41.

ثانيا: التحليل

1- التحليل الشكلي:

وقفنا في هذا المبحث على نوع واحد فحسب ألا وهو المصطلحات البسيطة، حيث وردت كل المصطلحات في كلمة واحدة، علما بأن أصل بعض هذه المصطلحات مركب، وأقصد في هذا المقام مصطلح "النحو"، فالمقصود به - كما هو شائع- "علم النحو"، أي ذلك العلم الذي يدرس العلاقات داخل الجمل، وليس المقصود به هذه الكلمة المفردة الدالة على القصد والاتجاه، وهذه الظاهرة (أي الاكتفاء بما هو شائع من المصطلح المركب) شائعة عند جل النحاة، فهم يكتفون بما من شأنه أن يوصل المعنى بأقل لفظ ما دام واضحا لدى جميع مستعمليه.

فتوظيف تمام حسان للمصطلحات البسيطة، دليل على نزعته إلى البساطة والوضوح.

كما جاءت كل المصطلحات معرفة لا نكرة، وقد التزمت نمطا واحدا في التعريف، وهو التعريف ب"ال"، وهو أمر يتماشى وخصائص المصطلح، فالمصطلح وضع في الأصل للتعريف بمفهوم معين، فلا يعقل إذن أن يرد نكرة.

أما من حيث الفصائل المعجمية التي تنتمي إليها هذه المصطلحات، فقد وردت معظمها أسماء، ولم نسجل حضورا للفصائل الأخرى، ماعدا مصطلح "الخالفة"، الذي جاء على صيغة اسم الفاعل، علما بأن الفصائل المعجمية - بوجه عام- تتركز في أربع فصائل أساسية، هي: الاسم والفعل والوصف والظرف¹، فمن الواضح أن الفصائل الأقدر على حمل مفهوم معين تنتمي إلى الأسماء والأوصاف، ويندر أن يوضع المفهوم في قالب فعلي أو ظرفي، فلا يقوى الفعل ولا الظرف على حمل المفهوم، لما يتميزان به من الدلالة على الحدث (الفعل)، والبناء (الظرف).

وقد أشار إبراهيم بن مراد إلى مقدرة الأسماء والأوصاف على حمل المفاهيم من الظروف والأفعال، إذ يرى أن " الاصطلاح يقوم على المقولات الاسمية خاصة، وذلك لأن الاصطلاح يكون بالإحالة إلى مفاهيم، والأسماء من بين المقولات المعجمية أقدر على اكتساب المفاهيم، على أن الصفات قد تحمل أيضا أثناء عملية التوليد

¹ - إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص 119.

وظائف الأسماء، فتستعمل استعمالها، بإسقاط الموصوف، واستعمال الصفة، لأنها قد تغني عن ذكره¹، وهو ما أخذ به تمام حسان -على ما يبدو- في توظيف مصطلحاته.

وقد جاءت هذه الأسماء على أوزان مختلفة، إذ نميز فيها ما يلي:

- وزن "فَعْل" في: ظرف، وصف
- وزن "فِعْل": في اسم
- وزن "فَعْلَة": في أداة
- وزن "فُعْلَة": في جملة
- وزن "عِلَة": في صفة، والأصل وزن "فِعْلَة"، حيث حذفت فاء الكلمة وهي الواو، وعوض عنها بالتاء في آخر الوزن، وهذه الظاهرة معروفة في مصدر ما كان أوله واوا، نحو: وعد (عدة)، وصل (صلة)، وهب (هبة)...
- وزن "تَفْعِيل" في تركيب
- وزن "فَعِيل": في ضمير
- وزن "فَعِيلَة": في ضميمة
- وزن "فاعلة": في خالفة

والملاحظ من هذه الأوزان أن جلها تخص المصادر، مما يعني غلبة فئة المصادر على غيرها من الفصائل الصرفية، فما ورد عدا المصدر، اسم الفاعل في مصطلح "الخالفة".

ومن ناحية أخرى مزج تمام حسان بين المصطلحات التي وردت بصيغة الإفراد، والمصطلحات التي وردت بصيغة الجمع، وإن كان أغلبها يعود إلى الأصل المفرد، فقد وردت مصطلحات (الجملة، التركيب، الاسم، الصفة، الأداة، الظرف، الخالفة) مفردة، بينما ترواح استعماله لمصطلح الضمير بين الإفراد والجمع، في حين غلبت صيغة الجمع في توظيفه لمصطلح "الضمائم"، فلم يرد بشكله المفرد "الضميمة"، إلا نادرا، وفي مواضع تتطلب شروحا خاصة.

¹- إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص119، نقلا عن إبراهيم بن مراد، أسس المعجم العلمي المختص في "الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية للتونسي، المعجم العربي المختص الخاص بأبحاث الندوة العلمية الدولية الثالثة التي نظمتها جمعية المعجمية بتونس، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1996، ص32.

ومما سبق نستنتج أن المصطلحات الموظفة للتعبير عن أجزاء الكلام، كانت متجانسة بدرجة كبيرة، من حيث الخصائص والسمات الشكلية، مما يعني اهتمام تمام حسان بمبدأ هام من مبادئ صوغ المصطلحات، والذي مؤداه: "التعبير عن المفاهيم ذات الخصائص الواحدة والمتصلة فيما بينها بنظام واحد، بمصطلحات ذات نظام واحد، فكما تشترك المفاهيم في سمات دلالية، لا بد أن تشترك مصطلحاتها في سمات شكلية"¹.

فقد تخير تمام حسان مصطلحاته على شاكلة واحدة، من حيث كونها جملها مصطلحات بسيطة، من فصيلة الأسماء وتنتمي إلى فئة المصادر، وهي جميعها معرفة ب"ال" التعريف.

2- من حيث أنواع التعريف:

لقد ركّز تمام حسان على تحديد المفاهيم الدقيقة التي تحملها المصطلحات التي وظفها، قاصدا شرحها وتحليلها وفق منهجه الخاص، لذلك جاءت أغلب تعريفات مصطلحاته في هذا الفصل ضمن التعريف بالحد (الوصف)، حيث كان الهدف من ورائها الوصول بالقارئ إلى تمثل واضح لهذه المفاهيم، كما نجد في هذه الطائفة من المصطلحات مجالا للتعريف بالتمثيل وذلك في مصطلحي الوصف والظرف، حيث لم يحدد تمام المقصود بهما وإنما ذكر مباشرة أنواعهما.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن اختيار مصطلحات علم التركيب عند تمام حسان، ارتكز في الأساس على المصطلحات المستهدفة بالشرح والتفسير، فلم يأخذ البحث ما ذكر عرضيا من المصطلحات. إذ الهدف من دراسة هذه المصطلحات، هو الوقوف على مدى التوظيف الأنسب لمصطلحات علم التركيب في ضوء علم المصطلح، مما يقلل احتمال وجود تعاريف غير واضحة لهذه المصطلحات، علما بأن بعض هذه المصطلحات لم يفرد له مبحث خاص به يمكن الباحث من الإلمام بمعطياته المختلفة، وإنما كانت منتشرة في ثنايا مؤلفاته المختلفة، وعليه كانت مهمة الحصول على تعريف واضح وصريح لها مهمة شاقة وملتبسة، بحيث نجده يذكر المصطلح في موضع دون التعريف به، ثم نجده يذكر أنواعه وعلاقاته في موضع آخر، كما نعر على أمثلة عديدة تشرح المصطلح في مقام آخر، دون أن نجد تعريفا صريحا له، وقد لا نجد هذا التعريف مطلقا، وفي هذه الحالة، حاولنا أن نجتمع ما توافر لنا من معطيات للخروج بتعريف تقريبي له.

3- من حيث العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية:

إن الهدف من الوقوف عند الدلالة اللغوية لكل مصطلح من المصطلحات المستهدفة بالدرس، من شأنه أن يكشف عن العلاقة بين الجانب المعجمي، والجانب المفهومي للمصطلح، ومن خلال ملاحظة المصطلحات السالفة الذكر، يمكن أن نقف على مدى اعتناء تمام حسان باختيار المصطلحات التي تعبر عن المفاهيم المقصودة،

¹ - إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص 124.

وذلك من خلال الاعتماد على المعنى اللغوي للجذر المعني، ومحاولة استغلاله الاستغلال الأمثل باشتقاق المصطلح المناسب منه وفق ما يتطلبه المفهوم.

للإشارة فإن المصطلحات التي وظفها تمام حسان ليست جديدة تماما، رغم أنه وصف دراسته للغة العربية بالمحاولة "الأجراً على الإطلاق"، على أن المقصود من قوله هذا هو استعماله للمنهج الوصفي المستنبط من الدراسات العربية في دراسته للغة العربية، وتقسيمها إلى مستويات لأول مرة وهو ما لا يمكن أن يفهم منه مجال من الأحوال انسلاخه عن معطيات الدراسات اللغوية السابقة، بل على العكس حيث انطلق تمام حسان من التراث العربي في محاولة لإعادة وصفه وفق ما تتطلبه المناهج الحديثة.

وقد مكّنه ذلك من الوقوف موقف فخر واعتزاز أمام ما توصل إليه كل من ابن جني وعبد القاهر الجرجاني، في مجال ربط الألفاظ المتجاورة في التركيب بالعلاقات المختلفة التي تنشأ بينها، وذلك نتيجة إدراكهم لحقيقة الارتباط بين المعنى والمبنى¹، وهو ما حاول تمام حسان استثماره في دراساته اللغوية بالاعتماد على مبدأ الأخذ بالمبنى والمعنى في آن واحد، فالفصل بينهما لا يؤدي دائما إلى نتائج صحيحة.

وعود على بدء، فإن الذي كان يعيننا هو تمحيص تمام حسان للتراث اللغوي العربي، ومحاولة الاستفادة منه في شتى جوانبه، فما كان منه إلا أن تتبع مصطلحاته في محاولة لإضفاء الدقة عليها، فما كان منها مستعملا استعمالا صحيحا ثمنه، وما كان تشوبه شائبة - برأيه - حاول التخلص منه، بحصر ما يدخل فعلا في هذا المصطلح، وترك ما لا يتجانس معه، كما وضع مصطلحات لمفاهيم جديدة، كمصطلح "الضمائم"، واستغل مصطلحات أخرى غير رائجة على غرار مصطلح "الخالفة"، ليعمم دلالاته على كل ما خالف الاسم والفعل في صفة من الصفات.

¹ - ينظر حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، ص 9-10.

ثالثا: الدراسة المفهومية:

تتعلق الدراسة المفهومية بشكلها العام بالمفاهيم و المعاني التي تشير إليها مصطلحات علم من العلوم، وتبرز أهمية هذه الدراسة من كون المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات تنطلق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها، بدلا من الانطلاق من المصطلحات للوصول إلى المفاهيم، وهذا ما يوجب ضرورة الاعتناء بالمفهوم وتمحيصه ليكون معبرا عن المصطلح الذي وضع له بدقة، وذلك من خلال ربطه بالمفاهيم القريبة منه، والمتداخلة معه، لتفادي الوقوع في بعض الظواهر اللغوية التي تتنافى ومناهج وضع المصطلحات، وأعني بذلك على سبيل المثال ظواهر الترادف والاشتراك اللفظي... وما ينجر عنها من خلطفي المصطلحات، وتشويش في ذهن القارئ، الذي يتوخى الدقة والشمولية.

إن دراسة مصطلحات علم ما عند باحث واحد تستلزم جهدا وعناية أكثر، في تحليل هذه المصطلحات، وإبراز العلاقة التي تربط المفاهيم بالتسميات، من أجل محاولة الوقوف على المنهج المعتمد في انتقاء وتوظيف المصطلحات المنتشرة في ثنايا الكتب التراثية، على اختلاف مذاهبها، واختصاصاتها، أو توظيف مصطلحات جديدة مبتكرة، أو مستوحاة من الدراسات الغربية الحديثة، أو الاستعانة بهذه الطرق جميعا، من أجل التعبير عن مفاهيم هذا العلم.

وسنركز في الدراسة المفهومية لمصطلحات علم التركيب عند تمام حسان، على إبراز العلاقات القائمة بين تسمية المصطلح والمفهوم الذي يحمله، والبداية طبعا من المصطلحات الدالة على التركيب وأجزائه.

تتطلب الدراسة المفهومية الإمام بالمصطلحات المدروسة من جهة، والمصطلحات القريبة منها من جهة أخرى، وذلك من أجل الوقوف على العلاقات التي تربط بين المصطلح والمفهوم، موازاة مع تتبع المصطلح واستعمالاته المختلفة في المتن المدروس.

وفيما يلي تفصيل للعلاقات القائمة بين المفهوم والمصطلح:

1- مصطلحات أحادية التسمية لأحادية المفهوم:

من المصطلحات التي وظفها تمام حسان وفق مبدأ الأحادية، أي أفراد مصطلح واحد لمفهوم واحد، مصطلحات: النحو، الاسم، الفعل، الأداة، الضمائم، الخالفة، الضمير، الظرف، وقد سبقت الإشارة إلى مفاهيم هذه المصطلحات في المبحث السابق والذي من خلاله تمكنا من استنتاج علاقة الحادية بين التسمية والمفهوم، حيث كانت المفاهيم واضحة ومحددة في ذهن تمام حسان، ما جعله يختار المصطلحات الدالة عليها بعناية فائقة، على اعتبار أنه ليس مبتكر هذا العلم، وإنما هو باحث جريء (على حد تعبيره)، قام بإعادة وصف النحو العربي وفق مبادئ علم اللغة الحديث، ولذلك كان اهتمامه بالمصطلحات أحد الأولويات التي بنى عليها دراسته، فبحث

في التراث عما يمكنه أن يعبر فعليا عن المفاهيم التي تناولها، كما صحح بعض المفاهيم التي كانت سائدة، مقدما البدائل التي كانت في معظمها تؤول إلى توسيع دلالة المصطلحات التراثية، إضافة إلى توظيفه مصطلحات جديدة للتعبير عن مفاهيم استحدثتها في اللغة العربية، انطلاقا من دراساته للغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية، ونقصد بذلك مصطلح الضمائم.

فمصطلحا الاسم و الفعل من المصطلحات الأصيلة في النحو العربي، والتي لم يحدث حولها خلاف -على حد علمي- فدلالة الاسم هي نفسها عند مختلف النحاة، منذ نشأة النحو العربي، ونفس الأمر يمكن أن يقال عن دلالة الفعل، فهما من بين المصطلحات التي عرفت استقرارا في الاستعمال منذ نشأتها، وذلك راجع إلى وضوح دلاليتهما، ومطابقة التسمية للمفهوم الذي تدل عليه.

أما مصطلحات الخالفة والضمير والظرف والأداة، فعلى الرغم من أصالتها وعمقها التاريخي، إلا أن الملاحظ حولها هو توسيع دلالتها عند تمام حسان، لتدل بذلك على ما كانت تدل عليه في التراث النحوي إلى جانب اشتغالها على مفاهيم تربطها صلة بالمفهوم الأصلي الموضوع لها حسب ما بينه تمام حسان.

فالأصل في الخالفة هو دلالتها على ما يعرف بأسماء الأفعال، غير أن تمام حسان وسع دلالتها لتدل زيادة على أسماء الأفعال، على كل ما صيغ للدلالة على إفصاح إنشائي غير دال على حدث أو زمن، كصيغ المدح والذم والتعجب وأسماء الأصوات.

والأصل في الضمير هو اللفظ الموضوع للدلالة على الغائب مثل هو والمتكلم مثل أنا والمخاطب مثل أنت، وبالرغم من أن التراث النحوي يصنف الضمائر ضمن الأسماء، غير أن تماما جعلها قسما قائما بذاته مضيفا إليها ما يعرف بأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فهذه الأصناف الثلاثة تعد ضمائر في عرف تمام حسان، والرابط بينها - حسبه- هو كونها تدل على مطلق حاضر أو غائب، وبذلك فهو لا يستثني أسماء الإشارة والأسماء الموصولة في تصنيفه هذا.

أما الظرف فالشائع بشأنه أنه اسم يدل على زمان الحدث أو مكانه، وبذلك فهو ينقسم إلى قسمين ظرف زمان، وظرف مكان، غير أن تمام حسان وسع دائرة الظروف لتشمل ما هو ظرف في الأصل، أي ما وضع في الأصل للدلالة على الزمان أو المكان، إضافة إلى بعض الأسماء المنقولة من أقسام أخرى من الكلم والتي تؤدي معنى الظروف في حالات معينة وفي سياقات محددة، وهو ما جعله يطلق عليها مصطلح الظروف المنقولة في مقابل الظروف الأصلية.

ولقد نحا تمام حسان النحو السالف الذكر في اعتماده على مصطلحات تراثية، وتوسيع دلالتها لتضم ما يمكن نقله من أصناف الكلمات الأخرى، لتدخل ضمن صنف معين، حيث استعمل مصطلح "الأداة"، للتعبير

عما يربط بين أجزاء الجملة، مشيراً إلى أن الأداة بذلك تشمل ما يعرف بحروف المعاني، والتي سماها الأدوات الأصلية، كحروف النسخ وحروف الجر وحروف العطف، إلى جانب بعض الظروف والأسماء، والتي أطلق عليها مصطلح "الأدوات المحولة".

ومصطلح "الأداة" - كما نعلم - مصطلح كوفي، يقابل المصطلح البصري "الحرف"، أي حرف المعنى، وقد استعمل تمام حسان المصطلح الكوفي رغم ميوله إلى المصطلحات البصرية، وعلته في ذلك - على ما يبدو - هو تضمينه مصطلح الأداة مفاهيم أكثر مما يجعلها مرادفة لمصطلح الحرف، فإن صح أن يشتمل مصطلح الأداة حروف المعاني وبعض الأسماء والظروف والضمائر، فإن مصطلح الحرف لا يتحمل هذا المفهوم الشاسع، فلا يعقل أن نصف الاسم أو الضمير بالحرف، ونفس الأمر يقال عن الظروف.

وهذا ما حدا بتمام حسان إلى عدم الإشارة إلى الترادف الحاصل بين مصطلحي "الأداة والحرف"، على الرغم من شيوعه، وعلى الرغم مما يقال عن تفضيل مصطلح منهما عن الآخر، وقد سبقت الإشارة إلى أن الدراسات الحديثة تفضل مصطلح الحرف، لدقته في التعبير عن المعنى المراد منه.

وعلى الرغم من التوسع الظاهر في دلالات هذه المصطلحات (الخالفة، الضمير، الظرف، الأداة)، إلا أن العلاقة بينها وبين مفاهيمها ظلت أحادية (أحادية التسمية لأحادية المفهوم)، حيث كانت رؤية تمام حسان واضحة في اختيار المصطلحات الدالة على تقسيمه لأجزاء الكلم، بوضعه بعض المفاهيم المتشابهة والتي تربطها علاقات وظيفية بالأخص تحت قسم واحد يحمل اصطلاحاً واحداً، وهو ما التزمه في استعماله لهذا المصطلح، مما يدل على تفصيله وتتبعه المتفرد للمصطلحات التراثية، والتي حاول استغلالها واستثمارها بمختلف الطرق للتعبير عما خلص إليه من مفاهيم، وقد وجد في طريقة "التوسع" ملجأً وملاذاً يحتكم إليه ويعوّل عليه في صياغة مصطلحاته.

وننتقل إلى مصطلح "الضمائم" الذي يعتبر مصطلحاً دخيلاً على مصطلحات النحو العربي، والدليل على ذلك أننا لا نعثر على هذا المصطلح، ضمن المعاجم والكتب التي تناولت بالدرس المصطلحات النحوية على اختلافها، وقد أشار تمام حسان إلى أن العرب لم يضعوا مصطلحاً خاصاً لما يعرف بالضمائم، وهذا يعني أن مفهوم الضمائم من المفاهيم الجديدة التي انبثقت عن إعادة وصف النحو العربي باستثمار نتائج الدراسات اللغوية الغربية الحديثة.

وقد صرح تمام حسان بأنه وضع مصطلح الضمائم كمقابل لما يسمى في اللغة الإنجليزية بـ "phrases"، ويقصد به وجود علاقة معنوية بين الكلمات داخل أجزاء الجملة كعلاقة الجار والمجرور، والعلاقة بين الفعل والمفعول به... فهذه الأجزاء من الجملة قد لا ترقى إلى مستوى الجملة، ولذلك فهو يميزها عنها بمصطلح الضمائم.

وقد أشار تمام حسان في موضع من المواضع إلى ما يمكن أن يكون مرادفا لمصطلح الضمائم، في قوله: "الضميمة الاسمية (أو المركب الاسمي)، والضميمة الفعلية (أو المركب الفعلي)"¹.

ويبدو أن تمام حسان اعتمد هذه الطريقة في محاولة إلى إيصال فكرة الضمائم التي تعد - حسبه - جديدة في النحو العربي، ولذلك كان عليه الاستعانة ببعض المصطلحات القريبة من هذا المصطلح، وقد وجد ضالته في مصطلح عربي معروف، وهو مصطلح "مركب"، غير أنه لم يشر إلى الترادف التام بين المصطلحين، ذلك أنه إذا أمكننا أن نعبر عن مصطلح الضميمة الاسمية بالمركب الاسمي، والضميمة الفعلية بالمركب الفعلي، فإننا لا نستطيع أن نعبر عن ضميمة الجار والمجرور أو المبهم وتمييزه، بمصطلح "المركب"، فالمركب شيء والضميمة شيء آخر.

ولا شك أن تمام حسان قد أخذ الوقت الكافي ومحص المصطلحات النحوية التراثية، ليخرج بنتيجة أقرها، وهي عدم وجود مصطلح مقابل لمفهوم ما يعرف عنده "بالضمائم"، وإلا لكان وظف مصطلحا من المصطلحات المتوفرة، باعتباره من المتمسكين بالتراث والداعين إلى تجديد قراءته لا إلى الثورة عليه وإحلال الجديد محله، وقد سبق وأن رأينا كيف استثمر مصطلحات التراث النحوي أحسن استثمار.

أما فيما يخص مصطلح النحو فقد عرفه تمام حسان خلافا لما عهدناه من تعريفات سواء القديمة منها أو الحديثة، ومنها تعريف ابن جني الذي يرى فيه أن النحو هو "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالثنوية والجمع والتحقير والتكثير والنسب والتركيب، وغير ذلك..."²، وتعريف ابن عصفور (ت663هـ)، الذي مفاده أن النحو "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أجوائه التي يأتلف منها"³ فمصطلح النحو في هذين التعريفين يشمل كل ما هو مستنبط من كلام العرب مما يؤدي إلى الاحتذاء به سواء تعلق الأمر بكيفية بناء الكلمات المفردة أو بناء التراكيب، فمن الواضح أن النحو قديما كان يشمل (الصرف والنحو)، ولذلك نجد حديثا عن الثنية والجمع...، فالنحو قديما لم يكن قسيما للصرف كما هو الآن، وإنما كان يشملها، أما حديثا، فقد أصبح قسيما للصرف، حيث يعرفه المتأخرون على أنه "علم يبحث عن أواخر الكم إعرابا وبناء"⁴.

فإذا كان النحويون قد حصروا تعريف النحو في الإعراب، فإن تماما قد التفت إلى جانب آخر منه، وهو جانب العلاقات بين الكلمات في النص، فالنحو عنده "شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها

¹ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص109.

² - ابن جني، الخصائص، ج1، ص88.

³ - إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص149. نقلا عن ابن عصفور الإشبيلي الأندلسي، المقرب، ص56.

⁴ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص218.

عند وضوحها في السياق مقام القرينة المعنوية التي تتأخى مع القرينة اللفظية في إيضاح المعنى¹، وهو في موضع آخر "دراسة العلاقات بين أبوابه متمثلة في الكلمات التي في النص، فنحن حين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب ليتمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقاتها النحوية"²، فهو لم ينكر الإعراب كقوم من مقومات النحو العربي، ولكنه أعطى له معنى جديدا يتعلق بالهدف منه، إذ نظر إليه في ضوء الأبواب النحوية، وربطه بالعلاقات التي يمكن أن تحكم هذه الأبواب.

ومن جهة أخرى يشير إلى استفادة علم النحو من علم الصرف من خلال الأبنية المختلفة التي تتمظهر فيها الكلمات، وهو ما سماه "القرائن اللفظية"، فتمام نظر إلى النحو العربي نظرة شمولية، فرأى أن النحو علم يهتم بدراسة العلاقات بين الكلمات في السياق، إلى جانب اهتمامه ب"الأبواب العامة لمعاني الجملة كالتقرير والنفي والاستفهام والتأكيد..."³.

فعلم الصرف يمد علم النحو بمباني الكلمات والصيغ، ما يجعل العلاقة بينهما وثيقة في إطار التكامل بين العلوم، وقد استثمر تمام هذه العلاقة استثمارا جيدا في موضوع القرائن، ونظر إلى النحو نظرة جديدة، من خلال ربط مباني الصيغ بالمعاني.

والذي يمكن أن نخلص إليه في هذا الصدد هو أن "علم النحو واحد، وأن مباحثه صارت واضحة، منذ أن استقر في القرن الرابع"⁴، وأن الاختلاف بين الباحثين لا يعدو أن يكون مجرد اختلاف في ضبط مفهومه، إلى جانب الاهتمام بمباحث معينة على حساب مباحث أخرى.

وقد استعمل تمام حسان المصطلح التراثي المعروف "النحو"، ليدل به على وجه آخر من أوجه هذا العلم، غفل عنه الأولون ولم يولوه عنايتهم، بقدر ما اهتموا بمسائل ضبط الكلمات إعرابا وبناءً، ويتعلق الأمر بالعلاقات السياقية، وما يمكن أن تؤديه من دور في كشف أسرار كلام العرب، والمهم من كل هذا هو أن استعماله لهذا المصطلح بقي ثابتا، وإن تغيرت التعابير، فما كان النحو عنده إلا علاقات، فمن خلال العلاقات بين الكلمات يمكن وصف النظام اللغوي من كل زواياه، مما يعني ضمنا اشتغال النحو على مختلف الأبواب المعهودة.

2- علاقة الترادف:

سبق وأن أشرنا إلى أن المقصود بعلاقة الترادف، هو أن يدل أكثر من مصطلح على مفهوم واحد، وعلى الرغم من أن هذا الأمر لا يتناسب مع مبادئ علم المصطلح، التي تنص على أفراد مصطلح واحد لمفهوم واحد،

¹ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 90.

² - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 226.

³ - نفس المرجع، ص 229.

⁴ - إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص 149.

لتفتدي اللبس والغموض، إلا أن ظاهرة الترادف كانت ولا تزال موجودة عند جل الباحثين، مع اختلاف في درجة توظيف المترادفات بينهم.

ولم يكن تمام حسان بمنأى عن هذه الظاهرة، حيث نجده يرادف بين بعض المصطلحات المترادفة أصلا في التراث العربي، كما يلجأ إلى شرح مصطلح ارتضاه للتعبير عن مفهوم من المفاهيم بمصطلح من المصطلحات المألوفة لدى القارئ العربي، ويبدو أن دافعه في ذلك هو محاولة تبسيط مصطلحاته بصورة تجعلها مفهومة و واضحة حتى لا يتيه القارئ، وهو يقرأ هذه المصطلحات.

ومن المصطلحات المترادفة في هذا الفصل، ما يلي:

أ- التركيب/ الجملة الصغرى:

لقد ارتبط مصطلح التركيب بالعلاقة بين عنصرين على الأقل من عناصر الجملة، وهو نفس المفهوم الذي وضعه تمام حسان لهذا المصطلح، غير أن شساعة المصطلح، وإطلاقه على أكثر من مفهوم من مفاهيم النحو العربي، مثل التركيب المزجي والتركيب الإضافي، والتركيب العددي،... على سبيل الاشتراك اللفظي، جعل تماما يشرح ما يقصده من مصطلح التركيب مشيرا إلى أنه يرادف عنده ما يعرف بالجملة الصغرى، إذ يقول في هذا الصدد: "وكل تركيب يشتمل على رابط يربطه بغيره من أجزاء الجملة الكبرى (أو دعنا نسمها الجملة فقط، ما دما قد أعطينا الصغرى اصطلاح "تركيب"¹.

وما ذلك إلا دليل على الدقة التي التزم بها تمام في وضع مصطلحات لكل جزء من أجزاء الكلام، حيث إن الوحدات التركيبية عنده تتدرج على نحو أوسع مما هو شائع في النحو العربي إذ ضمنها (الأصوات والمقاطع والألفاظ والضمائم أو التراكيب، والجمل)، وبهذا استعمل مصطلح التركيب كمرادف لمصطلح الجملة الصغرى.

ب- الجملة/ الكلام:

لقد أسال موضوع ترادف الجملة والكلام الكثير من الخبر عند مختلف الباحثين الذين تناولوا الجملة بالدرس قديما وحديثا، واختلفوا فيما إذا كانت الجملة مرادفة للكلام، أو أنها أعم منه أو أخص منه، وقد توصل بعض المحدثين إلى تحديد الفروق الكامنة بينهما انطلاقا من معايير معينة، فوجدوا أن الجملة قد تكون كلاما في شروط معينة، وقد لا تكون في شروط أخرى.

والواقع أن مسألة الخلط بين الجملة والكلام تعود في الأصل إلى تحديد مفهوم دقيق وواضح للجملة، حيث سبقت الإشارة إلى وجود نحو مائتي تعريف للجملة، الأمر الذي خلق تفاوتات في النظر إلى الترادف الحاصل بين الجملة والكلام.

¹ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص225.

غير أن الذي يعنينا في هذا المقام هو موقف تمام حسان من هذا الترادف، و يحسن أن نذكر أن في هذا الصدد أننا تجاوزنا ما يمكن أن يكون قد أشار إليه الباحث من اختلافات حول المصطلحات التي أقرها ووظفها في كتاباته، متجهين رأساً إلى التعاريف الواضحة الصريحة في غالب الأحيان (علماً بأنه لم يعرف بعض المصطلحات تعريفاً مباشراً، وإنما كان بالمثال أو غيره).

ولذلك فإن ما نعثر عليه في مجال تعريفه للجملة تعريف صريح وواضح مفاده أن (الجملة كلام، و الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع)، ويظهر من هذا أن الجملة عند تمام حسان ترادف الكلام، ولم يسترسل في ذكر الأسباب والأدلة التي جعلته يتبنى موقفه هذا، وإن كان قد أشار إلى وجود خلاف بين الباحثين حول معايير جملة الجملة، ولكنه لم يقحم نفسه في هذا الخلاف العقيم، وكان صارماً في تسويته بين الجملة والكلام، وهو ما يؤكد على شخصية الباحث الجاد الصارم في آرائه.

ج- الوصف / الصفة:

الوصف والصفة من المصطلحات المترادفة في التراث النحوي العربي، "إذ ترادفا في الدلالة على مفهوم (الصفة) بنية صرفية مشتقة من مصدر الفعل، مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة... وغيرها، كما ترادفا في الدلالة على مفهوم (الصفة أو النعت) باباً نحويًا يصدق على التوابع"¹.

والذي يعنينا في هذا المقام هو دلالتهما على المشتقات كبنى صرفية، وباعتبارهما قسماً من أقسام الكلام عند تمام حسان، لا باعتبارهما باباً نحويًا فقد وظف مصطلح الصفة، ويقصد به وصف الفاعل والمفعول والتفضيل والمبالغة والصفة المشبهة، مما يدل على ترادف مصطلحي الصفة والوصف عنده، حيث لم يخرج عن الاستعمال الشائع للمصطلحين.

ومن الواضح أن المصطلحين مشتقان من جذر واحد، وهو (وصف)، الأمر الذي يجعل الترادف بينهما أمراً وارداً، على اعتبار ما يحيل إليه الجذر من مفاهيم، وبالتالي فإن قضية ضبط البنية الصرفية هي التي تحدد الفروق الدقيقة بين المصطلحين.

وإذا عدنا إلى التحليل الصرفي سنجد أن كلا منهما مصدر للفعل (وصف)، مع اختلاف في الصيغة، فالوصف مصدر صريح للفعل، بينما حدثت بعض الظواهر الصرفية في كلمة (صفة)، منها حذف فائها وتعويضها بالتاء في آخر المصدر، وهي ظاهرة معروفة في الصرف العربي ترجع إلى طلب الخفة.

¹ - ينظر إيناس كمال الحديدي، المرجع السابق، ص 119، نقلاً عن محمود نحلة، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 38.

ومع ذلك يعدّ المصطلحان مختلفين من الناحية الشكلية، مما يجعل استعمالهما لنفس المعنى من قبيل الترادف.

الفصل الثالث: المصطلحات الدالة على العلاقات التركيبية الداخلية (داخل الجملة)

أولاً: الدراسة اللغوية

ثانياً: التحليل

- 1- التحليل الشكلي
- 2- من حيث أنواع التعريف
- 3- من حيث العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية

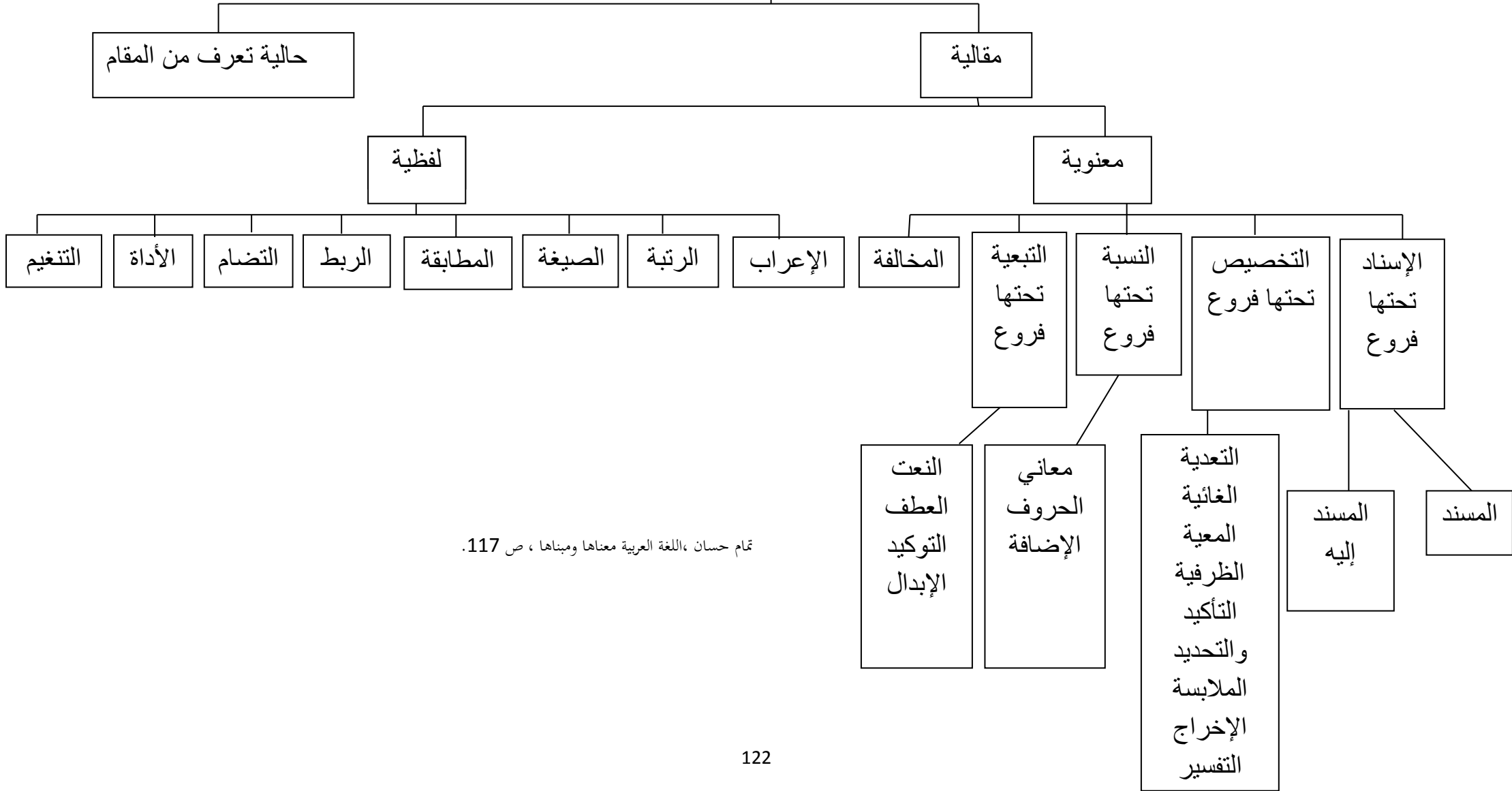
ثالثاً: الدراسة المفهومية

- 1- مصطلحات أحادية التسمية لأحادية المفهوم
- 2- علاقة الترادف
- 3- علاقة أحادية التسمية لثنائية المفهوم

أولاً: الدراسة اللغوية

تتلخص مصطلحات هذا الفصل في قرائن التعليق، التي تنقسم إلى قرائن مقالية، وقرائن حالية تعرف من المقام، وهذه الأخيرة تخرج من اهتمام علم التركيب إلى البلاغة، بينما تنقسم القرائن المقالية إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية، وتحت كل منها فروع حسب المخطط التالي:

قرائن التعليق



تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 117.

فالعلاقات التركيبية حسب تمام حسان مبنية على أساس "التعليق"، وما ينبثق عنه من قرائن تساعد على الفهم الصحيح للجملة، فقد أقام حسان منهجه على فكرة التعليق أو العلاقات السياقية وهي الفكرة المركزية في النحو العربي، وقد استلهمها من الجرجاني، ومقتفياً أثر أستاذه فيرث¹، حيث تنشأ علاقات توافق أو اختلاف بين الكلمات المكونة للتركيب في سياق معين، وهذه العلاقات السياقية تقوم على قرائن لفظية وأخرى معنوية تتصل بالمتن أو ما يسميه تمام حسان المعنى المقالي وهو ما يقابل السياق اللغوي linguistic context عند فيرث².

1- التعليق:

التعليق³ عند النحاة هو "إبطال عمل أفعال القلوب لفظاً لا محلاً وجوباً، نحو علمت أزيد عندك أم عمرو"⁴، وهو بمعنى الإزالة والحذف، في حين أن المقصود بالتعليق هو التماسك والتشبيث، وهو ما تطلق عليه الدراسات اللغوية مصطلح "التعلق"، وقد استعمل الباحثون مصطلحي التعلق والتعليق للدلالة على المفهوم الآتي ذكره:

التعلق حكم من أحكام حروف الجر والظروف، وهو نوع من الارتباط المتمم للمعنى يعتقد بين ما يشبه الجملة من ظرف وجر ومجرور، وما قبلهما من أفعال، أو ما يشبهها⁵، والمقصود به على العموم: "ربط الكلام بعضه ببعض ربطاً يتماشى مع قواعد اللغة المعينة"⁶.

فالتعلق هو ربط بين عناصر الجملة بشكل من الأشكال التي تجعلها مقبولة من ناحية اللفظ والمعنى.

التعليق عند تمام حسان:

لقد بنى تمام حسان تحليله للمستوى النحوي على فكرة التعليق التي استلهمها من الجرجاني، ولذلك فإن شرحه لمصطلح التعليق لا يعدو أن يكون محاولة لجمع ما أمكن حول ما ذكره الجرجاني، الذي لم يشرح مصطلح التعليق، وإنما استنتج تمام حسان معناه من بعض العبارات في كتابه "دلائل الإعجاز"⁷، ولذلك يقول في مفهوم

¹ - خالد عبد الكريم بسندي، دراسات في المصطلح اللغوي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، د.ط، 2011، ص 128.

² - ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 191.

³ - التعليق لغة مأخوذ من الجذر (علق)، و"علق بالشيء علقا وعلقة، نشب فيه (...). وعلق الشيء علقا وعلق به علاقة وعلوقاً: لزمه (...). وقد علقها بالكسر علقاو علاقة وعلق علوقاً، وتعلقها وتعلق بها أحبها... وتعلق الشيء علقه من نفسه"³، ابن منظور، لسان العرب، ج 10، مادة (علق)، ص 261-262.

⁴ - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص 488.

⁵ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 156.

⁶ - ينظر كوليزاكاك عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط 1، 2009، ص 28، نقلاً عن التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 36.

⁷ - ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 188.

التعليق: "...وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية، بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية"¹.

فالتعليق هو الذي يشرح العلاقات التي تنشأ بين الكلمات في السياق، وهو الفكرة الجوهرية في تفسير العلاقات السياقية، وهو ما ذهب إليه تمام حسان في قوله: "وفي رأبي - كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال- أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي، والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية"².

وبهذا يقترح بديلاً للعامل النحوي الذي أسأل الكثير من الخبر، ويتلخص هذا البديل في "التعليق"، الذي يكشف عن العلاقات السياقية، التي هي غاية الإعراب، فما النحو في حقيقته سوى شبكة من العلاقات السياقية.

2- القرينة:

القرينة³ في الاصطلاح هي "الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحص المدلول وتصرفه إلى المراد منه مع منع غيره من الدخول فيه، ومثال هذه القرينة، حذف الحال في قوله تعالى: **"وَالْمَلَائِكَةُ يَخْلُقُونَ مَلَأِيْمَةً مِنْ حُلٍّ بِأَبِي سَلَمَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ"**، حيث حذف الحال المقدر بقائلين سلام عليكم، والقرينة كون الحال قولاً أغنى عنه المقول"⁴.

فالقرينة تؤدي دوراً محورياً في معرفة المقصود من التركيب بدقة، وهو ما يعرف بأمن اللبس، وهي نوعان، لفظية ومعنوية، فاللفظية هي ما كانت ملفوظة أو مكتوبة وأدت إلى توضيح وتحديد المعنى المقصود بدقة، أما المعنوية فهي التي تربط بين أجزاء الجملة حتى يكون لها معنى معيناً، من غير أن يكون لها تمثيل خطي أو لفظي.

¹ - ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص188.

² -المرجع نفسه، ص189.

³ - القرينة في اللغة مشتقة من الجذر (قرن)، ويورد ابن منظور معاني الجذر (قرن) وبعض مشتقاته على النحو التالي: "والقرينة: فعيلة، بمعنى مفعولة من الاقتران، وقد اقترن الشيئان وتقارنا (...)، وقارن الشيء الشيء مقارنة وقرانا، اقترن به وصاحبه واقترن الشيء بغيره وقارنته قرانا صاحبه... وقرنت الشيء بالشيء، وصلته، والقرين المصاحب"، ابن منظور، لسان العرب، ج13، مادة، (قرن)، ص336.

⁴ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص186.

القرينة عند تمام حسان:

اعتمد تمام في تحليله للنظام النحوي على فكرة التعليق أو العلاقات السياقية التي تقوم على قرائن معنوية وأخرى لفظية، تؤدي عنده إلى فكرة تضافر القرائن، وهي التي تؤدي إلى وضوح المعنى، ولذلك لم يتعرض لمصطلح القرينة بالشرح والتعريف، وإنما أشار إلى المقصود من كل من القرينة اللفظية والقرينة المعنوية، علما بأن كلا القرينتين تدخلان تحت ما يعرف بالقرائن المقالية، أما القرائن الحالية فهي من اختصاص علم البلاغة.

أ- القرينة المعنوية:

هي "العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر، وذلك كعلاقة الإسناد التي هي نسبة عنصر الحدث الذي في معنى الفعل أو الوصف إلى فاعله أو واسطة وقوعه أو محل وقوعه"¹، وهي غير موجودة لفظاً، ولذلك سماها في موطن آخر (الدليل الحالي)، إذ يتعلق فهم هذا الدليل على النظر في حال الجملة وما يحيط بها من ملابسات، "وليس لهذا الدليل وجود في اللفظ، وإنما يفهم من السياق فقط، فهو جملة من العناصر والظروف الملابسة للنص اللغوي"²، فهي علاقات سياقية بين العناصر في الجملة، تهدف إلى تحديد المعنى النحوي لأي عنصر من عناصرها.

والقرائن المعنوية خمس قرائن كبرى، تحت كل منها فروع، وهذه القرائن هي: الإسناد والتخصيص والمخالفة والنسبة والتبعية.

ب- القرينة اللفظية:

وهي "عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية، فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك"³، أي أنها عبارة عن بني صرفية وصوتية، تساهم في الكشف عن المعاني الوظيفية التي وضعت بإزائها ألفاظ الجملة، كالفاعلية والمفعولية...

فهي إذن مستمدة من النظام الصوتي والنظام الصرفي للغة، وتشمل عنده ثمان قرائن، هي: الأعراب، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، التنعيم.

¹ - تمام حسان، البيان في علوم القرآن، ج1، ص 395.

² - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 106.

³ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص10.

3- الإسناد:

عرف النحاة العرب الإسناد¹ في وقت مبكر، فسيبويه جعل له باباً مستقلاً أسماه باب المسند والمسند إليه، فقال: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك"²، ففي هذا النص تأكيد على علاقة الإسناد التي تربط بين أجزاء الجملة. وهو المعنى الذي عززته جل المعاجم الحديثة، فهذا معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، يعرف الإسناد بأنه "نسبة حكم إلى محكوم له أو محكوم عليه، واللفظ الدال على المحكوم له أو المحكوم عليه، هو المسند إليه، ويكون فاعلاً أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو أسماً للنواسخ... واللفظ الدال على الحكم هو المسند ويكون فاعلاً، أو خبراً للمبتدأ، أو خبراً للنواسخ"³.

أما معجم المصطلحات النحوية والصرفية فيؤكد على الإفادة الحاصلة من الإسناد بتعريفه على أنه: "ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه"⁴، ما يعني أن الإسناد قرينة معنوية تربط بين طرفي الجملة بحيث يحصل المعنى.

أما تمام حسان فيعرف الإسناد بأنه "قرينة معنوية تفيد العلاقة بين الفعل والفاعل، أي أن الفعل صدر عن الفعل أو قام به"⁵، في حديثه عن الإسناد بين طرفي الجملة الفعلية، كما أشار إلى علاقة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية في قوله: "هو نسبة المسند (وهو في الجملة الاسمية الخبر إلى المسند إليه) (وهو المبتدأ)"⁶، فالإسناد عنده هو العلاقة الرابطة بين طرفي الجملة سواء كانت فعلية أو اسمية.

¹ - الإسناد لغة: مأخوذ من مادة (سند)، والسند "ما ارتفع من الأرض في قُبل الجبل، أو الوادي (...). وكل شيء أسندت إليه شيئاً، فهو مسند، ... وما يسند إليه يسمى مسنداً ومُسنداً، وجمعه المساند"، ابن منظور، لسان العرب، ج3، مادة (سند) ص220.

² - سيبويه، الكتاب، ج1، ص48..

³ - إميل يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص53.

⁴ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص107.

⁵ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص158.

⁶ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص105.

4- التخصيص:

يعرف التخصيص¹ بأنه علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند وبين طائفة من المنصوبات²، وتشمل المنصوبات المفعولات الخمسة، والحال والمستنوا التمييز، ما جعلها قرينة نحوية عامة تتفرع عنها عدة قرائن معنوية، تختص كل منها بنوع من المنصوبات.

التخصيص عند تمام حسان:

هو علاقة سياقية كبرى، وإن شئت فقل قرينة معنوية كبرى، تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها كالتعدي والغائية، والمعية والظرفية والتحديد والتوكيد والملابسة والتفسير والإخراج، والمخالفة، وهي قرائن يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة، فإذا قلنا ضرب زيد عمرا، فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه خصص بوقوعه على عمرو، وكان أيضا جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه، وإذا قلنا أتيت رغبة في لقاءك، فقد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيدا بسبب خاص، وهو قيد الغائية³.

فالتخصيص عند تمام كما هو عند غيره أفراد لعموم معنى الإسناد الذي في الجملة وتضييق له، بغرض توضيحه وإزالة الإبهام.

5- التعدي: وهي من القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص.

جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية: "التعدي⁴ هي مصدر الفعل عدى، وهي على وزن تفعلة، ويعني النحاة بالتعدي جعل الفعل اللازم متعديا، والمتعدي إلى واحد متعديا إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين متعديا إلى ثلاثة..."⁵.

فقرينة التعدي تتعلق بالفعل المتعدي الذي يتطلب مفعولا به أو أكثر ليكمله ويتم معنى الجملة، أي عدم اكتفاء الفعل بفاعله، وتجاوزه إلى مفعول به، نحو (جاوز الفعل فاعله).

¹ التخصيص لغة: مشتق من خصص جاء في لسان العرب، "خصّه بالشيء يخصّه خصّاً وخصوصية (...). وخصّصه واختصّه أفرده به دون غيره، ويقال اختصّ فلان بالأمر، وتخصّص له إذا انفرد..."، ابن منظور، لسان العرب، ج7، مادة (خصص)، ص24.

² - كولينز أركاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص147، نقلا عن القرائن النحوية، ص42.

³ - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص192-195.

⁴ - "التعدي في اللغة جعل الشيء متجاوزا عن الشيء ومتباعدا عنه، وفي علم النحو والتصريف هي أن لا يقتصر الفعل على التعلق بالفاعل، بل يتعلق بالمفعول أيضا"، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص476.

⁵ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص146.

الفصل الثالث: المصطلحات الدالة على العلاقات التركيبية الداخلية (داخل الجملة)

والتعدية عند تمام هي: "تخصيص لعلاقة الإسناد بين الفعل وبين ما أسند إليه"¹، فهي علاقة معنوية قائمة بين الفعل وبين المفعول به أو ما يعبر عنه النحاة بأنه (وقع عليه الفعل)، نحو قولنا (ضرب زيد عمرا)، فإسناد الضرب إلى المسند إليه مخصص بوقوعه على عمرو، ولا يمكن أن يفهم خلاف ذلك، وهذا معنى قوله التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد، وذلك من خلال توجيهه وجهة محددة تقول إلى فهم المعنى المراد منه، فالتعدية عند تمام هي علاقة المفعول به وقرينته.

6- الغائية:

تشمل قرينة الغائية² "المفعول لأجله، والمضارع بعد (اللام وكى والفاء ولن وإذن)، وتذكر للبيان عن علة الفعل وعذره، نحو قولك (جئت قضاء حقه)، أو (لأقضي حقه)، فقضاء الحق عذر لحدث المحييء، وهنا أسندت المحييء إلى نفسك مقيدا بسبب خاص، وهذا القيد هو الغائية"³. فالغائية هي قرينة المفعول لأجله، وهو الذي يذكر لبيان سبب حدوث الفعل كما يقول النحاة.

الغائية عند تمام حسان:

لا يختلف مفهوم الغائية عند تمام عما هو عند غيره ممن تعرض لهذا المصطلح، فهي عنده "قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله،... ومقيدة للإسناد الذي لولاها لكان أعم، وتكون أيضا بسبب تقييدها هذا للإسناد دالة على جهة فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل (...). وهي أيضا قرينة نصب المضارع بعد الفاء واللام وكى وحتى"⁴، فهذه القرينة تسعى إلى توضيح وتحديد معنى الجملة تحديدا دقيقا، عن طريق توجيه معناها وجهة محددة لا تحتمل غيرها.

7- المعية:

المعية⁵ هي "علاقة مصاحبة بين ما قبل الواو، والمنصوب بعدها، وتكون على غير طريق العطف أو الملابس الحالية، لأن اصطلاح المعية مقصود على قرينة المفعول معه (الذي يذكر للبيان عن مصاحبته الفعل ومقارنته)، أي أريد بها التنصيص على المعية ليدل على شيء حصل الفعل لمصاحبته - أي معه بلا قصد في اشتراكه في حكم ما

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 195.

² - الغائية مشتقة من الغاية وفي موسوعة المصطلح في التراث العربي "غاية كل شيء منتهاه وأقصاه والألف منقلبة عن ياء، لأن أصلها (الغبية) بسكون الياء الأولى، ولما كانت ساكنة مفتوحا ما قبلها قلبت ألفا"، محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي الديني والعلمي والأدبي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2013، ج 2، ص 1748.

³ - كوليزاكاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 149.

⁴ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 196.

⁵ - مأخوذة من لفظ (معي)، وقد جاء فيه في اللسان: "...وقالوا جاء معا، وجاءوا معا، أي جميعا، قال أبو الحسن معا على هذا اسم وألفة منقلبة عن ياء كرحى، لأن انقلاب الألف في هذا الموضع عن الياء أكثر من انقلابها عن الواو"، ابن منظور، لسان العرب، ج 15، مادة (معي)، ص 288.

قبله نحو (مشيت والنهر)¹. فالمعنى إذن هي قرينة المفعول معه، الذي يقصد منه المصاحبة، وتكون بين ما قبل واو المعية والمنصوب بعدها.

المعوية عند تمام حسان:

لا يتعد مفهوم المعوية عند تمام حسان عن معناه الاصطلاحي العام، حيث يقول "وأما المعوية فهي قرينة معنوية تستفاد منها المصاحبة عن غير طريق العطف أو الملازمة الحالية... واصطلاح المعوية مقصود على قرينة المفعول معه، والمضارع بعد الواو"²، فالمفعول معه هو الذي يذكر بعد الواو التي تدل على المعوية، دون قصد اشتراكه في حكم ما قبله نحو (سرت والجبل)، أما المضارع الذي بعد الواو فمثاله قول النحاة (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فتشابه المعنى في الحالتين هو الذي جعلهما يقعان نفس الموقع أي نفس القرينة، غير أن الملاحظ في المثال الثاني هو في الحقيقة عدم المصاحبة، فالفعل الأول منهبي وما بعده مثبت، فمعنى الواو في هذه الحالة هو الجمع - لا المعوية - أي لا تفعل هذا مع فعلك هذا، (ولا يسمى مفعولا لكونه ليس اسما)³.

وفي مطلق الأحوال فإن المقصود بالمعوية هو تخصيص ما بعد الواو الدالة على معنى (مع) بحكم المصاحبة إثباتا أو نفيا مع ما قبلها.

8- الظرفية:

تعرف الظرفية⁴ بأنها "قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه"⁵، والمفعول فيه نوعان، دال على مكان الحدث أو زمانه، وبهذا تصبح الظرفية قرينة معنوية تهدف إلى تخصيص زمان الحدث أو مكانه.

الظرفية عند تمام حسان:

هي "قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه، فالظرفية هنا للتخصيص، أي لتقييد زمن الإسناد أو مكانه، فظرفية الظرف وما نقل إليه أشبه شيء بمعنى الاقتران الزماني أو المكاني، أما ظرفية الحرف، فهي على معنى الاحتواء الزماني أو المكاني"⁶.

والظروف - كما رأينا - قسم من أقسام الكلام العربي، وهي ما تسمى بالظروف الأصلية، وهناك أصناف أخرى من الكلمات تنتقل إلى معنى الظرف فتستعمل استعماله، كالمصادر وبعض حروف الجر ك (منذ - مذ)، وبعض

¹ - ينظر كوليزاركاك عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص151، نقلا عن القرائن النحوية، ص43-44.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص196.

³ - ينظر كوليزاركاك عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص152.

⁴ - سبقت الإشارة إليه في مبحث المصطلحات الدالة على التركيب وأجزائه.

⁵ - ينظر كوليزاركاك عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص152.

⁶ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص196-197.

الضمائر الإشارية ك(هنا- ثم)...، فهذه الكلمات ليست ظروفًا في الأصل، ولكنها تدل على تخصيص زمان الحدث أو مكانه، فتفيد بذلك معنى المفعول فيه.

9- التحديد والتوكيد: وهما مصطلحان قرينة واحدة.

التحديد¹ هو "تعريف الشيء، بما يدل على حقيقته دلالة تفصيلية أو جامعة مانعة"²، أي فصل الشيء عما يحيط به، وترك ما يُعنى به وما يختص به فقط.

يراد بالتوكيد³ "عند النحاة أحد معنيين، وهما تأكيد الاسم بتكريره، أو بأحد ألفاظ تفيد معنى التأكيد لذلك الاسم، والمعنى الثاني تأكيد الفعل بإلحاق نون التوكيد بآخره"⁴، وفي كل هذه الحالات يكون الهدف من التوكيد هو تثبيت معناه في ذهن السامع.

قرينة التحديد والتوكيد عند تمام حسان:

هي "القرينة الدالة على المفعول المطلق، والمقصود بالتحديد والتوكيد، تعزيز المعنى الذي يفيد الحدث في الفعل، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته"⁵، ولذلك فصل في موضع آخر بين قرينتي التحديد والتوكيد، رغم أنهما تدلان على نفس القرينة، وقد جاء هذا الفصل تماشياً مع تقسيم المفعول المطلق بحسب وظيفته في الجملة.

فالتأكيد: "قرينة المفعول المطلق المؤكد للفعل، أي الصارف لمعناه عن احتمال المجاز"⁶، فقرينة التوكيد قرينة معنوية تدل على تخصص الفعل بتوكيده.

أما التحديد فهو "قرينة المفعول المطلق المبين للنوع أو العدد"⁷، فالتحديد خاص بالمفعول المطلق المبين للنوع أو العدد لا غير، أي أنه يحدد نوع الفعل وعدد مرات القيام به.

وبشكل عام فإن التحديد والتوكيد هما قرينة المفعول المطلق.

¹ - التحديد في اللغة من (حدد)، "والحد الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود"، ابن منظور، لسان العرب، ج3، مادة (حدد)، ص140.

² - إميل يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص111.

³ - التوكيد مشتق من الجذر (وكد)، وفي اللسان: "وكد العقد والعهد أوثقته (...)"، وقال أبو العباس التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك، وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء"، ابن منظور، لسان العرب، ج3، مادة (وكد)، ص466.

⁴ - محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي الديني والعلمي والأدبي، ج1، ص703.

⁵ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص198.

⁶ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص254.

⁷ - المرجع نفسه، ص254.

10- الملايسة:

الملايسة¹: "قرينة معنوية، وظيفتها تخصيص عموم الدلالة في الإسناد، وتوضيح قرينة الإسناد"²، ويقصد بها باب الحال الذي يذكر للبيان عن هيئة الفاعل والمفعول، فقرينة الحال تخصص قرينة الإسناد زيادة على بيان هيئة صاحبها بتأكيده أو تأكيد عامله، أو تأكيد معنى الجملة.

الملايسة عند تمام حسان:

هي قرينة الحال، وهي "اتفاق أمرين أو اشتراكهما في المكان أو الزمان أو كليهما، وهي العلاقة النحوية التي تقوم بين الفعل والحال، في نحو "جاء زيد راكباً" إذ يتفق الجيء والركوب في المكان والزمان"³، فوظيفة قرينة الملايسة هنا تخصيص عموم الدلالة في الإسناد، لأنك بهذه الجملة تحجر على أية حالة جاء زيد، وهي حال ملايبته لحال الركوب، "وكذلك إذا قلت جاء زيد وهو يركب، فالحال هنا عبر عنها بالجملة والواو، وتسمى هذه الواو، واو الحال، و واو الابتداء"⁴، فالحال هنا جملة، وقد دلت واو الحال على المعنى السابق، أي جاء زيد ملايبسا لحال الركوب.

11- التفسير:

التفسير⁵ هو "الإبانة والإيضاح والشرح"⁶، وقرينة التفسير هي "القرينة الدالة على التمييز، وعلة الجيء بها البيان وتسمى تفسيراً وتبييناً، وكله بمعنى واحد، لأنها ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحاً"⁷، فوظيفة التمييز هي إزالة الإبهام عن المميز.

التفسير عند تمام حسان:

يقول تمام: "إذا كان التمييز النحوي كما يقول ابن مالك "اسم بمعنى من مبني نكرة"، فإن علاقة التفسير المقصودة هنا تشير إلى جملة في النص تكشف عن المقصود بجملة سابقة أو عنصر سابق لا يشترط له أن يكون

¹ - الملايسة في اللغة مشتقة من الجذر (لبس)، وفي اللسان: اللبس: بالفتح مصدر قولك لبست عليه الأمر، ألبس خلطت، وألبس وألبس: اختلاط الأمر، لبس عليه الأمر، يلبسه لبساً فالتبس إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته، ولا بست الأمر: خالطته، وفيه لبس وألبسة أي التباس، ينظر ابن منظور، لسان العرب، ج6، مادة (لبس)، ص204.

² - كوليزاركاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص167، نقلاً عن المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص238.

³ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص310.

⁴ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص198.

⁵ - التفسير في اللغة من الفسر، و"الفسر البيان، فسر الشيء يفسره بالكسر، ويفسره بالضم فسراً، وفسره: أبانه، والتفسير مثله (...). والتفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل"، ابن منظور، لسان العرب، ج5، مادة (فسر)، ص55.

⁶ - إميل يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص140.

⁷ - كوليزاركاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص168، نقلاً عن شرح المقدمة المحبسة، 311/2.

نكرة¹، فالتفسير قرينة معنوية "على باب التمييز، وواضح أن التفسير يكون عند الحاجة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم، والمبهم الذي يفسره التمييز، إما أن يكون:

- 1- معنى الإسناد: نحو طاب محمد نفسا
- 2- معنى التعدية: نحو زرعت الأرض شجرا
- 3- اسم مفرد دال على مقدار مبهم: نحو اشتريت مترين حريرا (فهذا مبهم من حيث المقياس والعدد).

فالإبهام عموم والتقييد تخصيص لهذا العموم، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم².

فهذا النص يشير إلى أنواع التمييز في اللغة العربية، فهو إما أن يكون تمييز ذات أو تمييز نسبة أو تمييز عدد، وفي كل الحالات يهدف التمييز إلى تخصيص عموم الدلالة في الإسناد من خلال توجيهه جهة محددة في فهم الإسناد.

12- الإخراج:

الإخراج³ هو قرينة معنوية على إرادة باب المستثنى، فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد و تفهم هذه القرينة المعنوية من السياق⁴، أي أن المستثنى يخرج من عموم الإسناد المقصود في الجملة، ولذلك عرف المستثنى بأنه "إخراج ما بعد إلا أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء من حكم قبله، نحو جاء التلاميذ إلا عليا⁵، فوظيفة قرينة الإخراج هي تخصيص صفة عامة بواسطة أداة من أدوات الاستثناء.

الإخراج عند تمام حسان:

هو قرينة المستثنى، وهو "قرينة معنوية على إرادة باب المستثنى، فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة من السياق، فإذا قلنا جاء القوم إلا زيدا، فإننا قد أسندنا المجيء إلى القوم، وأخرجنا زيدا من هذا الإسناد⁶، فالإخراج عند تمام كما هو عند غيره علاقة معنوية تدل على المستثنى، وهدفها إخراج لفظ المستثنى من الحكم الذي أسند إلى المستثنى منه، وهذا معنى قوهم "مستثنى".

¹ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص302.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص199.

³ - الإخراج في اللغة من خرج يخرج خروجا، و"الخروج نقيض الدخول"، ابن منظور، لسان العرب، ج2، مادة (خرج)، ص249.

⁴ - ينظر كوليواركاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص170.

⁵ - مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، ط1، 2005، ص483.

⁶ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص199.

13- المخالفة:

المخالفة¹ قرينة معنوية، "ويدخل ضمن هذا الباب الاختصاص، وحده حكم علق بالبناء للمفعول بضمير ما أو شيء تأخر عنه الضمير"²، نحو قولنا نحن العرب نكرم الضيف ونغيث الملهوف، ونحن العرب نكرم الضيف ونغيث الملهوف، فالعرب في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف، والعرب في الجملة الثانية مختص، وما بعده خبر، ولأن المعنى ليس واحدا، لذلك اختلفت الحركات، وهذا معنى قولهم قرينة المخالفة.

المخالفة عند تمام حسان:

المخالفة من المصطلحات التي لقيت عناية كبيرة عند تمام حسان باعتبارها مظهرا من مظاهر تطبيق القيم الخلافية، يجعلها قرائن على الإعرابات المختلفة³، ذلك أن القيم الخلافية أعم من أن تكون معنوية فقط، ولذلك فهي تكون معنوية عندما تكون بين المعنى والمعنى، وهذا حال المخالفة كما رأينا، فالمخالفة إذن "تدل على معنى إنشائي كان يمكن أن يخضع لقاعدة من قواعد الإسناد الخبري، ولكنه حين لم يقصد به الإسناد الخبري، أدت مخالفة المعنى الإنشائي للمعنى الخبري إلى مخالفة في الإعراب ينسب المعنى الإنشائي بحسبها إلى المخالفة"⁴.

ويمكن في هذا الصدد أن نستشعر ذلك التأثير الضمني بالدراسات اللغوية الغربية الحديثة، التي ترى أن قيمة العنصر تأتي من مقابلته لغيره، أي من تمايزه مع غيره من العناصر في صفة من الصفات، وهو الأساس الذي بنيت عليه اللسانيات التقابلية والتفاضلية.

فإعراب الكلمة المنصوبة بعد الضمير مفعولا به لفعل محذوف وجوبا تقديره أخص، ناتج عن مقابلتها لنمط آخر من الجملة يشبهها في كل شيء، إلا في حركة النصب والتي تقابلها حركة الضم في الجملة الأخرى.

فموضوع الاختصاص من المواضيع النحوية الشائعة التي ألفت حولها المؤلفات والكتب، ولكن المخالفة كقرينة معنوية دالة على الاختصاص لم تلق الاهتمام نفسه، ولذلك لا نكاد نعتز على مرجع من المراجع الحديثة تناول موضوع المخالفة، إلا واستند إلى مؤلفات تمام حسان.

وبهذا يكون تمام قد تناول باب المنصوبات في اللغة العربية بطريقة مغايرة لما عهدناه، ذلك أنه ركز على العلاقات المعنوية التي تحدد وتوجه كل منها بناء على معناها ودورها في الإسناد الأصلي للجملة.

¹ - المخالفة في اللغة من (خلف)، جاء في اللسان: "... والخلاف المضادة، وقد خالفه مخالفة وخلافا"، ابن منظور، لسان العرب، ج9، مادة (خلف)، ص90.

² - كوليزاركاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص171.

³ - ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص200.

⁴ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص91-92.

14- النسبة:

النسبة¹ في النحو "من معاني حرف الجر "اللام"، ومعناه أن المحرور بحرف الجر هو صاحب المذكور في الكلام، نحو "القلم لسمير"²، وبمعنى آخر تفيد ملكية المحرور لما قبل حرف الجر، "وهي قرينة معنوية كبرى، وتعني إضافة شيء إلى شيء آخر وربطه به، ومن أجل ذلك كان بها حاجة دائما إلى طرفين منسوب ومنسوب إليه"³، فالنسبة إذن قرينة كبرى تدخل تحتها قرائن فرعية تتمثل في معاني حروف الجر والإضافة.

النسبة عند تمام حسان:

هي من القرائن المعنوية "وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية، والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضا، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبة، وواضح أن معنى النسبة غير معنى التخصيص، لأن معنى التخصيص تضيق، ومعنى النسبة إلحاق، والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة (...) هي ما نسميه معاني حروف الجر، ومعها الإضافة"⁴.

فالنسبة إذن تشمل معاني حروف الجر ومعنى الإضافة، وقد اعتنى النحاة القدماء بحروف الجر وما تفيده من معان عن طريق التعلق "فحرف الجر يدل على قرينة النسبة من جهتين، الأولى: دلالة على الربط، فهو يرتبط بالاسم الواقع بعده، ولا ينفصل عنه، والثانية عدم استقلاله بالمفهومية، فحرف الجر كباقي الحروف لا يدل على معنى في نفسه، ولذا قال النحاة "الحرف ما أوجد معنى في غيره"⁵، فحروف الجر إذن تتعلق بما بعدها عن طريق نسبتها إليها وعدم انفصالها عنها.

كما تحدث النحاة عن الإضافة بوصفها إصاقا أو ارتباطا بين شيئين ليكونا بمنزلة الشيء الواحد، ولذلك قال تمام حسان: "وأما معنى الإضافة، فيكفي لبيان قوة التعليق فيه أن النحاة لم يغفلوا النص على أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة"⁶، فالإضافة إذن نسبة بين المضاف والمضاف إليه، وهذا دليل على العلاقة بينهما.

¹ - النسبة في اللغة هي "إيقاع التعلق بين الشيئين"، الجرجاني، التعريفات، ص260.

² - إميل يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص387 |.

³ - كوليزاركاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص173، نقلا عن البحث اللغوي عند الأصوليين، ص180.

⁴ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص201.

⁵ - كوليزاركاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص176، نقلا عن البحث اللغوي عند الأصوليين، ص306.

⁶ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص203.

15- التبعية:

ورد مصطلح التبعية¹ في موسوعة المصطلح في التراث العربي على النحو التالي: "ترد التبعية في الإبتاع، وهي حالة إعرابية، صورتها أن يأتي لفظ تابعا في حكمه الإعرابي لما قبله، فيكون التالي تابعا للأول، في رفعه أو نصبه أو جره، كما في النعت والمنعوت، والبدل والمبدل منه وكما في المعطوف والمعطوف عليه"²، فهي قرينة معنوية تدرج تحتها أربع قرائنهي النعت والعطف والتوكيد والإبدال، والارتباط بين طرفي الإبتاع يكون في العلامة الإعرابية بشكل خاص.

التبعية عند تمام حسان:

هي قرينة "قوامها الربط بين عنصريين من عناصر الجملة تجعلهما يقفان على نفس المستوى إزاء نواة الجملة، والمقصود بالنواة العنصر الذي يفيد الحدث في الجملة (الفعل أو الوصف أو المصدر المضاف أو المتعدي)، وهذه القرينة تشمل النعت والتوكيد والنسق والبدل وعطف البيان"³، والتابع والمتبوع في كل ما سبق بمنزلة الكلمة الواحدة، لا يجوز فصلهما ولا تقديم الثاني على الأول منهما.

وقد نالت التوابع اهتمام النحاة قديما وحديثا، وأفرد كل نوع منها بمبحث خاص به يتناول أصول المطابقة بين التابع والمتبوع في كل منها، وما يمكن الترخص فيه، أي ما يجوز فيه عدم المطابقة، وذلك كإمكانية عدم المطابقة في النوع والعدد في النعت السببي، لكن العلامة الإعرابية لا يمكن عدم المطابقة فيها، ولذلك كانت أشهر قرائن المطابقة في التوابع.

فما تقدم من مصطلحات تخص القرائن المعنوية التي تساهم في توضيح معنى الجملة، وذلك من خلال نقلها لإدراك الفعل من الجمل إلى المفصل، ومن العموم إلى الخصوص، عن طريق توجيه الإسناد في الجملة تدريجيا إلى ما يستوجبه من معنى مقصود.

16- العلامة الإعرابية: (قرينة الإعراب):

نال الإعراب⁴ حظا وافرا من اهتمام النحاة قديما وحديثا، وقد جعله بعضهم خاصية من خصائص اللغة العربية، ولم يختلفوا في مفهومه، فهو على العموم "تغيير أواخر الكلمات بتغيير وظائفها النحوية ضمن الجملة، نحو

¹ - التبعية لغة: "مصدر صناعي مكون من لفظ (التبع) (بفتح) (بفتحتين) منسوب إلى بياء مشددة، مزيد بهاء المصدرية، فأصبح مصدرا صناعيا، ومعناه كون الشيء مرتبطا بغيره تابعا له بحيث لا ينفك عنه"، محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي، ج1، ص447.

² - نفس المرجع، ص448.

³ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص91 ومقالات في اللغة والأدب، 245.

⁴ - "الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة يقال أعرب عنه لسانه، وعُربَ، أي أبان وأفصح (...). وإنما سمي الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه"، ابن منظور، لسان العرب، ج1، مادة (عرب)، ص588.

جاء زيدٌ، شاهدت زيدا، مررت بزيدٍ، وفائدة الإعراب الإبانة عن المعاني المختلفة في بعض المواضع، ففي قولك: "ضرب سالما زيدا" تعرف أن زيد هو الضارب لأنه مرفوع وأن سالما هو المفعول به لأنه منصوب¹، وبهذا تتضح أهمية الإعراب أو العلامة الإعرابية في التمييز بين المعاني النحوية المختلفة.

العلامة الإعرابية عند تمام حسان:

يرى تمام حسان خلافا للنحاة المتقدمين، وأغلب النحاة المحدثين، أن الإعراب "قرينة محدودة مجال التطبيق في تراكيب العربية لتعذر الاعتماد عليه في كثير من عناصر اللغة، كالمبني والمقصور وبعض المنقوص والمصادر المؤولة والجمل ذوات المحل... أضف إلى ذلك أن تضافر القرائن على بيان المعنى النحوي وندرة اعتماد هذا المعنى على قرينة واحدة فقط يجعل بعض القرائن المتضافرة لبيان المعنى زائدة عن المطلوب أحيانا"²، فتمام ينفي تضخيم دور العلامة الإعرابية، ويرى أنها لا تعدو أن تكون قرينة من القرائن التي تتضافر لبيان المعنى.

وقد أكد تمام على قصور العلامة الإعرابية في بيان المعنى، في أكثر من موضع كما أُلحَّ على ضرورة تضافر القرائن لإفادة المعنى في قوله: "والعلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن"³، فالعلامة الإعرابية قرية من مجموع قرائن متعددة تساهم مجتمعة في بيان المعنى المقصود.

17- الرتبة:

تعرف الرتبة⁴ بأنها "الموقع الذكري للكلمة في جملتها، فيقال رتبة الفاعل التقدم على المفعول، ورتبة المفعول التأخير عن الفاعل، ورتبة المبتدأ أن يتقدم على الخبر، ورتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، فإن تقدمت الكلمة في الجملة بحسب رتبها المقررة لها قيل فيها إنها متقدمة رتبة، وإن تأخرت عما هو مقرر لها قيل إنها متأخرة رتبة"⁵، فهي ذلك الموقع المخصوص الذي تحتله كل وحدة لغوية، حينما تدخل في تشكيل الحدث اللغوي، ما يجعلها "علاقة موقعية بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق، يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه"⁶، فالكلمات تأخذ مواضع خاصة بها في الجملة، وهذه المواضع هي التي تحدد وظائفها فيها وتكسيها معانيها.

وتؤدي قرينة الرتبة دورا فعالا في فهم معنى التركيب اللغوي، ذلك أن الجملة العربية مبنية على نظام خاص، إذا اختل هذا النظام بأن تقدمت كلمة على أخرى أو تأخرت عنها، اختل المعنى بشكل عام، "فقرينة الرتبة هي

¹ - إميل يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص 66.

² - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 2، ص 97.

³ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.

⁴ - الرتبة في اللغة من: "رتب الشيء يرتب رتوبا، وترتب، ثبت فلم يتحرك، يقال رتب رتوب الكعب، أي انتصب انتصابه، ورتبه ترتيبا أثبتته (...). والرتبة الواحدة من رتبات الدرج (...). والرتبة والمرتبة المنزلة عند الملوك ونحوها"، ابن منظور، لسان العرب، ج 1، مادة (رتب)، ص 409-410.

⁵ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 92.

⁶ - عاطف مذكور، علم اللغة بين القدم والحديث، دار الثقافة، دمشق، د.ط، 1987، ص 199.

النظام الذي تشكله الوحدات في سياق أفقي محدد كأن تتقدم وحدة على وحدة أو تتأخر عنها بشكل ثابت أو غير ثابت، نحو تقدم العمدة على الفضلة، والمتبوع على التابع... في حين يجوز تقدم المفعول به على الفاعل أو الفعل¹. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الرتبة إلى نوعين رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة.

أ- **الرتبة المحفوظة أو الثابتة:** و "تشمل تلك المواقع التي تحتلها كل وحدة لغوية، داخل التركيب اللغوي، حيث لا يجوز تحويلها، وإلا اختل نظام التركيب وعلاقاته باختلافها"².

وقد حرص النحاة على استقرار المواضع التي تكون فيها الرتبة محفوظة، ومن أمثلتها:

- تقدم الموصول على الصلة والفعل على التمييز، والمتبوعات على التوابع
- تقدم أدوات الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض على الفعل
- تقدم حروف الجر على الاسم المجرور، والاستثناء على المستثنى، و واو المعية على المفعول معه
- تقدم الفعل على فاعله، وفعل الشرط على جوابه³.

ففي كل ما سبق لا يجوز التقديم والتأخير، لأن ذلك يؤثر على التركيب ومعناه.

ب- **الرتبة غير المحفوظة أو الحرة:** تحتل بعض الكلمات رتبا غير ثابتة، إذ تؤدي وظائفها بغض النظر عن الموقع الذي تكون فيه في الجملة، ما يعني أن رتبها غير محفوظة، وهي التي تعرف بأنها "موقع الكلمة المتغير في التركيب الكلامي متقدما أحيانا ومتأخرا أحيانا آخر"⁴، وليس معنى قولنا هذا، أن هذه الكلمات لا تستقر في التركيب، وإنما لها مواقع مألوفة يحسن أن تلازمها، غير أنها يمكن أن تفارقها لأغراض بلاغية، وأخرى خاضعة لسلطة المتكلم، ويتبع تغيير موقعها إخلال بالتركيب أو بمعناه.

ومن أمثلة هذا النوع من الرتب، أي ما يجوز فيه التقديم والتأخير، رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة متعلقات الفعل، كالتمييز والحال والمستثنى...

الرتبة عند تمام حسان: هي من القرائن المعنوية وهي "قرينة نحوية ووسيلة أسلوبية أي أنها في النحو قرينة على المعنى، وفي الأسلوب مؤشر أسلوبى ووسيلة إبداع وتقاليد عبارة واستحلاب معنى أدبي"⁵، فرتبة الكلمة تخضع

¹ - كوليزاركاك عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص98.

² - عبد الحليم بن عيسى، البنية التركيبية للحدث اللساني، منشورات مختبر اللغة العربية والاتصال، الجزائر، د.ط، د.ت، ص74.

³ - ينظر كوليزاركاك عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص101 - 102.

⁴ - فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي، من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 1997، ص188.

⁵ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص67.

لنظام اللغة، وبالتالي يمكن أن تؤدي وظيفة نحوية معينة، كما يمكن لمستعمل اللغة أن يغير بعض الرتب لأغراض في نفسه، فتصبح الرتبة إذ ذاك وسيلة أسلوبية في يد الكاتب، يقدم ويؤخر بحسب مقاصده.

وعلى هذا الأساس قسّم تمام حسان الرتبة إلى النوعين السالفي الذكر، أي رتبة محفوظة وأخرى غير محفوظة، "أما المحفوظة فلا سبيل إلى تشويشها في الاستعمال المعاصر، وكل ما ورد من ذلك في عصر الفصاحة فهو ترخص (...). والرتبة المحفوظة من قرائن النحو ولا دخل للبلاغيين فيها، أما الرتبة غير المحفوظة فهي التي تسمح بالتقديم والتأخير، وكل جهود البلاغيين في هذا المجال محصورة في حدودها"¹، وباختصار فالرتبة المحفوظة هي التي "يتعلق المعنى بحفظها، أما في الرتبة الحرة غير المحفوظة، فكل واحد من طرفيها صالح أن يتقدم أو يتأخر بحسب المقاصد الأسلوبية"².

وبهذا يكون تمام حسان قد فرق بين نوعي الرتبة ليس على أساس ملازمة الموقع أو عدمه فحسب، وإنما أيضا من زاوية الاهتمام والاختصاص، فجعل المحفوظة من اختصاص النحو وغير المحفوظة من اختصاص البلاغة.

ولا تختلف الرتبة محفوظة أو غير محفوظة عند تمام عنها عند غيره، فمن الرتب المحفوظة رتبة بعض الأدوات ذوات الصدارة في الجملة، حتى إن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها، ورتبة الأدوات الداخلة على المفردات كحروف الجر والمعية والاستثناء...

ومن أمثلة الرتبة غير المحفوظة رتبة المفعول من الفعل، ورتبته من الفاعل، ورتبة المبتدأ والخبر...³.

ف للرتبة دور مهم في الكشف عن المعاني، ويظهر دور الرتبة المحفوظة بشكل كبير في المبنيات، وما لا تظهر على آخره حركات الإعراب، فهي القرينة الوحيدة التي تكشف علاقة الإسناد، وذلك في نحو "أكرم موسى عيسى"، إذ أن موسى هنا فاعل وعيسى مفعول به.

¹ - تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د.ط، 1984، ص128.

² - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص51-52.

³ - ينظر تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص68-69، ومقالات في اللغة والأدب، ج2، ص300.

18- البنية/ الصيغة:

المراد بالصيغة مبنى الصيغ الصرفية التي تميز بين الأسماء والأفعال والصفات والحروف...

والبنية¹ "في علم الصرف الصيغة والمادة اللتان تتألف منهما الكلمة، أي حروفها وحركاتها وسكناتها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كل في موضعه"²، فالبنية هي الصيغة التي توجد عليها الكلمة في اللغة العربية، والتي تعبر عن انتمائها إلى قسم معين من أقسام الكلام، فلأسماء صيغ ولأفعال صيغ وللصفات صيغ...

ويظهر أثر الصيغ الصرفية في إيضاح المعاني النحوية، من خلال المعاني التي تدل عليها بهيئتها، كدلالة اسم الفاعل على الفاعل ودلالة اسم المفعول على المفعول...

البنية عند تمام حسان:

ويسمى مبنى الصيغة، ويقصد بها اشتراط صيغة صرفية معينة لعنصر نحوي معين كالاشتقاق للحال والجمود للتمييز³، وهكذا تكون الصيغة قرينة لفظية على الباب، فكل باب من أبواب النحو يشترط صيغا معينة، كأن يكون الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل أسماء.

فالبنية إذن قرينة تنتمي إلى النظام الصرفي لتكون في خدمة النظام النحوي⁴، حيث تدل صورة الكلمة وهيئتها على معنى جزئي من المعاني النحوية، ثم يتبلور هذا المعنى ويتضح بدخولها في التركيب، وتضافر القرائن السياقية الأخرى التي توجه المعنى النحوي وتخصصه في إطار محدد.

19- المطابقة:

المطابقة⁵ هي "توافق بين جزأين مترابطين من أجزاء الكلام في الإفراد والتنشئة والجمع والتذكير والتأنيث"⁶، وتظهر المطابقة في الصيغ الصرفية والضمائر، حيث يتضح معنى الجملة بالمطابقة بين ما يجب فيه التطابق، ومن دون ذلك تكون الجملة مجرد تركيب لكلمات منعزلة بعضها عن بعض من دون معنى.

¹ - البنية لغة مأخوذة من قول ابن منظور: "البنية والبنية: ما بنيته وهو البني والبنى (...)", يقال بنيت، وهي مثل رشوة وريشا، كأن البنية الهيئة التي بني عليها مثل المشية والركبة"، ابن منظور، لسان العرب، ج14، مادة (بني)، ص94.

² - إميل يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص98.

³ - ينظر حسان، تمام البيان في علوم القرآن، ج1، ص424، واجتهادات لغوية، ص256.

⁴ - ينظر تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص154، ومقالات في اللغة والأدب، ج2، ص299.

⁵ - المطابقة لغة مشتقة من طبق، والطبق كل غطاء لازم على الشيء، وطبق كل شيء ما ساواه، والجمع أطباق... وقد طابقه مطابقة وطباقا وتطابق الشيطان تساويا، والمطابقة الموافقة، والتطابق الاتفاق وطابقت بين الشيعين، إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما، ينظر ابن منظور، لسان العرب، ج10، مادة (طبق) ص209.

⁶ - أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ص1388.

وتكون المطابقة في الشخص والعدد والنوع، وهي بذلك قرينة صرفية في خدمة التركيب النحوي، فعدم المطابقة يشتت العلاقات بين الكلمات ويزيل المعنى المقصود.

المطابقة عند تمام حسان:

اعتنى تمام بالمطابقة بوصفها قرينة لفظية دالة على المعنى، وقد حذا حذوه بعض الباحثين متخذين مؤلفاته مراجع لهم في هذا الموضوع، لذلك لم نكد نعثر على أكثر مما ورد في مؤلفاته، فهو يرى أن "مسرح المطابقة هو الصيغ الصرفية والضمائر فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف مثلاً"¹، هذا من حيث المجال أما من حيث المعنى فيقصد بالمطابقة "اتفاق الكلمتين من حيث إفادة التكلم أو الخطاب أو الغيبة والإفراد أو التثنية أو الجمع و التذكير أو التأنيث والتعريف أو التنكير"²، أي أن المطابقة تكون على محاور كالاتي:

- المطابقة في الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)
- المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع)
- المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث)
- المطابقة في التعيين (التعريف والتنكير)

فالمطابقة قرينة لفظية على المعنى المراد، وتتضح أهميتها في كونها "تقوي الصلة بين المتطابقين، فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي تقع فيه، ويعبر عنه كل منهما، فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال"³.

فالمطابقة وإن لازمت الكلمات المفردة، فإن صداها يظهر في تجاور هذه الكلمات في التركيب، وبمعنى آخر يمكن عد المطابقة من قبيل القرائن الصرفية التي تخدم التركيب، وتتجلى فيه بصورة واضحة، فلا مطابقة في المفرد، وإنما تتطلب المطابقة عنصرين من عناصر الكلام على الأقل.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص211.

² - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص46.

³ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص212-213.

20- الربط:

يعرف الربط¹ بأنه "قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر، ومن ثم فهو وسيلة لفهم المعاني النحوية"²، فالربط يكون بين عنصرين من عناصر الجملة حتى لا تكون مجرد رصف للكلمات بعضها جنب بعض، وله وسائل وأدوات تساهم في تماسك النص بشكل عام.

الربط عند تمام حسان:

الربط كقرينة عند تمام هو "علاقة وظيفتها إنعاش الذاكرة لاستفادة مذكور سابق بواسطة إحدى الوسائل اللفظية التي تعين على الوصول إلى هذه الغاية"³، ويتم الربط بطرق مختلفة منها "عود الضمير، ووظائف حروف المعاني الداخلة على المفردات والجمل من عطف أو استثناء أو استدراك أو شرط أو تقديم لأحد الأجوبة أو غير ذلك"⁴.

فالربط إذن يتم بالضمير العائد، أو بالحرف، أو بإعادة اللفظ، أو باسم الإشارة...، هذا فضلا عن كون الربط علاقة تربط بين المتلازمين كأن تكون بين الموصول وصلته وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته... فوظيفة الربط إذن هي خلق التماسك بين عناصر السياق وإحكام العلاقة بين عناصره حتى يؤدي المعنى المنوط به.

21- التضام:

التضام⁵ ظاهرة معروفة في اللغة العربية، فقد أشار إليه سيوييه في باب المسند والمسند إليه، حيث قال: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا"⁶، إذ يفهم من هذا أن هذين الركنين الإسناديين متضامان، كما أشار الجرجاني في دلائله إلى التضام بقوله: "إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما من فوائد"⁷، فالكلمات لم توجد لتكون مفردة، وإنما وجدت لتدخل في سياق معين وتؤدي فائدة، ودخولها في السياق يعني تضامها مع غيرها لحصول الفائدة.

¹ - الربط في اللغة هو: "مصدر ربط وربط،...إحداث علاقة بين مدركين لاقتراحهما في الذهن بسبب ما،...وصل بين كلمتين أو جملتين برياط مثل (مثل، مع، حتى، لكن، أو) أداة ربط"، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ص 847.

² - كوليزاكاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 113.

³ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1، ص 129.

⁴ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج 2، ص 42.

⁵ - "تضام الشيء اجتماع بعضه إلى بعض ويقال تضام القوم وغيرهم"، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ص 544.

⁶ - سيوييه، الكتاب، ج 1، ص 48.

⁷ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 539.

والذي يمكن أن نستنتجه من هذا أن العرب القدامى قد عرفوا التضام ، ولكنهم لم يدلوا عليه بهذا المصطلح، ولذلك لا نكاد نعثر على تعريف واضح وصريح له، اللهم ما ورد في بعض البحوث المتأخرة، ومن ذلك أن التضام هو "إيراد كلمتين أو أكثر لخلق معنى أكثر عموما، فالتضام هو اتصال سياقي كاتصال القسم بالمقسم به، والمستثنى بالمستثنى منه، والمعطوف بالمعطوف عليه معنى"¹، فهو إذن تلك العلاقة التي تربط بين بعض الألفاظ التي يستدعي أحدها الآخر بالضرورة لتأليف الكلام.

التضام عند تمام حسان:

يبدو أن مصطلح التضام من المصطلحات التي وضعها تمام للدلالة على معنى الاتصال السياقي، والدليل على ذلك قوله "ولفظ التضام قديم، ولكن معناه هنا من وضعنا"²، ويقصد به "أن يكون أحد من عناصر اللغة طالبا لعنصر آخر، أو قابلا لصحبته، أو رافضا لها"³.

فتمام هنا يؤكد على التضام بمفهومه السابق، ولكنه يشير في نفس الوقت إلى طرق التضام، أي أن الكلام العربي يتضام بعضه مع بعض بطرق مختلفة، أشار إليها في أكثر من موضع، حيث يكون إما "بلزوم لفظ لفظ آخر (وهو التلازم)، أو مناسبتة له بحيث لا يمتنع أن يصاحبه (وهو التوارد)، أو تنافره معه بحيث لا يردان معا متواليين في تركيب واحد (وهو التنافي)"⁴.

وبهذا يكون تمام قد نبه إلى الطرق الممكنة لتضام الكلمات في اللغة العربية، فالتلازم كالعلاقة بين الموصول وصلته وحرف الجر ومجروره وحرف العطف والمعطوف...، فكل تركيب من هذه التراكيب يتضام جزآه عن طريق التلازم، بمعنى أن ذكر الأول يستدعي ويستلزم وجود الثاني.

ومن التنافي أن لا يدخل على الفعل حروف الجر أو حروف النداء، وبهذا يكون التنافي في حقيقته عكس التضام، وهو ما أشار إليه تمام بقوله: "والتنافي عكس التضام، وإن أدخلناه تحته باعتباره قسيما للتلازم، وهذا التنافي قرينة سلبية على المعنى، يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر، فإذا وجدنا ال استبعدنا معنى الإضافة... وهكذا يكون التنافي قرينة سلبية لا إيجابية"⁵.

¹ - كوليزاكاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 111.

² - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1، ص 249.

³ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 95.

⁴ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1، ص 249.

⁵ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 221.

أما المقصود بالتوارد فهو "الطرق الممكنة في رصف جملة ما، فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقدماً وتأخيراً، وفصلاً ووصلاً..."¹، فالتوارد عكس التلازم والتنافي من حيث إجبارية التضام بين عنصري التركيب أو استحالتها، فهو يشمل كل الصور الممكنة ليكون التركيب صحيحاً نحويًا ودلاليًا.

وفي كلٍّ يكون المقصود من التضام هو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى إما في صورتها الإيجابية كالتوارد والتلازم، أو في صورتها السلبية كالتنافي.

22- الأداة:

سبق وأن أشرنا إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي لمصطلح الأداة في الفصل السابق بوصفها قسماً من أقسام الكلم عند تمام حسان، أما حديثنا عن الأداة في هذا المقام فهو من باب كونها قرينة من القرائن اللفظية المستخدمة في التعليق، وفي هذا الصدد يرى تمام أن الأداة "مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة"²، ولكل أداة ضمائمها الخاصة، مما يجعلها قرينة لفظية هامة من قرائن التعليق النحوي، حيث تساعد بموقعها وبتضامها مع كلمات بعينها على تحديد المعنى المقصود من الجملة.

23- النغمة: والمقصود بها نغمة الكلام أو التنغيم.

ويطلق مصطلح نغمة³ الكلام "على التغيرات التي تطر أعلى درجة الصوت في كلام متواصل، لا يقوم على وحدة صوتية أو حرف، بل على سلسلة أطول (كلمة أو مجموعة كلمات، جملة...)"⁴، فشرط النغمة هو وجود سلسلة صوتية إذ لا يمكن أن تظهر في الأصوات المفردة، ذلك أنها تنتج عن التغيرات التي تطرأ على درجة الصوت، ولا يحصل التغير في صوت واحد.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 216.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 123.

³ - "النغمة جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها، وهو حسن النغمة، والجمع نغم"، ابن منظور، لسان العرب، ج 12، مادة (نغم)، ص 590.

⁴ - محمد الهادي بوطارن وآخرون، المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية انطلاقاً من التراث العربي ومن الدراسات الحديثة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، د.ط، ص 279.

النعمة عند تمام حسان:

النعمة من القرائن اللفظية، وهي الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق، ولكل جملة صيغة تنغيمية خاصة، فجملة الاستفهام تختلف عن جملة النداء، وجملة النداء تختلف عن جملة النفي¹.

فالنعمة تؤدي دورا فعالا في التفريق بين الجمل ذات البنية الصوتية الواحدة، والتي تختلف مقاصدها، كأن تكون دالة على الاستفهام بنعمة، وعلى التعجب بنعمة أخرى، وبذلك تحلّ النعمة في الكلام محل علامات الترقيم في الكتابة.

¹ - ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص226.

ثانيا: التحليل:

1- التحليل الشكلي:

اختص هذا الفصل بما يعرف بالقرائن النحوية، ما يعني ضمينا أن كل مصطلح هو قرينة من القرائن، ولذلك فإن جلّ هذه المصطلحات في الواقع مركب تركيبيا إضافيا، وذلك كنحو (قرينة التعليق، قرينة التخصيص، قرينة البنية، قرينة الإعراب...)، أو تركيبيا وصفيا مثل (القرائن المقالية، قرائن لفظية، قرائن حالية...).

أما من حيث الاستعمال فقد تراوح بين التركيب والبساطة، فنجد تماما يذكر نوع القرينة مباشرة في موضع، ويذكرها في موضع آخر مركبة مع لفظة (القرينة)، وقد استعملت في البحث بسيطة انطلاقا من تصنيفها في المخطط المشار إليه آنفا.

هذا ونجد في هذه الطائفة مصطلحات لقرائن استعملت بصيغتها المركبة، وهي: العلامة الإعرابية، مبنى الصيغة، نغمة الكلام، فإذا أضفنا لها مصطلح القرينة تصبح مصطلحات معقدة، فنقول (قرينة العلامة الإعرابية، قرينة مبنى الصيغة، قرينة نغمة الكلام)، علما بأن لكل مصطلح منها مصطلح بسيط مقابل، وهذه المصطلحات هي (الإعراب، الصيغة، النغمة) على التوالي.

وقد جاءت هذه المصطلحات معرفة، وغلب عليها التعريف بالألف واللام، في نحو (القرينة، الرتبة، التفسير، المعية...)، في حين عرفت المصطلحات الأخرى بالإضافة، وهي (مبنى الصيغة ونغمة الكلام)، ففي كل الحالات وردت المصطلحات معرفة وفق ما يقتضيه العرف.

أما من حيث الفصائل المعجمية التي تنتمي إليها هذه المصطلحات، فقد طغت فصيلة الأسماء على باقي الفصائل، حيث وردت جل مصطلحات هذا الفصل أسماء، وبصفة أخص مصادر، وقد تنوعت هذه المصادر بين الصريحة والصناعية...، وما ورد من غير المصادر اسم المفعول (قرينة)، وهو يندرج ضمن فصيلة الوصف، في حين انتمت كلمتي (الرتبة والصيغة) إلى أسماء المصادر (اسم للأثر الحاصل بالفعل).

أما المصادر فقد تنوعت على النحو التالي:

المصادر الصريحة: التعليق (التعلق)، التحديد، التوكيد، التفسير، الإخراج، التخصيص، الإسناد، المعية، الإعراب، الربط، الأداة، التضام، النسبة، النغمة (التنغيم)، الملابس، المخالفة، المطابقة.

المصادر الصناعية: التعديّة، الغائية، الظرفية، التبعية.

فهذه المصطلحات مختارة بعناية فائقة للدلالة على معانيها، بأقصر عدد ممكن من الأصوات وبأبلغ تركيب، ذلك أنها أسماء، والأسماء هي الأقدر على حمل المعاني، والتعبير عن المفاهيم كما تقدم.

وقد تنوعت أوزان هذه المصطلحات وفق الآتي:

- وزن تفعيل: تعليق، تحديد، توكيد، تفسير، تخصيص، تنعيم
- وزن فعيلة: قرينة، معية
- وزن مُفاعلة: ملابسة، مخالفة، مطابقة
- وزن إفعال: إخراج، إسناد، إعراب
- وزن فَعلة: نسبة، صيغة، بنية
- وزن فُعلة: رتبة
- وزن فَعَل: ربط
- وزن فَعلة: أداة- نعمة
- وزن تفاعل: تضام

وما هذا التنوع إلا دليل على استثمار أمثل للأوزان العربية وتوظيفها لخدمة المصطلح العربي، فالمصادر الصناعية تعد أحد أهم المشتقات التي يعتمد عليها حديثا في وضع المصطلح العربي لما لها من دلالة مضاعفة، إذ تدل على المصدر وصفة فيه، فالظرف مثلا هو ما دل على زمان أو مكان الحدث، أما الظرفية فتدل على زمان أو مكان الحدث إضافة إلى دلالتها على العلاقة بينهما.

وقد غلب استعمال صيغة الإفراد في هذه المصطلحات وفق ما تستدعيه معانيها، فهي أنواع مختلفة من القرائن، وبالتالي هي متفرعة عن المجموع لتدل كل منها على نوع خاص، وهذا ما جعلها مفردة نحو (الملابسة، التفسير، الإسناد، الربط...)، وما كان منها على صيغة الجمع فهو (القرائن) جمع قرينة، ذلك أنها تشير إلى مجموع القرائن النحوية الموظفة في البحث، ومع ذلك فقد استعملت بلفظ المفرد في كثير من المواضع وخصوصا فيما يتعلق بتعريفها.

2- من حيث أنواع التعريف:

ألف تمام حسان كتبنا ومقالات متعددة، تناول خلالها مصطلحات متنوعة، جاءت مقصودة في أحيان كثيرة، وعرضية أحيانا أخرى، ثم إن مؤلفاته على العموم كانت مترابطة ومتكاملة إلى حد ما، إذ نجده يعرف المصطلح في مؤلف ويشرحه في مؤلف، ويطبق له في مؤلف آخر.

وقد اعتمدنا في تعريف مصطلحاتنا على أقرب وأوضح تعريف يضعه للمصطلح، فكانت جل المصطلحات معرفة بالوصف، حيث يذكر المصطلح (القرينة)، ويردّفه بوصف له، وبذكر وظيفته كقرينة في الغالب، ومما لم نجد له تعريفاً مباشراً وواضحاً، مصطلح العلامة الإعرابية، حيث عرفها بأنها قرينة محدودة مجال التطبيق، أي أنه تعريف بالحكم على أهمية ودور هذا المصطلح في مجاله، ويمكن أن يكون انصرافه إلى هذا النوع من التعريف راجع إلى شيوع مفهوم العلامة الإعرابية بما فيه الكفاية، وإنما أشار إليها بوصفها قرينة من القرائن التي تتضافر لتأدية المعنى.

3- العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية (المفهوم):

لقد تحير تمام حسان مصطلحاته بعناية فائقة، فهو يدرك تمام الإدراك أن مفاتيح العلوم مصطلحاتها، لذلك وقفنا على مصطلحات قديمة بحلة جديدة تتعلق غالباً بوضعها ضمن صيغ وأوزان غير مألوفة في النحو العربي، ويبدو ذلك في اشتقاقه لمصادر صناعية من مصطلحات نحوية معروفة، على غرار الظرفية من الظرف، والغائية من الغاية... فهذه المصطلحات وإن كانت شائعة في النحو العربي إلا أنها لم تختص بمفاهيم واضحة، وذلك من عدم الاعتناء بها كعلاقات معنوية تساهم في كشف المعاني.

وبهذا يكون تمام حسان قد عبر عما هو كائن، بما هو موجود من الألفاظ، مع تحويلها إلى الصيغ المناسبة لها، ومعنى هذا أن القرائن التي أشار إليها تمام قد تنبه إليها النحاة واللغويون القدامى، لكنهم لم يضعوا لأغلبها مصطلحات خاصة بها، فقد تحدث سيبويه عن علاقة الإسناد دون أن يذكرها صراحة، وأشار ابن معط (ت628هـ) في ألفيته إلى قرينة الربط من خلال حديثه عن وظيفة الحرف في قوله:

يجيء إما رابطاً أو ناقلاً
أو زائداً مؤكداً أو عاملاً¹

ففي هذا الكلام تصريح بوظيفة الربط التي يؤديها الحرف حينما يدخل التركيب، دون إخلاص الكلام عن الربط كقرينة معنوية تتم بطرق مختلفة، وإنما كانت الإشارة إليها ضمن مواضيع أخرى.

وقد تناول تمام هذه القرائن من زاوية أخرى، حيث كانت هي الهدف من الدرس والشرح، ومن ثم كان لا بد له أن يضع لكل منها مصطلحاً خاصاً به وفق ما يتطلبه معناه، فاعتمد على طريقة الاشتقاق من الجذور اللغوية المعروفة، وهذا ما جعلنا نقف على مصطلحات تناسب فيها المعنى الاصطلاحي مع المعنى اللغوي إلى حد ما، وهذا يظهر في مصطلحات: التعليق، الإعراب، الإسناد، التخصيص، الغاية، التعدية، التحديد، التوكيد، التفسير، المعية، الإخراج، الظرفية، التضام، البنية، الأداة، التبعية، المخالفة، النسبة، الربط، النعمة، المطابقة، الرتبة.

فكل هذه المصطلحات أخذت مفاهيمها من معانيها اللغوية كاملة غير منقوصة، ذلك أن العلاقة بين المعاني اللغوية والمفهومية لباقي المصطلحات غير واضحة تماماً.

¹ - كوليزاركاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص113، نقلاً عن الغرة المخفية، 80/1.

فالدلالة المعجمية لمصطلح الملابس هي الاختلاط وعدم الوضوح، بينما استعملها تمام بمعنى الظروف التي يكون عليها المسند إليه عند وقوع الحدث، أي أنها تخصيص لعموم الدلالة في الإسناد وتوضيح لقرينته، وهذا على عكس المعنى المعجمي للفظة (الملبسة)، واستعمالها بهذا المعنى ليس حكرا على تمام، فقد استعمل اللغويون العرب لفظ (الملابسات) للدلالة على الظروف التي يتم فيها الفعل. أما الدلالة المعجمية لمصطلح (القرينة) فهي المصاحبة، بينما عموما معناه في الاصطلاح ليشمل كل العلاقات الممكنة بين كلمات الجملة الواحدة.

وبهذا يكون تمام قد استثمر المعاني المعجمية للمصطلحات التي اعتمدها، وطورها إلى المفاهيم التي أراد التعبير عنها، وقد كانت المصطلحات الدالة على مختلف القرائن ذات سمات شكلية متماثلة إلى حد ما من حيث البساطة والتعريف وانتمائها إلى فصيلة المصادر، ومناسبة مفاهيمها لمعانيها المعجمية.

ثالثا: الدراسة المفهومية

لقد تبين من خلال الوقوف عند المصطلحات الدالة على مختلف القرائن النحوية أن العلاقات بين المفاهيم ومصطلحاتها تنوعت وفق ما يلي:

| نوع العلاقة | المصطلح |
|--|--|
| أحادية التسمية لأحادية المفهوم | القرينة، التخصيص، الإسناد، التعدية، الغائية، المعية، الظرفية، التحديد، الإخراج، المخالفة، التبعية، الرتبة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، الملابس، التعليق |
| أحادية الدلالة لثنائية أو تعددية التسمية | الإعراب/العلامة الإعرابية، الصيغة/البنية/مبنى الصيغة، النغمة/التنغيم/نغمة الكلام |
| أحادية التسمية لثنائية المفهوم | التوكيد، النسبة |

من خلال هذا الجدول يتبين أن المصطلحات الدالة على العلاقات الداخلية للجملة قد تراوحت بين الأحادية والترادف والاشتراك اللفظي.

1- مصطلحات أحادية التسمية لأحادية المفهوم:

ونقصد بها أفراد مصطلح واحد لمفهوم واحد، ويعد هذا المبدأ من الغايات التي يصبو إليها علم المصطلح في ظل توحيه الدقة في وضع المصطلحات، وهو الأمر الذي قد يكون وراء التزام تمام حسان بتمحيص مصطلحاته، ووضعها في الإطار الذي يكفل لها أداء وظيفتها على أكمل وجه، إذ جاءت معظم المصطلحات أحادية التسمية لأحادية المفهوم، ونقصد بذلك مصطلحات: القرينة، الإسناد، المعية، التخصيص، التعدية، الغائية، الظرفية، التحديد، التفسير، الإخراج، التبعية، الرتبة، الربط، التضام، الأداة، الملابس، التعليق.

فكل هذه المصطلحات كانت لمفاهيم واضحة ومحددة الدلالة، والذي ينبغي أن نعول عليه في هذا الصدد هو رؤيته لهذه المصطلحات كونها تشكل أساسا من الأسس التي بنى عليها تحليله للنحو، وبمعنى آخر علاقة المصطلحات التي وظفها تمام بالمصطلحات التراثية.

إن نظرة خاطفة إلى مصطلحات هذا الفصل توحي بأن تماما قد أخذ معظم مصطلحاته من معان أصيلة في النحو العربي، وصاغها في قوالب خاصة لتعبر عما أريد لها من مفاهيم، وليس أدل على ذلك من مصطلحات (الغائية، الظرفية، التحديد، الإخراج، المطابقة، التفسير، التضام، التخصيص، الملابس) فهذه المصطلحات على الرغم من وضوح معانيها في التراث النحوي، إلا أنها لم تكن شائعة كما هي عليه اليوم، وخاصة عند تمام ومن نحاه من باحثين.

فقد تحدث النحاة عن معنى الغائية ومعنى التحديد ومعنى الإخراج...، دون أن يربطوها بمصطلحات بعينها، ذلك أنهم لم يركزوا على القرائن الممكنة بين الكلمات في التركيب، وإنما ركزوا على الوظائف النحوية التي تشغلها هذه الكلمات، رغم إدراكهم العميق بوجود علاقات متنوعة بين الكلمات في السياق، ولذلك كانت إشاراتهم واضحة لهذه العلاقات في معظم الأحيان، دون تخصيص بعضها بمصطلح معين.

فمعنى التخصيص عند النحاة هو تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال بصفة عامة، وخاصة فيما يتعلق بالنكرات، وقد أخذ تمام هذا المصطلح ليعبر به عن أفراد لعموم معنى الإسناد الذي في الجملة وتضييق له، وبهذا يكون تمام حسان قد استعمل مصطلحا نحويا معروفا للتعبير عن معنى نحوي خاص يتعلق بتضييق الإسناد وحصره في وجهة محددة.

والغائية قرينة المفعول لأجله في عرف تمام، وقد اشتقت من الغاية أي الهدف أو سبب حدوث الفعل، ولكن كان هذا المعنى معروفا لدى النحاة المتقدمين فإنهم لم يعبروا عنه بمصطلح واضح وصريح، مما يعني أن استعمال تمام لمصطلح (الغائية) هو من قبيل الوضع، أي وضع مصطلح خاص للتعبير عن هذا المفهوم.

والظرفية قرينة المفعول فيه، وهو معروف في النحو العربي، وقد عبر عنه بالظرف، وهذا ما جعل تماما يجمع بين الأمرين ليعبر عن قرينة المفعول فيه بالظرفية، متجاوزا الشروح والتفاسير التي كانت تنبئ عن المفهوم دون تقييده بمصطلح خاص.

أما التحديد فالأغلب فيه أنه من مصطلحات المنطق والفلسفة، وهو يعني تعريف الشيء تعريفا جامعاً مانعاً، ولا علاقة لهذا بمصطلحات النحو، غير أن تماماً قد استعمل هذا المصطلح للتعبير عن قرينة المفعول المطلق، وبالأخص فيما يتعلق بالمفعول المطلق المبين للنوع أو العدد، وضابطه في ذلك أن هذا النوع من المفعول المطلق يحدد نوع الفعل أو عدده، ولذلك فإن مصطلح التحديد كمصطلح من مصطلحات علم التركيب يمكن أن يفهم على وجهه الصحيح في السياق وحسب.

وما قيل عن مصطلح التحديد يمكن أن يقال عن مصطلح التفسير، فهو أيضاً من مصطلحات المنطق والفلسفة، ويعني الإيضاح والشرح، وقد استعمله تمام للتعبير عن قرينة التمييز، ذلك أن التمييز يوضح ويشرح المقصود من مبهم قبله، لذلك استعار تمام مصطلح التفسير ليعبر به عن قرينة التمييز، علماً بأن الخليل قد سمى التمييز تفسيرا، فقد جاء في شرح ملحّة الإعراب قوله: "التمييز والتبيين والتفسير بمعنى واحد"¹

¹ - ينظر عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، 1981، ص107.

وقد عبر تمام عن قرينة المستثنى بمصطلح (الإخراج)، ذلك أن المستثنى يخرج من علاقة الإسناد، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصيباً، لأنه مخرج مما أدخلت فيه"¹ وبذلك يكون تماماً قد صبغ على هذا اللفظ العام مفهوماً تركيبياً خاصاً، ليصبح بذلك مصطلحاً دالاً على قرينة هامة من القرائن النحوية.

أما مصطلح (المطابقة) فهو مصطلح تتنازعه عدة علوم، فهو عند المتكلمين بمعنى، وعند أهل البيان بمعنى، ويستعمل عند المنطقيين... ولم يلبث تمام أن استعمل هذا المصطلح للدلالة على اتفاق كلمتين في السياق من حيث النوع والعدد والتعيين...، ومما لاشك فيه أن معنى المطابقة موجود في النحو العربي رغم عدم إفراده بمباحث مستقلة، ولكنه عرف عند النحاة بمصطلح التطابق، فرغم أن المصطلحين من مادة اشتقاقية واحدة، إلا أن تماماً فضل استخدام مصطلح المطابقة للتعبير عن هذا المفهوم، وقد يكون ذلك لحاجة في نفسه تجعله يختار المصطلحات ذات الصيغ غير المعهودة لإضفاء جانب التجديد فيها.

ويدل مصطلح الملابس على قرينة الحال، عن طريق تخصيص عموم الدلالة في الإسناد بتحديد هيئة الفاعل أثناء قيامه بالفعل، وهو ما عبر عنه تمام بملابسة الفاعل لحال الهيئة التي يكون عليها، ومصطلح الملابس مستعمل في اللغة العربية بمعنى الظروف والأحوال التي تحيط بالفعل أثناء القيام به، ويبدو أن تماماً قد حصر هذا المصطلح في حالة واحدة وهي حال الفاعل فحسب دون اعتبار للأحوال المحيطة به، وفي هذا تضيق للدلالة المصطلح عند تمام.

ونأتي إلى مصطلح (التضام) المشتق من لفظ "الضم"، والذي يشير إلى علاقة الاتصال بين عنصرين من عناصر السياق يستدعي أحدهما الآخر، كالعلاقة بين المسند والمسند إليه والعلاقة بين الجار ومجروره... فهذه المفاهيم كانت ولا زالت موجودة في النحو العربي، غير أن التعبير عنها بمصطلح واضح كان من وضع تمام. كما سبقت الإشارة ولفظ التضام أيضاً قديم، فالذي يحسب لتتمام في هذا الإطار هو وضعه لفظاً قديماً للتعبير عن معنى جديد، ذلك أن ما أشار إليه أغلب النحاة من علاقة التضام تتعلق بما يسميه تمام علاقة التلازم، أي لزوم لفظ لفظاً آخر في السياق، في حين أن المقصود بالتضام بشكل عام هو مختلف العلاقات الممكنة بين الكلمات في السياق، والتي تشمل بالإضافة إلى علاقة التلازم، علاقة التوارد وعلاقة التنافي، وقد سبقت الإشارة إلى معاني هذه العلاقات، وبهذا يكون تماماً قد وضع مصطلحاً قديماً للدلالة على مفهوم جديد وهذا وفق ما يعرف بالإحياء.

وإذا كان تمام حسان قد اعتمد على مصطلحات قديمة في هيئة جديدة ليعبر بها عن معان كانت موجودة دون أن تضبط بمصطلحات خاصة، فإنه مع ذلك وظف الكثير من المصطلحات النحوية الشائعة على غرار

¹ - عوض حمد القوي، المصطلح النحوي وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 164

الفصل الثالث: المصطلحات الدالة على العلاقات التركيبية الداخلية (داخل الجملة)

(القرينة، الإسناد، التعدية، المعية، التبعية، الرتبة...)، وقد عرفت هذه المصطلحات استقرارا ووضوحا في مفاهيمها من جهة، واتفاق بين النحاة حولها من جهة ثانية، وهذا ما قد يكون وراء استعمالها من قبل تمام بنفس مفاهيمها، فالإسناد معروف، ومثله التعدية والمعية والتبعية والرتبة...

وإن كان من شيء يقال فهو يتعلق بمصطلح (القرينة) الذي وظفه تمام حسان للدلالة على مختلف العلاقات التي تنشأ بين الكلمات في السياق، والتي تكون سببا في احتلالها وظيفة نحوية معينة دون غيرها من الوظائف، والمعروف أن مصطلح القرينة مصطلح بلاغي يستعمل غالبا في باب المجاز، ومع ذلك فقد استعير إلى علم النحو ليدل على ما تمت الإشارة إليه، وعلى العموم فإن توظيف تمام لهذا المصطلح ولغيره من المصطلحات جاء موافقا لما عهدناه عند النحاة واللغويين القدماء.

2- علاقة الترادف:

إن اعتماد تمام حسان على مصطلحات أحادية التسمية لأحادية المفهوم لا يعني أنه بمنأى عن ظاهرة الترادف، فقد سبق ورأينا أنه لجأ إلى الترادف في مصطلحات الفصل السابق، والأمر نفسه يمكن أن يقال عن مصطلحات هذا الفصل، إذ نجد يرادف بين بعض المصطلحات، وهذه المصطلحات هي:

أ- العلامة الإعرابية/ الإعراب:

استعمل تمام مصطلحي العلامة الإعرابية والإعراب بنفس المفهوم، فهما يشيران إلى قرينة من القرائن اللفظية التي تعين على تحديد وتوضيح المعنى، والمتتبع لمصطلحات النحو العربي سيجد أن الإعراب أشمل من العلامة الإعرابية، ذلك أنه يعني تغيير أواخر الكلم بتغيير وظائفها في الجملة، أما العلامة الإعرابية فهي ما يظهر على آخر الكلمة المعربة في حالة من هذه الحالات، وقد استعملهما تمام بنفس المعنى للعلاقة المنطقية بينهما، إذ لا تظهر العلامة الإعرابية إلا على آخر الكلمات المعربة.

ب- الصيغة/ البنية/ مبنى الصيغة:

لقد رادف تمام حسان بين مصطلحات الصيغة والبنية ومبنى الصيغة، فهي كلها بمعنى واحد عنده، وهو تلك القرينة اللفظية التي تخص هيئة الكلمة وصورتها التي تكون عليها، والتي تحمل من خلالها معنى جزئيا ناتج عن هذه الهيئه ثم يكتمل المعنى حينما تدخل الكلمة في السياق، ومن الواضح أن الصيغة مصطلح صرفي، وهو كذلك في هذا الاستعمال وهو من المصطلحات التراثية المعروفة في علم الصرف، وهو نقيض مصطلح البنية الذي وإن كان مستعملا، إلا أنه أقل حظا من سابقه، ولعل توظيف تمام لمصطلح البنية ناتج عن تأثره بالدراسات اللغوية الغربية، التي أولت عناية فائقة لما يعرف بالبنية. وقد ركب تمام مصطلحا من مصطلحي البنية والصيغة، وهو مبنى الصيغة ليدل به على نفس المعنى.

ج- النغمة/ التنغيم/ نغمة الكلام:

جاءت مصطلحات النغمة والتنغيم ونغمة الكلام مترادفة عند تمام حسان، فتارة يستعمل مصطلح نغمة الكلام، وتارة النغمة، كما استعمل مصطلح التنغيم للدلالة على التغيرات التي تطرأ على الصوت حين التلفظ بكلمة أو بجملة معينة، وكيف تؤدي تلك التغيرات وظائف تختلف باختلاف نغمة الصوت، فتكون بذلك قرينة لفظية مهمة في الكلام الشفهي.

فمصطلح النغمة مصطلح أصيل في اللغة العربية، وهو أكثر حضوراً في المجال الموسيقي، وعند إضافته للفظ الكلام يتضح المقصود منه وهو نغمة الكلام، أي النغمة التي تنشأ عن تغيرات درجات الصوت في الكلام العادي بعيداً عن الموسيقي، أما التنغيم الذي يعتبر مصطلحاً مرادفاً للمصطلحين السابقين، فهو أقل منهما شيوعاً في التراث العربي، وأكثرهما تواجداً في الدراسات اللغوية الحديثة، وخاصة في مجال علم الأصوات، وهذا يعني أن توظيف هذه المترادفات عند تمام لم يكن اعتباطياً، وإنما قد يكون عن دراية وتأمل ناتج عن الاستغلال الأمثل للمصطلحات المستعملة، إذ أنه احتفظ بالمصطلح القديم (النغمة) ووضحه في بعض المواضع بإضافته ليصبح (نغمة الكلام)، واستعمل في نفس السياق المصطلح الحديث الشائع (التنغيم)، على اعتبار أنها كلها تؤدي نفس المفهوم.

3- علاقة أحادية التسمية لثنائية المفهوم (الاشترك):

على الرغم من أن مبادئ علم المصطلح تسعى إلى التخلص من كل الظواهر التي من شأنها أن تؤثر على وضوح المصطلح، إلا أن ذلك مازال بعيد المنال، حيث لازالت المصطلحات ترد مترادفة حيناً، وتشارك مفاهيم مختلفة في مصطلح واحد...

وقد وقفنا في هذا الفصل على مصطلحات لثنائية المفهوم، وهو ما يحول دون الفهم الجيد للمصطلح حتى يوضع في سياق معين، فالشائع أن بعض المصطلحات مستعملة في أكثر من علم، أما أن نجد مفهومي في نفس العلم بمصطلح واحد، فهذا يبقى في مجال محدود، وغير شائع، وهذا ما حدث مع تمام، حيث استعمل مصطلحين من المصطلحات الشائعة في علم النحو للدلالة على قرينتين من القرائن النحوية، وهذين المصطلحين هما: التوكيد والنسبة.

فالتوكيد ظاهرة نحوية معروفة تكون عن طريق تكرير حرف أو كلمة أو جملة، أو عن طريق ذكر بعض الألفاظ التي تؤدي معنى التوكيد، والغرض منه في كل ذلك تثبيت المكرر في نفس السامع، أما تمام فقد استعمل نفس المصطلح للدلالة على قرينة من القرائن المعنوية، وهي قرينة المفعول المطلق المؤكد للفعل، ومن الواضح أن هذه القرينة تحمل معنى التأكيد والتثبيت الذي يشير إليه مصطلح التوكيد، وهذا ما قد يكون وراء اختيار تمام لهذا المصطلح للتعبير عن هذه القرينة.

والنسبة من المباحث الصرفية البارزة التي تظهر في إلحاق آخر الاسم ياءً مشددة مكسورا ما قبلها للدلالة على نسبة شيء إلى آخر، وقد استعمل تمام هذا المصطلح للدلالة على معنى الإضافة ومعاني حروف الجر، وذلك عن طريق الإلحاق والتعليق، أي تعلق المضاف بالمضاف إليه وحرف الجر بمجرد، ويفهم معنى النسبة من خلال التعلق والارتباط الحاصل بين طرفي الإضافة والجار والمجرور.

والذي يمكن أن نستنتجه من استعمال تمام لمصطلحات مستعملة في الأصل للتعبير عن معانٍ أخرى هو أن هذه المصطلحات كانت فعلاً معبرة عما تحمله من مفاهيم من جهة، ومن جهة ثانية أن استعمال هذه المصطلحات لا يؤدي بالضرورة إلى الاشتراك اللفظي، ذلك أن كل مصطلح يستعمل في مجاله وبالتالي يتضح المقصود منه، أضف إلى ذلك أن المصطلحات الدالة على القرائن غالباً ما ترفق بلفظة القرينة (قرينة النسبة، قرينة التوكيد)، وفي هذه الحالة يصبح الاشتراك اللفظي أبعد ما يكون عن هذين المصطلحين.

الفصل الرابع: المصطلحات الدالة على الظواهر التركيبية

أولاً: الدراسة اللغوية

ثانياً: التحليل

- 1- التحليل الشكلي
- 2- من حيث أنواع التعريف
- 3- من حيث العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية

ثالثاً: الدراسة المفهومية

- 1- مصطلحات أحادية التسمية لأحادية المفهوم
- 2- علاقة الترادف

أولاً: الدراسة اللغوية:

يتضمن هذا الفصل المصطلحات الدالة على بعض الظواهر التي تنشأ عند تركيب الكلمات مع بعضها، وهذا ما يسمح بالوقوف عند أهم الظواهر التي يكون التركيب وسيلة من وسائل الكشف عنها، وخصوصاً إذا تعلق الأمر بالخروج عن القواعد النمطية لتأليف الجمل في اللغة العربية، وهو نوعان عبر عنهما تمام بمصطلحي الترخص والأساليب العدولية وما يندرج تحتها من مصطلحات، إضافة على اشتغال هذا الفصل على مصطلحات أخرى دالة على ظواهر تركيبية ذات صلة بهذه المصطلحات.

وعليه فإن المصطلحات المقصودة بالدرس في هذا الفصل هي: الترخص (الرخصة)، الأساليب العدولية، الحذف، الزيادة، النقل التضمين، التغليب، الفصل، الاعتراض، الالتفات، الاضمار، الذكر، النيابة، المروحة، التناهي، الافتقار، الاختصاص، المعاقبة، الاستغناء.

1- الرخصة (الترخص):

الرخصة¹ مصطلح أصولي فقهي، ولكنه ليس لغويًا وإنما استعير إلى الأدب في مجال الشعر، فالرخص في الشعر هي "ما يجوز للشاعر استعماله إذا اضطر إليه، على أنه لا خير فيه في الضرورة"²، وهذا المعنى لا يختلف عن المعنى اللغوي الذي ينحو نحو التيسير والتسهيل فيما لا ضرر فيه، وهو ما أشار إليه ابن منظور بقوله: "ورخص له في الأمر، أذن له فيه بعد النهي عنه، والاسم الرخصة والرخصة، والرخصة ترخيص الله للعبد في أشياء خففها عنه، والرخصة في الأمر وهو خلاف التشديد، وقد رخص له في كذا ترخيصاً، وتقول رخصت فلاناً في كذا وكذا أي أذنت له بعد نهي إياه عنه"³.

¹ - الرخصة "اسم للتخصيص، أو الإذن بفعل شيء كان محضوراً، وهي خلاف التشديد، يقال رخص الأمير لشخص في فعل الشيء ترخيصاً، إذا أذن له بفعله، بعد أن كان قد نهاه عنه"، محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي، ج2، ص1078.

² - وحيد كياية، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص302.

³ - ابن منظور، لسان العرب، ج7، مادة (رخص)، ص40.

الرخصة عند تمام:

ويسمىها الترخص أيضاً، وهي "تركيب الكلام على غير ما تقضي به القاعدة اتكالا على أمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس نسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص"¹، فالرخصة والخطأ يشتركان في أن كليهما مخالف للقاعدة، "غير أن الرخصة لا يعتذر منها، وليس الخطأ كذلك، ومدار التمييز هنا على أمن اللبس، فإذا أمن اللبس رخص في مخالفة القاعدة، وإلا عدت المخالفة خطأ محضاً"²، فأمن اللبس غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملبسة لا تصلح للتواصل الذي هو غاية اللغة الإنسانية.

ومبدأ الترخص أو الرخصة معروف في اللغة العربية، "وهو مبدأ ربما ورد ذكره في التراث تحت عنوان "التوسع" أو "الضرورة" أو "التوهم"، أو غير ذلك من المصطلحات التي تجمع تحت عنوان الترخص أو الرخصة"³.

والرخصة مرهونة بتضافر القرائن، وبشكل خاص قرائن المعنى، "وهي الإعراب والبنية والتضام والترتبة والربط، فكل واحدة من هذه القرائن قد تفيض عن حاجة أمن اللبس فيصبح المعنى واضحاً بدونها، وعندئذ يمكن الترخص فيها بعدم استعمالها في الكلام"⁴. فالرخصة تحتكم إلى معياري أمن اللبس وتضافر القرائن.

ومن أمثلة الترخص في قرينة الإعراب، ما أورده تمام عن قول العرب: خرق الثوب المسمار، حيث اعتمدوا على القرينة المعنوية، وهي (الإسناد) وأهملوا الحركة إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب، وإنما يسند إلى المسمار، فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول⁵.

2- الأساليب العدولية:

العدول⁶ هو "ضرب من التصرف، وفيه إخراج للأصل من بابه إلى الفرع"⁷.

¹ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص12.
² - سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004، ص220.
³ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص100.
⁴ - المرجع نفسه، ص176.
⁵ - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص234.
⁶ - العدول مشتق من مادة (عدل)، "...تقول عدلتك إلى كذا وصرفتك إلى كذا ... والعدل أن تعدل الشيء عن وجهه، تقول عدلت فلانا عن طريقه، وعدلت الدابة إلى موضع كذا"، ابن منظور، لسان العرب، ج11، مادة (عدل)، ص433-435.
⁷ - ابن جني، الخصائص، ج2، ص102.

وهو في النحو العربي "نقل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء معناه الأصلي بشرط أن لا يكون النقل للتخفيف (نحو فخذ) في فخذ، أو للإلحاق (نحو كوثر)، التي زادت فيها الواو لإلحاقها بوزن جعفر، أو للتصغير نحو "رجيل" تصغير رجل"¹.

فالعدول هو الانتقال من حالة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي للمنقول.

العدول عند تمامحسان:

تناول تمام حسان مصطلح العدول ضمن الأساليب العدولية، في قوله: "ومعنى العدولية أن هذه الأساليب معدولها عن أصل الاستعمال في عرف النحاة على رغم ذلك يقبلونها ويرفعون درجتها في الاستعمال إلى مستوى التراكيب القياسية ويوبون لها ويمنحونها المصطلحات الدالة عليها، على عكس نظرهم على الترخص الذي يضطرون إلى تبريره"².

فبالأساليب العدولية خروج عن أصل القاعدة ومخالفة لها، "ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة كسبا في الاستعمال الأسلوبية قدرا من الاطراد رقى بما على إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها (...) ويكون فهم الأسلوب العدولي من خلال الاعتداد بالقرائن"³

فالعدول في نظر النحاة مقبول ومنزل منزلة الأصول دون الحاجة إلى تبريره، بينما يضطرون إلى تبرير الترخص، ويعامل معاملة استثنائية من حيث عدم الاعتداد به في القياس.

ومن الأساليب العدولية: الحذف، الزيادة، النقل، التضمنين التغليب، والفصل، الاعتراض التغليب...

3- الحذف:

الحذف⁴ عند النحاة والبلاغيين "الإسقاط"، فهو عندهم "إسقاط جزئي الكلام أو كله لدليل"⁵، والحذف أحد أساليب التأويل المهمة التي تركز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية، وتبنى هذه الدعوى على تصور

¹ - إميل يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص 269.

² - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1، ص 443.

³ - المرجع نفسه، ج 2، ص 77.

⁴ - "الحذف لغة هو القطع، وهو ظاهرة تشيع في لغة العرب، وتهدف في كل مواقعها إلى التخفيف، وقد وقع الحذف في الجملة والمفرد والحرف والحركة"، محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 62.

⁵ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2، د.ت، ج 3، ص 102..

سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب¹، فيقدر النحويون اسما أو فعلا أو حرفا لتعطي القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهوما.

والحذف نوعان نحوي وبلاغي، يتعلق النحوي بحذف ركن من أركان الجمل وعناصر الربط، وتقتضي تقديره الصناعة، أما البلاغي فيفهم بدون تقدير المحذوف، وذلك من خلال السياق. والحذف المقصود بالدرس هو الحذف النحوي.

الحذف عند تمام حسان:

يقول تمام في الحذف: "إذا لم تشتمل الجملة على أركانها، وما يقتضيه المعنى أو يقتضيه التركيب من مكملاتها وعناصرها الأخرى، ثم اتضح المعنى بدون ذكر هذه العناصر لوجود الدليل على المحذوف عددنا ذلك حذفاً جيء به لطلب الخفة اختصاراً أو اقتصاراً أو تجنباً للحشو أو لسبب غير ذلك"²، "والحذف إنما يكون لأحد المتلازمين كحذف أحد ركني الجملة إذ لا يستغني أحدهما عن الآخر، أو حذف ما يتطلبه التركيب كحذف الرابط أو حذف المفعول أو الصفة، أو الموصول..."³

فالحذف لا يكون إلا مع وجود دليل على المحذوف، وذلك اتقاء اللبس، إذ هو وسيلة من وسائل الاستعمال العدولي في مجال قرينة التضام.

4- الزيادة:

الزيادة⁴ ظاهرة لغوية معروفة استرعت اهتمام النحويين والبلاغيين على حد سواء، وما يعيننا في هذا المقام هو النظر إليها من الجانب النحوي، إذ تعني الزيادة في هذا الإطار: "اعتبار كلمة ما خارجة عن أصل التركيب النحوي، لأنها لا تتأثر نحويًا بما قبلها، ولا تؤثر في المحل الإعرابي لما بعدها، أي أن الكلمة تعد زائدة في الصناعة النحوية إذا لم تؤثر فيها ما قبلها ولم تؤثر في محل ما بعدها فلم تعمل فيه، ومن ثم يمكن إسقاط الزائد دون أن يحدث خللاً في أصل التركيب"⁵، ولا يفهم من هذا أن الكلمة الزائدة لا معنى لها إنما يؤتى بها لتقوية المعنى وتأكيد.

¹ - ينظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، د.ط، 1973، ص283.

² - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج2، ص109.

³ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ص371.

⁴ - الزيادة في اللغة "النمو... والزيادة خلاف النقصان، زاد الشيء يزيد زيدا وزيادة... أي ازداد"، ابن منظور، لسان العرب، ج3، مادة (زيد)، ص198.

⁵ - محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2006، ج2، ص358.

الزيادة عند تمام حسان:

تعد الزيادة عند تمام حسان مظهرا من مظاهر العدول في التضام، "و هي عدول عن أصل الاختصار، معنى الاختصار أن يقوم التركيب على عناصر أقرها تأصيل النحاة لتكون وحدها من مطالب التركيب النحوي، فإذا زيد على هذه العناصر شيء من غيرها فإن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، أي على التأكيد"¹.

فللجملة أركانها وفضلاتها من المنصوبات والمجرورات، فإذا ورد فيها غير ذلك فهو زائد على أصل وضع الجملة، "والزيادة تعرف بكون الزائد ليس عمدة ولا فضلة، وأن الجملة تفيد معنى بدونها"².

5- الفصل (الفصل النحوي):

الفصل³ هو القطع بين المتصلين في العادة كالمتضامين، والصفة مع الموصوف، والفعل مع الفاعل، والمبتدأ مع الخبر، وما هما كالجاء الواحد أو في منزلة الجزء الواحد من حيث تلازمهما"⁴، وهذا النوع من الفصل نحوي، إذ نجد في المقابل فصلا بلاغيا، يقابل عند البلاغيين ما يعرف بالوصل، وهو يختص بالعلاقة بين الجملتين المتواليين، ويقصد به ترك العطف بينهما، أي العدول عن العطف.

الفصل عند تمام حسان:

اعتنى تمام حسان بالفصل بمعنييه النحوي والبلاغي، كمظهر من مظاهر الاستعمال العدولي، وذلك بعده عدولا عن الاتصال، باعتباره ظاهرة من ظواهر التضام، وقد أكد على الفصل بمعناه النحوي، ويقصد به: "الفصل بين المتلازمين في الجملة، كالفصل بين الجار والمجرور، وبين الفعل وفاعله"⁵، وذلك "بوضع لفظ بين لفظين آخرين في الجملة ينتمي أحدهما إلى الآخر كأن يكونا متلازمين، أو بينهما أي صورة من صور التضام"⁶.

فقوام الفصل النحوي هو الفصل بين المتلازمين بفواصل دون الجملة.

¹ - تمام حسان، خواطر من تأملات اللغة، ص108.

² - تمام حسان اجتهادات لغوية، ص261.

³ - يعرف الفصل في اللغة بأنه: "يون ما بين الشئين... والفصل الحاجز بين الشئين، فصل بينهما يفصل فصلا، فانفصل، وفصلت الشيء فانفصل، أي قطعت فانقطع" ابن منظور، لسان العرب، ج11، مادة (فصل)، ص521.

⁴ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص173.

⁵ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص109 - 110.

⁶ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص118.

6- الاعتراض:

الاعتراض¹ هو "أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام وذلك لتقطع الخبر عن المبتدأ، والفاعل عن فعله، والمفعول عن فعله، والجواب عن شرطه، والصفة عن موصوفها"²، أما التهانوي فيرى أن الاعتراض "كالاتجاب عند أهل المعاني، نوع من إطناب الزيادة، وسماه قدامة التفافا، وهو الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب في أثناء كلام أو كلامين اتصالا معنى لنكتة غير دفع الإبهام... وتلك الجملة تسمى معترضة"³.

ويتضح من هذا أن الاعتراض نوع من الفصل بين المتلازمين، ومع ذلك يمكن التفريق بين "الفصل بمعناه الأول (أي بين المتلازمين)، وبين الاعتراض أن الفصل يكون بما دون الجملة، والاعتراض يكون بالجملة، والجملة الاعتراضية في العادة غريبة على السياق الأصلي، جيء بها لغرض من أغراض المعنى"⁴.

فالاعتراض كغيره من المصطلحات السابقة، يكون بلاغيا ونحويا، فمن الناحية النحوية يعد نوعا من الإطناب، أما من الناحية النحوية فهو الفصل بين المتلازمين بجملة معترضة.

الاعتراض عند تمام حسان:

الاعتراض نوع من الاستعمال العدولي، والمقصود به: اعتراض مجرى النمط التركيبي بما يحول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالا تتحقق به مطالب التضام النحوي فيما بينها، نحو قوله تعالى: "وَإِنَّهُ لَكَاذِبٌ" **لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمَةٌ** الواقعة 76، اعتراض بجملة الشرط المحذوفة الجواب لتعظيم هذا القسم وتفخيمه ثم لبيان جهلهم بهذه الحقيقة⁵.

فالاعتراض هو عدول عن أصل الاتصال بجملة يتطلبها الموقف تسمى الجملة المعترضة، وذلك لأغراض أسلوبية تهدف إلى التأثير في المتلقي.

¹ جاء في اللسان: "عرض الشيء يعرض واعترض، انتصب ومنع وصار عارضا كالحشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها، ويقال

اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه"، ابن منظور، لسان العرب، ج7، مادة (عرض)، ص168.

² محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص151.

³ التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، ص228.

⁴ تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها، ص140.

⁵ ينظر تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص ص 115-118.

7- النقل:

جاء في الكشاف أن النقل¹ عند أهل العربية "قد يستعمل بمعنى وضع اللفظ بإزاء معنى لمناسبته لمعنى وضع ذلك اللفظ أو لا، سواء كان مع هجران استعماله في المعنى الأول بلا قرينة أو لا، وقد يختص ويستعمل بمعنى الوضع المذكور مع هجران استعماله في المعنى الأول بلا قرينة، وهذا المعنى مختص بالمنقول المقابل للمجاز بخلاف المعنى الأول فإنه قدر مشترك بين المنقول والمجاز"².

فاللفظ قد ينقل من معناه الأصلي إلى معنى آخر، سواء كان بين المعنيين علاقة أم لا، وذلك لأغراض بلاغية.

النقل عند تمام حسان:

يرى تمام أن "النقل ظاهرة نحوية كنقل المصدر والفعل ونحوهما إلى العلمية، ونقل المبهمات إلى الظرفية، وكون التمييز منقولاً عن الفاعل أو المفعول"³، فالمصدر قد ينقل إلى العلمية كفضل وأمل وسعد، كما ينقل الفعل إلى العلمية في نحو يزيد ويعيش... كما تنقل (هل) إلى معنى التعجب كما في قوله تعالى: "هَلْ تُؤِجِبُ الْكُفَّارَ مَا كَانُوا يَمْعَلُونَ" المطففين 36.

وقد "اعترف النحاة بالنقل تحت أسماء مختلفة فعرفوه باسم النقل في بعض المواضع، وباسم التحويل في مواضع أخرى، وباسم النيابة في مواضع تختلف عما تقدم، وربما أدخلوا بعض ظواهره تحت أسماء غير ذلك، اعترف النحاة بظاهرة النقل بكلامهم عن العلم المنقول واسم الفاعل أو الحال اللذين أغنيا عن الخبر، وفي ياء النداء التي سدت مسد أدعو، وفي الظروف المتصرفة التي قالوا إنها تخرج عن الظرفية إلى معان أخرى"⁴.

كما أشاروا "إلى ظاهرة النقل في موضعين، العلم المنقول، والتمييز المحول عن الفاعل أو المفعول"⁵. وفي كل يعتبر النقل عدولا عن معنى اللفظ الأصلي إلى معنى آخر، "ويكون بواحد من أمرين أولهما التضمين، وثانيهما النيابة"⁶.

¹ - النقل في اللغة هو "تحويل الشيء من موضع إلى موضع نقله ينقله نقلا فانقل، والتنقل التحول"، ابن منظور، لسان العرب، ج11، مادة (نقل)، ص674.

² - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص1725.

³ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص261.

⁴ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص51.

⁵ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص261.

⁶ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج2، ص78.

8- التضمين:

يطلق التضمين¹ "عند أهل العربية على معان منها إعطاء الشيء معنى الشيء، وبعبارة أخرى إيقاع لفظ موقع غيره لتضمينه معناه، ويكون في الحروف والأفعال، وذلك بأن تضمن حرف معنى حرف، أو فعل معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين معاً، وذلك بأن يأتي الفعل متعدياً بحرف ليس من عاداته التعدي به، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصح التعدي به، والأول تضمين الفعل والثاني تضمين الحرف"².

وقد أورد معجم المصطلحات اللغوية والأدبية مثالا عن ذلك في معرض حديثه عن التضمين الذي هو "إشراب كلمة معنى أخرى لتعدي تعديتها، نحو الآية: "مَنْبَأٌ يَخْرُجُ بِهَا الْمُرْكَبُونَ" المطففين 28، فالفعل شرب تعدي بالباء لتضمينه معنى "ارتوى"، ونحو الآية "وَاللَّهُ يَخْلُقُ الْمُسَدَّ مِنَ الْمَطْلَعِ" البقرة 220، حيث ضمن الفعل "يعلم"، معنى "يميز"³، فالتضمين مسلك من مسالك التأويل، وهو عدول يمس المعنى ويمس التضام.

التضمين عند تمام حسان:

يعد التضمين أسلوباً من الأساليب العدولية، فهو استعمال فني فيه خروج عن أصل المعنى وأصل التضام، فحين يضمن عنصر في السياق معنى عنصر آخر فإنه يحل محله ويدخل على مدخوله، من ذلك أن يضمن الفعل معنى الفعل، كما في قوله تعالى: "وَقَدْ أَحْسَنَ بِي" يوسف 100، أي وقد لطف بي، فحين ضمن (أحسن) معنى لطف، لم يدخل الفعل على حرف الجر (إلى)، على نحو ما جرى الاستعمال الأصولي، وإنما عدل به إلى الدخول على الباء التي يدخل عليها (لطف)⁴، أي أن التضمين يعد مخرجاً من كسر قاعدة الاختصاص النحوي أو المعجمي، والاختصاص وجه من أوجه التضام، ويتضح التضمين من اكتساب المضمن علاقات ما تضمن معناه في الجملة، فالفعل يكون متعدياً نحو "استحب"، ولكنه حين يضمن معنى "فضل" يتعدى بحرف الجر على نحو "فَأَسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْمُكْدَى" فصلت 17، أي فضلوه، فيعرف التضمين بتغيير العلاقة مثلاً⁵، ذلك "أن اللفظ الذي يضمن معنى لفظ آخر يحتل موقعه أيضاً، فيدخل على ألفاظ قد لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله، فيتعدى بالحرف بعد أن كان متعدياً بنفسه، أو يضام حرفاً في موقعه الحاضر لا يضامه في موقعه الأصلي"⁶.

¹ - جاء في لسان العرب: "الضمين، الكفيل، ضمن الشيء وبه ضمنا وضمانا، كفل به، وضمّنه إياه: كَفَلَهُ (...). يقال ضمننت الشيء أضمنه ضمانا، فأنا ضامن وهو مضمون"، ابن منظور، لسان العرب، ج13، مادة (ضمن)، ص258.

² - التهانوي، كشاف اصطلاحات العلوم، ص469.

³ - إميل يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص132.

⁴ - ينظر تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة، ص142.

⁵ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص261.

⁶ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج2، ص78.

وبهذا فإن التضمن "معجمي في بدايته نحوي في نهايته،... إنه يبدأ بإسباغ المعنى المعجمي لإحدى الكلمتين على الأخرى، وينتهي بقيام الكلمة الثانية بالوظائف النحوية للكلمة الأولى مع ارتباط تلك الكلمة الثانية بما تستحقه الكلمة من محيط لفظي (أي تضام)"¹.

فالتضمن إذن هو عدول عن أصل المعنى من خلال إشراب كلمة ما معنى أخرى، وهو عدول في الوقت ذاته عن أصل التضام، وذلك من خلال تغيير علاقات الكلمة مع غيرها من عناصر السياق.

9- النيابة:

النيابة² هي: "إقامة شيء مقام شيء آخر، ومن ذلك نيابة المفعول به أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل في حالة حذفه، ومنها كذلك نيابة كلية المصدر وبعضيته وصفته وهيئته ومرادفه... عن المصدر في حالة انتصابه على المفعولية المطلقة"³، ومثال نيابة "كل" عن المصدر قوله تعالى: "وَلَا تَحِبُّوا كَلَّ الْمَيْلِ" النساء 129.

فالنيابة إذن نوع من النقل للألفاظ من استعمالها في قسمها الأصلي إلى استعمالها في قسم آخر.

النيابة عند تمام حسان

تناول تمام حسان مصطلح النيابة محاولاً تبرير وجود هذه الظاهرة لدى النحاة القدامى في قوله: "اشتهر من أقوال النحاة قولهم إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وورد في مصطلحاتهم ما يدل على أن النيابة واقعة عن الفاعل وعن المفعول المطلق، كما تنوب الحركة عن الحركة في إعراب الممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم وتنوب المعرفة عن النكرة..."⁴. غير أن الذي يعنينا في هذا المقام هو نيابة اللفظ عن اللفظ... نحو نيابة الجامد عن المشتق والعكس.

وعلى هذا تكون النيابة استعمال عدولي، وذلك بانتقال المعنى الأصلي للفظ إلى معنى آخر.

¹ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص160.

² - النيابة في اللغة مشتقة من الجذر (ناب)، وفي لسان العرب: "... وناب عني فلان ينوب نوبا ومنابا أي قام مقامه، وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامه"، ابن منظور، لسان العرب، ج1، مادة (نوب)، ص774.

³ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص233.

⁴ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج2، ص80.

10- المعاقبة:

يرد مصطلح المعاقبة¹ في الاصطلاح بعدة معان، فهو مصطلح من المصطلحات العروضية، إلى جانب استعماله في علم النحو للدلالة على: "صلاحية عنصر لغوي لأن يجل محل عنصر لغوي آخر، مثل معاقبة الهمزة ل (هل) في الاستفهام نحو: هل جاء أخوك؟ أجاأ أخوك؟"²، فهي نوع من النيابة، حيث ينوب عنصر من عناصر الكلام عن عنصر آخر في موضع معين، و يأخذ محله.

عند تمام حسان:

تناول تمام حسان مصطلح المعاقبة في عدة مواضع من مؤلفاته، مشيراً إلى التفات النحاة القدامى لهذا المفهوم، ومعالجتهم له بعبارات متعددة مثل: "النيابة، السداد مسد الشيء، الإغناء عن شيء ما، التأويل، التعويض، الحلول محل عنصر، شغل الموقع المقرر بحسب الرتبة"³، مما يعطي انطباعاً بأن النحاة القدماء لم يوظفوا مصطلح (المعاقبة) للتعبير عن هذه الظاهرة، ودليل ذلك أنه أورد مصطلح المعاقبة بمقابله الأجنبي، في قوله: "المعاقبة substitution (أي استبدال عنصر بآخر)"⁴، وهذا على غير عادته في تناول المصطلحات الموجودة في التراث العربي، أو تلك التي وضعها بنفسه للدلالة على بغض المفاهيم التي - رأى - أنها لم تضبط بمصطلحات دقيقة تعبر عنها.

ومع ذلك يذكر بأن النحاة العرب قد استعملوا الفعل المشتق من "المعاقبة"، للدلالة على نفس المعنى، وذلك في قولهم: "إن هذا العنصر يعاقب ذاك أو لا يعاقبه، فالحرف "قد" مثلاً يعاقب "سوف"، ولكنه لا يعاقب "إن" الساكنة"⁵، أما سيبويه فقد استخدم المعاقبة/التعاقب "مصطلحاً دالاً على ما يعنيه المحدثون بالتوزيع التكاملي، بمعنى أن كلا من العنصرين يرد في سياقات لا يرد فيها الآخر، بحيث لا يمكن استبدال أحدهما بالآخر، كالمعاقبة بين "ال" و"التنوين"، وبين أين ومتى، وبين أنا وتاء فعلت..."⁶، وهذا خلاف المقصود من المعاقبة بالمعنى المذكور آنفاً.

¹ - المعاقبة مشتقة من الجذر (عقب)، وفي اللسان: "وعقب هذا هذا إذا جاء بعده، وقد بقي من الأول شيء، وقيل عقبه إذا جاء بعده، وعقب هذا هذا إذا ذهب الأول كله، ولم يبق منه شيء" ابن منظور، لسان العرب، ج1، مادة (عقب)، ص 612-613، وفي موقع آخر "وعقب وأعقب إذا فعل هذا مرة، وهذا مرة... والتعاقب والاعتقاب التداول"، المرجع نفسه، ج1، مادة (عقب)، ص 615-616.

² - أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ص1526.

³ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص297.

⁴ - المرجع نفسه، ص96.

⁵ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص96.

⁶ - محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2002، ص208-209.

ولا يختلف مفهوم المعاقبة عند تمام عن غيره، فهي تعني عنده: "وضع لفظ في موضع لفظ آخر، بحيث ينتقل من معناه الأصلي إلى معنى اللفظ المتروك، مثال ذلك ما نراه في قوله تعالى: "طه، مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْكُرَ إِلَّا تَكْفُرًا لَمَنْ يَخْفَى" طه، 1-2، حيث نجد "إلا" تدل على معنى "لكن"¹.

و يبدو من خلال هذا التعريف أن مبدأ المعاقبة هو نفسه مبدأ النقل ففي كل منهما وضع اللفظ مكان لفظ آخر، وقد تنبه تمام إلى التداخل والتشابه الحاصل بين مفهومي المصطلحين، لذلك بادر إلى التفريق بينهما بقوله: "الفرق بين النقل والمعاقبة أن النقل إجراء أسلوبي، ولكن المعاقبة ظاهرة نحوية، وفي الحالتين يدل اللفظ على معنى لفظ آخر، لكنه عند النقل لا تحكمه قاعدة، ولا يلغي اللفظ المنقول العودة إلى اللفظ الآخر، الذي حل اللفظ المنقول محله، أما في المعاقبة، فلا يمكن لنائب الفاعل مثلاً أن يصبح فاعلاً"².

إن الذي يميز ظاهرة المعاقبة هو أن حلول اللفظ محل غيره يكون نهائياً، أي دون إمكانية العودة إلى استعماله الأصلي في موقع آخر.

11- المراوحة:

يستعمل مصطلح المراوحة³ في مجالات مختلفة، ومع ذلك لم نجد له تعريفاً واضحاً كمصطلح لغوي، غير ما أشار إليه تمام حسان، وأقرب ما وجدناه عدا ذلك في مجال الشعر، إذ تعرف المراوحة فيه على أنها "نوع من التبادل بين المعاني الشعرية، والمعاني الخطابية في الكلام"⁴، وهو ما يعني أن المراوحة في كل حالاتها هي الانتقال والتبادل الحاصل بين المعاني.

عند تمام حسان:

المقصود بالمراوحة عند تمام حسان هو: "أن يختلف النظر إلى الكلمة من حيث المطابقة باعتبارها مثنى أو جمعا، وكذلك بين أن تكون مذكراً أو مؤنثاً... فمن أعاد الضمير عليها فرداً مذكراً، فقد راعى اللفظ، ومن أعاده مثنى أو جمعا أو مؤنثاً فقد راعى المعنى، وهذه المراوحة بين لفظها ومعناها عدول عن استصحاب المطابقة للفظ"⁵.

¹ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص 126.

² - تمام حسان، خواطر تأمل لغة القرآن الكريم، ص55.

³ - المراوحة مأخوذة من الجذر (روح)، وفي اللسان: "راوح بين رجله إذا قام على إحداها مرة وعلى الأخرى مرة، (...). ومنه حديث بكر بن عبد الله:

كان ثابت يراوح بين جبهته وقدميه، أي قائماً وساجداً، يعني في الصلاة"، ابن منظور، لسان العرب، ج2، مادة (روح)، ص 466.

⁴ - محمد مهدي الشريف، معجم مصطلحات علم الشعر العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص75.

⁵ - تمام حسان، البيان في علوم القرآن، ج2، ص103.

فالمراوحة أسلوب من الأساليب العدولية التي تمس قرينة المطابقة "وذلك بالنظر إلى اللفظ الواحد باعتبارين فيذكر حيناً ويؤنث حيناً آخر، إذ يقال مثلاً: "قالت العرب كذا" تماماً كما يقال: "قال العرب كذا"¹، وهو أسلوب مقبول بالنظر إلى الاعتبارين.

12- التغليب:

التغليب² مصطلح بلاغي بالدرجة الأولى، فهذا التهانوي يقول في كشفه: "التغليب عند أهل المعاني إعطاء الشيء حكم غيره، وقيل ترجيح أحد المغلوبين على الآخر، إجراءً للمختلفين مجرى المتفقين نحو قوله تعالى: **"وَكَاذِبٌ مِنَ الْكَافِرِينَ"** التحريم 12، والأصل قانتات، فعدت الأنثى من المذكر تغليبا... وقوله تعالى: **"وَاللَّمِيسُجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ"** النحل 49، غلب فيه غير العاقل على العاقل فأتى بما لكثرته"³، كما عده معجم المصطلحات اللغوية والأدبية من مصطلحات علم المعاني وذلك "بترجيح أحد المختلفين لتناسب بينهما، كإطلاق لفظ الأبوين على الشمس والقمر، والعميرين على أبي بكر وعمر، والحسنين على الحسن والحسين، والمروتين على الصفا والمروة، ومن التغليب أيضاً أننا عند جمع مذكر ومؤنث، نغلب المذكر، نحو زيد وصديقاته مجتهدون"⁴.

في حين يتناول معجم المصطلحات النحوية والصرفية مصطلح التغليب كمصطلح نحوي، وبنفس المفهوم السابق، إذ يذكر أن التغليب هو: "أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، وذلك كتغليب لفظ القمر على الشمس في التعبير عنهما بالقمرين، وتغليب المذكر على المؤنث هو الأصل فيقال: جاء محمد وهند الصديقان، ولا يقال الصديقتان"⁵.

ويعود اختلاف النظر إلى مصطلح التغليب بوصفه بلاغياً حيناً ونحوياً حيناً آخر، إلى أنه يمس جانب المطابقة، وهي معنى نحوي، إضافة إلى عدها نوعاً من المجاز، وذلك من خلال إعطاء الشيء حكم غيره، وهو الأمر الذي يحتاج إلى قرينة تدل على المقصود من هذا الحكم، وهذا في إطار الأساليب البلاغية المختلفة.

¹ - تمام حسان، خواطر تأمل لغة القرآن، ص 105.

² - التغليب مشتق من الجذر "غلب"، وفي لسان العرب: "غلب غلبه يغلبه غلباً (...). قهره (...). وتغلب على بلد كذا استولى عليه قهراً، وغلبته أنا عليه تغليبا" ابن منظور، لسان العرب، ج 1، مادة (غلب)، ص 651-652.

³ - التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، ص 489.

⁴ - إميل يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص 139.

⁵ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 166.

عند تمام حسان:

لا يختلف معنى التغليب عند تمام عما هو شائع، إذ يرى أنه: "اختصار مقصودين بذكر أيسرهما نطقاً كالعمرين، أو أولاهما بالذكر كالأبوين، بتغليب الأب"¹، مما يعني أن التغليب هو عدول عن المطابقة، "وينقسم إلى قسمين أحدهما معجمي والأخر نحوي، فهو معجمي حين يكون التغليب ملحوظاً في الكلمات المفردة، ولكنه نحوي حين يكون وظيفة للضمائر"²، ومن التغليب النحوي قوله تعالى: "يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُمْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَاٰمِهِمْ"³ الحديد16، وفي هذه الحالة يكون التغليب للمذكر على المؤنث"³، وسبب التغليب هو تنوع المراجع بين جمع المؤنث وجمع المذكر.

13- الالتفات:

يعدّ مصطلح الالتفات⁴ من مصطلحات علم المعاني، وهو "انتقال المتكلم من أسلوب الإخبار عن الغائب إلى أسلوب المخاطبة، أو العكس، ونقل خطابه من مخاطبة المفرد إلى الجمع أو العكس، ومن الاثنين إلى المفرد أو الجمع"⁵، أي أنه الانتقال من ضمير إلى ضمير أثناء الكلام.

عند تمام حسان:

يرى تمام حسان أن الالتفات من الظواهر الأسلوبية، ويقصد به: "تغيير مجرى الإحالة من المطابقة إلى الاختلاف، إذ يمكن تغيير مجرى الغيبة إلى الخطاب أو العكس، ومن الجمع إلى الأفراد أو العكس"⁶، وهو بهذا لا يخرج عن المعنى البلاغي المشار إليه آنفاً، ومع ذلك يشير في مواضع أخرى إلى أن الالتفات نحوي دلالي، فهو "إما أن يكون نحويًا يلتفت به عن صورة الضمير، وإما أن يكون دلاليًا يبقى معه الضمير على حاله ويختلف مرجعه، فمن الالتفات النحوي قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا"⁷ فاطر 27".

وبهذا يكون تمام حسان قد أخرج الالتفات من مجال البلاغة إلى مجالي النحو والدلالة، وهو ما يفسر عدم العثور على تعريفات اصطلاحية لمعنى الالتفات بعده ظاهرة نحوية، فقد أشار تمام إلى أنه صاحب المبادرة في

¹ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 261.

² - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 2، ص 102.

³ - تمام حسان، خواطر تأمل لغة القرآن الكريم، ص 105.

⁴ - جاء في اللسان: "لفت وجهه عن القوم، صرفه، والتفت التفاتا (...). والتفت إلى الشيء، والتفت إليه، صرف وجهه إليه (...). ولفث فلان عن رأيه

أي صرفته عنه، ومنه الالتفات"، ابن منظور، لسان العرب، مادة (لفت) ج 2، ص 84.

⁵ - محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي، ج 1، ص 284.

⁶ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 97.

⁷ - تمام حسان، خواطر تأمل لغة القرآن الكريم، ص 105.

تقسيم ظاهرة الالتفات على هذا النحو، وذلك في قوله: "وتقسيم ظاهرة الالتفات على هذا النحو من مبتكرات هذا البحث فلست أعلم من سبقني إليه"¹.

وبصفة عامة فإن الالتفات هو عدول عن إجراء الكلام على ضمير سابق، إلى إجرائه على ضمير مختلف.

14- التنافي:

التنافي² من مصطلحات المنطق، فهو عند المناطقة: "التدافع بين الحالتين في المحل الواحد، كالسكون والحركة بالنسبة للجسم الواحد، فإنه إما أن يحل به السكون أو الحركة، ولا يمكن اجتماعهما، إما بسبب التضاد وإما بسبب المخالفة كالقيام والقعود بالنسبة للجسد الواحد"³، أي أن التنافي هو تنازع الشيء حالتين متضادتين، أو مختلفتين بشكل عام.

التنافي عند تمام حسان:

اعتبر تمام حسان التنافي من ظواهر العناصر التركيبية، و " هو قرينة عدمية، ويرتبط بفكرة أساسية هي ما يمكن أن نطلق عليها "السبك" (أي حين توالي عناصر الجملة)، فالتلازم يؤدي إلى حسن السبك، والتنافي يحول وجوده دون صحة التركيب، ودون إمكان المعاقبة"⁴، فالتنافي هو عدول عن التلازم .

ويمكن أن نلاحظ ظاهرة التنافي "في قول النحاة "لا يجتمع كذا وكذا"، و"لا يدخل كذا على كذا"⁵، فأقوال النحاة تدل على أن العنصرين المذكورين متنافيان، أي لا يمكن أن يجتمعا معاً، أو أن يتضاماً في تركيب معين، ومثال ذلك وجود علاقة التنافي بين الإضافة والعناصر التالية: (التنوين، نون الجماعة، نون الاثنين، ال في الإضافة المعنوية، فلا يمكن أن يكون المضاف حالة إضافته هذه العناصر، لأنها لا تجتمع مع الإضافة.

15- الافتقار:

الافتقار⁶ هو "طلب الشيء وخاصة على وجه اللزوم غالباً، ومنه افتقار الاسم الموصول إلى عائد أو خلفه، أو إلى جملة صريحة أو مؤولة. وهذا الافتقار إلى ما ذكرناه يجعل الاسم الموصول لا يستغني أبداً عنه، إذ لا يتم

¹ - تمام حسان، البيان في علوم القرآن، ج2، ص100.

² - التنافي في اللغة: " مصدر من (النفى)، وهو ضد الإثبات، والنفى أيضاً هو الطرد وتنحية الشيء وإبعاده، وأيضاً جحود الشيء، وتنافي الشخصان إذا تباعد كل منهما على الآخر"، محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي، ج1، ص670.

³ - محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي، ج1، ص650.

⁴ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص64.

⁵ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص184.

⁶ - الافتقار مأخوذ من الجذر "فقر"، و"الفقر والفقر، ضد الغنى، مثل الضعف (...). والفقر، الحاجة، وفعله الافتقار، والنعت الفقير"، ابن منظور، لسان العرب، مادة (فقر)، ج5، ص60.

معناه إلا به¹، أي أن بعض عناصر اللغة تستدعي وتتطلب عناصر أخرى تتضام معها لتؤدي معناها، إذ لا يمكن أن ترد مفردة، وذلك كافتقار الموصول إلى الصلة والجار إلى المجرور...

عند تمام حسان

معنى الافتقار عند تمام حسان هو: "ألا يكون اللفظ صالحاً للورود بمفرده، وإنما يحتاج إلى ضميمة يكمل بها معناه، كافتقار حرف الجر إلى مجرور، وحرف العطف إلى متعاطفين، والموصول إلى صلة..."².

وهذا النوع من الافتقار الذي لا يستقل فيه اللفظ بالإفادة، هو ما عبّر عنه تمام بالافتقار المتأصل، بينما أشار إلى نوع آخر من الافتقار يكون للباب بحسب التركيب، ويسمى غير المتأصل، ومنه افتقار "المضاف إلى المضاف إليه والحال إلى حدث تلاپسه، وفعل التعجب إلى تمييز، والمبتدأ إلى خبر... وإنما سمي غير متأصل لأن الافتقار إلى الكلمة فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب لا يكون الافتقار للكلمة لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الافتقار للباب، فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار"³، فالافتقار يكون على مستوى اللفظ والوظيفة معاً.

16- الاستغناء:

الاستغناء⁴ ظاهرة معروفة وهي ضد الافتقار، فقد ورد في الخصائص أن "العرب قد تستغني بالشيء حتى يصير مسقطاً من كلامهم البتة"⁵، فالاستغناء بهذا نوع من الزهد في بعض الألفاظ التي يصبح وجودها زائداً عن الحاجة.

عند تمام حسان:

المقصود بالاستغناء عند تمام حسان هو "أن اللفظ غير مفتقر ولا متنافٍ ولا مختص"⁶، أي أن اللفظ المستغني هو اللفظ الذي يستقل بالإفادة، ولا يتطلب عنصراً أو عناصر أخرى لتتم الإفادة به، فاللفظ "قد يستغني بنفسه عن غيره كاستغناء الفعل اللازم عن المفعول به"⁷، أي عدم طلبه إياه، وعدم احتياجه ليكمل المعنى.

¹ - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 179.

² - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 154.

³ - تمام حسان، البيان في علوم القرآن، ج 1، ص 89.

⁴ - الاستغناء في اللغة مشتق من الجذر (غنا)، و"أغنى فلانا عن الشيء جعله غير محتاج إليه، أجزاه وكفاه... استغناء مفرد، مصدره استغنى... استغنى

بالشيء اكتفى به"، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ص 1646 - 1647.

⁵ - ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 24.

⁶ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 66.

⁷ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 80.

17- الذّكر:

الذّكر¹ في علم النحو "خلاف الحذف، وهو حالة من الوجود تتوافر في الجملة والمفرد والحرف والحركة (...)، ويوصف كل من هذا بالمذكور"²، فالمذكور ما توافر من عناصر في الجملة، وهو خلاف الحذف.

عند تمام حسان:

يرى تمامحسان أن الذّكر: "من أصول التضام، ويكون العدول عنه بالإضمار (...)، كما يكون العدول عنه بالاستتار أو الحذف أو التعذر أو الثقل، أو البناء أو نحو ذلك عند وجود القرينة الدالة على المعنى، والتي تعين على تقدير ما يتحقق به أمن اللبس"³، فتمام حسان لم يقف طويلا عند مفهوم الذّكر، بقدر ما تحدث عن أساليب العدول عنه، باعتباره ظاهرة معروفة وواضحة، ما دام الأمر يتعلق بمذكور في السياق.

¹ - "الذّكر الحفظ للشيء تذكره، والذّكر أيضا: الشيء يجري على اللسان، والذّكر جري الشيء على لسانك"، ابن منظور، لسان العرب، ج4، مادة (ذكر)، ص308.

² - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص85.

³ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص48.

ثانيا: التحليل

1- التحليل الشكلي

لقد عالج هذا الفصل المصطلحات الدالة على بعض الظواهر التركيبية الناتجة عن عدم مراعاة قواعد التركيب والتأليف في الغالب، وتدرج هذه المصطلحات ضمن ما اصطلح عليه تمام بالترخص والأساليب العدولية، إلى جانب اشتماله على بعض المصطلحات المقابلة لها، والتي تعبر عن ظواهر تركيبية أصيلة كمصطلحي الذكر والاستغناء.

فمن خلال ما سبق يتبين لنا أن تمام حسان قد استخدم مصطلحات بسيطة للتعبير عن مختلف الظواهر التركيبية التي تناولها، والاستثناء الوحيد الذي يمكن أن يلاحظ في هذا الإطار، هو مصطلح (الأساليب العدولية) الذي ورد مركبا تركيبيا وصفيا، وهذا منطقي باعتباره يدل على مختلف الظواهر التي تنتج عن الظاهرة الأم (العدول).

وقد كان بالإمكان تناول مصطلح (العدول) مفردا بما أنه المقصود من الظاهرة، ولكن تفرعه إلى ظواهر جزئية جعلتنا نستأثر بالمصطلح المركب الشامل لجميع أوجه ظاهرة العدول، أي (الأساليب العدولية).

ولما كانت هذه المصطلحات بسيطة، فقد وجب أن تكون معرفة بالألف واللام لتؤدي دورها المنوط بها، وهو تعريف ما تحيل إليه من مفاهيم، إذ الأصل في المصطلحات التعريف لا التنكير. وهذا ما لاحظناه على مصطلحات هذا الفصل، حيث وردت كلها معرفة وفق نمط واحد، وهو التعريف بالألف واللام.

وقد انتمت كل المصطلحات إلى فصيلة الأسماء، فلم نعثر فيها على أي فصيلة أخرى، وكانت جل الأسماء مصادر صريحة، والاستثناء الوحيد الملاحظ على هذه الأسماء هو مصطلح "أساليب" الذي ينتمي إلى صيغ منتهى الجموع، وقد جاء على وزن "أفاعيل"، في حين تنوعت أوزان المصادر بحسب الأفعال التي اشتقت منها، فكانت كالآتي:

- 1- وزن فُعول: عدول
- 2- وزن فُعلة: رخصة
- 3- وزن تفُعُل: ترخص
- 4- وزن فُعُل: حذف - فصل - نقل
- 5- وزن فعالة: زيادة - نيابة
- 6- وزن افتعال: اعتراض - التفات - افتقار
- 7- وزن تفعيل: تضمين - تغليب

8- وزن مُفاعلة: معاقبة- مراوحة

9- وزن تفاعل: تنافي

10- وزن استفعال: استغناء

11- وزن فِعَل: ذكر

إن تنوع المصطلحات على هذا الكم من الأوزان لدليل واضح على تنوع وتعدد المعاني التي تعبر عنها، على الرغم من كونها مصادر وفقط، ذلك أن صياغة المصادر تحتكم إلى طريقتين أساسيتين تتمثل الأولى في معنى الفعل، بينما تركز الطريقة الثانية على وزنه.

وما ذلك إلا دليل على غنى وتنوع المصطلحات التي تدل على مختلف الظواهر التركيبية، فإن نظرة خاطفة إليها تمكننا من ملاحظة أن معظمها ينتمي في الواقع إلى علوم البلاغة العربية، وقد استطاع تمام بفطنته ودهائه، أن يوضح جوانبها التركيبية الخالصة، فكثيرا ما نجده يشير إلى اشتراك المصطلح بين النحو والبلاغة، وحتى الدلالة.

ولقد أشار تمام حسان إلى التداخل بين مصطلحات النحو والبلاغة في قوله: "يبدو أن البلاغيين اعتمدوا إلى حد كبير على المتوارث من قواعد التوجيه النحوية وبخاصة ما دار منها حول المعنى من الخبر والإنشاء والذكر والحذف والتقديم والتأخير والفصل والوصل والتعريف والتنكير والعلاقة والقرينة والوجه إلخ"¹، فكل هذه المصطلحات تشترك بين النحو والبلاغة، بسبب الرابطة القوية بينهما.

وإذا كانت مسألة الأصل والفرع بينهما ليست ذات أهمية في موضوعنا، على اعتبار أننا قد تناولناها من الناحية النحوية التركيبية بما يتناسب وموضوعنا، إلا أن ما يمكن أن يحتسب لصالح البحث هو كون هذه المصطلحات "أصيلة في النحو مستعارة في بحوث البلاغة"².

وما استعمال تمام حسان لهذه المصطلحات - رغم ما يكتنفها من غموض - إلا دليل على التقصي والتتبع المتفرد للمصطلحات التراثية وتوظيفها التوظيف الأنسب، بدلا من التسرع باستعمال مصطلحات جديدة، قد يؤدي توظيفها إلى عدم وضوح معانيها.

من ناحية العدد استعملت صيغة الأفراد موافقة للمقصود من هذه المصطلحات التي تدل على نماذج وأساليب من ظاهرة العدول، وبالتالي فإن النظر فيها يعني أخذها متفردة، وهو ما يفسر ورودها على صيغة الأفراد، ما عدا المصطلح الرئيسي الذي يجمعها، فقد ورد بصيغة الجمع ليناسب المعنى الذي يحمله، ونقصد به مصطلح (الأساليب العدولية).

¹-تمام حسان، الأصول، ص315.

²- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص400.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن مصطلحات هذا الفصل كانت منسجمة فهي تحمل نفس الصفات في كل المواضع التي ذكرت فيها، من بساطة وإفراد... ما عدا مصطلح الأساليب العدولية الذي استعمل بصيغة الجمع والتركيب كما استخدم في مواضع أخرى بصيغة الإفراد (الأسلوب العدولي) وتارة بسيطا مفردا (العدول) حسب ما يقتضيه المقام.

2- من حيث أنواع التعريف:

تناول تمام حسان مصطلحات هذا الفصل كظواهر تحدث في التركيب، فلم يكن غرضه تعريفها بقدر ما كان توضيح وجودها في اللغة العربية كأساليب عدولية، والتمثيل لها من القرآن الكريم، لذلك تنوعت الإشارة إلى مفاهيمها بين تعريفها تعريفا صريحا أو تعريفها بالشرح أو التعريف بالضد.

فالمصطلحات المعرفة تعريفا صريحا أي بالوصف هي: العدول- الرخصة- الزيادة- الفصل- الافتقار- الالتفات- التغليب- المراوحة- المعاقبة- النقل- التضمنين- الاعتراض- الحذف- النيابة.

أما مصطلح (الاستغناء) فقد عرف تعريفا منطقيا أي بذكر خصائصه، حيث ذكر أهم خصائصه وهي كونه غير مفتقر ولا متنافٍ ولا مختص.

وقد تم تعريف مصطلح (الذكر) بالضد، أي بالإشارة إلى مقابله وشرحه أكثر من التركيز على المصطلح المقصود. ومعلوم أن هذه الطريقة من التعريف تشيع في المصطلحات ذات المفاهيم البسيطة والواضحة والتي يصعب معها إيجاد تعريف دقيق وصريح لها.

في حين عرف مصطلح (التنافي) بوصف مقتضب لا ينبئ عن ماهيته، بعده قرينة عدمية، ثم تمت الإشارة إلى مقابله، وهو مصطلح (التلازم) في محاولة إلى إيصال مفهوم مصطلح التنافي. ويمكن أن ندرج هذا النوع من التعريف ضمن الشرح، بسبب اللجوء إلى أكثر من طريقة لتوضيح المعنى المقصود.

وهكذا اختلفت أساليب تعريف مصطلحات هذا الفصل، فعرفت أغلبها تعريفا صريحا، في حين صعب العثور على تعاريف واضحة لباقي المصطلحات، فوردت الإشارة إلى مفاهيمها عن طريق الشرح.

3- العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية:

لقد ارتبط اختيار تمام حسان لمصطلحات هذا الفصل بالدلالة اللغوية إلى أبعد الحدود، فجاءت الألفاظ متناسبة مع المعاني بشكل عام، وقد أدت الأوزان المختلفة التي وردت عليها المصطلحات إلى إبراز وتوضيح معانيها بدقة، وهو ما وقفنا عليه عند مصطلحات التنافي-الاستغناء- الافتقار- المعاقبة، فجذور هذه المصطلحات معروفة ومتداولة، أما ورودها بهذه الصيغ، فهو أقل شيوعاً على الأقل في مجال علم التركيب، ومن ثم كان لا بد من الاعتراف ببراعة تمام حسان في انتقاء مصطلحاته، إذ من الواضح أن جل المصطلحات المذكورة آنفاً تنتمي إلى علوم مختلفة، منها على وجه الخصوص علم البلاغة، ولا غرابة في هذا، ذلك أن البلاغة تتقاطع مع علم التركيب في كون كل منهما يدرس أساليب تكوين الجملة العربية، فيهتم التركيب بالجانب الشكلي الدلالي، في حين ينصب اهتمام البلاغة على الجانب المعنوي الجمالي.

والذي يعيننا هنا هو التخريج الدقيق الذي توصل من خلاله تمام حسان إلى إبراز الجانب التركيبي النحوي في كل مصطلح اشترك في الدلالة على معنى نحوي وآخر بلاغي، ولعل أبرز هذه المصطلحات: الاعتراض- الحذف- الزيادة- الفصل- الالتفات- التغليب، فهذه المصطلحات من المشترك بين النحو والبلاغة، وقد تناولها تمام من الجانبين، ولكنه كان أكثر تركيزاً وإماماً بالجانب النحوي التركيبي، ذلك أنه يشير إلى تداخل المصطلح بين العلمين، ثم يقرر أنه سيتناول المصطلح من الجانب التركيبي، لأنه بصدد عرض هذه المصطلحات كظواهر تركيبية تخص نظام تأليف الجملة بالدرجة الأولى.

ولا غرابة في توظيف تمام لهذه المصطلحات بعد أن وقفنا سابقاً على منهجه في انتقاء واختيار المصطلحات، إذ كانت أولويته في ذلك هي المصطلحات التراثية، وما دام التراث العربي يزخر بمثل هذه المصطلحات فما الداعي لوضع مصطلحات جديدة، قد تؤدي إلى الوقوع في الترادف، وهو ما ينتافي مع مبادئ علم المصطلح.

وأمر آخر يجب أن ننوه به ونشيد بجهود وتميز تمام حسان فيه، وهو التقارب الكبير الذي لمسناه في مفاهيم طائفة من المصطلحات السابقة، ذلك أنه وضع مصطلحاً دقيقاً لكل مفهوم على حدة، في حين استعملت في التراث بمصطلحات متداخلة، فسموا المعاقبة إغناءً ونيابة، وسموا النقل نيابة... هذا إلى جانب التقارب الكبير بين المصطلحات التالية: العدول/الرخصة، الفصل/الاعتراض، المعاقبة/النيابة/التضمين/النقل.

وهكذا تمكن تمام حسان من توظيف مصطلحات تراثية للتعبير عن ظواهر تركيبية يمكن أن يقال عنها أنها لم تحظ بالدراسة والاهتمام من طرف المتأخرين، في حين أشار إليها المتقدمون بتعابير ومصطلحات متداخلة ومتنوعة، وقد أعاد تمام وصف هذه الظواهر بطريقة مبتكرة، مع إشارات إلى تواجدها في التراث بمصطلحات مختلفة، ولذلك كانت إضافته في هذا المجال واضحة من حيث تقييد هذه الظواهر بالمصطلحات الدالة عليها،

والتي توافرت فيها شروط الدقة والفصاحة والوضوح... إضافة إلى التجانس الكبير في السمات الشكلية بينها، فقد جاءت جلها بسيطة ومعرفة بطريقة واحدة، كما انتمت إلى فصيلة الأسماء وبشكل خاص المصادر، وكانت مفردة على العموم، وهو ما يعطي انطباعا باهتمام تمام بالجانب المصطلحي كعنصر مهم من عناصر البحث العلمي.

ثالثا: الدراسة المفهومية:

لقد سبق وأن أشرنا إلى أن الدراسة المفهومية لمصطلحات البحث لن تأخذ بعين الاعتبار استعمال المصطلح في مجالات أخرى، وهو ما لا يمكن رده بحال من الأحوال إلى المشترك اللفظي، لأن المشترك اللفظي يحدث عندما يكون المصطلح معبرا عن مفهومين فأكثر في نفس المجال، ومن هذا المنطلق فإننا لا نعد ما ورد من مصطلحات في هذا الفصل من المشترك اللفظي، كون أغلبها له استعمالات في مجالات أخرى، وعلى كل فالمقام هو الكفيل بتوضيح المقصود من المصطلح بدقة.

ومن هنا اقتضت العلاقة بين المصطلحات ومفاهيمها على نوعين لا غير:

1- أحادية التسمية لأحادية المفهوم:

ليس غريبا أن تغطي علاقة الأحادية على مصطلحات هذا الفصل، نظرا للتجانس الكبير الذي تمت الإشارة إليه في الجانب الشكلي من جهة الحس المصطلحي الذي تميز به تمام حسان، والذي جعله يختار مصطلحاته بعناية مع مراعاة مختلف جوانبه، وهذا ما جعلنا نقف عند مصطلحات تعبر بدقة عن مفاهيم محددة، وهذه المصطلحات هي: العدول، الفصل، الذكر، الحذف، التنافي، المراوحة، التضمنين، الاعتراض، المعاقبة، النقل، النيابة، التغليب، الالتفات، الاستغناء، الافتقار.

فكل مصطلح من هذه المصطلحات عبر بدقة عن مفهوم واحد لا غير، رغم التقارب الكبير الذي أشرنا إليه فيما يتعلق بمفاهيم هذه المصطلحات.

ولذلك فإن الذي يحسب لتمام حسان في هذا الصدد هو تقييد المفاهيم المتقاربة بمصطلحات مختلفة، كانت تراثية كلها، فلم نقف عند مصطلحات جديدة للتعبير عن ظواهر تركيبية موجودة في الأصل في تراكيب اللغة العربية، ولكنها لم تحظ بالاهتمام والعناية كما حظيت بهما باقي المباحث النحوية، فكان النظر إليها من الوجهة البلاغية أكثر شمولا، وهذا ما جعلها أكثر شهرة في المجال البلاغي.

وقد وقف تمام حسان عند بعض الظواهر التي تعترى تراكيب اللغة، معتمدا على جهاز مصطلحي تميز بميزتين أساسيتين:

تمثلت الأولى في اعتماده على طريقة الإحياء، أو بعث القديم، إذ على الرغم من الاتجاه الإحيائي الذي يحسب عليه، إلا أنه لم يندفع نحو وضع مصطلحات جديدة للتعبير عن المفاهيم التي عالجها، وإنما اعتمد على مصطلحات موجودة في الأصل.

ولا يفهم من هذا أن تمام حسان لم يبذل مجهودا في هذا المجال، بل على العكس، فقد واجهته صعوبات تمثلت في الخلط المصطلحي، فكثيرا ما نراه يشير إلى وجود المصطلح في التراث بتسميات أخرى من جهة، ووجوده في علوم أخرى من جهة أخرى.

وتمثلت الثانية في التفريق بين المصطلحات المتقاربة الدلالة، وهذا بسبب التداخل الحاصل بين المفاهيم المعبر عنها، مما صعب من مهمته - في نظري - فمن السهل وضع مصطلحات جيدة لمفاهيم معينة، بالاعتماد على مبادئ وضع المصطلحات التي أفرتها الجامعات اللغوية الموزعة عبر الأقطار العربية، مقارنة بتمحيص وانتقاء المصطلح الأنسب مما هو موجود أصلا، خصوصا عندما يتعلق الأمر بتقارب وتداخل مفهومي كبير، يصعب معه الحسم في المصطلح الأنسب للمفهوم الأنسب.

ويمكن التدليل على ذلك بمصطلحي (النيابة والمعاقبة)، فقد وردت في شرحها نفس العبارة، وهي قول النحاة: (إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض)، في إشارة إلى وجود الظاهرة المقصودة بالشرح، ومع ذلك استطاع تمام أن يجد مخرجا لهذا التداخل، وحصر كل ظاهرة في مفهوم دقيق ومحدد، معبر عنه بمصطلح واحد لا غير.

ونلمس المشكلة نفسها مع مصطلحات (النقل والنيابة والتضمين)، فالنيابة هي أن ينوب لفظ عن لفظ آخر لدواع معينة، والنقل هو وضع لفظ مكان آخر واتصافه بصفاته، والتضمين هو إبدال كلمة بكلمة أخرى تقوم مقامها، وتؤدي وظيفتها، وتدخل على مدخولاتها، بعد أن كانت لا تدخل عليها.

فقد عبرت المصطلحات السابقة عن نفس المعنى تقريبا، ففي كل منها حذف لعنصر من عناصر التركيب واستبداله بآخر يقوم مقامه ويؤدي وظيفته، ومع ذلك خصص تمام كل مصطلح بسمات معينة تجعله في الحقيقة مخالفا لغيره.

فجعل التضمين والنيابة طريقتين من طرق النقل¹، أما الفرق بين التضمين والنيابة، فهو فرق في الوظيفة النحوية التي يشغلها اللفظ القائم مقام غيره، بحيث لا تتغير الوظيفة النحوية لهذا اللفظ في حالة التضمين، بينما تتغير في حالة النيابة، ويمكن أن تمثل لذلك في الحالة الأولى بالفعل المتعدي، الذي قد يصبح قد يصحح لازما إذا تضمن معنى فعل لازم، نحو الفعل (استحب) الذي يعتبر متعديا، ولكنه حين يضمن معنى (فضّل) يتعدى بحرف الجر، على نحو قوله تعالى: "فَأَسْتَحِبُّوا الْعَمَى عَلَى الْكُمَى" فصلت 17، أي فضلوه، ومع ذلك يعرب الفعل (استحب) نفس إعراب الفعل (فضّل).

¹ - ينظر تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج2، ص78.

أما مثال الحالة الثانية، فهو نيابة كل وبعض عن المفعول المطلق، أو نيابة المفعول به عن الفاعل في الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول... ففي هذه الحالات يكون اللفظ الأصلي محذوفاً وينوب عنه لفظ آخر في المعنى لا في الوظيفة النحوية، فلا يعرب المفعول به فاعلاً، وإنما نائب فاعل، ولا تعرب كل وبعض مفعولاً مطلقاً، وإنما نائب مفعول مطلق. ومن هنا يتضح الفرق بين مصطلحي النيابة والتضمين، ويصبح التعبير عن مفهوم أحدهما بالأخر خطأ معرفياً.

وعلى كلّ فإن المصطلحات الأخرى كانت واضحة في إخلاص دلالتها لمصطلح واحد، تم انتقاؤه بعناية فائقة لتجنب الاضطراب في فهمه وتوظيفه عند الحاجة.

وبهذا يكون تمام حسان قد خلص النحو العربي من التعقيد والخلط الذي كان يشوبه، والذي حال دون الاهتمام ببعض الظواهر النحوية التركيبية والتي لها دور أساسي في فهم وتحليل تراكيب اللغة العربية.

2- علاقة الترادف:

لقد وردت جل مصطلحات هذا الفصل ضمن علاقة أحادية التسمية لأحادية المفهوم، وكان الاستثناء الوحيد في مصطلح (الرخصة) الذي عبر عنه بمصطلحي الرخصة والترخص على سبيل الترادف.

ومن الواضح أن كلا المصطلحين يعودان إلى جذر واحد، وهو (رخص)، والذي يحمل معنى الجواز والإذن واليسر، والاختلاف الحاصل بينهما يكمن في أن الترخص مصدر للفعل (ترخص)، بينما الرخصة هي اسم للأثر الحاصل بالفعل.

الفصل الخامس: مصطلحات الدراسات التركيبية الغربية

أولاً: الدراسة اللغوية

ثانياً: التحليل

- 1- التحليل الشكلي
- 2- من حيث أنواع التعريف
- 3- من حيث العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية

ثالثاً: الدراسة المفهومية

- 1- أحادية التسمية لأحادية المفهوم
- 2- علاقة الترادف
- 3- علاقة التقابل

أولاً: الدراسة اللغوية

يعدّ تمام حسان واحداً من أبرز اللغويين العرب المحدثين الذين نهلوا من الدراسات اللغوية الغربية، وقد رأينا تأثير ذلك على مختلف كتاباته وأبحاثه في اللغة العربية في جوانب متعددة، وخاصة من الجانب المنهجي، حيث حاول إعادة وصف النحو العربي وفق النظريات اللغوية الغربية الحديثة.

وإن كان الذي يعيننا بأية حال هو جانب المصطلحات الذي كان أبعد ما يكون عن التأثير، فقد لاحظنا أن تماماً كان يتخير مصطلحاته بدقة، معتمداً بالدرجة الأولى على المصطلحات التراثية التي تتناسب والمفاهيم التي سلط عليها الضوء وفق منهجيته الخاصة، فإذا تعذر عليه إيجاد مصطلح تراثي لمفهوم معين، وضع له المصطلح الذي يراه الأنسب، كما فعل مع مصطلح (الضمائم).

فالمقصود من مصطلحات الدراسات التركيبية الغربية هو ما استعمله تمام كمقابلات عربية لمصطلحات وردت ضمن مؤلفاته التي تناولت بالدراسة الجوانب التركيبية من وجهة نظر المدارس الغربية الحديثة سواء تعلق الأمر بالمدسة التوزيعية أو المدرسة التوليدية التحويلية، أو الوظيفية الأوروبية.

وتنبغي الإشارة إلى أن تمام حسان لم يخصص مؤلفاً كاملاً من مؤلفاته للتعرض لهذه المدارس، وما ورد منها كان منتشراً في بعض مؤلفاته في سياقات مختلفة، وقد كان كتاب (مقالات في اللغة والأدب) بجزأيه أكثر المؤلفات التي تضمنت مصطلحات الدراسات التركيبية الغربية بسبب احتوائه على عديد المقالات التي تناولت الطرح التركيبي الغربي.

هذا ويعتبر كتاب (النص والحوار والإجراء) الذي ترجمه تمام حسان أهم مرجع لمصطلحات الدراسات التركيبية الغربية، لأنه غربي المؤلف مما يعني أن ما يحتويه من مصطلحات تنتمي بالضرورة إلى المدارس الغربية على اختلافها، وإن كان ما يبدو من عنوان الكتاب هو معالجته لمواضيع تتعلق أساساً بنحو النص أو ما يعرف بلسانيات النص، ثم إن نظرة موجزة لمضمون الكتاب تبين أنه تناول مواضيع ذات صلة بالمنهج السياقي الذي عرف عند فيرث *firth*، ومع ذلك وجدنا بعض المصطلحات التركيبية المنتشرة في ثنايا هذا الكتاب، وهذا طبيعي نظراً للارتباط الكبير بين مستويات اللغة، مما يعني أنه لا يمكن دراسة الجانب السياقي للغة إلا إذا رافق ذلك نظر في مختلف مستويات اللغة، وخاصة المستوى التركيبي لأنه يعني بلبنة بناء النصوص.

وعلى الرغم من كثرة المصطلحات التركيبية التي صادفتنا في مؤلفات تمام سواء المترجمة منها أو غيرها، إلا أن دراستنا لها انصبت على عدد محدود منها، ذلك أن أغلبها لم يكن مقصوداً بالدراسة، وبالتالي لم يوضح معناها، وهو ما لا يتوافق ومنهجنا في دراسة هذه المصطلحات، ومن هنا تناول الفصل بالدراسة المصطلحات التالية:

التكامل - الاشتمال - علاقة الاستبدال - التابع - الرصف - الموقعية - المكونات المباشرة - البنية العميقة - البنية السطحية - التفريع - المحور الرأسي - المحور التركيبي - المفعول غير المباشر - المخصصات - المحددات - الحذف - التحويل - التوليد - التحويل - التوارد - السبك.

1- التكامل:

التكامل¹ هو "مصدر تكامل، جمع بين صناعات مختلفة يكمل بعضها بعضا، وتتعاون في الوصول إلى غرض واحد، وعكسه تنافس"²، فالتكامل هو اجتماع لعناصر مختلفة لخدمة غرض مشترك يساهم الجميع فيه.

التكامل عند تمام حسان :

التكامل من مصطلحات التوزيعيين، هو "كالعلاقة التي بين مواقع الأسماء والأفعال والأدوات في الكلام"³، معنى هذا أن الكلام يقوم على علاقة تكامل بين أصناف الكلمات المختلفة من أسماء وأفعال...، وبمعنى أدق "التكامل يكون بين أفراد كل مجموعة من المباني، كمشثقات المادة ومفردات جدول الإسناد، ومفردات جدول التصريف..."⁴، فكل مفردة تتكامل مع مفردات من الجداول الأخرى، باعتبارها عنصرا من ذلك الجدول لا باعتبارها مفردة كيفية أو مجرد مفردة.

2- الاشتمال:

المراد بالاشتمال⁵ "عند النحاة أن يتضمن اللفظ الأول معنى الثاني، فيفهم من فحوى الكلام أن المراد ليس هو الأول أي شخص عمرو في المثال (أعجبي عمرو علمه)، ولكن علم عمرو"⁶، وقد عبر عنه في المعجم المفصل في اللغة والأدب ب: "تعقيب الشيء ببعض ملابساته، نحو "أعجبي المعلم علمه"⁷، فالاشتمال هو نوع من عدم المباشرة في الكلام.

¹ - التكامل في اللغة: "تكاملت الأشياء: كمل بعضها بعضا بحيث لم تحتج إلى ما يكملها من خارجها"، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص1959.

² - نفس المرجع والصفحة.

³ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص51.

⁴ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص87.

⁵ - الاشتمالي اللغة مصدر للفعل اشتمل، يقال "اشتمل الأمر على كذا تضمنه واحتواه، اشتمل الكتاب على عدة فصول..."، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص1236.

⁶ - محمد الكناي، موسوعة المصطلح في التراث العربي، ج1، ص209.

⁷ - إميل بديع يعقوب، ميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ج1، ص145.

عند تمام حسان:

تعرض تمام حسان لمصطلح الاشتمال على أنه مصطلح توزيعي، وهو "كالعلاقة التي بين الهمزة وهل وبين بقية أدوات الاستفهام، لأن بقية أدوات الاستفهام يمكن أن تقع في غير الاستفهام كأن تقع في الشرط أو الظرفية مثلاً"¹، فالهمزة وهل يؤديان وظيفة نحوية واحدة وثابتة، وهي أنهما حرفا الاستفهام، بينما تؤدي بقية أدوات الاستفهام وظائف نحوية أخرى تختلف باختلاف مواقعها في السياق، ومن هنا يمكن تفسير الاشتمال في هذه الحالة بترؤس الهمزة وهل لباقي أدوات الاستفهام.

ومما يلاحظ في هذا الصدد هو اختلاف معنى الاشتمال في النحو العربي عنه في الدراسات الغربية، وإن كان كلاهما يمكن فعلاً أن يكون اشتمالاً بالنظر إلى المعنى اللغوي للاشتمال.

3- التتابع:

علاقة التتابع² هي العلاقة بين كلمتين متتابعتين متجاورتين مثل العلاقة بين المبتدأ والخبر، وبين الجار والمجرور، وبين المضاف والمضاف إليه³، ويقصد بها العناصر المتوالية في الجملة والتي يستدعي أحدهما الآخر لتكميل معنى الجملة.

عند تمام حسان:

تناول تمام حسان مصطلح التتابع، وشرح المقصود به بقوله: "ويفهم هذا في العلاقات التي تقوم على السطر بين عناصر أنماط الجمل والمركبات وبين التابع والمتبوع والمفسّر والمفسّر، والتمييز والمميز، والضمير ومرجعه...، فالعلاقة في كل موقع من هذه المواقع إنما تقوم بين عنصرين من عناصر النص أفقياً على السطر لا رأسياً في الجدول"⁴، فعلاقة التتابع تعني بالانتظام الخطي لمكونات النص، وما ينشأ بينها من علاقات تجعلها مترابطة بطريقة أفقية.

¹ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص51.

² - التتابع في اللغة مصدر للفعل تتابع: و"تتابع المطر، توالى واستمر، تتابعت الأيام والفصول/الأخبار/الحوادث، تتابع الزائرين... بالتتابع/على التتابع، على التوالي، بصورة متتالية"، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص281.

³ - مبارك المبارك، معجم المصطلحات الألسني فرنسي - إنجليزي - عربي، دار الفكر اللبناني، ط1، 1995، ص253.

⁴ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص88.

4- علاقة الاستبدال:

الاستبدال¹ من المصطلحات اللسانية، وهو عملية: "تقضي استبدال مقطع لغوي بمقطع لغوي آخر ضمن مرسله معينة، بحيث هذه الأخيرة تبقى مفهومة دلاليا ونحويا، وبحيث أن تغير الدلالات يقود إلى تغيير في المدلولات، مثال يتم استبدال بين (د) و(ج) في (دار) و(جار)"²، فهو عملية تقوم على تغيير عنصر بعنصر آخر من نفس الفصيلة اللغوية، وبعبارة أخرى هو "تحريك يستهدف تعويض وحدة لسانية بوحدة أخرى داخل سياق معين، تهدف هذه العملية في الأصل ضمن اللسانيات البنوية إلى تحديد وحدات اللسان... وقد أخذ هذا المصطلح فيما بعد دلالة أوسع، فأضحى مكافئا بصورة تقريبية لمصطلح الإبدال"³.

ومع ذلك يمكن أن نشير إلى الفرق بين الاستبدال substitution والإبدال mutation عند التوزيعيين، فالاستبدال إحلال عنصر لغوي محل آخر في سياق لغوي واحد، أما الإبدال فهو إبدال فونيم مكان آخر أو قلبه إليه بتأثير الأصوات المجاورة⁴.

الاستبدال عند تمام حسان:

تطرق تمام حسان إلى علاقة الاستبدال باعتبارها مصطلحا من مصطلحات التوزيعيين، محاولا إسقاطها على النحو العربي، حيث قال في علاقة الاستبدال: "وهي التي يسميها النحاة العرب "المعاقة"، فالسين تعاقب سوف قبل المضارع، و"إذا" تعاقب الفاء في جواب الشرط، واللام تعاقب النون في "ناح"، فتصير الكلمة "لاح"⁵، فعلاقة الاستبدال الغربية هي نفسها "المعاقة" في اللغة العربية، ذلك أنهما يقومان على نفس المبدأ، وهو إحلال عنصر محل عنصر آخر من نفس المجموعة النحوية.

كما تحدث عن هذه العلاقة في موضع آخر باسم الاستبدالية paradigmatic، ويقصد بها أن العناصر فيها تكون مرتبة على طريقة الجدول، لا على طريقة السياق التتابعي⁶، وهذه العناصر التي تكون بينها علاقة الاستبدال تشترك في كونها تنتمي إلى نفس الفصيلة النحوية، أي أنها تقوم بنفس الوظيفة في السياق، فالاسم يستبدل بالاسم، والحرف بالحرف...

¹ - الاستبدال مصدر الفعل "استبدل الشيء بالشيء بدله"، خليل الجر، المعجم العربي الحديث لاروس، مكتبة لاروس، باريس، د.ط، 1987، ص76.

² - إميل بديع يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص32.

³ - ماري كلو لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ص27.

⁴ - ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص206.

⁵ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص52.

⁶ - ينظر تمام حسان، النص والخطاب والإجراء، ص137.

5- الرصف:

المعنى الاصطلاحي للرصف لا يختلف عن معناه اللغوي¹ فهو يتضمن التابع والانتظام، يقول عنه مبارك مبارك: "هو أن تتابع الكلمات في جملة وفقا لنظام اللغة التي هي منها"²، وهذا التراصف بين الكلمات في الجملة يشكل بناء محكما ومنسجما يسمح للغة أن تؤدي دورها على أكمل وجه.

عند تمام حسان:

يقول تمام حسان في الرصف: "يتحقق الرصف النحوي، من خلال أمور يتصل كلها بتأليف عناصر الجملة مثل التضام والترتبة والربط، لقد كان "التأليف" أحد المصطلحات التي وردت في ما نقلناه عن القاضي الجرجاني، ومن ثم يمكن أن نعده مرادفا للرصف"³، فمصطلح الرصف لم يستعمل في البداية للمعنى المشار إليه، والدليل على ذلك قول تمام: "يبدو أن النقاد لم يستعملوا مصطلح الرصف الذي يشير في الغالب إلى صورة بناء السياق سواء في حدود الجملة أو ما فوقها، إلا ما نراه في بعض أعمال المتأخرين كرصف المباني للمالقي، أما النقاد فقد كان مما أثر عنهم منذ البداية، عبارة "حسن الرصف"⁴.

كما أشار إلى الرصف فيما سماه بالترابط الرصفي sequentialconnectivity، ويقصد به ترتيب العناصر في النص السطحي⁵، إضافة إلى ورود المصطلح فيما سماه التابع الرصفي sequenticing، ويقصد به "كل نشاط، وكل إجراء غايته رصف عناصر اللغة في ترتيب نسقي مناسب بحيث يمكن للكلام أو الكتابة، أو السماع أو القراءة أن تتم في توال زمني"⁶.

ففي كل ما سبق عني بالرصف الاعتناء بترتيب العناصر اللغوية بضم بعضها إلى بعض في صورة متناسقة، تظهر من خلال تواليها في السياق.

¹- الرصف هو "ضم الشيء بعضه إلى بعض ونظمه، رصفه يرصفه رصفا فارتصف وترصف وتراصف، يقال للقائم إذا صفّ قدميه رصف قدميه،

وذلك إذا ضم إحداهما إلى الأخرى" ابن منظور، لسان العرب، ج9، مادة (رصف)، ص119.

²- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، فرنسي- إنجليزي- عربي، ص52.

³- تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص46.

⁴- المرجع نفسه، ص45.

⁵- ينظر تمام حسان، النص والخطاب والإجراء، ص85.

⁶- المرجع نفسه، ص136.

6- الموقعية:

"كلمة الموقعية¹ تشير إلى قيمة الموقع، والمعروف أن الموقع لا يكون منسوباً إلى الكلمة المفردة، وإنما يكون حين توجد الكلمة في سياق يربطها بكلمات أخرى في الجملة أو النص، فكلمة الموقع عبارة عن مكان الكلمة بالنسبة لما يصاحبها من الكلمات، هذا في النحو، لأن النحو علم علاقات الكلمات في السياق"²، فمصطلح الموقعية يعني الموقع الذي تحتله الكلمة في السياق، والذي يكسبها وظيفته نحوية بالنظر إلى ما يجاورها من كلمات.

عند تمام حسان:

يرى تمام حسان أن الموقعية هي "تلك الظاهرة التي يسميها اللغويون الأمريكيون distribution، أي التوزيع، وهي تجعل العنصر اللغوي جزءاً من معناه، ومن المعروف أن الرتبة (وهي قرينة نحوية) ظاهرة موقعية تكشف عن جزء من المعنى إذا كانت محفوظة، وتعين على التصرف في الأسلوب والمعنى إذا كانت غير محفوظة"³، فالمقصود بالظواهر الموقعية "ما يرتبط وجوده من ظواهر اللغة بموقع معين في السياق فلا يلزم إلا في هذا الموقع، كورود اللام الشمسية في مواقع بعينها"⁴، فهي ظواهر يتوقف ورودها على الموقع الذي ترد فيه، فلكل عنصر لغوي مواقع يمكن أن يرد فيها، ولا يرد في غيرها، أي أنه مرتبط بموقعه أولاً وأخيراً، وجملة مواقع العنصر اللغوي هي توزيعه.

7- المكونات المباشرة: Immédiates constituents

المكونات⁵ المباشرة من مصطلحات التوزيعيين، وهو "مصطلح يستخدم في التحليل النحوي للإشارة إلى الأقسام الأساسية التي يمكن تقسيم التراكيب إليها في أي مستوى، مثل تحليل الجملة the boy is walking إلى the boy and is walking ويمكن تحليل تلك المكونات إلى the + boy + is + walking"⁶، فهذا التحليل قد بين العناصر الأساسية التي تتكون منها الجملة.

¹ الموقعية في اللغة مأخوذة من الجذر (وقع)، وفي اللسان: "... مواقع الغيث مساقطه، ويقال وقع الشيء موقعه (...). والموقع والموقعة، موضع الوقوع"¹، ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص402-403، مادة (وقع).

² حسين رفعت حسين، الموقعية في النحو العربي، دراسة سياقية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2005، ص19.

³ تمام حسان، خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، ص45.

⁴ تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص26، ومقالات في اللغة والأدب، ج1، ص332.

⁵ المكونات جمع مفردتها مكون، وهو "اسم فاعل من كون، ما يستعمل لتكوين صوت لغوي، كلمة، إلخ، "عنصر مكون"، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص1975.

⁶ محمد سليمان ياقوت، قاموس علم اللغة، إنجليزي-عربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2011، ص456.

عند تمام حسان:

المكونات المباشرة من المصطلحات التوزيعية، "والمكون المباشر إذا أردنا تعريفه بمصطلحات النحو العربي، كل تركيب في نطاق الجملة يمكن أن يحل محل المفرد كالمصدر المؤول والجملة ذوات المحل والجملة التي تتقدمها أنّ وأن وكذلك الجمل التي إن لم يصح حلؤها محل المفرد فهي مما يتضح به المفرد كجملة الصلة والجملة المفسرة ونحوهما"¹، و المكونات المباشرة هي الأساس المتخذ في ما يعرف بالتحليل بالمكونات المباشرة في إطار اللسانيات التوزيعية، إذ يستند هذا التحليل إلى فكرة التوزيع وتقنية الاستبدال، وذلك عن طريق تقسيم الجملة إلى مكوناتها المباشرة تدريجياً، مما يساهم في الكشف عن العلاقات التي تربط عناصر الجملة بعضها ببعض.

8- البنية العميقة: deep structure

البنية العميقة² من مصطلحات تشومسكي، وهي تعني عنده: "البنية المجردة والضمنية للجملة، وهي تعين تفسير الجملة الدلالي"³، أي أنها تختص بمعنى الجملة وبما يمكن أن يفهم منها.

عند تمام حسان:

لا يختلف مفهوم البنية العميقة عند تمام حسان عمّا أقره النحو التحويلي الشومسكي، فهو يرى أنها بنية تهتم بوصف العلاقات النحوية (كالعلاقة بين ضرب زيد عمراً، وضرب عمرو لزيد⁴، مما يعني أنها ذات جانب تفسيري دلالي يعتمد على العلاقات النحوية.

9- البنية السطحية: surface structure

تعد البنية السطحية⁵ من مصطلحات النحو التحويلي لتشومسكي، وهي عنده: "ترتيب الوحدات السطحي الذي يرد إلى شكل الكلام الفعلي الفيزيائي، وإلى شكله المقصود والمدرك"⁶، أي أنها ما يظهر من خلال الإنجاز الفعلي للكلام، أو من خلال تسلسله الخطي المكتوب.

¹ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص51.

² - سبق وأن أشرنا إلى المعنى اللغوي للبنية، وذلك عندما تناولناها بصفتها قرينة من القرائن اللفظية، أما وصف هذه البنية بالعميقة، فهي تستند إلى المعنى اللغوي للفظ (العميقة)، فالعميقة في اللغة "صفة مشبهة تدل على الثبوت من عمق"²، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص1553.

³ - إميل بديع يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص98.

⁴ - ينظر تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص214.

⁵ - السطحية في اللغة "1- اسم مؤنث منسوب إلى سطح "أراء/قراءة/سطحية، معرفة سطحية: ظاهرة، 2- مصدر صناعي من سطح: عدم جدية" يتسم معظم الشباب الآن بالسطحية واللامبالاة"، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص1064.

⁶ - إميل بديع يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص98.

عند تمام حسان:

لم يول تمام حسان أهميته للبنية السطحية كما فعل مع البنية العميقة، ذلك أن البنية العميقة هي العنصر الدلالي للجملة، وأن قوة التوليد لا توجد إلا في العنصر الدلالي، ومن هذه البنية تنتقل إلى البنية السطحية¹، فالبنية السطحية عنده، هي نتاج طائفة من قواعد التحويل التي تطرأ على البنية العميقة، التي يمكن أن يعبر عنها بمحشد من البنيات السطحية².

وبمعنى آخر فإن البنية السطحية هي شكل من أشكال التعبير عن البنية العميقة بعناصر لغوية، بصورة متتابعة ملفوظة أو مكتوبة.

10- التفرع: derevation

التفرع³ من مصطلحات النحو التوليدي التحويلي، وهو يعني عموماً "وضع شيء عقب شيء لاحتياج اللاحق إلى السابق، ومنه قولهم في النحو فاء التفرع"⁴، كما "يستخدم في علم النحو للإشارة إلى النزول الخطي المترابط الذي يشبه الرسم المشجر the diagram أو الشجرة المقلوبة. ويستخدم هذا الشكل في بيان العناصر الرئيسية، والعناصر الفرعية في تركيب الجملة، وهو يفيد في بيان العلاقات القائمة بين العناصر النحوية وتحديدتها في التحليل"⁵، أي أنه تفرع الأصل إلى فروع تلتقي كلها عند هذا الأصل.

عند تمام حسان

تناول تمام حسان مصطلح التفرع باعتباره تصوراً، وذلك في قوله: "ويتناول التصور التفرعي التراكيب من وجهة نظر أسبقية المكونات بعضها على بعض وتتابعها، ولكنه لا يكاد يعنى بترباط العناصر التركيبية في البنية السطحية"⁶.

وقد استعمل تمام حسان مصطلحاً مرادفاً للتفرع وهو "التشقيق"، فالقواعد التفرعية أو التشقيقية derivational تتناول التراكيب من وجهة نظر أسبقية المكونات بعضها على بعض وتتابعها، ولكنها

¹ - ينظر تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج 1، ص 220.

² - المرجع نفسه، ج 1، ص 75.

³ - التفرع هو "جعل الأصل الواحد شعباً"³، إميل بديع يعقوب وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص 139.

وفي لسان العرب، ورد قول ابن منظور "وتفرعت أغصان الشجرة أي كثرت"، ابن منظور، لسان العرب، مادة (فزع)، ج 8، ص 249.

⁴ - إميل يعقوب وآخرون، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، عربي - إنكليزي - فرنسي، ص 445.

⁵ - محمد سليمان ياقوت، قاموس علم اللغة، ص 153.

⁶ - تمام حسان، النص والخطاب والإجراء، ص 141.

لا تكاد تعنى بترايط العناصر التركيبية في البنية السطحية ومن أمثلتها تشجير الجملة النحوية عند التحويلين¹، فالتصور التفريعي ينظر إلى اللغة نظرة اندراجية، أي أنها خلافا للترتيب والتوالي الذي تظهر فيه في البنية السطحية، فإنها تتكون في الواقع من عناصر تتفرع إلى عناصر تتفرع إلى عناصر أخرى تنتج عنها.

فقواعد التفرع هي التي تحدد الوظائف الكبرى في الجملة ببيان أجزائها الرئيسية أي (الضمائم)، فتحدد طرقي الجملة، وتعين الجمل "الفرعية" الداخلة في نطاق الجملة الكبرى حتى يمكن لتحليل هذه الجملة أن يتم في صورة الشجرة ذات الفروع²، وهو ما يساهم في تحديد مكوناتها المباشرة.

11- المحور الرأسي³: diachronic

يستخدم مصطلح المحور في علم اللغة للإشارة إلى نقطة التقاطع في التحليل، خاصة هذا التحليل الذي وضعه De Saussure، وفرق فيه بين مصطلح synchronic الذي يتصل بمحور التزامن، ومصطلح diachronic الذي يتصل بمحور التتابع⁴، حيث يأخذ التحليل المحورين بعين الاعتبار، ويتخذها أساسا له في مراحلها المختلفة.

عند تمام حسان:

ويسميه أيضا محور التقلب، ويرى أن العلاقة التقليدية تكشف عن التنوع في داخل المصفوفة أو الجدول⁵، فالمحور الرأسي هو المحور الذي تتم فيه عملية الاستبدال بين العناصر اللغوية التي تنتمي إلى نفس الفصيلة النحوية، مما يكشف عن تنوع هذه العناصر.

12- المحور التركيبي: synchronic

يتضمن المحور التركيبي⁶ ما يعرف بالعلاقات التركيبية، "ويتمثل هذا النوع في العلاقات الأفقية بين الوحدات اللغوية، ضمن السلسلة الكلامية الواحدة، وكلمات الجملة الواحدة، وتضفي كل وحدة معنى إضافيا على

¹ - تمام حسان، النص والخطاب والإجراء، ص11.

² - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص70.

³ - "المحور الحديد التي تجمع بين الخطاف والبكرة (...)" قال الزجاج: قال بعضهم: قيل له محور للدوران، لأنه يرجع إلى المكان الذي زال عنه... والحديدة التي تدور عليها البكرة يقال لها محور"، ابن منظور، لسان العرب، ج4، مادة (حور)، ص221. أما الرأسي فهو "اسم منسوب إلى رأس: عمودي، عكسه أفقي"، رسم خطا رأسيا طوله 3سم"، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص837.

⁴ - محمد سليمان ياقوت، قاموس علم اللغة، ص115.

⁵ - ينظر تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص84.

⁶ - سبق وأن أشرنا إلى المعنى اللغوي للمحور، والمعنى اللغوي للتركيب في المباحث الأولى من البحث، ومنه يمكن أن نستنتج أن المحور التركيبي هو المرجع الذي تترتب وفقه الأشياء في صورتها النهائية.

الكل"¹، فالوحدات اللغوية لا يمكن أن تظهر دفعة واحدة، بل لا بد من ترتيبها بشكل يجعل من تجاوزها الأفقي وسيلة لإدراك معناها الكلي.

عند تمام حسان:

المحور التركيبي هو ما يقابل المحور الرأسي في الدراسات اللسانية الحديثة، وهما من ثنائيات دي سوسير، والمقصود به عند تمام كما عند غيره من اللغويين، أنه المحور الذي يتضمن العلاقات التركيبية التي تحكم الترابط بين مفردات الجملة وعناصر النص، ويظهر ذلك من خلال التتابع الذي هو مظهر العلاقة التركيبية²، فالعلاقات التركيبية علاقات أفقية بين عناصر الجملة، ولذلك يطلق تمام على هذا المحور أيضا مصطلح "المحور الأفقي". إذ يسمح هذا المحور لعناصر اللغة أن تتوالى في الترتيب وفق نمط معين، ووفق ما تقتضيه قواعد اللغة بالاعتماد على معطيات المحور الرأسي، وما يوفره من خيارات.

13- المفعول غير المباشر: Indirect objectes

يعرف المفعول³ غير المباشر بأنه "المفعول الذي يصل إليه الفعل بواسطة حرف الجر، نحو أمسكت بالقلم"⁴، وذلك بدلا من أمسكت القلم.

عند تمام حسان:

يرى تمام حسان أن المفعول غير المباشر هو "اسم صالح أن يقع عليه أثر غير مباشر لحدث أو عمل، مثلا العنصر الذي يحدث له أو من أجله عمل أو يعطى له شيء"⁵، فالذي يفهم من هذا الكلام أن تماما يقصد بالمفعول غير المباشر كل اسم يمكن أن يقع عليه أثر غير مباشر للفعل، ولكنه لم يشر إلى أساليب ذلك، فلم يحصره بحرف الجر، وإنما تركه مفتوحا على كل الاحتمالات.

¹ - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص130.

² - ينظر المرجع نفسه، ج1، ص72 و ص86.

³ - المفعول "اسم مفعول من فَعَلَ... اسم منصوب تعدى إليه فعل الفاعل، أنواعه متعددة منها: مفعول به، مفعول له، مفعول فيه"، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص1724.

⁴ - مبارك المبارك، معجم المصطلحات الألسني، فرنسي - إنجليزي - عربي، ص101.

⁵ - تمام حسان، النص والخطاب والإجراء، ص105.

14- المخصصات modifiers:

المخصصات جمع مخصّص والمخصّص¹ "مصطلح يستخدم في التصنيف النحوي للكلمات للإشارة إلى تلك المجموعة الكبيرة من المفردات التي تكون وظيفتها الأساسية وصف صيغة حدوث الفعل"².

عند تمام حسان:

يقصد تمام حسان بالمخصصات: "الصفات والظروف والمركبات المبدوءة بالحرف حين يعتمد جميعها على رؤوس "heads"³، وهو ما يمكن أن يقابل ما يعرف في اللغة العربية بالفضلات، أي ما يمكن أن يستغنى عنه في التركيب لأنه ليس عمدة، وذلك كالأحوال والصفات وظروف الزمان والمكان...

15- المحددات determiners:

تعرف المحددات⁴ "بوصفها تمثل مجموع العناصر التي تتقدم الاسم بالضرورة داخل المجموعة الاسمية"⁵، وبمعنى آخر مدخولات الاسم أي ما يكون من العناصر دليلاً على اسمية الكلمة التي دخل عليها، كحروف الجر وال التعريف في اللغة العربية.

عند تمام حسان:

المقصود بالمحددات عند تمام حسان هو "الأدوات والإشارات deictics والأعداد"⁶، فهي كل ما يدخل على الأسماء مما يهدف إلى تحديدها بكيفية من الكيفيات كأن يحدد نوعها من حيث التعريف والتنكير، أو الأفراد والتثنية والجمع...

¹ - المخصّص في اللغة هو "اسم الفاعل من الفعل خصّص، الذي يرجع إلى الجذر الثلاثي (خصّص)، و"خص الشيء خصوصاً، نقيض عمّ... خصص الشيء جعله خاصاً، فلان بالشيء خصّه به"، إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ص 280.

² - محمد سليمان ياقوت، قاموس علم اللغة، ص 38.

³ - تمام حسان، النص والخطاب والإجراء، ص 149.

⁴ - المحددات مشتقة من الجذر (حدد)، و"الحدّ الفصل بين الشئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود (...). وحددت الدار أحدها حداً، والتحديد مثله، وحد الشيء من غيره يحده حداً، وحده وميزه"، ابن منظور، لسان العرب، ج 3، مادة (حدد)، ص 140.

⁵ - ماري كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ص 51.

⁶ - تمام حسان، النص والخطاب والإجراء، ص 149.

16- الحذف ellipsis

سبق وأن تناولنا الحذف كمصطلح من المصطلحات الدالة على الظواهر التركيبية، فعرف لغة واصطلاحاً، ونظر فيه على أنه مصطلح من المصطلحات التي تناولها تمام ضمن ظاهرة العدول، فإعادة الإشارة إلى الحذف في هذا المقام، تدخل ضمن المصطلحات الخاصة بالدراسات الغربية، ولذلك نكتفي بما يراه تمام في هذا الشأن.

فالحذف عند تمام حسان هو: "اعتداد بالمبنى العدمي أو ما يسمونه *zéro morphème*"¹، والمورفيم مصطلح توزيعي، ويقابله عند الوظيفيين الأوربيين مصطلح المونيم، والمقصود به الوحدة النحوية التي تقابل الوحدة المعجمية، ولذلك يمكن أن نصف هذا المورفيم بأنه علامة عدمية، ووصفه بهذه الطريقة يجعله ذا أهمية في التحليل النحوي، فلا يمكن التغاضي عنه أو تجاهله، وإنما تجب الإشارة إليه توخياً للدقة.

فالمورفيمات، وهي طائفة من المباني تتمثل في الصيغ الصرفية وفي اللواصق والزوائد، تدل على معان معينة أحياناً بوجودها وأحياناً بعدمها سلباً، وهو ما يسمونه *zéro morphème*، ويسميه النحاة "الدلالة العدمية"، وهي نفسها دلالة الحذف والاستتار والتقدير والمحل الإعرابي عندهم²، فعدم الذكر هو دلالة بحد ذاته، لذا لا ينبغي تجاهله والتغاضي عنه.

17- التوليد:

يعرف التوليد³ بأنه القدرة الكامنة لدى مستخدم اللغة والتي تجعله انطلاقاً من مخزونه اللغوي قادراً على فهم جمل وتعابير لم يسبق له أن سمعها أو قرأها⁴، فالإنتاج التوليدي يتجاوز مجرد الوصف، إلى البحث في إمكانات توليد جمل جديدة انطلاقاً من قواعد محدودة في لغة معينة.

عند تمام حسان:

أشار تمام حسان إلى مصطلح التوليد عند حديثه عن النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي Chomsky، وربط ذلك بالانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، لذلك كان التوليد عنده، هو ما "يمكن بواسطته أن نوّلد العدد العظيم من البنيات السطحية التي تشارك في بنية عميقة واحدة"⁵.

فأساس التوليد هو واحد وهو إمكانية إنتاج وفهم عدد لا محدود من الجمل انطلاقاً من عدد محدود من القواعد.

¹ -تمام حسان، النص والخطاب والإجراء، ص34.

² - ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص36.

³ - التوليد مصدر الفعل (وَلَدَ)، وهو "إنسال أفراد جديدة من النبات أو الحيوان، إتيان الأديب بما لم يسبق إليه وعكسه التقليد، الإنتاج، اشتقاق كلمات جديدة"، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص2492.

⁴ - ينظر محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص135.

⁵ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص66.

18- التحويل:

التحويل¹ "مصطلح يستخدم في النحو التوليدي التحويلي، للإشارة إلى عملية نحوية تطرأ على أحد التراكيب لإنتاج تركيب آخر عن طريق تطبيق قواعد محددة مثل تحويل جملة مبنية للمعلوم إلى جملة مبنية للمجهول، وتحويل جملة مثبتة إلى جملة منفية"²، فالتحويل يستند إلى قواعد معينة بإمكانها تفسير ما يحدث في الجملة المحولة.

عند تمام حسان:

التحويل هو مجموع العمليات التي تساهم في الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وهذه العمليات تتم وفق قواعد تسمى قواعد التحويل، والتي "أساسها تضام الأبواب ما الذي يتلائم منها (كالموصول وصلته)، وما الذي يتنافى (كالضمير والنعت)، وهي تحول البنية العميقة في الشجرة إلى بنية سطحية صالحة للتأويل بواسطة العنصر الصوتي"³، ذلك أن كل جملة - حسب تشومسكي - يمكن أن تمثل بشجرة بتفريعها إلى عناصرها، وفق مراحل معينة، وتتكفل قواعد التحويل بتحديد شروط تركيب هذه الفروع وتضامها بواسطة ثوابت اللغة⁴، أي أن وظيفة قواعد التحويل هو تفسير ما يحدث في البنية السطحية من ظواهر، انطلاقاً من بنية عميقة واحدة.

19- التوارد collocation:

لقد تمت الإشارة إلى مصطلح التوارد في الفصل الخاص بقرائن التعليق، وذلك بعده مظهراً من مظاهر التضام، إلى جانب التلازم والتنافي، ولكنه لم يفرد بالدراسة كقسيمة لسبيين اثنين:

تمثل الأول في ارتباطه بالجانب المعجمي، أي بالمعاني المفردة للألفاظ المكونة للتركيب، وهذا ما يقصيه من دائرة اهتمام النحو، لأن النحو لا يتناول المعاني المفردة، وإنما يتناول المعاني الوظيفية للكلمة في السياق.

أما الثاني فهو توظيفه من طرف تمام حسان في ترجمة المصطلح الأجنبي *sélection restrictions* بقيود التوارد أو ضوابط التوارد.

لذلك تُرك هذا المصطلح ليُدرس ضمن مصطلحات الدراسات التركيبية الغربية، وهذا بعد أن تراجع تمام حسان نفسه عن إقصائه من اهتمام النحو، وذلك بعد اطلاعه على تطور النظرية النحوية التوليدية، والتي سمحت

¹ - التحويل مصدر الفعل (حوّل)، ومنه تحوّل بمعنى "تنقلّ من موضع إلى موضع، أو من حال إلى حال، عن الشيء انصرف عنه"، إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ص192.

² - محمد سليمان ياقوت، قاموس علم اللغة، إنجليزي-عربي، ص841.

³ - المرجع نفسه، ص67.

⁴ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص71.

له بمعرفة ما يقوم بين مفردات المعجم من علاقات تجعلها تقع في أصناف متميزة، بحيث يلتقي صنف منها بصنف في الجملة الواحدة فيستقيم المعنى باجتماعهما، ويتنافر صنف منها مع صنف فلا يستقيم المعنى بالجمع بين مفرداتهما في الجملة الواحدة¹.

والتوارد² مصطلح عربي يتصل بالجانب الفكري أكثر من اتصاله بالجانب اللغوي اللفظي، والدليل على ذلك إشارة أحمد مختار عمر له بقوله: "تواردت الأفكار، واقع نفسي قوامه أن أفكارا أو صورا ترتبط بعضها ببعض على نحو يستدعي بعضها بعضا"³، فالتوارد بهذا المعنى هو الترابط بين الأفكار.

وما يعني البحث في هذا المقام هو استعماله كترجمة للمصطلح الأجنبي collocation، ولكن ذلك كان - على حسب اطلاعي - عند تمام حسان فقط، أما غيره من الدارسين والمترجمين فقد ترجموه بمصطلحات أخرى أشهرها (المصاحبة والتضام والتلازم)، وبالتالي فإن التعريف الاصطلاحي لهذا المصطلح سيستند إلى ترجمته بالمصاحبة.

فالمصاحبة"مصطلح استخدمه بعض اللغويين - خاصة من أتباع فيرث- ليشير إلى اشتراك الوقوع المؤلف للمفردات المعجمية المستقلة، على سبيل المثال كلمة (سعيد auspicious تتصاحب مع كلمة مناسبة occasion وحدث (...)) وتتصاحب كلمة البريد مع كلمتي رجل وصندوق. المصاحبات إذن نمط من العلاقة المعجمية الأفقية syntagmatic، ومن الناحية اللغوية يمكن التنبؤ بها لغويا على نطاق واسع، أو على نطاق ضيق⁴، فالمصاحبة تعني التنبؤ بنوع الألفاظ التي تصلح لمجاورة لفظ معين في السياق.

¹ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص136-137.

² - التوارد مشتق من الجذر (ورد)، وفي اللسان: "ورد فلان ووردا حضر، (...). ووردت الماء أرده ووردا إذا حضرته لتشرب (...). وأورد عليه الخبر قصه (...). وتوردت الخيل البلدة إذا دخلتها قليلا قليلا قطعة قطعة"، ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص ص 457-459، مادة (ورد).

³ - أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ص2423.

⁴ - فريد عوض حيدر، فصول في علم اللغة التطبيقي (علم المصطلح وعلم الأسلوب)، ص138.

التوارد عند تمام حسان:

التوارد نوع من التضام قسيم للتلازم والتنافي، والمقصود به "أن يصلح لفظ ما أن يرد في صحبة لفظ آخر لمناسبة بينهما في المعنى"¹، وقد اصطلح تمام على هذه المناسبة مصطلح "المناسبة المعجمية"، واعتبرها قوام التوارد، فالارتباط بين الألفاظ في السياق هو ارتباط بين معانيها في الأصل، فلا تقبل عبارة مثل (الصعود إلى الأسفل)...

كما ساوى بين مصطلحي التوارد والمناسبة المعجمية في قوله: "أما التوارد فالمقصود به المناسبة المعجمية بين عناصر سياق الجملة فلا تقبل عبارة مثل (السماء تحتنا)، لأن التوارد يلخص العلاقة بين نظام النحو، وبين الحقل المعجمية"²، ومن هنا يتضح أن المقصود بالتوارد عند تمام هو ما تمت الإشارة إليه سابقا ضمن مصطلح المصاحبة، وهو نزعة الكلمة في الاستعمال اللغوي إلى مصاحبة كلمة أو كلمات أخرى لعلاقة معنوية بينهما.

أما النحاة العرب، فلم يستخدموا مصطلحا لهذه الظاهرة، رغم أنهم أشاروا إليها بعبارات منها "إسناد الفعل إلى من هو له، أو غير من هو له"، وقولهم: "لا يسند" قال" إلا إلى من يصح منه القول"³، فالعبارتان تشيران إلى الارتباط المعنوي بين الكلمات.

20- السبك: cohésion

السبك⁴ في النحو هو "دمج الأحرف المصدرية مع ما بعدها من أفعال ومعمولات هذه الأفعال لتصبح مصادر حقيقية، تكون معمولات لما قبلها، فعندما أقول يسرني أن تنجح، يكون التقدير يسرني بنجاحك، فالمصدر بنجاحك مسبك من أن والفعل تنجح، وفاعله المستتر"⁵، ففي هذا القول تأكيد على التماسك والانسجام بين عناصر الكلام حتى يمكن تعويضه بكلمة واحدة تؤدي نفس معناه.

عند تمام حسان:

اعتبر تمام حسان "السبك" ظاهرة من ظواهر التراكيب اللغوية، ومع ذلك لم يتم تناول المصطلح ضمن فصل الظواهر التركيبية، بسبب عدم وضوح طبيعة ومجال مفهوم هذا المصطلح، فقد استعمله النقاد، ولكنهم لم يوضحوا المقصود به، تاركين إمكان فهمه لانطباق القارئ⁶، كما أنه يرتبط بنحو النص أكثر من ارتباطه بنحو

¹ - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 68.

² - نفس المرجع، ص 95.

³ - ينظر تمام حسان، الأصول، ص 337.

⁴ - السبك في اللغة: "مصدر سبك، وسبك المعدن، أذابه وخلصه من الغش، ثم صبه في قالب، وسبك الكلام أحسن تهذيبه"، إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2006، ص 550.

⁵ - إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة، ص 555.

⁶ - ينظر تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 88.

الجملة، حيث يرد كمقابل للمصطلح الأجنبي *cohésion* لدى أغلب اللغويين، ومنهم تمام الذي يرى أن السبك هو "إحكام علاقات الأجزاء ووسيلة ذلك إحسان استعمال المناسبة المعجمية من جهة، وقرينة الربط النحوي من جهة أخرى، واستصحاب الرتب النحوية إلا حين تدعو دواعي الاختيار الأسلوبي ورعاية الاختصاص والافتقار في تركيب الجمل"¹، فكل من الافتقار والاختصاص والمناسبة وقرنتي الرتبة والتضام هي عناصر تعين على إحكام صياغة الجملة، وهذا الإحكام هو المقصود بالسبك.

¹ - تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص256.

ثانيا: التحليل:

1- التحليل الشكلي

وقفنا في هذا الفصل على بعض المصطلحات الدالة على الدراسات التركيبية الغربية، مما يعني أن توظيفها من قبل تمام كان على سبيل الترجمة، وبمعنى آخر اختيار الترجمة الملائمة من بين المقابلات الموجودة للمصطلح الواحد، أو استخدام مقابل تراثي للتعبير عن ظاهرة تركيبية تشترك فيها اللغات الإنسانية، كمصطلح "الحذف" الذي استعمله تمام كمقابل لما يعرف عند الغربيين بالمورفيم العدمي أو العلامة العدمية، كما وضع مصطلحات أخرى للدلالة على ظواهر لم يخصص لها النحاة مصطلحات خاصة بها، وذلك كمصطلح "التوارد"، الذي وضعه للدلالة على المناسبة المعجمية بين الألفاظ في السياق.

وهو ما يكشف الوجه الآخر لتمام حسان كمترجم، وما يتبع ذلك من الالتزام بتقنيات خاصة تجعله ينجح إلى استعمال ترجمة معينة بدل غيرها، توخيا للدقة والأمانة العلمية في نقل النص المترجم.

وبالعودة إلى تقسيم مصطلحات هذا الفصل بحسب البساطة والتركيب فإن الملاحظ - على غير العادة- هو انقسام المصطلحات إلى بسيطة ومركبة، وإن كان ذلك بتفاوت بينهما في العدد، حيث كانت أغلبية المصطلحات بسيطة، ومع ذلك ظهرت نسبة معتبرة من المصطلحات المركبة، وكان التقسيم على النحو التالي:

أ- المصطلحات البسيطة: التكامل - التابع - الاشتمال - التوليد - التحويل - الحذف - المخصصات - المحددات - التفريع - الرصف - الموقعية - التوارد - السبك.

ب- المصطلحات المركبة: المحور الرأسي - المفعول غير المباشر - علاقة الاستبدال - المكونات المباشرة - البنية العميقة - البنية السطحية.

فاستعمال تمام حسان للمصطلحات المركبة يرجع إلى كونها مركبة في لغاتها الأصلية، وبالتالي فإن الغالب في ترجمتها أن لا يكون بكلمة واحدة، ذلك أن بعض المصطلحات المركبة قد تترجم بمصطلحات بسيطة وذلك كترجمة المصطلح الأجنبي (incompatible) المكون من السابقة in والكلمة compatible بمصطلحات متناقض أو مخالف أو مضاد¹.

ويحسن أن نشير في هذا الموضوع إلى أن بعض المصطلحات البسيطة التي وردت أعلاه أصلها مركب، وذلك كمصطلحات: التكامل والتتابع والاشتمال، فهذه المصطلحات تعتبر أصنافا من العلاقات، ولذلك فإن أصولها

¹ - ينظر محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 105.

على التوالي هي: علاقة التكامل، علاقة التتابع، علاقة الاشتمال، ولوضوح دلالة العلاقة في مفاهيمها وظفها تمام بسيطة غير مركبة.

إضافة إلى مصطلح "التفريع" الذي ذكر في مواقع على هيئته البسيطة، كما ذكر مركبا في "القواعد التفريعية"، ومصطلح "الرصيف" الذي ورد بسيطا في مواضع، ومركبا في نحو (الترابط الرصفي/ التتابع الرصفي) في مواضع أخرى.

أما طريقة التركيب المعتمدة في المصطلحات المركبة فهي التركيب بالوصف، وذلك في كل المصطلحات المذكورة، ما عدا مصطلح "علاقة الاستبدال" الذي ركب بالإضافة.

وإذا كانت الإضافة نوع من التعريف، فهذا يعني أن مصطلح "علاقة الاستبدال" قد عرّف بالإضافة، على عكس بقية المصطلحات التي جاءت معرفة بالألف واللام، سواء كانت بسيطة أم مركبة، مما يزيد من دلالتها على مسمياتها واقتصارها عليها، إذ يعد تعريف المصطلحات مطلبا من مطالب وضعها، وإلا حادت عن الغرض منها وهو ضبط المفهوم بتسمية محددة.

وقد تنوعت هذه المصطلحات وفقا لما تنتمي إليه من فصائل معجمية بين الاسم والوصف، وهي نماذج شائعة في المصطلحات بسبب قدرتها على حمل المفاهيم مقارنة بغيرها من الفصائل المعجمية، وقد توزعت فصائل هذه المصطلحات كالآتي:

1- فصيلة الاسم: التتابع - التكامل - الاشتمال - التفريع - علاقة الاستبدال - التوارد - السبك - البنية العميقة - البنية السطحية - التحويل - الحذف - الموقعية - الرصف - التوليد.

2- فصيلة الوصف: المفعول غير المباشر - المخصصات - المحددات - المكونات المباشرة - المحور الرأسي - المحور التركيبي.

والملاحظ لهذه الأسماء يجد أنها عبارة عن مصادر متنوعة تتراوح بين الصريحة ومصادر الهيئة إضافة إلى المصدر الصناعي، وفيما يلي بيان ذلك:

ب-1- المصادر الصريحة: التوارد - السبك - التفريع - الاشتمال - التتابع - علاقة الاستبدال - التكامل - التحويل - الحذف - الرصف - التوليد.

أ- 2- مصادر الهيئة: البنية السطحية - البنية العميقة.

ب- مصادر صناعية: الموقعية

ومن جهة أخرى تنوعت المصطلحات التي انتمت إلى فصيلة الوصف بين اسم المفعول واسم الفاعل واسم الآلة، على النحو التالي:

1- اسم المفعول: المفعول غير المباشر

2- اسم الفاعل: المخصصات - المحددات - المكونات المباشرة.

3- اسم الآلة: المحور الرأسي - المحور الاستبدالي

ويمكن تلخيص توزيع المصطلحات وفق ما تنتمي إليه من فصائل معجمية، وما يتفرع عنها من تصنيفات في الجدول التالي:

| فصيلة الوصف | | | فصيلة الاسم (المصادر) | | |
|------------------------------------|------------------------|---|-----------------------|------------------------------------|---|
| أسماء الآلة | أسماء المفعولات | أسماء الفاعلين | مصادر صناعية | مصادر الهيئة | مصادر صريحة |
| المحور الرأسي - المحور التركيبي | المفعول غير المباشر | المخصصات - المحددات - المكونات المباشرة | الموقعية | البنية العميقة - البنية السطحية | التوارد - السبك - التفريع - الاشتمال - التتابع - علاقة - الاستبدال - التكامل - التحويل - الحذف - الرصف - التوليد |

هذا وقد تنوعت أوزان مصطلحات هذا الفصل تبعاً لتنوع فصائلها المعجمية، والصيغ التي تنتمي إليها، فكانت كالآتي:

- وزن تفاعل: توارد - تتابع - تكامل.
- وزن تفعيل: تفريع - تحويل - توليد
- وزن فَعْل: حذف - سبك - رصف
- وزن افتعال: اشتمال
- وزن استفعال: استبدال
- وزن مفعّل: محور
- وزن مفعول: المفعول غير المباشر
- وزن مُفَعَّلَات: مخصّصات - محددات - مكونات
- وزن مفعّلية: موقعية

- وزن فعلة: بنية

وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف المصطلحات المركبة السابقة وفق الفصائل المعجمية، ووفق الأوزان التي انتمت إليها إنما هو للعناصر الرئيسة فيها، بغض النظر عن محدداتها من أوصاف ومضافات، ما عدا وزن مصطلح (علاقة الاستبدال)، الذي كان للمحدد لا للعنصر الأصلي، حيث تناول البحث وزن (الاستبدال)، لا وزن (علاقة)، ذلك أنه بالإمكان حذف كلمة (علاقة)، والإبقاء على كلمة (الاستبدال) فقط، دون أن يتغير المعنى، وهذه الطريقة شائعة الاستعمال عند أغلب الباحثين، فكثيرا ما يعبرون عن المصطلحات الدالة على العلاقات - بوجه خاص - باللفظ الدال عليها دون ذكر المصطلح الرئيسي، دون أن يؤثر ذلك على المعنى، وتمام حسان واحد من هؤلاء الباحثين، حيث يذكر المصطلح في هذه الحالة مركبا تارة، وبسيطا تارة أخرى، ولنا في مصطلحات هذا الفصل دليل على ذلك، تمثل في مصطلحات: التقاطع - التابع - الاشتمال - التكامل، فهذه المصطلحات إنما هي محددات لهذه العلاقات.

وعلى صعيد آخر تنوع استعمال مصطلحات الدراسات التركيبية الغربية من حيث العدد بين الأفراد والجمع، تبعا لتنوع دلالاتها، فجاءت معظمها مفردة، لأنها دلت على أنواع من العلاقات (كالاستبدال والتكامل...)، أو على ظواهر تركيبية (كالتوليد والتحويل والحذف...)، كما دل بعضها الآخر على بعض الأوصاف (كالمفعول غير المباشر).

فمن الواضح أن المصطلحات الأنسب للدلالة على هذه المفاهيم تتخذ صيغة الأفراد لا الجمع، ووفقا لذلك أحصى البحث المصطلحات المفردة التالية: التوارد - السبك - التفرع - المحور الرأسي - المحور التركيبي - التابع - التكامل - الاشتمال - علاقة الاستبدال - المفعول غير المباشر - البنية العميقة - البنية السطحية - الحذف - التوليد - التحويل - الموقعية - الرصف.

بينما وردت المصطلحات المتبقية بصيغة الجمع تماشيا مع ما تحمله من دلالات، والمصطلحات المقصودة هنا هي: (المحددات - المخصصات - المكونات المباشرة)، التي من الواضح أنها تدل على تعددها في ذاتها، فالمحددات أنواع والمخصصات أنواع، وكذلك الأمر بالنسبة للمكونات، فهي أنواع وأقسام مختلفة.

2- من حيث أنواع التعريف:

لقد خصص هذا الفصل لدراسة مصطلحات الدراسات التركيبية الغربية، وقد انقسمت مصادر هذه المصطلحات بين الكتب المترجمة والكتب المؤلفة التي تناولت في ثناياها بعضا من هذه المصطلحات، إضافة إلى وجود مصطلحات مشتركة بين التركيبين العربي والغربي، كمصطلحات السبك، الرصف، الحذف...

والمقصود من هذا التقسيم في هذا المقام هو توجيه القارئ إلى فكرة مركزية هاهنا وهي أن أنواع التعريف التيكون تمام قد وظفها في تحديده لبعض هذه المصطلحات، ليست في الحقيقة من وضعه، بل هي مجرد ترجمة جاءت ضمن ترجمته لمتون الكتب التي احتوت عليها، وبالتالي فإن الأحكام والأوصاف التي قد تطلق على هذه المصطلحات لا تخص تمام حسان بقدر ما تخص المؤلف الأصلي، مع ملاحظة أن المترجم يضيف شيئاً من أسلوبه وشخصيته على النص المترجم، وأكثر ما يتجلى ذلك في مصطلحاته.

خلاصة القول هو أن أنواع التعريف هاهنا لا ترجع بالضرورة إلى ما وضعه تمام حسان عن قصد، وإنما قد تكون ناشئة عن عملية ترجمة لا غير. وهذا ما أدى إلى الوقوف على تنوع في طريقة تعريف هذه المصطلحات، حيث تراوحت بين التعريف بالوصف والتعريف بالشرح، إلى جانب التعريف بالتمثيل.

فالمصطلحات المعرفة بالوصف هي: التوارد - السبك - التتابع - المحور التركيبي - المفعول غير المباشر - البنية العميقة - البنية السطحية - المكونات المباشرة - الحذف - الرصف - التوليد - الموقعية، علاقة الاستبدال - التفرع - التحويل - المحور الرأسي، فتعاريف هذه المصطلحات تعطي تصوراً واضحاً لماهيتها بسبب مباشرتها ومقصوديتها، سواء تعلق الأمر بالمصطلحات المقصودة بالدراسة نحو (المكونات المباشرة - البنية السطحية - المحور التركيبي...)، أو كانت عبارة عن ترجمة للمحتوى الأصلي كمصطلح "المفعول غير المباشر" الذي ترجم تعريفه، فكان تعريفاً بالوصف، ذلك أنه أخذ من كتاب (النص والخطاب والإجراء)، وهو كتاب مترجم عن الإنجليزية.

في حين عرفت المصطلحات المتبقية بطريقة التمثيل، وهذه المصطلحات هي: الاشتمال - التكامل - المخصصات - المحددات، ويرجع اعتماد تمام على طريقة التمثيل في تعريف هذه المصطلحات إلى عاملين:

الأول: كونها مترجمة وبالتالي فهو مجرد ناقل لمضمون بلغة أخرى، وما دام النص الأصلي أوردها بهذه الطريقة، فعليه أن يلتزم بنفس الطريقة، وقد ظهر هذا في مصطلحي: المخصصات والمحددات.

أما الثاني: فهو محاولة تعريف مصطلحات لظواهر تركيبية غريبة بحتة، مما يعني أن تعريفها تعريفاً دقيقاً، قد لا يوضح مفهومها لدى القارئ العربي، لذلك لجأ تمام إلى طريقة التمثيل ليوفر كل مجهود في محاولة فهم معانيها، وكان ذلك في مصطلحات: التقاطع - التكامل - الاشتمال، وقد وردت كلها في مقال من مقالات تمام، ولذلك تعرض لتعريفها بالتمثيل في مختصر حديثه عنها.

ومن هنا يمكن تفسير لجوء تمام إلى طريقة التمثيل في تعريف مصطلحاته، وهذا على غير عادته.

3- من حيث العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية:

تظهر المصطلحات التي استعملها تمام في هذا الفصل مدى عنايته باختيار المصطلحات الدالة على الدراسات التركيبية الغربية، وأكثر ما يتجلى ذلك في التعبير عن ظواهر في لغات أخرى بمصطلحات عربية أصيلة في حالة وجود ما يناسب مفاهيمها فيها.

فقد استعمل مصطلح "الحذف" كمقابل للمصطلح الأجنبي "المورفيم العدمي" "zero morphème"، ذلك أن كلا المصطلحين يدلان على حالة عدمية أو غيابية، وهو ما جعل تماما يوظف المصطلح العربي الأصيل "الحذف" للدلالة على مصطلح المورفيم العدمي، في حين يلجأ أغلب الدارسين العرب إلى توظيف المصطلح الأجنبي بترجمته ترجمة الحرفية، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء البحث عما يمكنه أن يكون مقابلا عربيا خالصا ودقيقا، ذلك أن مصطلح "الحذف" يحمل من الصفات ما يجعله أكثر صلاحية للاصطلاح من مقابله المترجم ترجمة حرفية، ولعل أبرز هذه الصفات: البساطة والوضوح والشيوع...

كما استعمل تمام مصطلح "الموقعية" كمقابل للمصطلح الأجنبي "distribution" أو ما يعرف بالتوزيع، فعلى الرغم من أن ترجمة المصطلح الأجنبي بـ "التوزيع"، لا تخلّ بمعناه ولا بماهيته كمصطلح، كونه كلمة مفردة، معرفة، بسيطة، تعبر عن معناها بدقة، إلا أن تماما لم يخالف عاداته في انتقاء مصطلحاته، وذلك بالنظر في التراث لمحاولة إحياء ما أمكن من مصطلحات والتعبير بها عن مفاهيم جديدة أو مشابهة لمفاهيمها القديمة، وهذا ما حدث في مصطلح "الموقعية"، الذي وجد فيه تماما ما يعبر عن معنى المصطلح الغربي "التوزيع"، ولذلك آثر تسمية هذه الظاهرة بالمصطلح العربي الأصيل "الموقعية".

فالموقعية تعني ارتباط عنصر من عناصر اللغة بموقع معين في السياق، ومن هنا أخذ مصطلح الموقعية الذي يشمل صفات العنصر المقصود بهذه الظاهرة، و"التوزيع" معروف في الدراسات الغربية بأنه احتلال عنصر من العناصر لمواضع معينة في السياق وارتباطه بها، وهو ما يشترك مع مفهوم "الموقعية".

وعلى كلٍّ فإن تماما لم يبلغ مصطلح التوزيع من استعمالاته، إذ كثيرا ما نجده يستعمله في كتاباته المختلفة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتحديد بعض ما ينتمي إلى هذا الاتجاه (التوزيعية) بشكل عام، فنجده يستعمل مثلا عبارات (المدرسة التوزيعية، الاتجاه التوزيعي...)، وإنما يحسب لتمام في هذا الصدد هو تنبئه إلى وجود مقابل عربي أصيل لمصطلح "التوزيع"، غفل عنه أغلب الدارسين، فاستعملوا المقابل العربي المترجم (التوزيع)، في حين استعمل عبد الرحمان الحاج صالح مصطلح (الاستغراق) للدلالة على نفس المصطلح.

وبما أن المقصود من الإشارة إلى هذين المصطلحين -على سبيل التمثيل لا الحصر- هو الوقوف على مدى ملاءمة التسميات للدلالات المعجمية، فإن ذلك قد عزز -على ما يبدو- من المطابقة التامة بينهما، فقد عبر مصطلح الحذف عن معنى الحذف، كما عبر مصطلح الموقعية عن المقصود منه مما يتلاءم ودلالاته المعجمية.

ولم يقف الأمر عند هذين المصطلحين، ذلك أن نظرة مقتضبة إلى المصطلحات الموظفة في هذا الفصل تعطي انطباعاً بمدى عناية تمام بانتقاء ووضع المصطلحات التي تنحو دلالاتها نحو التعبير عن مفاهيمها الاصطلاحية، فهي موضوعة على أساس المعنى المعجمي بالدرجة الأولى، ثم كَيْفَت صيغها وفق ما تقتضيه من معان دقيقة. ومن الأمثلة على ذلك مصطلحات: التابع- التكامل- الاشتمال- البنية السطحية- البنية العميقة- المفعول غير المباشر- المخصصات- المكونات المباشرة- السبك- التوارد- التوليد... فكل هذه المصطلحات أخذت تسمياتها من دلالاتها المعجمية كاملة غير منقوصة.

ويحسن الوقوف في هذا المقام عند مصطلحي المحور التركيبي والمحور الرأسي، اللذان وضعا كمقابلين لمصطلحي synchronic و diachronic على التوالي، في حين يترجم أغلب الباحثين العرب هذين المصطلحين بالآنية والزمانية، على الترتيب، أما مصطلحي (المحور التركيبي والمحور الرأسي، فيستعملان عند الغالبية كمقابلات لمصطلحي syntagmatic و paradigmatic على التوالي، علماً أن تمام حسان نفسه يستعمل هذين المصطلحين في موضع آخر في قوله: "...وحرى تحديد الفروق بين المفهوم الاستبدالي paradigmatic الذي يعين على معرفة أي من الوحدات يمكن أن تشغل موقعا ما، والمفهوم الصرفي syntagmatic الذي يحدد توالي المواقع ذاتها"¹ وهو ما يقود إلى التساؤل حول شرعية هذه الترجمة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المقصود من مصطلحي المحور التركيبي والمحور الرأسي - كما أورده تمام حسان- هو ما يفهم من المصطلحين الأجنبيين syntagmatic و paradigmatic، وليس ما يفهم من المصطلحين synchronic و diachronic، فلو أن تماماً لم يضع المقابلين الأجنبيين لهذين المصطلحين لما شكل ذلك عائقاً أو استثناءً يستدعي النظر.

وعلى كل لا يمكن تبرير استعمال تمام حسان لهذين المقابلين العربيين دون سواهما، وإنما يمكن التماس عذر له، يكمن في تشابه التمثيل البياني الذي يعود لكل من الثنائيتين، حيث يمكن تمثيل كل منهما بمحورين: أفقي ثابت، ويتمثل في الآنية والتركيب، وعمودي متغير يتمثل في الزمانية والاستبدالية.

وخلاصة القول أن المصطلحات الموظفة من قبل تمام حسان كمقابلات لمصطلحات الدراسات التركيبية الغربية كانت متفاوتة من الناحية الشكلية، فقد تراوحت بين البساطة والتركيب وبين التعريف بالألف واللام والتعريف بالوصف إلى جانب التعريف بالإضافة، كما تراوح انتماؤها المعجمي بين فصيلة الأسماء والأوصاف، هذا علاوة عن ورود بعضها بصيغة المفرد، وبعضها الآخر بصيغة الجمع...

¹ - تمام حسان، النص والخطاب والإجراء، ج1، ص81.

ويمكن تفسير التفاوت في السمات الشكلية لمصطلحات هذا الفصل بتنوع الأبواب التركيبية التي تنتمي إليها، فمنها المصطلحات الدالة على العلاقات التركيبية (كالتتابع والتكامل...)، ومنها ما يخص ظواهر تركيبية معينة (كالحذف والموقعية والتوارد والتحويل...)، ومنها ما عبر عن عناصر التركيب، (كالمخصصات والمحددات، والمكونات المباشرة...).

ثالثا: الدراسة المفهومية:

تُعنى الدراسة المفهومية بالعلاقات المختلفة التي تنشأ بين المصطلحات والمفاهيم في مجال معين، وأبرز هذه العلاقات: علاقة الترادف، وعلاقة المشترك اللفظي، إضافة إلى علاقة الأحادية أي أحادية التسمية لأحادية المفهوم، والتي تعتبر غاية وضع المصطلحات، وذلك بإفراد كل مفهوم بمصطلح واحد لا غير، وتخصيص مصطلح واحد لكل مفهوم.

وبما أن المصطلحات التي بين أيدينا هي مقابلات لمصطلحات أجنبية فإن النظر فيها يعني النظر في المقابلات التي استخدمها تمام حسان للتعبير عن مفاهيمها، وما مدى التزامه بترجمة معينة من بين الترجمات الكثيرة التي تعج بها المؤلفات والقواميس العربية.

وبناء على ذلك وقفنا على نوعين من العلاقات بين المصطلحات ومفاهيمها هما: أحادية التسمية لأحادية المفهوم، وثنائية التسمية لأحادية المفهوم (الترادف)، هذا فضلا عن علاقة التقابل التي تخص استعمال المصطلحات.

1- أحادية التسمية لأحادية المفهوم:

لقد كانت علاقة الأحادية هي الأكثر حضورا بين العلاقات الأخرى عند تمام حسان فيما تمت الإشارة إليه سابقا، ولا زالت كذلك في هذا الفصل، رغم ما يميزه عن سابقه، من كونه تناول مصطلحات خاصة بالدراسات التركيبية الغربية.

فالمصطلحات التي تميزت بعلاقة الأحادية هي: التكامل- الاشتمال- التابع- الرصف- السبك- المخصصات- المحددات- الحذف- التوليد- التحويل- البنية السطحية- البنية العميقة- المفعول غيرالمباشر- المكونات المباشرة. حيث عبر كل مصطلح من هذه المصطلحات على مفهوم واحد فقط، مما يدل على أن تماما راعى في وضع مقابلات المصطلحات الغربية جملة من القضايا التي تتعلق بعلم المصطلح أهمها:

أ- أنه حاول التعبير عن الظواهر التركيبية الغربية بما يناسبها من مصطلحات النحو العربي الأصيل، كمصطلح الحذف الذي استعمله للدلالة على ما يعرف عند الغرب "بالمورفيم العدمي"، وهذا ما يقلل من الاشتراك اللفظي من جهة، ويساهم في التخفيف من المصطلحات المركبة من جهة ثانية، ف"الحذف" كمصطلح أفضل من "المورفيم العدمي"، وإلى جانب الحذف نجده قد استعمل مصطلحي الرصف والسبك وهما مصطلحين أصيلين في التراث العربي للدلالة عن ظواهر توجد في جميع اللغات تتعلق بالانتظام والتماسك بين عناصر السياق.

ب- أنه تخير المصطلحات ذات الدلالات المعجمية المناسبة للمفاهيم المعبر عنها، بحيث أخذت جل المصطلحات دلالاتها من معانيها المعجمية، وهو ما يزيد من قوة دلالاتها وإيحائها.

ج- أنه تعامل مع المصطلحات المترجمة بجذر فاختار ترجمة معينة على حساب أخرى، على أسس تقنية وموضوعية تتعلق في الأساس بمدى ملاءمتها للمفاهيم المدروسة أولاً، واتصافها بخصائص المصطلحات النموذجية ثانياً، ولذلك نجدده وظف مصطلحات: التوليد- التحويل- البنية العميقة- البنية السطحية- المفعول غير المباشر، وهي المقابلات العربية الشائعة للمصطلحات الأجنبية التي تعبر عنها.

د- أنه التزم بترجمة واحدة لمصطلحات معينة في جميع استعمالاته لها، ومثال ذلك مصطلح "المكونات المباشرة" الذي ترجم بأكثر من مصطلح منها: المكونات القريبة، ومع ذلك اختار تمام الترجمة التي رأى أنها الأفضل، والتزم بها في جميع استعمالاته لها، أما مصطلح distribution، فلم يخضع لهذا النظام، ذلك أنه أشار إليه بمصطلح "الموقعية"، ثم استعمل مصطلح "التوزيع" ليشرح بعضاً مما يتعلق به.

هـ- أنه وظف مقابلات محددة ودقيقة لمصطلحات غير رائجة، وهذه المصطلحات هي: التابع- الاشتمال- التكامل- المفعول غير المباشر.

وهكذا حاول تمام حسان الالتزام بالأحادية في مصطلحاته، وهو ما كان له رغم أنه يتعامل مع مصطلحات غريبة المنشأ، خصوصاً وأن نقلها إلى العربية كان بمختلف الطرق من تعريب وترجمة وإحياء للتراث.

2- علاقة ثنائية التسمية لأحادية المفهوم (الترادف):

إن الهدف من وضع المصطلحات هو التعبير عن مفاهيم معينة بألفاظ محددة، ومعنى أدق تخصيص مصطلح واحد لكل مفهوم، وإفراد كل مفهوم بمصطلح واحد، وهو ما يعني علاقة الأحادية، غير أن هذه الرؤية المصطلحية النمطية تتصف بالمعيارية أكثر منها بالفاعلية، ذلك أن الواقع يثبت أن الأحادية المطلقة ما زالت بعيدة المنال، ففي كل علم من العلوم يصطدم الباحث بمجموعة من المصطلحات التي تعبر عن مفهوم واحد، أو مصطلح واحد يعبر عن أكثر من مفهوم... وتزداد الأزمة حينما يتعلق الأمر بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونحوها من العلوم التي توصف بأنها غير دقيقة.

ورغم الجهود التي تبذلها الجهات الوصية للحدّ من هذه الظواهر، إلا أنها لازالت نقطة سوداء تحول دون الارتقاء بالعلوم إلى المكانة التي تنبوؤها، بسبب الفوضى المصطلحية الناشئة عن عمليات الترجمة والنقل من اللغات الأجنبية، والتي تحول دون التمثيل المناسب للمفاهيم المقصودة في الغالب، أو تؤدي إلى اضطراب لدى الباحث بسبب تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد.

وإذا كان تمام حسان قد نزع في توظيف المصطلحات السابقة نحو التزامه بمبادئ علم المصطلح من بساطة ووضوح، وأحادية...، فإن هذه النزعة قد تزعزعت عندما تعلق الأمر بالمصطلحات الأجنبية وما يتبعها من عمليات ترجمة وتعريب، فظهرت طائفة من المصطلحات المترادفة هي:

أ- التفرع/التشقيق:

استعمل تمام حسان مصطلحي التفرع والتشقيق للدلالة على نفس المعنى، وهو تناولهما التراكيب من وجهة نظر أسبقية المكونات بعضها على بعض وتتابعها، ويبدو أنه اختار هذين المصطلحين للدلالة المعجمية، فالتفرع في اللغة "جعل الأصل الواحد شعباً"، والتشقيق من الاشتقاق وهو أخذ الفرع من الأصل، وهو ما قد يكون وراء استعمال تمام لهذا المصطلح، ذلك أن المصطلح الشائع للتعبير عن هذا المفهوم هو "التفرع"، أما استعمال مصطلح التشقيق كمرادف له فهو - برأبي - من وضع تمام، الذي يسعى دائماً إلى البحث والتنقيب في التراث لاختيار الألفاظ الدالة على المفاهيم المقصودة، والبداية من الدلالة المعجمية.

ب- المحور الرأسي/ المحور التقليبي:

هما مصطلحان شائعان للتعبير عن المحور العمودي الذي يتضمن أصنافاً من الكلمات المصنفة في الذهن وفق انتماءاتها النحوية، والتي يمكنها أن تستبدل فيما بينها لخدمة المحور التركيبي، وهو الأمر الذي قد يكون وراء تسميته بهذه المصطلحات، فكونه محورياً رأسيًا يعني أنه عمودي، وكونه تقليبيًا، يعني أنه المحور الذي يتم فيه تقليب عناصر اللغة أي استبدالها فيما بينها.

ج- الموقعية/ التوزيع:

استعمل تمام حسان مصطلح "الموقعية" للدلالة على ما يعرف عند الغرب بـ (distribution)، وهو مصطلح تراثي - كما تمت الإشارة إليه - وبما أن هذا المصطلح غير شائع بما يكفي، استعان بالمصطلح الأكثر استعمالاً في هذا الشأن وهو "التوزيع"، فاستعملهما بنفس المعنى رغم تفضيله لمصطلح "الموقعية"، الذي يرى أنه أكثر مناسبة للتعبير عن معنى (distribution)، الذي يعني بالمواقع التي يحتلها العنصر اللغوي في السياق.

د- الاستبدال/ المعاقبة:

يشير مصطلح الاستبدال إلى إحلال عنصر لغوي محل آخر من نفس الفصيحة النحوية، وهو الإجراء الذي يحدث على مستوى المحور الرأسي، وهو ما يُفهم من لفظ الاستبدال الذي طابق معناه اللغوي معناه الاصطلاحي، ومع ذلك لم يكتب به تمام، حيث عاد - كعادته - إلى التراث العربي ليجد ما يمكنه أن يعبر عن نفس المفهوم وهو مصطلح "المعاقبة"، حيث وجد أن النحاة العرب قد أشاروا إلى هذه ظاهرة "الاستبدال" بهذا المصطلح، وهو ما جعله يستعملهما كمترادفين.

ومن هنا يمكن أن نستنتج أن بآن الترادف الذي وُجد عند تمام حسان ما هو - في أغلبه - إلا نتيجة لاعتماده على مصطلحات تراثية تعبر عن مفاهيم غربية حديثة، حاول أغلب الباحثين والمترجمين ترجمة

المصطلحات الدالة عليها بألفاظ أخرى، وهو ما لم يقنع تمام حسان، فاستعمل مصطلحات تراثية مشيرا إلى ما يقابلها من المصطلحات الجديدة المعبرة عنها حتى يفهم المقصود منها.

3- علاقة التقابل:

وردت بعض المصطلحات المتقابلة في هذا الفصل، ذلك أنها تعود إلى التفكير الغربي الذي ينحو نحو الثنائية في التصنيف موازاة مع ما ذهب إليه دي سوسير من ثنائيات متقابلة اعتبرها أسسا لفهم اللسانيات الحديثة، والثنائيات التالية دليل على هذه النزعة:

أ- المحور الرأسي / المحور التركيبي:

سبقت الإشارة إلى أن تماما قد استعمل هذين المصطلحين كمقابلين للمصطلحين الغربيين synchronic و diachronic، رغم أنه قصد بهما ما يفهم من مصطلحي syntagmatic و paradigmatic، فهما المصطلحين اللذين ترجما عند الأغلبية بالمحور التركيبي والمحور الرأسي على الترتيب. وعلى كل فإن المقصود بالتقابل بين هذين المصطلحين هو أن أحدهما يستدعي الآخر ويكمله، بعيدا عن المقصود منهما.

ب- البنية العميقة / البنية السطحية:

مصطلحا البنية العميقة والبنية السطحية متقابلان في الدراسات التركيبية، فكل جملة بنية عميقة تتعلق بالمعنى المقصود منها، وبنية سطحية تتمثل في تمثيلها الخطي المتسلسل، مما يعني أن كل منهما يكمل الآخر ويحتاج إليه في تقديم التفسير الموضوعي لوجود جملة ما بصورة ما.

فالمصطلحات المتقابلة بشكل عام تساهم في توضيح بعضها بعضا، فكل مصطلح يتعلق فهمه بالمصطلح المقابل له، ولذلك عادة ما يتضمن تعريف أحدهما إشارة إلى مقابله لتوضيحه.

خاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة مجالاً من مجالات اللغة وهو المصطلحات، في مستوى من مستوياتها وهو التركيب، عند قامة من قاماتها، وهو الباحث اللغوي "تمام حسان" فكانت الغاية من البحث هي الكشف عن طبيعة المصطلحات الموظفة من قبل تمام حسان، ومدى موافقتها لمبادئ ومعايير وضع المصطلحات العلمية، باعتباره أحد أهم دعاة تجديد قراءة التراث اللغوي العربي بالاعتماد على معطيات النظريات اللغوية الغربية الحديثة التي عايشها خلال بعثته العلمية إلى لندن، وما يترتب عن ذلك من تأثيره بها وتأثيره في مختلف جوانب الدرس اللغوي العربي التي تناولها بالبحث.

وما كان يعني البحث هو تأثير ذلك في اختياره للمصطلحات التي وظفها، وخصوصاً في مجال علم التركيب أو النحو، وقد مكنت الدراسة من الوقوف على مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: وضعت الدراسة الإطار النظري "لعلم التركيب" في اللغة العربية من خلال ربطه بالنحو، ومقارنته به ومحاولة الخروج برأي فاصل حول التساؤل المنهجي الذي فرض نفسه بداية، وهو: هل النحو هو التركيب؟

وقد ساق البحث للإجابة عن هذا التساؤل عدة شواهد كانت تهدف في الحقيقة إلى إثبات هذا الطرح بطريقة علمية تعتمد على الحجة والدليل، ذلك أن أغلب المؤلفات العربية تتجاوز الخوض في هذا الموضوع، ومع ذلك توصل البحث إلى إثبات أن المقصود بعلم التركيب في اللغة العربية هو النحو مضافاً إليه بعض المباحث البلاغية من قبيل تنوع الأساليب، والمعاني التي تنتج من اختلاف طرق تركيب المفردة مع غيرها.

ثانياً: تملك اللغة العربية عدة مقومات جعلتها قادرة على التعبير عن المفاهيم الدقيقة بمصطلحات دقيقة، وبمعنى آخر، أهلتها لأن تكون لغة علمية بامتياز.

ثالثاً: على الرغم مما قطعه المصطلح العلمي العربي من أشواط في مجال تقدمه، وخدمة اللغة العربية ومستعملها، إلا أنه لازال بعيداً عن المستوى المطلوب، نظراً لعوامل متعددة، أبرزها، عدم الاتفاق بين الجهات الوصية لوضع المصطلحات في الوطن العربي.

رابعاً: تبذل الجامعات اللغوية العربية جهوداً جبارة في سبيل اللحاق بركب الأمم المتقدمة في مجال ترجمة ووضع مصطلحات عربية مقابلة للزخم الكبير من المصطلحات الوافدة إليها من لغات أخرى.

خامساً: تعتمد اللغة العربية في وضع مصطلحاتها على عدة آليات مرنة تتميز بها، أهمها: الاشتقاق، الإحياء، المجاز، التعريب، الترجمة، النحت، التركيب.

سادساً: تميز تمام حسان بنزعتة التجديدية في التعاطي مع التراث اللغوي العربي وعلموه، وقد انعكس ذلك على جوانب مختلفة من الدرس اللغوي الحديث، منها على وجه التحديد الجانب المصطلحي.

سابعا: علم التركيب عند تمام حسان هو علم النحو بالمفهوم الحديث له بعيدا عن المعيارية، رغم أنه يستعمل مصطلح "علم النحو"، بخلاف مصطلح "علم التركيب" الذي لم يوظفه بالمفهوم المشار إليه إلا نادرا.

ثامنا: النحو عند تمام حسان هو دراسة العلاقات بين أبوابه، ممثلة في الكلمات التي في النص، وهو مفهوم جديد للنحو توصل إليه نتيجة تأثره بمناهج المدارس الغربية، وخصوصا السياقية، والناظر في هذا التعريف يجد أنه المقصود بعلم التركيب الحديث، وإن لم يشر إليه تمام صراحة.

تاسعا: قسم تمام حسان الكلم إلى سبعة أقسام هي: الاسم والفعل والضمير والأداة والخالفة والظرف والصفة، وقد توصل إلى هذا التقسيم بمراعاة جانبي المعنى والمبنى في نفس الوقت، وهو ما أغفله غيره من النحاة قديما وحديثا، فاستحق بذلك أن يكون صاحب هذا التقسيم، وأن ينسب إليه.

عاشرا: تميزت المصطلحات الموظفة من طرف تمام حسان في مجال علم التركيب بمميزات عديدة تكشف عن الحس المصطلحي الذي تميز به، ومن هذه المميزات مايلي:

أ- إن أغلب المصطلحات التي عاجلها البحث جاءت بسيطة، وفق ما تقتضيه مبادئ علم المصطلح، وما جاء منها مركبا كان أغلبه دالا على قرينة من القرائن التي تمت الإشارة إليها في البحث، ولذلك وجب توضيحها بإضافتها و تخصيصها، إضافة إلى بعض المصطلحات التي وردت ضمن أعماله المترجمة، والتي يقتضي العرف فيها مراعاة قواعد الترجمة، أي ترجمة مصطلح مركب بمصطلح مركب مقابل له.

ب- إن ما ورد من مصطلحات بسيطة كان معروفا بطريقة واحدة وهي التعريف بالألف واللام.

ج- انتماء أغلب المصطلحات إلى فصيلة الأسماء لأنها الأقدر على حمل المعاني، وخصوصا المصادر التي اختلفت أوزانها باختلاف الأفعال المشتقة منها، وباختلاف الغرض منها، فكانت منها المصادر الصريحة والصناعية، إضافة إلى مصادر الهيئة.

هذا وانتمت بعض المصطلحات الدالة على الدراسات التركيبية الغربية إلى فصيلة الوصف على غرار (المحددات، المخصصات، المكونات المباشرة).

د- تراوحت المصطلحات الموظفة من قبل تمام حسان بين صيغتي الأفراد والجمع، فما كان منها جامعا لأصناف وأنواع مختلفة ورد بصيغة الجمع، أما ما كان منها صنفا أو نوعا خاصا، فقد ورد بصيغة الأفراد، مع ملاحظة عدم التقييد التام بهذا التصنيف، إذ ورد ما يدل على الجمع مفردا كالقرائن والقرينة، وورد ما يدل على الأفراد جمعا كالأداة والأدوات.

هـ - من حيث أنواع التعريف:

لم تكن تعاريف المصطلحات التي وظفها تمام حسان مقصودة في أحيان كثيرة، بقدر ما كان الهدف من إيرادها هو الوقوف عندها كظواهر في اللغة العربية، والتطبيق عليها في متونها المختلفة، وخصوصا في القرآن الكريم، ولذلك فإن ضبط هذه المصطلحات بتعاريف دقيقة لم يكن هدف تمام، وما ورد من تعاريف كان من متطلبات بحثه في مراحل معينة منها، وهذا ما أدى إلى التفاوت الواضح في أنواع التعاريف التي خُصت بها المصطلحات المقصودة بالدرس.

وقد تم الوقوف عند التعريف بالوصف كنوع طاع على الأنواع الأخرى، كالتعريف بالتمثيل والتعريف بالضد.

و- من حيث العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية:

تُظهر المصطلحات التي وظفها تمام حسان في مجال علم التركيب مدى اعتناؤه بدلالاتها المعجمية واللغوية، حيث وردت جل المصطلحات موافقة لمعانيها المعجمية، ومكيفة صرفيا حسب المعنى المطلوب، وقد ساعده ميوله التراثي وحسه التجديدي على خلق جهاز مصطلحي متفرد، والدليل على ذلك ما يلي:

1- وضعه لمصطلحات خاصة به كمصطلح "الضمائم".

2- استعماله لمصطلحات على صيغ غير مألوفة في النحو العربي، كمصطلحات الاستغناء والتنافي والمعاقبة...

3- نزعتة إلى ترجمة بعض المصطلحات الغربية بمصطلحات عربية أصيلة تحمل المفاهيم المقصودة، كمصطلحات الموقعية والحذف...، من جهة ووضعه لمقابلات عربية خاصة من جهة أخرى كمصطلح "التوارد" الذي وضعه في مقابل المصطلح الأجنبي "collocation"، بينما استعمل باحثون آخرون مصطلحات أخرى يعرفها تمام حسان حق المعرفة، إذ يوظفها في مواضع أخرى من دراساته، كمصطلحات التلازم والتضام.

فالتوارد عند تمام حسان مظهر من مظاهر التضام وهو قسيم للتلازم والتنافي، وهذا ما ينفي كونه مرادفا لهما، وهذا ما يُظهر اعتناؤه بالفروق الدقيقة بين المصطلحات المتقاربة.

4- أكثر ما يدل على حرص تمام حسان على تحديد الفروق الدقيقة بين المصطلحات، ما تمت الإشارة إليه في مصطلحات الظواهر التركيبية كالنقل والنيابة والمعاقبة والتضمين...

ز- في الدراسة المفهومية:

تنوعت العلاقات بين مصطلحات علم التركيب ومفاهيمها عند تمام، وإن كان أغلبها وافق مبادئ علم المصطلح في تخصيصه مصطلحا واحدا لمفهوم واحد، ومفهوما واحدا لمصطلح واحد، وهو ما يعرف بالأحادية المتبادلة، حيث كانت هذه العلاقة هي الغالبة في كل الفصول المتناولة في البحث، وهذا دليل على الحس المصطلحي الذي تميز به تمام والذي كان وراء انتقائه مصطلحاته بعناية وفق متطلبات البحث المصطلحي.

- وإلى جانب علاقة الأحادية، ظهرت علاقات أخرى بين المصطلحات ومفاهيمها بدرجات متفاوتة، كعلاقة الترادف التي ظهرت بين بعض المصطلحات منها: التفريع/ التشقيق، المحور الرأسي/ المحور التقليبي، نعمة الكلام/ التنعيم، الصفة/ الوصف...

- وعلاقة الاشتراك التي ميزت فصل العلاقات التركيبية في مصطلحين هما (النسبة والتوكيد).

- في حين اختص فصل مصطلحات الدراسات التركيبية الغربية بعلاقة التقابل، وذلك في نحو: البنية السطحية/ البنية العميقة، المحور الراسي/ المحور التركيب...

ملحق

تمام حسان سيرته الذاتية ومسيرته العلمية:

أ- سيرته الذاتية¹:

هو تمام حسان عمر محمد داود المكى بأبي هانىء، ولد في اليوم السابع والعشرين من شهر يناير سنة 1918م، بقرية الكرنك، محافظة قنا، إحدى محافظات صعيد مصر.

حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، ثم التحق بمعهد القاهرة الديني الأزهرى سنة 1931، وفيه حصل على الشهادة الابتدائية سنة 1934م، وعلى الشهادة الثانوية سنة 1939م، والتحق بعد ذلك بمدرسة دار العلوم العليا (كلية دار العلوم بجامعة القاهرة حالياً)، وحصل على دبلومها في اللغة العربية سنة 1943، وأثناء دراسته انخرط في دورة إعداد الضباط الاحتياطيين، وتخرج منها سنة 1942، برتبة ملازم ثان.

وفي عام 1945 حصل على إجازة التدريس من دار العلوم بعد أن أمضى فيها سنتين لدراسة التربية وعلم النفس، وهي الدار التي اختارته معيدا بها، وأوفدته في بعثة دراسية في فبراير 1946، إلى جامعة لندن ليتخصص في علم اللغة، حيث التحق بمعهد الدراسات الشرقية والإفريقية التابع لجامعة لندن، وحصل منها على شهادة الماجستير في علم اللغة العام، فرع الأصوات اللغوية، ثم حصل على درجة الدكتوراه في الفرع نفسه سنة 1952، وبعد شهر عاد إلى مصر وعين أستاذا مساعدا بكلية دار العلوم، قسم فقه اللغة.

ولما كان العام 1957 أرسلته الكلية إلى أمريكا لاختيار أجهزة حديثة لمعمل الأصوات اللغوية، وهناك أقام شهرا كاملا في جامعة ميتشيغان.

في سنة 1961 تم انتدابه للعمل مستشارا ثقافيا بسفارة الجمهورية العربية المتحدة . آنذاك . في العاصمة النيجيرية لاجوس، وأقام فيها لمدة خمس سنوات، تقدم خلالها بإنتاجه العلمي لكلية، دار العلوم للحصول على درجة أستاذ كرسى في النحو والصرف، ورفقي إلى هذه الدرجة العلمية سنة 1964.

وفي مطلع عام 1965 عاد إلى مصر ليشغل منصبى رئيس قسم النحو والصرف، ووكيل كلية دار العلوم، وبقي بنفس الكلية حتى تاريخ سفره إلى المغرب سنة 1973 معارا لجامعة محمد الخامس بالرباط، بعدما كان قد أعير في وقت سابق إلى جامعة الخرطوم سنة 1967 وبقي فيها إلى سنة 1970.

ظل تمام حسان يعمل بالمغرب حتى تاريخ إحالته إلى التقاعد المبكر حسب طلبه سنة 1978، عاد بعدها إلى مصر لينتخب عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وبقي به مدة ثماني سنوات يؤدي رسالته الجمعية على أكمل وجه، حيث استقال من عضوية المجمع سنة 1988.

¹- ينظر عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، ص ص 13 - 32.

وكان الدكتور تمام قد وقع صيف 1980 عقدا للعمل أستاذا بجامعة الملك عبد العزيز، فرع مكة المكرمة (جامعة أم القرى حاليا)، وتحديدًا في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها، وظل يواصل عطاءه العلمي بالمعهد حتى أواخر عام 1996، حيث انتهى عقده بالجامعة نظرا لبلوغه السن النظامية.

توفي سنة 2011م

ب- مسيرته العلمية:

يمكن توزيع النشاط العلمي للدكتور تمام بصفة عامة إلى ثلاثة مجالات رئيسية، أولها مجال التأليف، وثانيها مجال المقالات والبحوث، وثالثها مجال الترجمة، يضاف إلى ذلك حضوره ومشاركاته العلمية في الندوات والمؤتمرات، وإلقاءه المحاضرات في النوادي الأدبية والثقافية، والجامع اللغوية، والمعاهد التعليمية المتخصصة، وإسهامه في الإشراف على الرسائل العلمية، والاشتراك في مناقشتها.

مؤلفاته:

أهمها بحسب تاريخ صدورها ما يلي:

- مناهج البحث في اللغة، صدر لأول مرة سنة 1955م، بمكتبة الأنجلو المصرية، وتوالت طباعته بعد ذلك في مصر والمغرب.

وفي هذا الكتاب تناول الدكتور تمام أفكار المنهج الوصفي في تحليل مستويات اللغة الخمسة: الأصوات والصرف والنحو والمعجم والدلالة، وحاول تطبيقها على اللغة العربية الفصحى.

- اللغة بين المعيارية والوصفية، نشر لأول مرة سنة 1958م، بمكتبة الأنجلو المصرية، وتعددت طباعته بعد ذلك في مصر والمغرب.

وفيه قسم النشاط اللغوي إلى معياري ووصفي، وفرق بين ناحيتين من نواحي هذا النشاط، هما الاستعمال اللغوي الذي هو وظيفة المتكلم، والبحث اللغوي الذي هو وظيفة الباحث، وفي ضوء هذا التفريق ربط بين المعيارية والأمور الاستعمالية، كالقياس والتعليل والمستوى الصوابي، كما ربط بين الوصفية والأمور المنهجية، كالرموز اللغوية، والاستقراء والتقييد، والنماذج اللغوية.

- اللغة العربية معناها ومبناها، صدر في طبعته الأولى سنة 1973م، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، وتكررت طباعته بعد ذلك في مصر والمغرب.

وفي هذا الكتاب أودع الدكتور تمام حسان خلاصة الأفكار التي كانت تدور في ذهنه منذ أمد بعيد، عن المنهج الوصفي البنيوي في دراسة اللغة، ومحاولة تطبيقه على العربية.

واحتوى الكتاب على أهم نظرياته في اللغة، كمنظريّة القرائن النحوية، هذه النظرية التي تحولت فيما بعد عبر أتباعها الذين تأثروا بأفكارها إلى ما أطلق عليه مصطلح "مدرسة تضافر القرائن" أو "القرائن النحوية".

وخلاصة القول إن هذا الكتاب هو مشروع قراءة أخرى للتراث اللغوي العربي من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة، أو بعبارة أخرى هو إعادة صياغة للنحو العربي وترتيب الأفكار اللغوية بوجه عام في ضوء أحد مناهج البحث اللغوي الحديث وهو المنهج الوصفي.

وتباينت ردود الفعل حول هذا الكتاب بين من يرى أنه عمل لساني رائد¹، وبين من يرى أن الكتاب لم يتوصل إلى وضع وصف جديد كامل للعربية، بل جدد فيه بعض التجديد².

- الأصول، دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، صدر في طبعته الأولى عام 1981م، عن دار الثقافة بالدار البيضاء (المغرب)، وتوالت طبعاته بعد ذلك في مصر والعراق.

وفي هذا الكتاب دراسة معرفية تناول بها جذور الفكر اللغوي العربي ومصادره في ثلاثة حقول من أهم حقول الدراسات اللغوية وهي: النحو، فقه اللغة، البلاغة.

- التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، نشر في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) عام 1984م.

وفيه قام الدكتور تمام بجمع عدد من الظواهر الأسلوبية المعدول بها عن الأصول النحوية، وأجرى لها دراسة فاحصة توصل فيها إلى أن المسوغ الوحيد لهذه الظواهر التي تتحدى قواعد النحو هو قيمتها الأسلوبية، وأطلق على هذه الظواهر مصطلح (الاستعمال العدولي)، وذلك كالاتفات والتغليب والتضمين...

- مقالات في اللغة والأدب، نشر في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة)، عام 1975م.

ويتضمن الكتاب مجموعة من المقالات والبحوث التي كان قد نشرها في مجلات علمية مختلفة، أو ألقاها في مؤتمرات وندوات علمية متخصصة، وجميع موضوعاته تدور حول اللغة، تعليماً ونقداً، وتقويماً للتراث اللغوي عند العرب.

¹ - من ذلك على سبيل المثال: د. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 178_178، ود. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 240.

² - محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 214.

- البيان في روائع القرآن ، صدر عام 1993م، في جزء واحد عن عالم الكتب بالقاهرة، ثم صدر عن الدار نفسها في جزأين (مجلد كبير).

والكتاب يقوم بتحليل النصوص القرآنية ودراستها دراسة لغوية وأسلوبية.

- الخلاصة النحوية، صدر عام 2000 عن عالم الكتب بالقاهرة، وهو تطبيق عملي لما أودعه في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) من نظريات لغوية، وخاصة نظرية القرائن النحوية وتضافرها على بيان المعنى.

فحياة الدكتور تمام كانت حافلة بالعطاءات العلمية التي مست مشرق بلاد العرب ومغربها، ففكرة كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) تبلورت لديه عندما كان في السودان، ولما انتقل إلى المغرب أصدر كتابه (الأصول)، وأثناء إقامته بالسعودية نشر ثلاثة كتب، وهي (التمهيد في اكتساب اللغة...)، و(مقالات في اللغة والأدب)، و(البيان في روائع القرآن).

ترجماته:

لم يتوقف تمام عند حد التأليف، بل أسهم في عملية النقل والترجمة إلى العربية، وبلغت أعماله المترجمة الخمسة، هي بحسب تاريخ صدورها:

1- مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب، تأليف: ديلاسأوليري (De Lacy O'leary) نشره سنة 1975، بمكتبة الأنجلو المصرية.

2- أثر العلم في المجتمع، تأليف براتراند آرثوليم رسل (B. A. W. Resl)، نشره سنة 1985، بمكتبة نهضة مصر.

3- اللغة في المجتمع، تأليف: موريس ميكاييل لويس (M. M. Lewis)، نشره بالقاهرة سنة 1959، بدار إحياء الكتب العربية.

4- الفكر العربي ومكانه في التاريخ، تأليف ديلاسأوليري، نشره لأول مرة سنة 1961، في عالم الكتب بالقاهرة، ثم نشر في طبعة ثانية عام 1997، عن الهيئة المصرية للكتاب.

5- النص والخطاب والإجراء، تأليف روبرت دي بوجراند (R. D. Beaugrande)، نشره سنة 1998، في عالم الكتب بالقاهرة.

فهذه الترجمات المتشعبة المجالات ساهم تمام في إثراء المكتبات العربية، ومكن القارئ العربي من الاطلاع على بعض من زوايا الفكر اللغوي الغربي.

وإلى جانب ما تقدمت الإشارة إليه من مؤلفات وترجمات قام بها تمام، كانت له ككل باحث العديد من المقالات والبحوث التي يصعب إحصاؤها والإمام بها، والتي شارك بها أو ألقاها في الندوات والمؤتمرات الثقافية والعلمية، كما أشرف على ما يقرب من مائة رسالة جامعية في أقطار عربية مختلفة، وكان عدد لا بأس به من هذه الرسائل يدور حول موضوعات مستوحاة من مؤلفاته المذكورة آنفاً.

وكان التصدي لبحث هذه الموضوعات وأمثالها في رسائل علمية سببا في نشأة مدرسة فكرية متميزة في حقل الدراسات النحوية واللغوية بصفة عامة، وأكثر هؤلاء التلاميذ في مصر، ومنهم عدد لا بأس به في البلاد العربية الأخرى، كالمغرب والسودان وليبيا والكويت والعراق والأردن والسعودية.

كما شارك تمام في مناقشة عدد كبير من الرسائل الجامعية في عدد من الجامعات في مصر والبلاد العربية، منها جامعة القاهرة، جامعة الإسكندرية، جامعة الكويت، جامعة اليرموك بالأردن، جامعة محمد الخامس بالرباط، جامعة الملك سعود بالرياض (السعودية)، جامعة أم القرى بمكة المكرمة...

أوليات تنسب إلى تمام حسان:

- أول من استنبط موازين التنغيم (نماذج التنغيم) في اللغة العربية، وذلك في كتابه (مناهج البحث في اللغة).
 - أول من ارتضى التقسيم السباعي للكلم، وبرره من حيث المبنى والمعنى.
 - أول من قال بمبدأين هامين في وظائف أقسام الكلم هما: النقل، وتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، وفسر بهما من ظواهر الاستعمال ما كان قبل مستعصيا على التفسير المقنع.
 - أول من أنشأ للنحو العربي نظاما متماسكا قوامه القرائن اللفظية والمعنوية، بعد أن كان النحو في أفهام الدارسين تحليلا إعرابيا فقط.
 - أول من قال بفكرة تضافر القرائن مبطلا بذلك فكرة العامل النحوي.
 - أول من أبرز فكرة الترخص في القرينة عند امن اللبس، وربطها بالشواهد من كافة أنواع النصوص (القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والنثر).
 - أول من فرق بين الزمن الصرفي البسيط والزمن النحوي المعتمد في السياق، كما أنشأ مفهوم الجهة، وجعلها عوناً على تعدد الزمن النحوي.
 - أول من قام بمحاولات متفرقة لتشقيق المعنى، وتحليل كل شق منه على حدة.
- هذا وقد تولى تمام الإشراف والمشاركة في عدد من النشاطات والتظاهرات العلمية والفكرية، وحاز على جوائز عن مختلف الأعمال التي شارك بها في مناسبات علمية مختلفة، إلى جانب ورود اسمه ضمن (موسوعة أعلام مصر في القرن العشرين)، التي أصدرتها وكالة أنباء الشرق الأوسط، بالقاهرة سنة 1996، وكرمه جامعة القاهرة عام 1998، ضمن تكريمها لجيل الرواد من الأساتذة الجامعيين بها، ومنحته جائزة تقديرية ودرعا تذكارية.

شعره:

مما قد يخفى على كثيرين أن تماما كان يتعاطى الشعر ، ويجيد النظم فيه، شعره وتدور موضوعات شعره حول قضايا اجتماعية ، وأخرى سياسية، وبعضها خاص بمناسبات أقيمت في كليته دار العلوم.

فهرس المصطلحات المدروسة

فهرس المصطلحات المدروسة:

- 94 1- النحو
- 96 2- التركيب:
- 97 3- الجملة:
- 98 4- الضمائم:
- 99 5- الاسم:
- 100 6- الفعل:
- 101 7- الخالفة:
- 102 8- الأداة:
- 104 9- الصفة:
- 105 10- الضمير:
- 106 11- الظرف:
- 123 12- التعليق:
- 124 13- القرينة:
- 126 14- الإسناد:
- 127 15- التخصيص:
- 127 16- التعدية:
- 128 17- الغائية:

| | | |
|-----|-------|---|
| 128 | | <u>18- المعية:</u> |
| 129 | | <u>19- الظرفية:</u> |
| 130 | | <u>20- التحديد والتوكيد:</u> |
| 131 | | <u>21- الملابس:</u> |
| 131 | | <u>22- التفسير:</u> |
| 132 | | <u>23- الإخراج:</u> |
| 133 | | <u>13- المخالفة:</u> |
| 134 | | <u>24- النسبة:</u> |
| 135 | | <u>25- التبعية:</u> |
| 135 | | <u>26- العلامة الإعرابية:(قرينة الإعراب):</u> |
| 136 | | <u>27- الرتبة:</u> |
| 139 | | <u>28- البنية/ الصيغة:</u> |
| 139 | | <u>29- المطابقة:</u> |
| 141 | | <u>30- الربط:</u> |
| 141 | | <u>31- التضام:</u> |
| 143 | | <u>32- الأداة:</u> |
| 143 | | <u>33- النعمة:</u> |
| 156 | | <u>34- الرخصة (الترخص):</u> |
| 157 | | <u>35- الأساليب العدولية:</u> |
| 158 | | <u>36- الحذف:</u> |
| 159 | | <u>37- الزيادة:</u> |

| | |
|-----|---|
| 160 | 38- الفصل (الفصل النحوي): |
| 161 | 39- الاعتراض: |
| 162 | 40- النقل: |
| 163 | 41- التضمين: |
| 164 | 42- النيابة: |
| 165 | 43- المعاقبة: |
| 166 | 44- المراوحة: |
| 167 | 45- التغليب: |
| 168 | 46- الالتفات: |
| 169 | 47- التنافي: |
| 169 | 48- الافتقار: |
| 170 | 49- الاستغناء: |
| 171 | 50- الذّكر: |
| 182 | 51- التكامل: |
| 182 | 52- الاشتمال: |
| 183 | 53- التتابع: |
| 184 | 54- علاقة الاستبدال: |
| 185 | 55- الرصف: |
| 186 | 56- الموقعية: |
| 186 | 57- المكونات المباشرة: <u>Immédiates constituants</u> : |
| 187 | 58- البنية العميقة: <u>deep structure</u> : |

| | | | |
|-----|-------|--|-----|
| 187 | | <u>surface structure:البنية السطحية</u> | -59 |
| 188 | | <u>derevation:التفريع</u> | -60 |
| 189 | | <u>diachronic : المحور الرأسي</u> | -61 |
| 189 | | <u>synchronic: المحور التركيبي</u> | -62 |
| 190 | | <u>Indirect objectes : المفعول غير المباشر</u> | -63 |
| 191 | | <u>:modifiers المخصصات</u> | -64 |
| 191 | | <u>:determiners المحددات</u> | -65 |
| 192 | | <u>ellipsis الحذف</u> | -66 |
| 192 | | <u>:التوليد</u> | -67 |
| 193 | | <u>:التحويل</u> | -68 |
| 193 | | <u>:collocation التوارد</u> | -69 |
| 195 | | <u>cohésion:السبك</u> | -70 |

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش

1- المراجع بالعربية:

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة، ط7، 1994.
 - 2- إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الاسلامي، تونس، ط1، 2010.
 - 3- إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1983.
 - 4- أحمد حساني:
- * دراسات في اللسانيات التطبيقية، حفل تعليمية اللغات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 2000.
- *مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1999.
- 6- أحمد داود دعمس، الجملة معناها وأقسامها عند النحويين والبلاغيين، دار الجندي للنشر والتوزيع، د.م.ن، د.ط، 2012.
 - 7- أحمد محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1988.
 - 8 - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008.
 - 9- أحمد مختار عمر:
- *صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998.
- *علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1997.
- 11- أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، مطبعة الجمع العلمي، بغداد، د.ط، 2002.
 - 12- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2002.
 - 13- إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1982.
 - 14- الأزهري، خالد بن عبد الله، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ط، 1996.
 - 15- أمين لقمان الحبار، التوليدية و التحويلية رؤية اشتقاقية في الجملة العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015.
 - 16- إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006.

- 17- الباقلائي، التمهيد، عني بتصحيحه ونشره الأب ريتشرد يوسف مكارثيالييسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت، د.ط، 1957.
- 18- البدرأوي زهران، مقدمة في علوم اللغة، دار العلم للملايين، القاهرة، ط1، 2009.
- 19- تمام حسان:
- * اجتهدات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007.
- * الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، نحو، فقه لغة، بلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1983/1982.
- * البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2000.
- * التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د.ط، 1984.
- * الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000.
- * حواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006.
- * اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998.
- * النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998.
- * مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006.
- * مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدارالببيضاء، المغرب، د.ط، 1989.
- 29- الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط2، 2000.
- 30- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بجر، الحيوان، تح، عبد السلام محمد بن هارون، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت.
- 31- جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
- 32- الجرجاني عبد القاهر :
- * أسرار البلاغة، شرح وتحقيق وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، دار الجيل، بيروت، 1991.
- * الجمل، تحقيق علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، د.ط، 1982.
- * دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- 35- ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هندأوي، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 2001.

- 36- الجوهري إسماعيل بن حماد أبو نصر، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق محمود محمد تامر وآخرون، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2009.
- 37- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو بن عثمان ، كتاب الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1979.
- 38- حسين رفعت حسين، الموقعية في النحو العربي، دراسة سياقية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2005.
- 39- حسين علي فرحان العقيلي، الجملة العربية في دراسات المحدثين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012.
- 40- حلمي خليل:
- * العربية وعلم اللغة البنوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط، 1996.
- * مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
- 42- خالد عبد الكريم بسندي، دراسات في المصطلح اللغوي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، د.ط، 2011.
- 43- الحفاجي شهاب الدين بن محمد بن عمر، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، د.ت.
- 44- ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، مكتبة الهداية، دمشق، ط1، 2004.
- 45- خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، ط1، 2013.
- 46- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة للنشر، ط2، 2006.
- 47- رابح بومعزة، نظرية النحو العربي ورؤيتها للبنى اللغوية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011.
- 48- رشدي فكار، في المنهجية والحوار، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، د.ت.
- 49- رياض السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، دار الراية، عمان، الأردن، ط1، 2009.
- 50- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، د.ت.
- 51- الزمخشري أبو القاسم بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار عمان للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004.
- 52- سالم العلوي، وقائع لغوية وأنظار نحوية، دار هومة، الجزائر، د.ط، 2000.
- 53- سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ووثائق، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004.

- 54- سمير شريف استستية، اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2005.
- 55- سوزان الكردي، المستوى التركيبي عند السيوطي في كتابه الإتقان، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.
- 56- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، بيروت.
- 57- السيوطي جلال الدين عبد الرحمان:
- * المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998.
- * همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
- 59- الشاهد البوشيخي، دراسات مصطلحية، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة، ط2، 2012.
- 60- شرف الدين الراجحي، مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1983.
- 61- صافية زفندي، المناهج المصطلحية مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1، 2010.
- 62- صالح بلعيد:
- * التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1994.
- * نظرية النظم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2001.
- * محاضرات في فقه اللغة، الجزائر، دار هومة، د.ط، 2014.
- 65- صلاح كزازة، المصطلح العلمي عند العرب، تاريخه ومصادره ونظريته، دار الهاني للطباعة، د.م.ن، د.ط، 2000.
- 66- الطيب دبة، مبادئ في اللسانيات البنوية، دار القصة للنشر، الجزائر، د.ط، 2001.
- 67- عاطف مذكور، علم اللغة بين القديم والحديث، دار الثقافة، دمشق، د.ط، 1987.
- 68- عبد الأمير الأعمس، المصطلح الفلسفي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1989.
- 69- عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2009.
- 70- عبد الحليم بن عيسى، البنية التركيبية للحدث اللساني، منشورات مختبر اللغة العربية والاتصال، الجزائر، د.ط، د.ت.
- 71- عبد الرحمان الحاج صالح:

- *بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، د.ط، 2007.
- *بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، 2007.
- 73- عبد الرحمان محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، د.ط، د. ت.
- 74- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، د.ط، 1994.
- 75- عبد العباس عبد الجاسم، التحول في التركيب وعلاقته بالقراءات السبع، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، د.ط، 2001.
- 76- عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة في الدراسات العربية والغربية قديما وحديثا، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، 2013.
- 77- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2010.
- 78- علي أبو المكارم:
- *أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، د.ط، 1973.
- * المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007.
- * مقومات الجملة الفعلية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2007.
- 81- علي القاسمي:
- * علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
- * مقدمة في علم المصطلح، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، د.ط، 1985.
- 83- عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي، من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، جدارا للكتاب العالمي، عمان الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2009.
- 84- عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، 1981.
- 85- ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسن، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مطبعة محمد علي بيضون، ط1، 1997.
- 86- الفارسي أبو علي، المسائل العسكرية، تحقيق إسماعيل عمارة، الجامعة الأردنية، د.ط، 1981.
- 87- فردينان ديوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د.ط، 1986.
- 88- فريد عوض حيدر، فصول في علم اللغة التطبيقي (علم المصطلح وعلم الأسلوب)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008.

- 89-فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، مكتبة الأجلو المصرية، مطبعة لجان البيان العربي، مصر، د.ط، 1950.
- 90- قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تح، عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
- 91- كريستيان بيلون وبول فايز، توطئة في علم اللغة، ترجمة توفيق عزيز عبد الله، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.
- 92- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، د.م.ط، ط3، 2011.
- 93- كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009.
- 94- لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، د.ط، 2012.
- 95- ماري كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، المنظمة العربية للترجمة، ترجمة ربحا بركة، ط1، 2012.
- 96- ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ترجمة محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2012.
- 97- المبرد، المقتضب، تحقيق وشرح الشيخ عبد الخالق عظمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، 1968.
- 98- محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث، الدكتور نجيب الكيلاني نموذجاً، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، جداراً للكتاب، عمان، الأردن، ط1، 2010.
- 99- محمد خليفاتي، الجملة العربية، دراسة تحليلية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2014.
- 100- محمد خميس القطيطي أسس الصياغة المعجمية في كشف اصطلاحات الفنون، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2010.
- 101- محمد ذنون يونس الفتحي، تراثنا الاصطلاحي أسسه وعلاقاته وإشكالياته، بحوث في المصطلح اللغوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013.
- 102- محمد رشاد الحمزاوي:
- * أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988.
- * العربية والحداثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.
- 104- محمد سويرتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، تقريب توليدي وأسلوب وتداولي، أفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، 2007م.
- 105- محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2006.
- 106- محمد عبد الغني المصري، محمد البرازي، اللغة العربية دراسات تطبيقية، دار المستقبل، عمان، الأردن، ط1، 2010.

- 107- محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2001
- 108- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2002.
- 109- محمود فهمي حجازي:
* الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، د.م.ن، د.ط، د.ت.
* مدخل إلى علم اللغة، المجالات والاتجاهات، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط4، د.ت.
- 111- مختار درقاوي، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف في الدرس اللساني الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2017.
- 112- مسعود عبد العزيز الأنصاري، بديع التراكيب في شعر عمر بن أبي ربيعة، العلم والملايين للنشر والتوزيع، دسوق، د.ط، د.ت.
- 113- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان، الشركة العالمية للنشر، لوبنجان، ط1، 1997.
- 114- مصطفى فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي، من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 1997.
- 115- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، ط1، 2005.
- 116- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2013.
- 117- مصطفى النحاس، التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي، بحث في كتاب تمام حسان رائدا لغويا، إعداد وإشراف عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2002.
- 118- المنصف عاشور، التركيب عند ابن المقفع فيمقدمات كلية ودمنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- 119- مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد و توجيه، دار الكتاب العربي، لبنان، د.ط، د.ت.
- 120- ميشال زكريا، الألسنية التوليديّة والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ط، 1983.
- 121- نايف سليمان وآخرون، مستويات اللغة العربية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2000.
- 122- نصر الدين بن زروق، محاضرات في اللسانيات العامة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2011.
- 123- نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص تحليل الخطاب، دراسة معجمية، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط2، 2010.

- 124- يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم "مدخل نظري إلى المصطلحيات"، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط 1، 2007.
- 125- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت.
- 126- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008.
- 127- يوسف يحيوي، الجوانب التركيبية للجملة العربية في ديواني محمد العيد آل خليفة وأحمد سحنون، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، 2013.
- ب- المعاجم والقواميس والموسوعات:
- 1- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008.
 - 2- إميل يعقوب، بسام بركة، مي شيخان، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية عربي- إنجليزي- فرنسي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987.
 - 3- إميل بديع يعقوب، ميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987.
 - 4- التهانوي محمد علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح علي دحروج، مكتبة ناشرون، لبنان، ط1، 1996.
 - 5- خليل الجُر، المعجم العربي الحديث لاروس، مكتبة لاروس، باريس، د.ط، 1987.
 - 6- الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، د.ط، 2000.
 - 7- عبد الرحمان الحاج صالح وآخرون، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي - فرنسي - عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1989.
 - 8- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، عربي - فرنسي، فرنسي - عربي، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984.
 - 9- عبد القادر الفاسي الفهري المصطلح اللساني، معجم إنجليزي - فرنسي - عربي، اللسان العربي، ع 23، 1983.
 - 10- ابن فارس أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999.
 - 11- الكفوي أبو البقاء أيوب، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق الفردية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998.

- 12- مبارك المبارك، معجم المصطلحات الألسني فرنسي - إنجليزي - عربي، دار الفكر اللبناني، ط1، 1995.
 - 13- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر الجديدة، ط4، 2004.
 - 14- محمد سليمان ياقوت، قاموس علم اللغة، إنجليزي-عربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2011.
 - 15- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ط1، 1985.
 - 16- محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي الديني والعلمي والأدبي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
 - 17- محمد مهدي الشريف، معجم مصطلحات علم السمع العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
 - 18- محمد الهادي بوطارن وآخرون، المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية انطلاقا من التراث العربي من الدراسات الحديثة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، د.ط، 2008.
 - 19- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد الأول، ط1، 1955-1992.
 - 20- وحيد كباية، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2012.
- ج- الدوريات والمجلات:**
- 1- إبراهيم الخطابي، المصطلح العربي بين العامي والفصيح في العلوم المادية، مجلة دراسات مصطلحية، العدد الثالث، 2003.
 - 2- أحمد أبو حسن، مدخل إلى علم المصطلح، المصطلح ونقد النقد العربي الحديث، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 60، 61، 1989.
 - 3- أحمد الخطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في الترجمة العلوم الطبيعية نموذجا، مجلة دراسات مصطلحية، مجلة حولية يصدرها معهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، العدد الثالث، 2003.
 - 4- أحمد الأخضر غزال، مشاكل الترجمة العلمية والتقنية إلى اللغة العربية واقتراحات حلولها، ندوة الترجمة العلمية، مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية، الرباط 11.12 نوفمبر 1995.
 - 5- بشير إبرير، علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، ع 25، مارس 2010.
 - 6- بلقاسم منصوري، التعامل مع المصطلح التراثي بين المنهجية والاعتباطية، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية 2 3 ديسمبر 2014، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ج2.

- 7- التهامي الراجحي الهاشمي، كيفية تعريب السوابق واللواحق في اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، ع21، 1983.
- 8- جميل الملائكة، المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، مج 34، ج 3، 1983.
- 9- جواد حسني سماعنة:
*المصطلحية العربية بين القديم والحديث، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع49، 2000.
- * التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأمطه التطبيقية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع 50، 2000.
- 11- الجيلالي حلام، المصطلحاتية، دراسة في المفهوم والتعريف، مجلة الحضارة الإسلامية، ع2 (خاص بالملتقى الدولي حول المصطلح العلمي في التراث الإسلامي، العلوم الشرعية والإنسانية)، المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، نوفمبر 1997
- 12- حميد عبد العزيز، وظيفة علم المصطلح في الثقافة المعاصرة، سلسلة ندوات ، أبحاث في المنهج واللسانيات والأدب، مختبر البحث في العلاقات الثقافية المغربية الأيبيرية، الإصدار الثاني.
- 13- رشيد برهون، الترجمة ورهانات العولمة والمتاقفة، مجلة عالم الفكر، ع1، مج 31، سبتمبر، 2002.
- 14- رضوان شيهان، أثر الدلالة النحوية في الدرس المصطلحي عند تمام حسان ومهدي المخزومي، مجلة جسور المعرفة، مخبر تعليمية اللغات وتحليل الخطاب، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، مجلد3، ع9، 2017.
- 15- سعاد عباسي، واقع المصطلح العلمي وأثره في تعليمية اللغة العربية، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية 2 3 ديسمبر 2014، ج2.
- 16- صالح بلعيد، مشكلة المصطلح العلمي في الوضع أم في الاستعمال، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، ع8، 2003.
- 17- عبد الجليل مرتاض، البنية اللغوية في ضوء المناهج اللسانية، مجلة اللغة العربية، العدد 31، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2014.
- 18- عبد السلام المسدي، الازدواج والمماثلة في المصطلح النقدي، المجلة العربية للثقافة، تونس، ع 24، مارس 1993.
- 19- عثمان بنطالب، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، الإشكاليات النظرية والمنهجية، وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، صواعة، تركيب، دلالة، تعريب، مصطلح، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1988.
- 20- علي القاسمي:

* علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة، العناصر المنطقية و الوجودية في علم المصطلح، وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، صوارة، تركيب، دلالة، تعريب، مصطلح، منشورات عكاظ، الرباط، 1988

* لماذا أهمل المصطلح التراثي، مجلة المناظرة، الرباط، س4، ع6، 1993.

22- كريمة نعلوف، إشكالية المصطلح في لغات التخصص. المصطلحات القانونية أمودجا، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية 2 3 ديسمبر 2014، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ج2.

23- محمد العربي ولد خليفة، من المفهوم إلى المصطلح "نحو قواعد للمعطيات المفهومية"، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 14، 2005.

24- مكتب تنسيق التعريب:

* مجلة اللسان العربي، الرباط، المجلد 18، الجزء 1، 1981.

* اللسان العربي، معجم مفردات علم المصطلح، الرباط، ع 22، 1983.

26- نجوى مغاوي، الدراسة المصطلحية (مناهجها وخطواتها)، دراسة المصطلحات القرآنية نموذجاً، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية 2 3 ديسمبر 2014، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ج2.

27- نوال بنت إبراهيم بن محمد الحلوة، المصاحبة اللفظية ودورها في تماسك النص، مقارنة نصية في مقالات د. خالد المنيف، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ع14، المجلد 14، 2012.

28- وجيه حمد عبد الرحمان، منهجية وضع المصطلحات الجديدة في الميزان، مجلة اللسان العربي، ع 24.

29- يوسف منصر، آليات إنتاج المصطلح وصناعته، كتاب ملخصات الملتقى الدولي الأول، المصطلح والمصطلحية في العلوم الانسانية بين التراث والحداثة يومي 15 و16 مارس 2004 كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب، البلدية.

د- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- عبد المجيد ساملي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

2- محمد العيد رتيمة، دراسة لغوية لمفهوم الآية في القرآن الكريم، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 1993.

3- نسيمه حمار، المصطلح النحوي في كتاب الخصائص لابن جني دراسة نقدية من منظور معجم اللسانيات الحديث، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2014-2015.

هـ - المواقع الالكترونية:

- 1- أحمد إبراهيم خضر، شبكة الألوكة، [www. Alukah. Net/ web/ khedr/ o/ 51050](http://www.Alukah.Net/web/khedr/o/51050)
 - 2- إدريس البقالي، إطلالة على كتاب " المصطلحية" للدكتور خالد اليعبودي، atida.org، تاريخ التصفح 13 فيفري 2017.
 - 3- إدريس بن خويا، المصطلح النحوي في الموروث العربي، مجلة عود الند، مجلة ثقافية شهرية، العدد 98، 2014، www.oudnad.net/، تاريخ التصفح 9 أبريل 2018.
 - 4- فريدة زمرد، كيف ندرس المصطلح، الدراسة المفهومية للمصطلح، taseel.com/articles تاريخ التصفح 18 أكتوبر 2017.
 - 5- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، مداخلات في نقد النقد web.facebook.com/MudakhlatFyNqdAlnqd، تاريخ التصفح 18 سبتمبر 2017.
 - 6- مجد خضر، الفرق بين المفهوم والمصطلح، mawdoo3.com، آخر تحديث 9 مايو 2016.
 - 7- مليكة حفان النظم القرآني وعلاقته باللفظ والمعنى عند الباقلاني، montadalfassih.blogspot.com تاريخ التصفح 3 ماي 2019.
- 2- المراجع بالأجنبية:

- Jean Dubois et autres. Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage. Larousse. Paris. 2012.P 375.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة.....أ-و

مدخل: علم التركيب، مفهومه موضوعه وميدانه

- 1 تمهيد.....7
- 2- مستويات اللغة:8
- 2- أ- المستوى الصوتي:9
- 2- ب- المستوى الصرفي:9
- 2- ج- المستوى التركيبي:9
- 3- مفهوم التركيب لغة واصطلاحا:11
- 4- مفهوم الجملة:13
- 4- أ- الجملة عند القدماء:13
- 4 ب- مصطلح الجملة عند العلماء المحدثين:16
- ب-1- عند الغربيين:16
- ب-2- عند العرب:17
- 5- نشأة علم التركيب:19
- علم التركيب عند القدماء20
- 6- علم التركيب عند الغربيين.....23
- أ- التركيب عند سوسير de Saussure23
- ب- التركيب عند أندريه مارتيني André Martinet24

- ج- التركيب عند التوزيعيين 26
- د- التركيب في المدرسة التوليدية التحويلية: 28

الفصل الأول: توطئة في علم المصطلح

أولاً: ماهية المصطلح 33

1- تعريف المصطلح: 33

2- علم المصطلح: 35

3- المصطلحات الدالة على علم المصطلح: 36

4- نشأة علم المصطلح وتطوره: 39

4-أ- علم المصطلح عند علماء العربية: 39

4-ب - علم المصطلح الحديث عند الغربيين: 42

5- مجال علم المصطلح: 43

6- وظائف المصطلح: 47

6-أ- الوظيفة المعرفية: 47

6-ب- الوظيفة اللسانية: 47

6-ج - الوظيفة التواصلية: 47

6-د - الوظيفة الاقتصادية: 47

7- أهمية المصطلح: 47

ثانياً: المصطلح العلمي ومنهج الدراسة المصطلحية 49

1- المصطلح العلمي 49

2- المصطلح العلمي العربي: 52

3- منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي: 53

- 4- سمات المصطلح العلمي: 55
- 5- شروط المصطلح: 57
- 6- الوحدة المصطلحية: 58
- 7- صُور المصطلح: 59
- 8- منهج الدراسة المصطلحية: 60
- أ- مناهج دراسة المصطلح: 61
- أ-1- المنهج الوصفي: 61
- أ-2- المنهج التاريخي: 62
- أ-3- المنهج المقارن: 62
- ب- مراحل الدراسة المصطلحية: 63
- ب-1- الدراسة الإحصائية: 63
- ب-2- الدراسة المعجمية: 63
- ب-4- الدراسة المفهومية: 64
- ثالثا: العلاقات بين المصطلحات والمفاهيم 65
- 1- المفهوم: 65
- بين المفهوم والمعنى: 66
- خصائص المفهوم: 67
- 2- التعريف: 67
- 3- أنواع التعريف: 70
- أ- التعريف بالحدّ: 70
- ب- التعريف المنطقي: 70

- ج- التعريف بالمرادف: 71
- د- التعريف بالضد: 71
- هـ - التعريف بالتمثيل 71
- 4- العلاقات بين المصطلحات والمفاهيم: 72
- أ- علاقة أحادية الدلالة **monosémie** 72
- ب- علاقة أحادية التسمية **mononymie** 72
- ج- علاقة الترادف: **synonymie**: 72
- ج-1- الترادف التام: 73
- ج-2- الترادف الناقص 73
- د- علاقة تداخل مفاهيم المصطلح: **polysémie** 74
- هـ - الاشتراك اللفظي **homonymie** 74
- و- علاقة التعادل الدلالي بين المصطلحات **équivalence** 75
- ز- علاقة الضدية بين المصطلحات **antonymie** 75
- رابعاً: طرق وضع المصطلح العربي: 77
1. التراث: 77
- 2- الاشتقاق: 78
- 3- المجاز: 82
4. التعريب: 83
5. الترجمة: 85
- ترجمة السوابق واللواحق: 86
- 6- النحت: 88

- 7- التركيب: 90
- أنواع المركبات: 91
- أ. المركبات الدخيلة: 91
- ب. المركبات الخليطة 91
- ج - المركبات العربية الأصيلة: 91
- ج - 1- المركب الإضافي 92
- ج - 2- المركب الوصفي 92
- ج - 3- المركب الإضافي الوصفي 92
- ج - 4 - المركب الإسنادي 92
- ج - 5- التركيب المزجي 92

الفصل الثاني: المصطلحات الدالة على التركيب وأجزائه

- أولاً: الدراسة اللغوية: 94
- 1- النحو: 94
- 2- التركيب: 96
- 3- الجملة: 97
- 4- الضمائم: 98
- 5- الاسم: 99
- 6- الفعل: 100
- 7- الخالفة: 101
- 8- الأداة: 102
- 9- الصفة: 104

| | |
|-----|--|
| 105 | 10- الضمير: |
| 106 | 11- الظرف: |
| 108 | ثانيا: التحليل |
| 108 | 1- التحليل الشكلي: |
| 110 | 2- من حيث أنواع التعريف: |
| 110 | 3- من حيث العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية: |
| 112 | ثالثا: الدراسة المفهومية: |
| 112 | 1- مصطلحات أحادية التسمية لأحادية المفهوم: |
| 116 | 2- علاقة الترادف: |
| 117 | أ- التركيب/ الجملة الصغرى: |
| 117 | ب- الجملة/ الكلام: |
| 118 | ج- الوصف/ الصفة: |

الفصل الثالث: المصطلحات الدالة على العلاقات التركيبية الداخلية (داخل الجملة)

| | |
|-----|------------------------|
| 115 | أولا: الدراسة اللغوية: |
| 123 | 1- التعليق: |
| 124 | 2- القرينة: |
| 125 | أ- القرينة المعنوية: |
| 125 | ب- القرينة اللفظية: |
| 126 | 3- الإسناد: |
| 127 | 4- التخصيص: |

- 5- التعدية: 127
- 6- الغائية: 128
- 7- المعية: 128
- 8- الظرفية: 129
- 9- التحديد والتوكيد: 130
- 10- الملابس: 131
- 11- التفسير: 131
- 12- الإخراج: 132
- 13- المخالفة: 133
- 14- النسبة: 134
- 15- التبعية: 135
- 16- العلامة الإعرابية: (قرينة الإعراب): 135
- 17- الرتبة: 136
- 18- البنية/ الصيغة: 139
- 19- المطابقة: 139
- 20- الربط: 141
- 21- التضام: 141
- 22- الأداة: 143
- 23- النعمة: 143
- ثانيا: التحليل: 145**
- 1- التحليل الشكلي: 145

- 2- من حيث أنواع التعريف: 146
- 3- العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية (المفهوم): 147
- ثالثا: الدراسة المفهومية 149
- 1- مصطلحات أحادية التسمية لأحادية المفهوم: 149
- 2- علاقة الترادف: 152
- أ- العلامة الإعرابية/ الإعراب: 152
- ب- الصيغة/ البنية/ مبنى الصيغة: 152
- ج- النغمة/ التنغيم/ نغمة الكلام: 153
- 3- علاقة أحادية التسمية لثنائية المفهوم (الاشترك): 153

الفصل الرابع: المصطلحات الدالة على الظواهر التركيبية

- أولا: الدراسة اللغوية: 156
- 1- الرخصة (الترخص): 156
- 2- الأساليب العدولية: 157
- 3- الحذف: 158
- 4- الزيادة: 159
- 5- الفصل (الفصل النحوي): 160
- 6- الاعتراض: 161
- 7- النقل: 162
- 8- التضمين: 163
- 9- النيابة: 164
- 10- المعاقبة: 165

- 11- المراجعة: 166
- 12- التغليب: 167
- 13- الالتفات: 168
- 14- التنافي: 169
- 15- الافتقار: 169
- 16- الاستغناء: 170
- 17- الذّكر: 171
- ثانيا: التحليل 172**
- 1- التحليل الشكلي 172
- 2- من حيث أنواع التعريف: 174
- 3- العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية: 175
- ثالثا: الدراسة المفهومية: 177**
- 1- أحادية التسمية لأحادية المفهوم: 177
- 2- علاقة الترادف: 179

الفصل الخامس: مصطلحات الدراسات التركيبية الغربية

- أولا: الدراسة اللغوية 181**
- 1- التكامل: 182
- 2- الاشتمال: 182
- 3- التابع: 183
- 4- علاقة الاستبدال: 184
- 5- الرصف: 185

| | | |
|------------|--|------------|
| 186 | 6- الموقعية: | 186 |
| 186 | 7- المكونات المباشرة: Immédiates constituents | 186 |
| 187 | 8- البنية العميقة: deep structure | 187 |
| 187 | 9- البنية السطحية: surface structure | 187 |
| 188 | 10- التفرع: derevation | 188 |
| 189 | 11- المحور الرأسي: diachronic | 189 |
| 189 | 12- المحور التركيبي: synchronic | 189 |
| 190 | 13- المفعول غير المباشر: Indirect objectes | 190 |
| 191 | 14- المخصصات: modifiers | 191 |
| 191 | 15- المحددات: determiners | 191 |
| 192 | 16- الحذف: ellipsis | 192 |
| 192 | 17- التوليد: | 192 |
| 193 | 18- التحويل: | 193 |
| 193 | 19- التوارد: collocation | 193 |
| 195 | 20- السبك: cohésion | 195 |
| 197 | ثانيا: التحليل: | 197 |
| 197 | 1- التحليل الشكلي | 197 |
| 200 | 2- من حيث أنواع التعريف: | 200 |
| 202 | 3- من حيث العلاقة بين التسمية والدلالة المعجمية: | 202 |
| 205 | ثالثا: الدراسة المفهومية: | 205 |
| 205 | 1- أحادية التسمية لأحادية المفهوم: | 205 |

| | |
|-----|--|
| 206 | 2- علاقة ثنائية التسمية لأحادية المفهوم (الترادف): |
| 207 | أ- التفرع/التشقيق: |
| 207 | ب- المحور الرأسي/ المحور التقليبي: |
| 207 | ج- الموقعية/ التوزيع: |
| 207 | د- الاستبدال/ المعاقبة: |
| 208 | 3- علاقة التقابل: |
| 208 | أ- المحور الرأسي/ المحور التركيبي: |
| 208 | ب- البنية العميقة / البنية السطحية: |
| 203 | خاتمة |
| 215 | ملحق |
| 221 | فهرس المصطلحات المدروسة |
| 227 | قائمة المصادر والمراجع |

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جانب من جوانب اللغة، وهو "المصطلحات"، بواسطة النظر في المؤلفات اللغوية الحديثة، في محاولة لاستقراء الجانب المصطلحي فيها، وذلك من خلال وصف المصطلحات ودراستها بكيفية تسمح بالكشف عن طريقة صوغها، ومدى ملاءمة معانيها المعجمية لمفاهيمها، إلى جانب العناية بجوانبها الشكلية التي تسمح بالتفريق بين معاني المصطلحات التي تعود إلى نفس الجذر.

وقد مكن البحث من الوقوف عند تلك المحاولات الجادة التي قام بها اللغوي تمام حسان في هذا الإطار، من خلال الكشف عن منهجه في وضع وتوظيف المصطلحات في مجال علم التركيب، باعتباره علما حديثا، له جذوره الضاربة في عمق التاريخ، ومن هنا يتعين على المتعاطي لهذا العلم اتباع منهجية خاصة في التعامل مع مصطلحاته، بحيث ينهل من الدراسات الحديثة، ولا يغفل - في الوقت ذاته - ما يزخر به التراث من مصطلحات.

الكلمات المفتاحية:

المصطلحات - علم التركيب - تمام حسان - العلاقات

Résumé :

L'objectif de la présente étude est de mettre en relief 'La terminologie' qui est l'un des aspects de la langue. Afin de réaliser cet objectif, on a à recourir aux ouvrages modernes en linguistique tout en essayant d'extrapoler et d'étudier les termes utilisés de sorte qu'on puisse découvrir la façon de leurs formulations ainsi que la conformité des significations aux concepts. En outre, on essaye de prendre en considération les aspects formels qui permettent de faire la différence entre les significations des termes qui sont de la même racine.

Cette recherche a permis d'étudier le travail sérieux de Tammam Hassan dans ce cadre en découvrant sa méthode adoptée pour mettre et utiliser les termes dans le domaine de la syntaxe en tant qu'une nouvelle science avec des racines profondes dans l'histoire. Alors, celui qui s'intéresse à cette science, doit adopter une méthode particulière pour traiter de ses termes tout en recourant aux études modernes sans négliger notre patrimoine étant riche en termes.

Les mots- clés : terminologie, syntaxe, Tammam Hassan, relations.